

الرّد المحتجّ على كيم المتين

كتاب القول المبين

تأليف الإمام
مُحَمَّد بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّد بنِ عَبْدِ اللَّهِ
أبي الفضل
عبد الله بن الصديق الغاري الحسني

الطبعة الثانية

مراجعة ومنقحة

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

طبعة المطبعة
لعمامة كامل مطبع



المرزوقي الحكيم الحسيني
على

كتاب القول المبين

تأليف الإمام
مُتَعَبِّ السُّنَّةِ وَمُحِبِّ الْبِدْعَةِ
أبي الفضل
عبدالله بن الصديق الغاري الحسني

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

طبعة المجمع العلمي
بجامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا هب لنا من لدنك رحمة
وهي . لنا من أمرنا رشداً ، ربنا لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من
لدنك رحمة إنك أنت الوهاب ، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت
خير الفاتحين .

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه على كل حال ، حمداً
يوافى نعمه ويكافى مزيده ، لا إله إلا هو . خلق الخلق وجعلهم على مراتب
ثمّهم شتى وسعيد ، ومقرب وبعيد ، وولي وعصى ، وقاهر وتقى ، وفضل
بعضهم على بعض في الرزق ، فكان منهم الغني والفقير ، والمأمور والأمين
والمؤثر والمرتس ، والمحظوظ والبئيس . كل منهم في ذلك على ما قسم له
لما الذين فضلوا برأى رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء . له
مقاليد السموات والأرض ، ويده ميزان الرفع والخفض ، يرفع ويخفض
ويبسط ويقبض ، يهدي ويضل ، ويشقى ويسعد . يضر وينفع ، ويعطي
ويمنع . لا ملجأ منه إلا إليه ، ولا اعتماد إلا عليه . فالحمد لله الذي تواضع
كل شيء لعظمته ، والحمد لله الذي ذل كل شيء لعزته ، والحمد لله الذي خضع
كل شيء لملكه ، والحمد لله الذي استسلم كل شيء لقدرته . والصلاة والسلام
على نبيه الطاهر المطهر ، والشفيع المشفع في المحشر ، سيدنا محمد أفضل
العرب والعجم ، ورسول الله إلى جميع الأمم ، واسطة عقد الوجود ،
والوسيلة الأعظمى في وصول الخير إلى كل موجود ، فما من خير وصلنا أو
يصلنا في ديننا ودنيانا ، في معاشنا ومعادنا ، إلا وهو الواسطة فيه والذال

عليه ، والمرشد إليه . فصلى الله وسلم وبارك عليه ، وجزاه عنا أفضل وأكمل ماجازى نبياً عن أمته ، ورضى الله عن آل بيته الطيبين الطاهرين ونخيار صحابته من الأنصار والمهاجرين :

أما بعد : فان طائفة من المنتظمين ، ومن هذا خذوهم عن المتبوسين والمتموكين ، قد أكثروا الصراخ والضجيج وبالغوا في الصياح والنهيج ، ونادوا بالويل والشبور ، وفاهوا بعظائم الأمور ، وزعموا — زوراً وبهتاناً — أن من زار قبراً من قبور الأنبياء أو الأولياء ، وتوسل بصاحبه إلى الله أو استشفع به لديه ، خرج من زمرة الموحدين ، ودخل في عديد المشركين ، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً ، فرقوا بذلك بين جماعة المسلمين ، واتخذوا من ضغائن العقول أنصاراً لنحللتهم بروجونها بأساليب تشبه الحق وليست بحق ، فلبسوا على العامة أمر دينهم بما ألقوا إليهم من دعاوى كاذبة منمقة وأقاريل باطلة مزوقة ، فعظمت بهم الفتنة ، وجسمت المحنة ، شغلوا الناس عن الواجب بالمندوب ، وألحوا عن الأهم بما ليس بهم ، أينما ذهبوا وجدتهم يكفرون أصحاب التوسل والزيارة ، بآيات تزعموا بها في غير منزعها ، وحرقوها عن موضعها ، لا يفقهون ما يقولون إن هي إلا أشياء تلقفوها ، ثم ألقوها كما تلقفوها ، ذلك مبلغهم من العلم ، فإن باحثهم باحث فيما يذكرونه من الآيات ، أو أراد أن ينتقل بهم عن التوسل والزيارة إلى مواضع أخرى من الدين هامة مهمة ، ومسائل من أبواب العلم مفيدة جيدة ، رأيتهم ينظرون إليه شراً ، ويوسعون له خشاً من القول وهجراً ، ويودون لو استطاعوا أن يفتكروا به ، فرقا على بضاعتهم المزجاة أن تصاب بالإللاس ويظهر بهرجاء كل أحد من الناس ، ينفى لإللاسها قضاء عليهم بالزيارة إذ لا يعرفون من الدين غيرها .

ولا يحسنون من العلم سواها ، فهم لذلك لا يستطيعون أن يتنقلوا في أبواب العلم . ولا يقدرّون أن يهجموا على عويص المسائل لاحتياجه إلى دقة البحث وجردة الفهم ، يدعون إلى الاجتهاد وهم عوام . وكل متبهم في دينه عندهم أمام هذا مع ما هم عليه من شراسة في الخلق ، واقتناع في القول ، وتعصب للجهل ، وغفارة في التقليد كل هذا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنماً ألا ساء ما يظنون (فصل) وهؤلاء المنتصين كتب كثيرة على غرار ما ينتحلونه من تبديع عوام المسلمين ، واكفر وعموم الموحدين من المؤمنين ، إلا من سار سيرهم المعوج على طريقهم المشوك ، وفي كتبهم ضروب من الجهل ، وصنوف من التكاذب ، لأن من دأبهم إذا صدمتهم الحجة ، وأعوزهم الدليل - أن يدفعوا بالصدر ، ويترسوا بالكذب ، ويختلفوا ألواناً من الاستدلال لا تؤيدع الأصول ولا يوافقها المعقول ، واسكتها توافق هراهم وميوطنهم ، فطوراً يقصرون الاحتجاج بالحديث على ما كان موجوداً في الكتب الستة . وذلك إذا علموا من خصمهم القوة وأن في استطاعته أن يلزمهم بأحاديث من كتب الستة المشهورة كالمستدرک وغيره لا قبل لهم بها إلا من طريق ردها وعدم قبولها ، وحينئذ يجهلون الاحتجاج خاصة بما في الصحيحين فقط ، ، ذلك إذا وجدوا أن السنن الأربعة التي فروا إليها أمر لا تمد اتسع أمرها عليهم وأنتهم من الأحاديث بما لا يطيقون ، وتارة يزعمون أن تصحيح الترمذی والحساکم غير مقبول عند الحديثين . في حين أنهم يستدلون به إذا وافق مرادهم ، إلى غير ذلك من تبذيرهم التي يريدون بها مراوغة الحق ، ومدافعة الحجة بما هو بعيد عن الحجة ، على أن تخصيصهم الاحتجاج بالكتب الستة دون غيرها باطل لعدم وجوه .

(أولها) أنهم لبسوا من أهل الحديث حتى يقبل كلامهم - فيما يحتاج به من كتبهم وما لا يحتاج به .

(ثانيها) أن الكتب الستة لم تجمع كل الأحاديث ولا نصفها في الاقتصار عليها والحالة هذه قضاء على كثير من السنة ورد بجمهرة من الأحاديث بدون مسوغ يسوغ ذلك اللهم إلا الهوى والتعصب

(ثالثها) أنه لا دنى لهذا التخصيص لأنه إن كان المراد به أن هذه الكتب اشتهرت وصحت نسبتها إلى أصحابها حتى وثق بما فيها ، فسائر كتب السنة كذلك كالموطأ والمسند وسنن الدارمي وسنن الدارقطني والمستدرک وسنن البيهقي ومعاجم الطبراني وغيرها .

(رابعها) أجماع علماء الحديث وغيرهم على أن الحديث إذا استوفى شروط القبول وجب العمل به سواء كان في الكتب الستة أو غيرها ولو كان في سيرة البكري مثلاً ، وعلى هذا عمل المحدثين قاطبة في كتبهم واستدلواهم ومناظراتهم وبالجملة فالقول بتخصيص بعض كتب الحديث بالاحتجاج دون بعض من البدع التي أحدثها هؤلاء المنتظمون ليترصلوا بذاتك إلى رد الأحاديث التي ترد نحلتههم وتقضى عليها وهيئات أن يصلوا إلى ذلك ما دام لهذا العلم في كل خلاف حملة عدول ينغرون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين .

(فصل) وقد وقع بيدي أخيراً كتاب من هذا القبيل يسمى بالقول المبين في حكم دعاء ونداء الموتى من الأنبياء والآل والأوصياء والصالحين ، طالعته فإذا عو على ما وصفت من حال كتبهم وأشد ، فمن ركة في العبارة . إلى جهل مطبق ومن تحريف في تأويل النصوص لتوافق الرض ، إلى رد للأحاديث الصحيحة التي لا تلائم المزاج . إلى . . . إلى . . . بما يكمل عنه لساني ويعجز عن وصفه بياني ، وماذا عسى أن أقول في كتاب املاه الهوى ودفع إليه التعصب

ورخطه يد أئيدة عن فكر سنيم ٢٢ ولقد عجبت حين قرأته كيف وجد
هذا الكتاب على هذه الكيفية المزوية ولم تقلم أظفار صاحبه على ما جنته
يداه على العلم وأهله ٢١١ ثم رأيت أننا في زمان غلب شره على خيره ،
وزاد جبرله على علمه ، وأصبحت مائدة العلم يجلس عليها كل وارش ، وذهب
الورع وخشية الله من قلوب الناس ، فذهب حجبي ولم يبق له عندي محل
وتذكرت قول القائل

ألا إنها الأيام قد صرن كلها عجائب حتى ليس فيها عجائب

وقد علمت أن هذا الكتاب اتى — على ما فيه — رواجاً في بعض
الأحياء وأثر على أهلها تأثيراً كبيراً ظهر عليهم حاله فأساقوا وظنهم بالمسلمين
واعتقدوا أنهم ليسوا على شيء ، وصار عندهم الطعن بالسفاعة في الأحاديث
الصحيحة الثابتة أمراً هيناً ، وما دروا أنه عند الله عظيم . وذهب من
قلوبهم تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم حتى لقد سمعت مرة أحد السوقة منهم
في دكانه وهو يقول — قطع الله لسانه — قال محمد كذا وفعل محمد كذا من غير
سيادة ولا صلاة ، ولا يدرى المسكين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كافي
الصحيح وأنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا نخر ، وأن الصحابة كانوا لا يذكرونه
باسمه المجرد أمثالاً لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء
بعضكم بعضاً ، وذهب من كان يسودد مبالغة في تعظيمه كما جاء في المستدرک
من طريق عبد الواحد بن زياد حدثني عثمان بن حكيم حدثني جدي الرباب
ثالث سمعت سهل بن حنيف يقول مرونا بسيل قد خلت فاغتسلت فيه فخرجت
محموماً فنمى ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مروا أبائنا
بهموز ، قال فقلت يا سيدي والرقى صالحة ؟ فقال لا رقى إلا في نفس أو حمة
أولادة ، قال الحاكم صحيح وأقره الذهبي ورواه أحمد وأبو داود والنسائي

في الكبري . وصح أن جبريل عليه السلام جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له من حديث « ومن ذكرت عنده فلم يصل عليك فأت فدخل النار فأبعده الله قل آمين فقال النبي صلى الله عليه وسلم آمين ، ورأيت أنهم أن استمعوا على حالهم تلك هلكوا لا محالة ، لأنها حالة ابتداء وضلال فأردت أن أقدم بما وقعوا فيه خيرة عليهم أن يضلوا أو يزولوا فيجعلوا للشيطان عليهم سبيلا فيتخذهم بابا للفتنة ، وذريعة للفرقة ، والمسلمون أحوج إلى التوافق والتآلف ، منهم إلى التنافر والتخالف فألفت هذه الورقات بينت بها عوار ذلك الكتاب وما حواه من أباطيل وأوهام ، دفعني إلى تأليفها الغيرة الإسلامية ، وحب الدفع عن الأحاديث النبوية ، وسميتها

(الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين)

والله أسأل منوجهها إليه بنبيه سيدنا محمد نبي الرحمة — أن يرزقني سدادا في القول ، وتوفيقا في العمل ، وأن ينفعني بما علمني ويعلمني ما ينفعني ويزيدني علما والحمد لله على كل حال ونعوذ بالله من حال أهل النار

قال المتنطع صاحب الكتاب — بعد أن نزع بآيات ليست من الموضوع في شيء كما سيتبين ذلك فيما بعد بحول الله — فهذه رسالتي إلى أهل الإسلام ووصيتي وعهدي بين الله وبين الناس أني بلغت ما بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم لهذه الأمة من الحق فيما اختلفوا فيه إلى أن قال : واعلموا تكون معذرة لي عند الله حينما يسأل سبحانه وتعالى العلماء عن إهمالهم تبليغ دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الوجه الصحيح اه . وأقول في كلامه أمور .

(الأول) ادعائه أنه بلغ ما بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحق وهو ادعاء كذب لأن رسالته ليس فيها إلا رمى المسلمين بالضلال والعدوان ، بر تطبيق آيات الشرك عليهم ونبذهم بكل عظمة وغير ذلك عالم وآه غير جائل لاعتقاد أن المسلمين حقاً صاروا ضلالاً مشركين ، وهذا خلاف ما بلغه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحق الذي هو تحسين الظن بالمسلمين وحمل أحوالهم على المحامل الحسنة وإرشادهم فيما أخطأوا فيه بالحسنى وحرمة دنائهم بالكفر والضلال إلا لامتضى شرعاً يقتضى ذلك ليس للتأويل فيه مجال ولا يدخله أدنى احتمال ، وإلا كان وبال الإكفار راجعاً إلى مدعيه ، وتضليله حائراً عليه ، فقد ثبت من حديث ابن عمر وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم نظر إلى الكعبة ثم قال « ما أعظمك برأسك حرماتك والمسلم أعظم حرمة منك حرم الله دمه وماله وعرضه وأن يظن به ظن السوء » وفي الصحيحين عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما إن كان كاذباً قال والآخر رجعت عليه » وفي صحيح البخاري عن أبي ذر أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « لا يرمى رجل رجلاً بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك » ورواه مسلم أيضاً ولفظه « ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه » فظاهر هذه الأحاديث أن من رمى مسلماً بالكفر أو الفسوق ولم يكن المرمى كذلك كان الواصف هو المستحق للوصف المذكور وأولى به ، وهذا الظاهر وإن كان غير مراد كما قال شراح الحديث وتأولوا تلك الأحاديث بعدة تأويلات فإنه مع ذلك يفيد زجر المسلم عن أن يقول ذلك لأخيه المسلم ، وتهديده عليه ، وبما أولوا به تلك الأحاديث حملها على من رمى مسلماً بالكفر معتقداً حل ذلك فإنه حينئذ يكون كافراً

وأخشى أن يكون المنتطح داخلًا في عموم الأحاديث المذكورة بمقتضى هذا التأويل فإن من قرأ كتيبته الذي نرد عليه يكاد يجزم بأن كفر المسلمين عنده أسوغ من شرب الماء ، فتبين بما ذكرنا أن هذا المنتطح يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث ارتكب ما نهى عنه وكان بعيداً عن الحق بعد الغضب من النون ، وليس لأحد أن يعتذر عنه بأنه متأول فيما سلكه من تضليل أصحاب التوسل وتطبيق آيات الشرك عليهم على ما سيأتي في كلامه فلا يلحقه إثم ولا وعيد لأنه متأول ، لانا نقول : على فرض صحة تأويله — وهو غير صحيح ولا مسلم — كان يجب ألا يحكم عليهم بالضلال حتى يتحقق من أنهم ليس لهم دليل ولا شبهة فيما يقولون ويفعلون لأن القاعدة المقررة «أن المسلم لا يحكم بكفره أو ضلاله حتى يفعل أو يقول ما يقتضي ذلك» ، غير متأول فيه تأيلاً مقبولاً على قواعد الشريعة ولالة عليه دليل. وإن كان مخطئاً فيه أن كان مثله يقبل منه مثل ذلك الخطأ ، وهذا المنتطح لم يحافظ على هذه القاعدة المقررة بإجماع العلماء ، ولا أظنه سمع بها بل صار يكيل الغاب الضلال جزافاً لخصومه أصحاب التوسل ودويعلم أن لهم أدلة بدليل أنه أتى ببعضها في كتابه مجيباً عنه بما لا يفيد كما سيأتي بيانه ، فملا كانت تلك الأدلة التي سماها شها مائعة عنده من تضليل خصومه لو كان عنده نزادة وورع ، هذا لو فرض أنه من أهل التأويل كيف وهو ليس من أدله لأنه ليس بهائم كما سيأتي في الأمر بعده ، فهو لا محالة آثم عاص لربه ، يخالف لنبيه صلى الله عليه وسلم .

(الأمر الثاني) قوله : واعلمها تكون لي معذرة عند الله حينما يسأل سبحانه وتعالى العلماء عن إهمالهم الخ هذا الكلام يفيد أن هذا المنتطح يعتقد في نفسه أنه من العلماء المطالبين بالتبليغ ، والمسؤولين عن الإهمال فيه ، أما أنه يسأل عند الله ويؤاخذ بما جنته يدا ، فهذا مما لا شك فيه ، وأما أنه من العلماء

فلا لأن وصف العالم عزيز لا يتصف به إلا من توفرت فيه شروط وهي أن يكون عالماً بالقرآن ووجوه تأويله ، وبالحديث وعلمه ومعانيه ، حتى يعطى كل حديث حقه ، بصيراً بأقوال الصحابة ، عارفاً بمواقع الإجماع ومواطن الخلاف ، حتى لا يدعى الإجماع في موضع الخلاف وبالعكس مع شروط أخرى لا تتحقق إلا في المجتهد ، ولهذا اصطلاح أهل الأصول — واليه المرجع في هذا الباب — على تخصيص وصف العالم بالمجتهد وكذا الفقيه ، رغم في اصطلاحهم أخذون من السلف فانهم كانوا لا يوقعون وصف العالم أو الفقيه إلا على المجتهد ، أما المقلد فلا يسمى عندهم عالماً باتفاق ، ولا فقيهاً كذلك ، راجع د باب من يستحق أن يسمى فقيهاً أو عالماً حقيقة لا مجازاً ، و د باب فساد التقليد ونفيه ، من كتاب د جامع بيان العلم ، للحفاظ ابن عبد البر ، و باب الاجتهاد من كتب الأصول ، ولولا خرف التطويل المنافي لغرضنا في هذا الكتاب لجلينا من النصوص في هذا الموضوع ما فيه الكفاية ، وكذلك الأحاديث الواردة في فضل العلماء ليس المراد بها إلا المجتهدين لأنهم تقوم الحجة لله على خلقه وهم ورثة الأنبياء ، وأما غيرهم من المقلدين فليسوا بعلماء في عرف الشرع وإنما هم نقلة علم فقط فيشترط فيهم ما يشترط في الراوى من الدلالة والضبط ، يرشد إلى ذلك حديث النعمان بن بشير عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال د رحم الله عبداً سمع مقالتي فحفظها فرب حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، الحديث ، وعن أبي قرصافة نحوه بلفظ د نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها فرب حامل علم إلى من هو أعلم منه ، و ذكر الحديث وفي آخره كرامة لأبي قرصافة مع ابنه ، وفي رواية أنس د نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ثم ذهب بها إلى من لم يسمعها فرب حامل فقه ليس بفقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ، والحديث طريقه بلغت حد التواتر ، وهو كما ترى صريح في أنه ليس كل من حمل الفقه يسمى فقيهاً وما

ذاك إلا لأن الفقيه تشترط فيه شروط زائدة على مجرد حمله للفقه والعالم
كذلك لأنه مرادف للفقيه في عرف الشرع بدليل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
سمى العالم بالقرآن والسنة في بعض الأحاديث علماء وفي بعضها فقها وقد صرح
البيهقي والسعد وغيرهما من أهل الأصول أن الذين يفتون بما حفظوه أو
وجدوه في كتب المذاهب كما هو الواقع الآن هم بمنزلة النقلة والرواة فينبغي
قبول أقوالهم على حصول شرائط الراوي ، إذا علم هذا فنرجع إلى
صاحب الكتاب ونسأله هل استيقنت من نفسك بلوغ رتبة الاحتساب
حتى ادعيت أنك من العلماء المستقلين عن تبليغ العلم ؟ إن قال : نعم ،
كذبنا ولا كرامة ، وكتابه غير شاعد لنا عليه ، فإن فيه من أنواع الجمل
ما ليس عليه من مزيد ، وإن قال : لا ، قلنا : نهضت ، - عرفت ضمنا بأنك
عامي ، غير أنك تمتاز بمعرفة شيء ضئيل من العلم بمكانك من مطالعة
الكتب العلمية ، وإن كنا في شك من أنك تحسن فهمها ، وحيث أنك عامي
كما تبين . فلم كذبت في كتابك وأقمت الناس أنك من العلماء المستقلين
عن تبليغ العلم ؟ ولست شعري أي علم أدركت حتى تسأل عن تبليغه ؟ وما
حكمك على أن ألقت ذلك الكتاب الذي فضحت به نفسك وإعلامت
الناس على ما لم يكونوا يعلمونه من جهلك ؟ فكنت كالباحث على حقه
بظلمته ، والجادع مارن أنفه بكفه ، ألم يكن في إقبالك على إصلاح نفسك
واشتغالك بما يمنيك وإزعاجك عن الدخول في مآزق لا تحسنها ولا تدري
كيف تتخلص منها ؟ أين كنت تفت أن برقة الشبابة التي أخذتها تهبلك
في مصاف العلماء وتحملك مسؤولية تبليغ العلم فأنت تأسد الاعتقاد بعين
عن الصواب ، ألم تعلم أن هذه الورقة هي التي أنسدت العلم بل قضت عليه
وجعلت من الجبهة علماء حيث يتقدم لاخذها كل من يحفظ مواضع التعمين
لا غير ، ويلقيها كما حفظها فإن لم يحسن الحفظ أو الإلقاء نذرع بوسيلة إلى

المتبحرين - وهذه هي الوسيلة المحظورة - فيخرج في كلا الحالين من الامتحان رقد حصل على الورقة ولغب عالما وأصبح يتطلع إلى الوظيفة بتلف يفوق تلف الظمان إلى الماء البارد ، في اليوم القائط ؛ فتراه يسأل عن كل مقراة ويبحث عن المأذونية ، ويستفهم عن امتحانات المسابقة للإمامة والآذان ، كأنه ما كان يحب بدنه ويحمد نفسه إلا ليحصل على هذا النزر من حطام الدنيا ، يتقاضاه كل شهر ، والمصيبة العظمى أن العامة يتخذونه مرجعا لهم في أحكام دينهم مع أنه عاى مشاهير لا يفوقهم في شىء - إلا أنه أخذ الورقة والله أعلم كيف أخذها ؟! فالواقع أن هذه الورقة - وصاحب الكتاب من حملها - ينبغي أن تكون عنوان الجمل ورمز ركود الفكر ونذير التكاثر المنبى عن ضعف نفسى وخلقى معاً ، وإلا فالعالم الذى همه العلم لا يثنيه عن غرضه ورقة ولا ورقات. ولا يردء عن مطالعة الكتب ومواصلة البحث شهادات ، على أن هذه الورقة من أصلها بدعة فى العلم لم تكن فى عهد العلماء الذين كانوا يحق علماء ، ومع كونها بدعة فبى مذمومة ، ضرة لأنها كانت سبب التفتقر العلوى المشاهد الآن وسبب إقبال حامليها على الوظائف وتسكينهم على حساب العلم بعد أن كان العلماء قبل ظهورها يتعيشون من كسب أيديهم وينشرون العلم احتساباً ، فكان العلم إذ ذاك فى ازدياد مطرد وأعله فى عز ورفعة كلمتهم مسموعة وأمرهم مطاع لا عند العوام والسوقة فحسب ، بل عند الملوك والخلفاء والعظماء ، فلما جاءت هذه الورقة وفتحت عليهم باب الوظائف آل الحال بالعلم وأعله إلى ما ترى والأمر لله ما شاء الله فعل ، وحيث إن هذه الورقة بدعة كقلنا فما بالنا نرى صاحب الكتاب يتبجح بها فى إعضائه مع ما فى ذلك من الغرور المورث للكبر والعجب فى حين أنه يزعم محاربة البدع ؟ أفلا يعتقد أنها بدعة ؟ أم يعتقد أنها كانت موجودة على عهد الصحابة حينما كانوا ينشرون العلم خدمة للدين وطلباً لما عند الله من الثواب ؟ ! لا ندري من أى أمور

هذا المتنطع نعجب !؟ أمن تبججه بأنه من العلماء ؟ أم من استناده في هذا التبجح إلى ورقة ليست من العلم في شيء ولا تمت إليه بشيء ؟

(الأمر الثالث) لو سلمنا جدلياً أن هذا المتنطع من العلماء المسوّرين عن تبليغ العلم كما زعم في كلامه فإذا فعل فيما هو أهم من التوسل وأشد ضرراً منه لو كان فيه ضرر فهدم محلات الخور مفتحة الأبواب وهذه أنواع الربا لا يكاد يخلو منها بيت ولا دكان لا سيما في القرى والبادي ، وهذه بيوت الزنا تشتغل ليل نهار كل هذه المصائب العظام واقعة بين سمع الناس وبصرهم لا يستطيع أحد أن ينكرها لأنها تحت حماية القانون وبتشريعه فهل سمع المتنطع صوت في إنكار تلك الموبقات التي تخرب البيوت وتفسد الأخلاق وتقضي على الدين ؟ كلا : مع أنه جاء في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ما ظهر في قوم الزنا أو الربا إلا أحلوا بأنفسهم عذاب الله ، وجاء في الحديث الصحيح عن ابن عباس قال : لما حرمت الخمر مشى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم إلى بعض وقالوا : حرمت الخمر وجعلت عدلاً للشرك ، بل هناك ما هو أشد ضرراً مما ذكرنا وأتبع ألا وهو هذه المحاكم الإلهية التي تحكم بقانون وضعي بدلاً عن القانون السماوي الشرعي فتنفذ أحكاماً لم ينزل الله بها من سلطان وتعطى أزاء ذلك أحكام الله وتلزم الناس بأشياء ما ألزمهم الله ورسوله أيها وهذا غاية ما يكون من الضلال والخذلان عياناً بالله ، وفي مثل هذا يقول الله سبحانه وتعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) ويقول (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون) أفكان المتنطع يد في إنكار هذه المحاكم التي وصف الله منفذ أحكامها بالكفر والظلم والفسق ؟ كلا ثم كلا ، وماله ولماذا الإنكار

الذي يكون سبب ذهاب مرتبه وربما يقول به إلى السجن والحبس؟؟ فالمتطوع يتعاضد عن هذا حتى كأنه ليس بموجود في البلد ولا يرى أن عليه تبليغ ما بلغه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحق ، لأن في هذا التبليغ كاذب كذا ذهاب المرتب وضياع الوظيفة وربما كان سجين وحبس أيضا ، ولكنه يبرق ويرعد ويشتم ويسب ويحمل ويسفه إذا ذكر التوسل والزبارة ، وحينئذ فقط يرى أن عليه تبليغ دعوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الوجه الصحيح ، لأن هذا التبليغ ليس فيه ضياع المرتب ولا ذهاب الوظيفة ؛ بل فيه مع حفظ المرتب والوظيفة تقبيل اليد من أهوام الجاهلين حوله وحمل العمل وتشجيع إلى البيت بكل اجلال واحترام ، فيكون بين التبليغ الأول والثاني ، والعاقل من يقدم منفعة نفسه ومن هنا تدرك أن المتطوع ومن على شاكلته ليس غرضهم خدمة الدين ومحاربة البدع كما يتخبر صون ولكن غرضهم خدمة مصالحهم الشخصية وتميش على حساب العلم كما قدمنا وهم في الواقع جهلاء.

ثم ابداً المتطوع كتابه بخطبة ركيكة تنهى عن عجز وعي ملحد فيها أيضاً بآية لا تناسب الموضوع إلا عند مزاجه المنحرف ، ثم قال : فهذه رسالة تشتمل على ما يلزم المسلم معرفته من عقائد دينه وأقول في كلامه أمور . (الأول) ادعائه أن رسالته اشتملت على ما يلزم المسلم معرفته ادعاء كاذب لأن رسالته اشتملت على مبحث سماع الموتى وحياتهم في قبورهم ووصول قراءة القرآن اليهم وهذه الاشياء لو جهلها المسلم طول حياته لما لزمه ضرر في دينه لأنها ليست من المسائل الضرورية في الدين بحيث يجب معرفتها على كل أحد وهذا أوضح من أن يستدل عليه

(الثاني) زعمه ان رسالته اشتملت على عقائد الدين . زعم باطل لأن عقائد الدين تشتمل على إلهيات ونبويات وسمعيات . فالإلهيات تبحث

فما يتعلق بالله سبحانه وتعالى وجوبا واستحالة وجوازا . والنبويات تبحث
فيما يتعلق بالانبياء ، والملائكة كذلك وفي المفاضلة بينهم وما يناسب ذلك ،
والسمعيات تبحث فيما يتعلق بما بعد الموت من أحوال البرزخ والآخرة
ورسالته لم تشتمل على شيء من هذا البتة .

(الثالث) في ادعائه أيضاً اشتغال رسالته على العقائد الدينية تخليط
غير معقول ، لأن التوصل وإن كان له اتصال ما بالعقائد فالكلام فيه هنا
من حيث الجواز والحرمة ، وهو من هذه الحيثية ليس من العقائد في شيء ،
وإنما هو مبحث فقهي بحث لأن الكلام في الأحكام الشرعية من حيث
اثباتها وثبوتها من موضوع علم الفقه على ما هو مقرر في محله كما أن سائر
ما اشتملت عليه الرسالة من أحكام القبور وزيارتها وقراءة القرآن للدوق
كذلك من مباحث علم الفقه لا العقائد ، فانظر — هدايك الله — إلى مؤلف
لا يفرق بين ما هو من موضوع الفقه وما هو من موضوع العقائد ثم اعجب له
كيف نصب نفسه لإرشاد الناس .

ثم قال : وأودعتها من الأبحاث العلمية على صفها ما لا يتيسر الحصول
عليه من كبار الكتب اه وأقول جدير بمن لا يفرق بين موضوعي الفقه والعقائد
فيخاطب أحدهما بالآخر كما تقدم ، أن يستكثر هذه الرسالة ويرى أن ما فيها من
الأبحاث لا يتيسر الحصول عليه من كبار الكتب وأنه لذلك فهل تجد في
كبار الكتب خلط موضوع علم بموضوع علم آخر كما هنا ؟ وهل تجد في كبار الكتب
ما سيمر بك في هذه الرسالة من قواعد محرقة وأقوال مزيفة وآراء لا ترتكز
على دليل ؟ كلا فقد صان الله كبار الكتب وصان مؤلفيها عن هذا التخليط
والتحريف ، ولهذا نرى أن في عبارته صفة محدوقة دل عليها المقام
وتقدير تلك الصفة ، وأودعتها من الأبحاث العلمية المحرقة أو المقلوبة ما

لا يتيسر الحصول عليه من كبار الكتب ، فهذه التقدير يستقيم الكلام وينسجم مع حال الرسالة تمام الانسجام .

ثم أتى بلفظ (مقدمة) من ذكرنا وكان الواجب أن يعرفه كما عرف الباب الأول وما بعده لأن المقام يقتضى ذلك وإكثفه على ما يظهر لم يعرف علم المعاني ولا أدرك ما فيه من الدقائق واللطائف حتى يدرك متى يحسن التعريف ومتى يحسن التنكير وهذا يدل على أن تعريفه للأبواب الثلاثة كان مصادفة طابقت مقتضى الحال ثم قال (لا بد قبل الكلام في هذه المسألة من معرفة أمور : الأول الوقوف على مشركى العرب ورفقهم وبيان هذا الأصل ينفع في معرفة الحق في هذه المسائل ويرد قول من قال إن آيات القرآن قد نزلت في عباد الأصنام فقط فلا يصح تنزيلها على غيرهم من آمن وحلى وصام فإن هذا القول قد اغتر به كثير من علماء المسلمين وبيان فساد من وجهين الأول أن أئمة المسلمين متفقون على أصل مشهور وهو أن العبرة في التشريع بعدموم اللفظ لا بخصوص السبب) اهـ . وأقول في كلامه أمور .

(الأول) قوله : لا بد قبل الكلام على هذه المسألة من معرفة أمور ، يؤم القارىء أنه مهد لموضوع البحث بعدة أمور ومباحث مع أنه لم يذكر غير أمر واحد ومبحث واحد وهو الوقوف على مشركى العرب ورفقهم فإما أن يكون قصد هذا الإيهام فهو كاذب آثم ، وإما أن يكون لم يقصده فهو أبله لا يدري ما يقول .

(الثانى) قوله وبيان هذا الأصل ينفع في معرفة الحق في هذه المسائل هو صحيح فإننا إذا عرفنا المشركين وأنهم بجميع فرقهم كانوا يتخذون من يدهونه إلهام من دون الله كما صرح به القرآن في الآيات التى أوردها المتنطع غير مدرك لها أو متعاميا عنها وفى غيرها من الآيات علمنا أن التوسل غير

الأشراك بالضرورة وأن من توسل بشخص إلى الله لم يكن مشركا كما أن من توسل بعمل من الأعمال كذلك باقرار المتنطع نفسه .

(اثنالث) قوله ويرد قول من قال إن آيات القرآن قد نزلت في عباد الأصنام فقط فلا يصح تنزيلها على غيرهم ممن آمن وصلى وصام . هو قول باطل فان بيان هذا الأصل يؤيد قول من قال ذلك لا يردده وذلك لأن مشركي العرب كما قلنا كانوا يتخذون من يدعوهم إلهها من دون الله يعبدونه كما يعبدون الله ويحبونه كحب الله أو أشد والآيات نزلت للرد عليهم وذم ما هم عليه من الشرك الصحيح الصريح . فبأي لغة بل بأي عقل تطبق تلك الآيات على المسلمين الذين يعتقدون أن لا إله إلا الله ويفردونه بالوحدانية كل يوم خمس مرات ويدعون له بالعبودية في جميع أحوالهم ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم ! فان ادعى أن تلك الآيات شملتهم بالقاعدة الآتية فهو ادعاء باطل كما سيأتي ، وإن ادعى ذلك بالقياس قلنا ليس هذا محل قياس لأن الموضوع موضوع شرك وتوحيد وكفر وإيمان ولا دخل للقياس في ذلك ولو سلمنا أنه من محل القياس فأين العلة الجامعة بين الأعدل والفرع ؟ فان قال ان دعاء المسلمين لأهل القبور ونداءهم لهم أشبه دعاء المشركين لأصنامهم قلنا له كذبت فان دعاء المشركين دعاء ألوهية وتعبد ودعاء المسلمين توسل واستشفاع وبون كبير بين من يقول يارب أعطني كذا بجاء فلان ، وبين من يقول أعل عبل خذني اللات ، وبون كبير بين من يؤمن برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما جاء به من التوحيد الخالص وبين من يعارضه ويقول أجعل الآلهة إلهها واحدا إن هذا شيء عجاب وبون كبير بين من يقول عيسى رسول الله وكلمته ، وبين من يقول هو ابن الله وشريكه في الألوهية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا . وبالجملة بون كبير شاسع بين المسلمين والمشركين

في عقائدهم وأعمالهم وسائر أحوالهم فأني يمكن القياس والحالة هذه ؟؟
على أن المتطوع أنكر القياس في العقائد والعبادات كما سيأتي في الباب
الأول من كتيبه فلا يمكنه أن يسعى القياس في هذا المحل

(الرابع) قوله إن أئمة المسلمين متفقون على أصل مشهور وهو أن
العبرة في التشريع بعدموم اللفظ لا بخصوص السبب ؛ هذا كذب وجمل وذلك
أن هذا الأصل ليس متفقاً عليه بهذا الإطلاق الذي ذكره بل فيه تفصيلات
وغلافات مبسوطة في محلها من أصول الفقه ونحن نلخصها هنا بما يتفق مع
الاختصار الذي نحرص عليه في هذا الرد حتى يتبين القارئ مقدار أمانة
هذا المتطوع وسعة علمه الذي يزعم أن عليه تبعه تلاميذه ، قال علماء الأصول
خطاب الشارع إما وارد ابتداء فهو على حاله من عموم أو خصوص ، وإما وارد
عقب سبب مخصوص ، كسؤال مثلاً وهو إما مستقل أو لا فإن لم يستقل
بالإفادة بحيث لا يحصل الابتداء به فهو تابع للسبب في عمومه وخصوصه
وإن استقل بنفسه بحيث لو ورد ابتداء لكان كلاماً مفيداً فهو على ثلاثة
أقسام

(الأول) أن يكون أخص من السبب وهذا لا يجوز إذ يلزم عليه تأخير
البيان عن وقت الحاجة وهو ممنوع ، إلا إذا أمكنت معرفة المسكوت منه
كأن كان في المذكور تنبيه عليه فيجوز حينئذ كالمسئل الشارع عن حكم
من أفطر في نهار رمضان فأجاب من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة
كالظهار فافتصاه على الجماع يفيد بطريق المفهوم أن الإفطار بغيره
لا كفارة فيه

(الثاني) أن يكون مساوياً لسبب في عمومه أو خصوصه وهذا واضح

(الثالث) أن يكون أعم من السبب وهو قسمان

(أحدهما) أن يكون أعم منه في حكم المسؤول عنه وغيره كما جاء في حديث الترمذي وغيره عن أبي هريرة أن ناسا سألوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضعنا به عطشنا أفترضا بماء البحر قتال وهو الطهور حائز الحل ميتته، سألوه عن الوضوء بماء البحر في حالة الضرورة فأجابهم بجراب عام يشملها وغيرها وزاد على ذلك حكم ميتته، فهذا القسم يقي على عمومته بلا خلاف وإن كان كلام أبي الطيب الطبري وابن برهان يقتضي جريان الخلاف الآتي في القسم الثاني فيه

(وثانيهما) أن يكون أعم من السبب في الحكم الذي وقع السؤال عنه مثلا كما جاء في حديث الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري قيل يا رسول الله أمتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها الخيض ولحوم الكلاب والفتن فقال وإن الماء طهور لا ينجسه شيء، وهذا القسم محل خلاف بين العلماء وفيه مذاهب

(أحدها) يجب قصره على صورة السبب فلا يتناول غيرها نقله القاضي أبو الطيب والماوردي وابن السمعاني وابن برهان عن الإمام مالك، وقال به من أصحابه أبو الفرج كما حكاه القاضي عبد الوهاب والبايوني وقال به أيضا أبو ثور والمزني والقفال والدقاق وحكماه الأستاذ أبو منصور عن أبي الحسن الأشعري وحكي عن الشافعي ولم يصح عنه

(ثانيها) يجب عمله على العموم وهو مذنب الشافعي والجمهور ردوا الراجع

(ثالثها) الوقف أي لا يحمل على عموم ولا خصوص حتى يتبين أحدهما

بالقرائن والأدلة حكاه القاضي أبو بكر الباقلاني في التقريب

(رابعها) التفصيل وهو أنه إذا كان السبب سؤال سائل فيختص به،

راذا كان السبب وقوع حادثة ورد الخطاب عقبها فلا يختص بها حكماء عبد العزيز في شرح البزدوى

(خامسها) تفصيل آخر وهو انه ان عارض هذا العام الوارد على سبب عام آخر ورد ابتداء بلا سبب فانه يقتصر على سببه وان لم يعارضه فالعبرة بعمومه ، وصححه الاستاذ أبو منصور . قال الشوكاني وهذا لا يصلح ان يكون مذهبا مستقلا فان هذا العام الوارد ابتداء من غير سبب اذا صلح للدلالة فهو دليل خارجي يوجب القصر — أى قصر العام ذى السبب على سببه — ولا خلاف في ذلك بين المذاهب كلها اه . فكان هذا تقييد لمحل الخلاف المذكور ، وبهذا التلخيص الموجز تعلم كذب الاتفاق الذى نقله المنتطع وتستيقن مع ذلك جملة المطبق

(الخامس) وعلى مذهب الجمهور الراجح أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فمعنى ذلك هنا أن تلك الآيات التى نزلت في مشركى العرب لا تختص بهم لكونها وردت بسببهم بل تعم كل من عبد شيئا من دون الله واتخذة الها مع الله سواء كان هذا المشرك من العرب أم من العجم وسواء كان في عهد نزول الآية أو بعدها الى قيام الساعة لان لفظ المشركين في الآيات يشمل بحسب الوضع اللغوى والشرعى وكونه واردا في طائفة منهم كمشركى العرب لا يكون مانعا من حمله على بائيهن ولا معارضا له فيجب الاخذ بمدلول اللفظ والتمسك بعمومه حتى يقوم الدليل على التخصيص وكذلك لفظ الماء في الحديث السابق لا يختص بماء بئر بضاعة لكونه ورد فيه بل يعم ماء الآبار والأنهار والأمطار لان ذلك كله يسمى ماء واللفظ يشمل لغة وشرعا وكذلك لفظ المسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم « سبحان الله ان المسلم لا ينجس » لا يختص بأبي هريرة الذى كان سبب وروده بل يعم كل مسلم من ذلك الوقت

إلى قيام الساعة ، وهكذا كل لفظ عام ورد على سبب خاص فمعنى حمله على
عمومه أن يحمل اللفظ على ما يتناول له لغة وشرعا كما قدمناه ، وليس معناه أن
يحمل اللفظ على ما لم يتناوله ولا هو من مدلوله كما لو حمل لفظ المسلم في الحديث
السابق على المسلم والكافر معا فإنه قلب للأوضاع اللغوية والشرعية وحمل
لفظ على ما لا يحتمله وهو مع ذلك تلاعب بنصوص الشارع ، اذا علمت هذا
تدرك بطلان ما فرعه المنتطع على تلك القاعدة بقوله (فاذا كانت الايات التي
ذمت من كانوا يدعون الأصنام نزلت بسببهم فانها بالقاعدة المتقدمة تعم
كل من عمل عملهم) اه وذلك لأن لفظ المشركين في الايات التي ذمت عباد
الأصنام لا يتناول المسلمين ولا يمكن أن يتناولهم لا بوضع اللفظ ولا في عرف
الشرع فتطبيقه عليهم كتنطبق لفظ المسلم في الحديث السابق على الكافر
سواء بسواء إذ أن في كل منهما خروجاً عن مدلول اللفظ وتحريفاً في التأويل
إلا إذا انسأخ المسلمون عن اسلامهم وعبدوا غير الله واتخذوا آلهة مع الله
كما فعل عباد الأصنام حينئذ تشملهم تلك الايات بالقاعدة المتقدمة ولكن
شيئاً من هذا لم يحصل وان يحصل إذ يلزم عليه اتفاق الأمة على الشرك وهو
محال سمعا . ثم في كلام المنتطع نفسه ما يؤيد ما ذكرناه ألا تراهُ يقول (فانها
بالقاعدة المتقدمة تعم كل من عمل عملهم يعني عباد الأصنام) وعملهم هو
عبادة الأصنام واتخاذها آلهة من دون الله ، والمسلمون لم يعبدوا من توسلوا
به إلى الله ولا اتخذوه إلهاً مع الله كما هو واضح لا يحتاج إلى بيان ، فوجب
بكلام المنتطع نفسه أن تحمّل تلك الآيات على مشركي العرب التي نزلت
بسببهم وتعم معهم كل مشرك عمل عملهم الذي ذموا لأجله وهو الإشراك
بالله سبحانه وتعالى دون المسلمين ، فقد رأيت كيف ناقض آخر كلامه أوله ،
ورجع استدلاله وبالا عليه ؟ ويأبى الله على المبطل إلا أن يتناقض ويتخاذل

فان قال لم أرد بعمل المشركين خصوص الاشراك واتخاذ الالهة من دون الله بل أردت ذلك وما في معناه كدعاء الاولياء والصالحين والاستغاثة بهم والتوسل بهم إلى الله في قضاء الخواارج فان ذلك كله يصدق عليه لفظ الاشراك فتكون الايات على هذا شاملة لاهل التوسل بعموم اللفظ لا بشيء آخر .
قلنا : هذا باطل من وجوه

(الوجه الاول) ان حقيقة الإشراف في اللغة تباين حقيقة كل من التوسل والاستغاثة والدعاء لان الإشراف معناه اعتقاد شريك مع الله في الألوهية وهو كفر تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولهذا فسر كثير من أهل اللغة الإشراف بالكفر لانه كفر بالله وجهد لوحدها نيته ، وأما التوسل فهو التقرب إلى الغير يقال توسل إلى فلان بكذا إذا تقرب إليه بشيء والوسيلة ما يتقرب به ومنه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة ، وقوله تعالى وأولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة الآية والاستغاثة معناه طلب الغوث والنجدة قال تعالى فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوه ، أي طلب إغاثة ونجدة ، والدعاء معناه النداء وطلب الإقبال يقال دعا فلانا إذا ناداه طالبا إقباله عليه ومنه لا تجفوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا ، ودعا الله ناداه بابتغال وخضوع ومنه وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداعي إذا دعان ، فاذا كانت هذه الحقائق متباينة كما ترى فكيف يصح إرادتها في لفظ واحد وهل هذا إلا تلاعب بالنصوص

(الوجه الثاني) إن الإشراف الذي حصل من المشركين الذين ذمهم القرآن هو عبادتهم للأنبياء والملائكة والاولياء بناء على اعتقادهم فيهم

أنهم شاركوا الله في الألوهية وأن لهم تأثيرا في الاشياء ولذلك ترى القرآن في معرض الرد عليهم يقرر دلائل وحدانية الله وانفراده بالألوهية وأنه المنفرد بالايجاد والابداع ولو ذهبنا نسرد الايات في ذلك لطال بنا الحال وخرجنا إلى حشد الإملال لأن ما في القرآن مما يتعلق بالتوحيد والرد على المشركين كله في هذا المعنى وهو كثير ومع ذلك لا تجد فيه إشارة إلى التوسل بالمعنى الذي نتكلم عليه لأنه لم يكن من عمل المشركين ولا كان معروفا لهم فبطل أن يكون داخلا في تلك الايات لا بالعموم ولا بالخصوص ولا بنوع من أنواع الدلالات

(الوجه الثالث) أن الايات التي ذمت عباد الأصنام إذا قلنا بعموم تناولها لاهل التوسل كما يقول المتنطع فلا يخلو حالها من أجد أمرين إما أن تتناولهم حقيقة أو مجازاً والاول لا سبيل اليه لانا بينا في الوجه الاول أن حقيقة الإشراك تبين حقيقة التوسل وما ذكر معه فلم يبق إلا الثاني وهو باطل لأمرين

(الاول) أن المجاز لا بد له من علاقة وقرينة رهما مفقودتان هنا
(الثاني) أن تلك الايات قد استعملت في معناها الحقيقي الذي هو الإشراك بالله كما بينا في الوجه الثاني وهو واضح فلا يجوز استعمالها أيضا في المعنى المجازي الذي هو التوسل وما في معناه لأن المقرر في علم الأصول أن اللفظ لا يجوز استعماله في الحقيقة والمجاز معا هذا مذهب جمهور أهل العربية وجميع الحنفية ومحققى الشافعية وجميع من المعتزلة قال الشوكاني وهو الحق ودلائل هذا القول مبسوطة في كتب الأصول والبيان فلا يطيل بذكرها
(الوجه الرابع) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتوسل به كافي حديث الأعمى الآتي ولو كان اشراكا لاستحال أن يأمر به أحدا من أمته

(الوجه الخامس) أن النبي صلى الله عليه وسلم توسل بنفسه وبالأنبياء من قبله ، كما في قصة وفاة فاطمة بنت أسد رضى الله عنها وستأتي .

(الوجه السادس) أن الاستغاثة ورد بها الحديث كما سيأتى وذلك دليل

قاطع على أنها ليست بأشراك ولا هي من الإشراف في شيء . فكل هذه الوجوه وغيرها ترد قول المتنطع أن التوسل وما في معناه إشراك وتبين بطلان حمل الآيات التي ذمت المشركين على أهل التوسل وهذا هو الحق الصراح ، ثم قال المتنطع (والوجه الثاني الذي يبطل حمل الآيات على أهل الأصنام وحدهم أن المشركين كانوا أربع فرق الأولى تنادى الأصنام والثانية تنادى الجن والثالثة تنادى الملائكة والرابعة تنادى الأنبياء والصالحين من الموتي وكل فرقة تستغيث وتنادى من تدعوه) وأقول هذا الوجه في كلامه فاسد كالذي قبله لأن فرق المشركين التي ذكرها كانت تعبد من تدعوه من دون الله والآيات التي استشهد بها صريحة في ذلك كقوله تعالى (ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للملائكة أهولاء أياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانك أنت وإينما من دونهم بل كانوا يعبدون الجن أكثرهم بهم مؤمنون ، وجعلوا لله شركاء الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات بغير علم سبحانه وتعالى عما يصفون ، ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم فادعوهم فلا يستجيبوا لكم ان كنتم صادقين الى قوله قل ادعوا شركاءكم ثم كيدون فلا تنظرون قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا أولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه) قال البخارى في تفسيره : قوله عز وجل (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه) وذلك أن المشركين أصابهم قحط شديد حتى أكلوا الكلاب والجيف فاستغاثوا بالنبي صلى الله عليه وسلم ليدعوا لهم قال الله تعالى قل

للمشركين ادعوا الذين زعمتم أنها آلهة من دونه فلا يملكون كشف
الضرر القحط والجوع عنكم ولا تحويلا إلى غيركم أو تحويل الحال
من العسر إلى اليسر اه . وقال البخاري في صحيحه : باب قل ادعوا الذين
زعمتم من دونه الآية ثم روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في
قوله إلى ربهم الوسيلة قال كان ناس من الأنس يعبدون ناسا من الجن
فأسلم الجن وتمسك هؤلاء بدينهم ، قال الحافظ ابن حجر في شرحه أي استمر الأنس
الذين كانوا يعبدون الجن على عبادة الجن والجن لا يرضون بذلك لكونهم
أسلوا وهم الذين صاروا يبتغون إلى ربهم الوسيلة وروى الطبري من
وجه آخر عن ابن مسعود فزاد فيه والانس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون
باسلامهم وهذا هو المعتمد في تفسير هذه الآية وأما ما أخرجه
الطبري من وجه آخر عن ابن مسعود قال كان قبائل العرب يعبدون
صنفا من الملائكة يقال لهم الجن ويقولون هم بنات الله فنزلت هذه الآية
فان ثبت فمر محمول على أنها نزلت في الفريقين وإلا فالسياق يدل أنهم
قبل الاسلام كانوا راضين بعبادتهم وليست هذه من صفات الملائكة
وكذا ما أخرجه من طريق أخرى ضعيفة عن ابن عباس أن المراد من
كان يعبد الملائكة والمسيح وعزيراً اه وقال البخاري أيضا : باب قوله
أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة الآية قال الحافظ في شرحه
ذكر فيه الحديث قبله من وجه آخر مختصرا ومفعول يدعون محذوف
تقديره (أولئك الذين يدعونهم آلهة يبتغون إلى ربهم الوسيلة وقرأ ابن
مسعود تدعون بالتاء الفوقانية على أن الخطاب للكفار وهو واضح اه وقال
الطحاوي في مشكل الآثار باب بيان مشكل ما روى عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في السبب الذي فيه نزل أولئك الذين يدعون يبتغون إلى
ربهم الوسيلة الآية بما اضيف إلى عبد الله بن مسعود بما يحيط علما انه لم يقله

رأيا وإنما قاله توقيفا ثم روى عن طريقين عن ابن مسعود قال نزلت لتفرو
كانوا يعبدون نفرا من الجن فأسلم الجنيون والنفر من العرب لا يشعرون
بذلك بمعنى قوله عز وجل (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه إلى قوله إن عذاب
ربك كان مخدورا) ثم قال فأذكر منكرو هذين الحديثين وقال إنما أريد بهذه
الآية غير ذلك فذكر ما قد حدثنا وأسند عن مجاهد قال يفتنون إلى ربهم
الوسيلة عيسى وعزير والملائكة عليهم السلام وقال هذا المنكر: هم الذين علمنا
أنهم عبدوا من دون الله لا من سواهم من الجن، قال الطحاوي فكان جوابنا له
أن ما قاله ابن مسعود في ذلك أولى بما قاله مجاهد فيه لموضع من رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فتدبر وجدنا الله تعالى أنبأنا في كتابه أن بعض
الإنس قد كانوا يعبدونهم بقوله (ويوم نحشرهم جميعا ثم نقول للملائكة أهؤلاء
إياكم كانوا يعبدون قالوا سبحانك أنت ولينا من دونهم بل كانوا يعبدون
الجن أكثرهم بهم مؤمنون) ولا نعلم عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم في تأويل الآية غير ما روينا عن ابن مسعود في الحديثين
الأولين وليس يصلح خلاف مثل ذلك إلى قول مجاهد لاسيما وقد أخبر ابن
مسعود في أحد حديثيه بنزوله في أولئك النفر الانسيين الذين كانوا يعبدون
الجنيين اه وقال تعالى يخاطب أهل مكة من مشركي قريش ومن دان بدينهم
من عبدة الأصنام واللات والعاذلات (أنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم
لها واردون لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها وكل فيها خالدون إلى قوله
وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذي كنتم توعدون) قال ابن مردويه في تفسيره
حدثنا محمد بن علي بن سهل ثنا محمد بن حسن الأنماطي ثنا إبراهيم بن محمد بن عرفة
ثنا يزيد بن أبي حكيم ثنا الحكم يعني ابن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال

سجاء عبد الله بن الزبير الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال نزعهم أن الله أنزل عليك هذه الآية (انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون) قد عبدت الشمس والقمر والملائكة وعزير وعيسى بن مريم كل هؤلاء في النار مع آلهتنا فنزلت (ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون وقالوا آلهتنا خير أم هو ما ضربوه لك إلا جدلاً بل هم قوم خصمون) ثم نزلت (ان الذين سبقوا لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون) هذا حديث صحيح رواه الحافظ الضياء المقدسى في كتابه الأحاديث المختارة بما ليس في الصحيحين ، وقال ابن اسحق في السيرة : وجئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم غيا بلفنى يوما مع الوليد بن المغيرة في المسجد فجاء النضر بن الحرث حتى جلس معهم وفي المسجد غير واحد من رجال قريش فتكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرض له النضر بن الحرث فكلّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحمه وتلا عليه وعليهم (انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون الى قوله وهم فيها لا يسمعون) ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبل عبد الله بن الزبير السهمى حتى جلس معهم فقال الوليد بن المغيرة لعبد الله بن الزبير والله ما قام النضر بن الحرث لابن عبد المطلب آنفا ولا قعد زعم محمد أنا وما نعبد من آلهتنا هذه حصب جهنم فقال عبد الله بن الزبير أما والله لو وجهدته لخصمته فسلوا محمدا كل ما يعبد من دون الله في جهنم مع من عبده فنحن نعبد الملائكة واليهود تعبد عزيرا والنصارى تعبد المسيح عيسى بن مريم فعجب الوليد ومن كان معه في المجلس ورأوا أنه قد احتج بنواصم فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال ذلك من أحب أن يعبد من دون الله فهو مع من عبده انهم إنما يعبدون الشيطان ومن أمرهم بعبادته ، وأنزل الله (ان الذين

سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون لا يسمعون حسيسها وهم فيما اشتهت
 أنفسهم خالدون (أى عيسى وعزير) ومن عبدوا من الأحبار والرهبان
 الذين مضوا على طاعة فتخذه من يعبدهم من أهل الضلالة أربابا من دون
 الله ونزل فيما يذكرون أنهم يعبدون الملائكة وأنهم بنات الله (وقالوا اتخذ
 الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون الى قوله ومن يقل منهم إني إله من
 دونه فذلك نجزيه جهنم كذلك نجزي الظالمين) ونزل فيما ذكر من أمر عيسى
 بأنه يعبد من دون الله وعجب الوليد ومن حضره من حجته وخصومته .
 (ولما ضرب ابن مريم مثلاً إذا قومك منه يصدون وقالوا آلهتنا خير أم
 هو) الى قوله (وأنه نعلم للساعة فلاتمنن بها) . وقال تعالى مخبراً عن المشركين
 في تعجبهم من بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ودعائه الى عبادة الله وحده وأن
 لا إله إلا هو (وعجبوا أن جاءهم منذر منهم وقال الكافرون هذا ساحر
 كذاب أجعل الآلهة إلها واحدا إن هذا لشيء عجاب وانطلق الملائكة منهم أن
 امشوا واصلحوا على آلهتكم إن هذا لشيء يراد ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة
 إن هذا إلا اختلاق أنزل عليه الذكر من بيننا بل هم في شك من ذكرى بل
 لما يذكروا عذاب (روى ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس قال لما مرض
 أبو طالب دخل عليه رهط من قريش فيهم أبو جهل فقالوا إن ابن أخيك
 يشتم آلهتنا ويفعل ويفعل ويقول ويقول فلو بعثت إليه فجاء النبي صلى
 الله عليه وسلم فدخل البيت وبينهم وبين أبي طالب قدر مجلس رجل قال
 نخشى أبو جهل لعنه الله إن جلس الى جنب أبي طالب أن يكون أرق له عليه
 فوثب فجلس في ذلك المجلس ولم يجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسا قرب
 عمه فجلس عند الباب فقال له أبو طالب أى ابن أخى ما بال قومك
 يشكونك يزعمون أنك تشتم آلهتهم وتقول وتقول قال وأكثروا عليه من

أقول وتكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عم اني أريدكم
على كلمة واحدة يقولونها تدين لهم بها العرب وتؤدى اليهم بها المعجم
الجزية ففرعوا لكلمته وقوله فقال القوم كلمة واحدة نعم وأبيك عشرا
فقالوا وما هي ؟ وقال أبو طالب وأي كلمة هي يا ابن أخي قال صلى
الله عليه وسلم لا إله إلا الله ، فقاموا فرعين ينفضون ثيابهم ويقولون
أجعل الآلهة إلها واحداً إن هذا لشيء عجاب قال ونزلت من هذا
الموضع إلى قوله بل لما يذوقوا عذاب ورواه ابن جرير أيضا والترمذي
والنسائي وابن أبي حاتم من وجه آخر عن ابن عباس نحوه وقال الترمذي
حديث حسن ، وذكره البغوي أيضا وزاد في آخره فنفروا من ذلك وقاموا
وقالوا اجعل الآلهة إلها واحدا كيف يسع الخلق كلهم إله واحد ، وقال
تعالى يذكر تلاوم الكفار في عرصات القيامة لما رأوا العذاب (وأقبل
بعضهم على بعض يتساءلون قالوا إنكم كنتم تأتوننا عن يمين قالوا بل
لم تكونوا مؤمنين) إلى قوله (فانهم يومئذ في العذاب مشتركون إنا كذلك
نفعل بالمجرمين انهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون ويقولون
أئنا لناركوا آلهتنا اشاعر مجنون بل جاء بالحق وصدق المرسلين) قال ابن
أبي حاتم في تفسيره : حدثنا أبي ثنا أبو سلمة موسى بن اسماعيل التبوذكي
ثنا حماد عن سعيد الجريري عن أبي العلاء قال يؤتى باليهود يوم القيامة
فيقال لهم ما كنتم تعبدون فيقولون نعبد الله وعزيراً فيقال لهم خذوا ذات
الشمال ثم يؤتى بالنصارى فيقال لهم ما كنتم تعبدون فيقولون نعبد الله
والمسيح فيقال لهم خذوا ذات الشمال ثم يؤتى بالمشر كين فيقال لهم لا إله
إلا الله فيستكبرون ثم يقال لهم لا إله إلا الله فيستكبرون ثم يقال لهم لا إله
إلا الله فيستكبرون فيقال لهم خذوا ذات الشمال قال أبو نضرة فينطلقون

أمرع من الطير قال أبو العلاء ثم يؤتى بالمسلمين فيقال لهم ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد الله تعالى فيقال لهم هل تعرفونه فيقولون نعم فيقال لهم فكيف تعرفونه ولم تروه فيقولون نعلم أنه لا عدل له قال فيتعرف لهم تبارك وتعالى وينجي الله المؤمنين . فهذه الآيات كلها صريحة كما ترى فيمن يتخذون إلها مع الله ويعبدونه كما يعبدون الله . لا تقبل في ذلك تأويلا ولا تحتمل تغييرا وتبيلا . فما بال المتنطع يتعاضى عنها ويأبى إلا أن يحسمها على المسلمين ألم يدرك أن هذا من التجريف في كتاب الله ألا يخاف أن يكون من ذمهم الله بقوله تعالى (يحرفون الكلم عن مواضعه) قاتله الله ما أشد جرأته على القول في كتاب الله بالجمل والوهى

ثم قال المتنطع (والآية تشمل بعمومها من كانوا يدعون الملائكة) يعنى قوله تعالى (قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يمكن كشف الضر عنكم ولا تحويلا) ولكننا قدمنا عن ابن مسعود فى صحيح البخارى أن الآية نزلت فيمن كانوا يعبدون الجن وأن الحافظ ابن حجر قال ان ذلك هو المعتمد وما ورد فى سبب نزولها أنها نزلت فيمن كانوا يعبدون صنفا من الملائكة يقال لهم الجن أو فيمن كانوا يعبدون عيسى والملائكة وعزيرا فلم يثبت ذلك وقدمنا أيضا عن الطحاوى أن ما قاله ابن مسعود فى سبب نزول الآية إنما قاله عن توقيف وأنه لا يصح خلافه والآية ليس فيها عموم حتى يقال أنها تشمل بعمومها من كانوا يدعون الملائكة ، فبطل قول المتنطع جملة وبالله التوفيق

ثم قال المتنطع (إلا أن كل هذه الفرق كانوا يعتقدون أن الخالق لكل شيء هو الله تعالى وأن دعاءهم لمن يدعون ليقرّبوهم الى الله زافى كما حكى الله تعالى ذلك عنهم جميعا بقوله والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم

إلا ليقرّبونا إلى الله زلفى) اه وأقول لا ندري هل بلغت الغباوة بالمتنطع إلى هذا الحد أو هو التعصب الممقوت والقحة البالغة أودياه في هذه الحفرة المملكة ولعمري الله إنه لمصايب بكل ذلك وبأكثر منه وإلا فالآية كما ترى مصرحة بأن المشركين عبدوا آلهتهم ليقرّبوهم إلى الله زلفى ومعنى العبادة معروف في اللغة والشرع لا يحتاج إلى شرح وبيان ، وأين هذا ممن يقول يا رب أسالك بحق فلان أو بجاه فلان أن تعطيني كذا واسمع إلى ما قاله الحافظ ابن كثير في تفسير الآية حتى تزداد يقينا بحمل المتنطع ، فهذه عبارته : أخبر تعالى عن عباد الأصنام من المشركين أنهم يقولون ما نعبدهم إلا ليقرّبونا إلى الله زلفى أى إنما يحملهم على عبادتهم لهم أنهم عمدوا إلى أصنام اتخذوها على صور الملائكة المقربين في زعمهم فعبدوا تلك الصور تنزيلا لذلك منزلة عبادتهم الملائكة ليشفعوا لهم عند الله تعالى في نصرهم ورزقهم وما ينوبهم من أمور الدنيا فاما المعاد فكانوا جاحدين له كافرين به ، قال قتادة والسدى ومالك عن زيد ابن أسلم وابن زيد إلا ليقرّبونا إلى الله زلفى أى ليشفعوا لنا ويقرّبونا عنده منزلة ولهذا كانوا يقولون فى تلبيتهم إذا حجروا فى جاهليتهم لبيك لا شريك لك إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك وهذه الشبهة هى التى اعتمدها المشركون فى قديم الدهر وحديثه وجاءتهم الرسل بردها والنهى عنها والدعوة إلى أفراد العبادة لله وحده لا شريك له وأن هذا شئ اختلعه المشركون من عند أنفسهم لم يأذن الله فيه ولا رضى به بل أبغضه ونهى عنه (ولقد بعثنا فى كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا يوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) وأخبر أن الملائكة التى فى السموات من الملائكة المقربين وغيرهم كلهم عبيد خاضعون لله لا يشفعون عنده إلا بأذنه لمن ارتضى وليسوا عنده كالأمراء عند ملوكهم يشفعون عندهم بغير إذنهم فيما أحبه الملوك وأبوه (فلا تضربوا لله الأمثال

تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . هذا كلام ابن كثير وهو ينادى بتجهيل المتنطع في كل ما زوره وافتراه وبالله التوفيق .

ثم قال المتنطع (ومن هذا يتبين أن قول بعض الناس إن الآيات نزلت فيمن كانوا يعبدون الأصنام وحدهم قول باطل فان القرآن تكلم مع كل الفرق كما بينا) اهـ . وأقول : قد بينا بالفوائد الأصولية وبما أوردناه من آيات المشركين وتفسيرها أن شيئاً منها - سواء كانت في عباد الأصنام أو في غيرهم - لا ينطبق على أهل التوسل وإن رغم أنف المتنطع الجاهل ، فارجع إلى ذلك وتأمله جيداً ينشرح صدرك وتنزاح عن قلبك ظلمات الشك ودين الضلال والله الموفق والهادي .

وانترك الآن مقدمة الكتاب بعد أن كشفنا ما فيها من كذب وجهل وتضليل ، إلى الباب الأول فماذا نجد فيه ؟ يقول المتنطع :

الباب الأول

في أمور عامة لا بد من معرفتها اهـ . وأقول ليس هناك أمور عامة ولا خاصة وإنما غرض المتنطع الوحيد أن يذكر عقائد المشركين وبعض الآيات التي ترد عليهم ويحمل ذلك على المسلمين الذين يسألون الله بجاه فلان أو بحق فلان ، هذا كل ما في جمعبته وهو كل بضاعته شأن هذه الطائفة المتهوسة كما قدمنا لأعلم عندهم غير هذا النوع من تحريف الآيات إن صح أن يسمى التحريف علماً .

ثم قال المتنطع (السؤال الأول ما حكم الذهاب إلى القبور لسؤال أصحابها ودعائهم وندائهم وسؤال الله تعالى بهم والاستغاثة بهم في جلب النفع ودفع الضرر المستغيث والسائل ، السؤال الثاني هل يوجد في كتاب الله أو (٣ - الرد المحكم)

سنة رسول الله ﷺ أو عمل أصحابه أو الذين اتبعوهم بإحسان أو عمل أو قول الأئمة المجتهدين أن الأمور المذكورة في السؤال الأول يجوز فعلها (لاحد من الناس) اهـ . وأقول في كلامه أمور :

(الأول) تعريف السؤال الأول والثاني والمقام يقتضى تنكيرهما وهذا دليل ثان على أن المتنطع لم يعرف علم المعاني فهو يعرف في مقام التنكير كما هنا وينكر في مقام التعريف كما سبق في مقدمة ويأتى في خاتمة فإن ادعى أن تعريف السؤالين للعهدية قلنا أى عهدية تعنى ؟ عهدية الذهن أو عهدية الخارج ؟ وظاهر أن عهدية الذهن لا تصلح هنا البتة فلم يبق إلا عهدية الخارج وهى باطلة لأنه لم يتقدم ذكر للسؤالين صريحا ولا كناية فإن ادعى أنه سبق لها ذكر ضمنى فى أمور عامة قلنا هذا على ما فيه يلزم منه وهو :

(الأمر الثانى) أن يكون السؤالان من الأمور العامة المذكورة تمهيدا للبحث وإذا كان كذلك فليقل لنا أين موضوع البحث الذى ألف من أجله هذا الكتاب الذى فضح به نفسه .

(الأمر الثالث) ذكر السؤال الثانى تكرار وتطويل وتسويد للورق بدون فائدة فإن السؤال الأول يكفى عنه إذ لا معنى لقوله فيه ما حكم الذهاب إلى القبور إلخ إلا أنه هل يوجد فى كتاب الله أو سنة رسوله ما يجوز ذلك لأن المستول عنه فى السؤال الأول هو الحكم الشرعى وهو لا يثبت إلا بدليل شرعى فظهر أن لفائدة للسؤال الثانى إلا التكرار الحمل وقد يكون له فائدة عند المتنطع وهى تكبير الكتاب وإيهام أنه ملئ علما وتحقيقا لكن هذا الإيهام لا يستسيغه إلا ضعفاء العقول أمثاله .

(الأمر الرابع) قوله فى السؤال الثانى أو عمل أصحابه أو الذين اتبعوهم بإحسان أو عمل أو قول الأئمة المجتهدين هذا تهويل فارغ وتمويه على البسطاء

يُنحازوا إليه ، ذلك لأن المدار في ثبوت الحكم كما قلنا وهو مقرر في علم الأصول على وجود الدليل غيبي وجوئيت الحكم سواء عمل به كل الصحابة أو بعضهم وسواء عمل به الأئمة المجتهدون أولاً ولم تر أحداً من العلماء اشترط في الدليل أن يعمل به الصحابة والذين اتبعوهم بإحسان والأئمة المجتهدون ، بل صرحوا بأن الدليل متى استوفى الشروط المقررة لقبوله وجب الأخذ به وهذا — مع كونه قول العلماء — هو الذي يقضى به العقل إذ ليس أحد مهما عظم قدره حجة على الشرع ولكن المتنطع من تلك الطائفة المنهوسة ودأبها كما قلنا أن تختلق ألواناً من الاستدلال تخالف المعقول والمنقول كما وقع هنا فإن غرضه من ذكر الصحابة والذين اتبعوهم بإحسان والأئمة المجتهدين فتح باب الهرب لنفسه حتى إذا صدمه أحد بالأحاديث التي تدل على جواز التوصل أمكنه أن يهرب منها بأن الصحابة ومن ذكر معهم لم يفعلوا ذلك ولو أن أحداً أنه يعمل الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين لقال بكل وقاحة عملهم ليس بحجة ونحن لا نتبع إلا ما جاء في الكتاب والسنة هذا حال المتنطع واشكاله يقولون في دين الله بالتشهي والغرض ليس عندهم رزع يزعمهم ولا في قلوبهم خرف من الله يردعهم وأي خير يرجي بل أي دين يبقى لمن ذهب عنه الورع وفارقه خشية الله ؟ ؟ وإذ قد أتينا على ما في كلام المتنطع من خبط وجمل فلنذكر جواب سؤاله بما يكشف عن وجه الصواب القناع مكتفين في ذلك بكلام ابن تيمية فهو خير ما يرد به عليه لأن ابن تيمية هو ركن هذه الطائفة الركين إليه يستندون ، وعلى قوله يعتمدون ، فقد جاء في مجموعة الرسائل الكبرى ما نصه : سئل شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية رضي الله عنه ما تقول السادة العلماء أئمة الدين وفقهم الله لطاعته فيمن يقول لا يستغاث برسول الله صلى الله عليه وسلم هل يحرم عليه هذا القول وهل هو

كفر أولا وأن استدل بآيات من كتاب الله أو أحاديث رسوله صلى الله عليه وسلم هل ينفعه دليله أولا وإذا قام الدليل من الكتاب والسنة فما يجب على من يخالف ذلك أفتونا مأجورين : الجواب الحمد لله ثبت بالسنة المستفيضة بل المتواترة واتفاق الأئمة أن نبينا صلى الله عليه وسلم الشافع المشفع وأنه يشفع في الخلائق يوم القيامة وأن الناس يستشفعون به يطلبون منه أن يشفع لهم إلى ربهم وأنه يشفع لهم ثم اتفق أهل السنة والجماعة أنه يشفع في أهل الكبائر وأنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد وأما الخوارج والمعتزلة فانكروا شفاعته لأهل الكبائر ولم ينكروا شفاعته للمؤمنين وهؤلاء مبتدعة ضلال وفي تكفيرهم نزاع وتفصيل وأما ما أنكروا ما ثبت بالتواتر والاجماع فهو كافر بعد قيام الحجة وسواء سمي هذا المعنى استغاثة أو لم يسمه وأما من أقر بشفاعته وأنكر ما كان الصحابة يفعلونه من التوسل به والاستشفاع به كما رواه البخاري في صحيحه عن أنس أن عمر بن الخطاب كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب وقال اللهم انا كنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون وفي سنن أبي داود وغيره أن أعرابيا قال للنبي صلى الله عليه وسلم جهدت الأنفوس وجاع العيال وذلك المال فادع الله لنا فانا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك فسبح رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه وقال د ويحك إن الله لا يستشفع به على أحد من خلقه شأن الله أعظم من ذلك ، وذكر تمام الحديث فانكر قوله نستشفع بالله عليك ولم ينكر قوله نستشفع بك على الله بل أقره عليه فعلم جوازه فمن أنكر هذا فهو ضال مخطئ مبتدع وفي تكفيره نزاع وتفصيل ، وأما من أقر بما ثبت بالكتاب والسنة والاجماع من شفاعته والتوسل به ونحو ذلك ولكن قال لا يدعى إلا الله وإن الأمور

التي لا يقدر عليها الا الله فلا تطلب الا منه مثل غفران الذنوب وهداية
القلوب وانزال المطر وانبات النيات ونحو ذلك فهذا مصيب في ذلك بل هذا
ما لا نزاع فيه بين المسلمين أيضا كما قال تعالى (ومن يغفر الذنوب الا الله)
وقال (انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) وكما قال تعالى
(يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء
والارض) وكما قال تعالى (وما جعله الله الا بشري لكم ولتطمئن قلوبكم
به وما النصر الا من عند الله) وقال (الا تنصروه فقد نصره الله إذ
أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن
الله معنا) فالمعاني الثابتة بالكتاب والسنة يجب اثباتها والمعاني المنفية
بالكتاب والسنة يجب نفيها ، والعبارة الدالة على المعاني اثباتا ونفيا إن
وجدت في كلام الله ورسوله وجب اقرارها وإن وجدت في كلام أحد
وظهر مراده من ذلك رتب عليه حكمه والا رجع فيه اليه وقد يكون في كلام
الله ورسوله عبارة لها معنى صحيح لكن بعض الناس يفهم من تلك غير مراد
الله ورسوله فهذا يرد عليه فهمه كما روى الطبراني في معجمه الكبير أنه كان
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم منافق يؤذي المؤمنين فقال أبو بكر الصديق
قوموا بنا نستغيث برسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا المنافق فقال النبي
صلى الله عليه وسلم دانه لا يستغاث في وإنما يستغاث بالله ، فهذا إنما أراد
به النبي صلى الله عليه وسلم المعنى الثاني وهو أن يطلب منه ما لا يقدر عليه
إلا الله وإلا فالصحابة كانوا يطلبون منه الدعاء ويستسقون به كما في صحيح
البخاري عن ابن عمر قال ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه النبي
صلى الله عليه وسلم يستسقي فما ينزل حتى يجيش له ميزاب
وأبيض يستسقي الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة الأراذل

وهو قول أبي طالب ، ولهذا قال العلماء المصنفون في أسماء الله تعالى يجب على كل مكلف أن يعلم أن لا غياث ولا منيعة على الإطلاق إلا الله وأن كل غوث فمن عنده وإن كان جعل ذلك على يدي غيره فالحقيقة له سبحانه وتعالى ولغيره مجاز ثم استمر في تقرير هذا المعنى إلى أن قال : والاستغانة بمعنى أن يطلب من الرسول ما هو اللائق بمنصبه لا يتنازع فيها مسلم ومن نازع في هذا المعنى فهو إما كافر إن أنكر ما يكفر به وإما مخطيء ضال وأما بالمعنى الذي نفاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو أيضا مما يجب نفيها ومن أثبت لغير الله ما لا يكون إلا لله فهو أيضا كافر إذا قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها ومن هذا الباب قول أبي يزيد البسطامي : استغانة المخلوق بالمخلوق كاستغانة الغريق بالغريق ، وقول الشيخ أبي عبد الله القرشي المشهور بالديار المصرية استغانة المخلوق بالمخلوق كاستغانة المسجون بالمسجون ، وفي دعاء موسى عليه السلام اللهم لك الحمد واليك المنة وأنت المستعان وبك المستغاث وعليك التكلان ولا حول ولا قوة إلا بك ، ولما كان هذا المعنى هو المفهوم منها عند الإطلاق وكان مختصا بالله صرح إطلاق نفيه عن سواه ولهذا لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين أنه جوز مطلق الاستغانة بغير الله ولا أنكر على من نفي مطلق الاستغانة عن غير الله وكذلك الاستعانة أيضا فيها ما لا يصلح إلا لله وهي المشار إليها بقوله (إياك نعبد وإياك نستعين) فانه لا يعين على العبادة إلا عانة المطلق إلا الله وقد يستعان بالمخلوق فيما يقدر عليه وكذلك الاستنصار قال الله تعالى (وان استنصروكم في الدين فعليكم النصر) والنصر المطلق هو خلق ما يغلب به العبد ولا يقدر عليه إلا الله ومن خالف ما ثبت بالكتاب والسنة فانه يكون إما كافرا وإما فاسقا وإما عاصيا إلا أن يكون مؤمنا مجتهدا مخطئا فيثاب على اجتهاده ويغفر له خطأه كلامه فأفاد أن الاستغانة بمعنى طلب الشفاعة ونحوها مما هو اللائق بالنبي صلى الله

عليه وآله وسلم لا ينافي فيها مسلم، ولعمر الله إن هذا هو المعنى الذى يقصده من يستغيث بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بغيره من الأولياء ولا يوجد فى المسلمين من يعتقد أن أحدا من الأنبياء أو الأولياء يقدر على الإغاثة المطلقة وهى خلق ما به الغوث والنجاة بل كلهم يعتقدون أنها خاصة بالله سبحانه وتعالى لا يشاركه فيها أحد، سواء فى هذا الاعتقاد عالمهم وجاهلهم كبيرهم وصغيرهم تقيهم وفاجرهم فأى أحد منهم خاطبته فى هذا تجده لا ينزحزح عن هذا الاعتقاد ولا يشك فيه، فلا معنى لإكفارهم فى إطلاق لفظ يريدون به معنى بجمعاً على صحته وجوازه، وقول ابن تيمية فى آخر فتواه: ولما كان هذا المعنى هو المفهوم منها عند الإطلاق وكان مختصا بالله صح إطلاق نفيه عن سواء ولهذا لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين جواز الاستغاثة بغير الله، مغالطة ظاهرة فانه أثبت أولا أن الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لها معنى صحيح لا ينافي فيه مسلم وإذا ذلك كذلك فكيف يقول ولهذا لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين جواز الاستغاثة بغير الله وأى معنى يريد بالاستغاثة التى لم يجوزها أحد من أئمة المسلمين أن أراد المعنى المختص بالله فهذا لا يجوز مطلق المسلمين فضلا عن أئمتهم وإن أراد المعنى اللاتق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد قدم أنه لا ينافي فيه مسلم فكيف يقول ثانياً لم يجوزها أحد من أئمة المسلمين ماهذه المغالطة وإن أراد أنهم لم يجوزوا لفظ الاستغاثة فهذا لا معنى له إذ حيث ثبت أن لها معنى صحيحا فالعبرة به لا باللفظ وقد ذكر فى أول فتواه أن الشفاعة ثابتة بالأحاديث المتواترة والإجماع وإن من أنكرها يكون كافرا بعد قيام الحجة قال وسواء سمى هذا المعنى استغاثة أو لم يسمه فأفاد أن العبرة بالمعنى لا بالألفاظ وهو كذلك إلا أن يرد عن الشارع المنع من إطلاق لفظ فيتبع أمر الشارع ويوقف عند نهيه، لا يقال فقد جاء النهى عن إطلاق لفظ الاستغاثة

في حديث الطبراني المذکور فان فيه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله، لانا نقول قد أجاب عنه ابن تيمية بما تقدم في كلامه وهو : انه صلى الله عليه وآله وسلم أراد المعنى الثاني وهو أن يطلب منه ما لا يقدر عليه الا الله وهذا الجواب متعين على أن الحديث ليس بصحيح لأن الطبراني رواه من طريق ابن طيعة حيث قال في معجمه الكبير : حدثنا أحمد بن حماد بن زغبة المصري ثنا سعيد بن عفير ثنا ابن طيعة عن الحارث بن يزيد عن علي بن رباح عن عبادة قال كان في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منافق يؤذى المؤمنين وذكر الحديث كما تقدم ، وابن طيعة متكلم فيه كما هو معروف في كتب الرجال وقد وصفه ابن حبان بالتدليس وحديثه هذا معنعن فمن يدرينا لعلة دلسه ، وعلى فرض صحته فقد عرفت الجواب عنه وكذلك قول ابن تيمية : ولما كان هذا المعنى هو المفهوم منها عند الاطلاق وكان مختصاً بالله صح إطلاق نفيه عن سواه ، فيه مغالطة أيضاً لأنه وإن كان المفهوم من الاستغاث عند الاطلاق هو المعنى المختص بالله فهم هذا لا يستلزم أن يفهم منها ذلك المعنى عند التقييد بل لكل من الاطلاق والتقييد معنى يختص به لا يوجد في غيره والقائل يا رسول الله أغثنى أو أستغيث برسول الله لا يريد بذلك ولا يفهم منه إلا الإغاثة اللائقة به صلى الله عليه وآله وسلم وهي الشفاعة والاستغفار ونحوهما ما هو ثابت بالتواتر والاجماع ولا ينافي فيه مسلم فكيف يصح إطلاق نفي هذا المعنى وهو صحيح جائز شرعاً وعقلاً ، وقد روى الطبراني بإسناد رجاله ثقات كما قال الحافظ الهيثمي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن لله ملائكة في الأرض سوى الحفظة يكتبون ما يسقط من ورق الشجر فإذا أصاب أحدكم عرجة بأرض فلا فليناد أعيونوا عبد الله ، وروى الطبراني أيضاً عن عتبة بن غزوان عن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا أضل

أحدكم شيئاً أو أراد عوناً وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل يا عباد الله أعيثوني
 وفي لفظ أغيثوني فإن الله عباداً لأنراهم ، وقد جرب ذلك قال الحافظ الهيثمي
 رجاله وثقوا على ضعف في بعضهم إلا أن يزيد بن علي لم يدرك عتبة ، وروى
 أبو يعلى والطبراني عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلا فليناد يا عباد الله احبسوا
 يا عباد الله احبسوا فإن الله حاصراً في الأرض سيحبسه عليكم ، وإسناده
 ضعيف . ففي هذه الأحاديث جواز استغاثة المخلوق والاستعانة به وذلك
 لا يكون بالضرورة إلا فيما يقدر عليه ويليق به أما الإغاثة المطلقة
 والإعانة المطلقة فهما مختصان بالله تعالى لا يطلبان إلا منه وهذا معلوم
 من الدين بالضرورة ، وقال النووي في الأذكار رويناه في كتاب ابن السني
 عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال
 إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلا فليناد يا عباد الله احبسوا يا عباد الله
 احبسوا فإن الله عز وجل حاصراً سيحبسه ، قلت حكى لي بعض شيوخنا
 الكبار في العلم أنه انفلتت له دابة أظنها بغلة وكان يعرف هذا الحديث
 فقال له فحبسها الله عليهم في الحال وكنت أنا مرة مع جماعة فانفلتت منها بهيمة
 وعجزوا عنها فقلته فوقف في الحال بغير سبب سوى هذا الكلام ثم والمراد
 ببعض شيوخه الكبار أبو محمد ابن أبي اليسر نقل عنه ذلك في شرح المذهب
 والمقصود التنبيه على أنه لا يصح إطلاق نفي الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه
 وآله وسلم مع صحة معناها باعتبار أن لها معنى آخر مختصاً بالله تعالى إلا أن
 ورد عن الشارع المنع من الإطلاق وهو مفقود هنا كيف وقد أذن فيه كما في
 هذه الأحاديث وأولها إسناده جيد . وسئل ابن تيمية أيضاً عن يزور القبور
 ويستنجد بالمقبور في مرض به أو بفرسه أو بعيره أو يطلب إزالة المرض الذي
 بهم ونحو ذلك ، فاجاب : الحمد لله رب العالمين . الذي بعث الله به رسوله وأنزل

به كتبه هو عبادة الله وحده لا شريك له واستعانته والتوكل عليه ودعاؤه
لجلب المنافع ودفع المضار ثم اندفع في تقرير هذا المعنى والاستدلال عليه
ثم قال : وأما من يأتي إلى قبر نبي أو صالح أو من يعتقد فيه أنه قبر نبي أو صالح
وليس كذلك ويسأله ويستنجده فهذا على ثلاث درجات أحداها أن يسأله
حاجته مثل أن يسأله أن يزيل مرضه أو مرض دوابه أو يقضى دينه أو
ينتقم له من عدوه أو يعافى نفسه وأهله ودوابه ونحو ذلك مما لا يقدر عليه
إلا الله عز وجل فهذا شرك صريح يجب أن يستتاب صاحبه فإن تاب وإلا
قتل وإن قال أنا أسأله لكونه أقرب إلى الله مني ليشفع لي في هذه الأمور
لأنني أنوسل إلى الله به كما يتوسل إلى السلطان بخواصه وأعوانه فهذا من أفعال
المشركين والنصارى فانهم يزعمون أنهم يتخذون أحبارهم ورهبانهم شفعا
يستشفعون بهم في مطالبهم وأطال في ذلك . ثم قال : وإن قلت هذا إذا دعا
الله أجاب دعاءه أعظم بما يجيبه إذا دعوته فهذا هو القسم الثاني وهو أن لا تطلب
منه الفعل ولا تدعوه ولكن تطلب أن يدعو لك كما تقول للحي ادع لي وكما
كان الصحابة رضوان الله عليهم يطلبون من النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الدعاء فهذا مشروع في الحي كما تقدم ، وأما الميت من الأنبياء والصالحين
وغيرهم فلم يشرع لنا أن نقول ادع لنا ولا أسأل لنا ربك ولم يفعل هذا
أحد من الصحابة والتابعين ولا أمر به أحد من الأئمة ولا ورد فيه حديث
بل الذي ثبت في الصحيح أنهم لما اجذبوا زمن عمر رضى الله عنه استسقى
بالعباس وقال اللهم انا كنا إذا اجذبنا تتوسل إليك بنينا فتنسينا وانا
توسل إليك بعم نبينا فاسقنا فيسقون ولم يجيئوا إلى قبر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قائلين يا رسول الله ادع لنا واستسق لنا ونحن نشتكى إليك بما
أصابنا ونحو ذلك لم يفعل ذلك أحد من الصحابة قط بل هو بدعة ما أنزل
الله بها من سلطان ، وإطال في هذا أيضا ثم قال : وأما القسم الثالث وهو

أن يقول اللهم بجاه فلان عندك أو ببركة فلان أو بجرمة فلان عندك افعل بي كذا وكذا فهذا يفعله كثير من الناس لکن لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين وسلف الامة أنهم كانوا يدعون بمثل هذا الدعاء ولم يبلغني عن أحد من العلماء في ذلك ما أحكيه إلا ما رأيت في فتاوى الفقيه أبي محمد ابن عبد السلام فانه أفتى أنه لا يجوز لأحد أن يفعل ذلك إلا للنبي صلى الى عليه وسلم ان صح الحديث في النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعنى الاستثناء قد روى النسائي والترمذي وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بعض أصحابه أن يدعو فيقول اللهم انى أسألك وأتوسل اليك بنبيك نبي الرحمة يا محمد يا رسول الله انى أتوسل بك الى ربى في حاجتى ليقضيهالى اللهم فشفعه فى ، فان هذا الحديث قد استدل به طائفة على جواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم فى حياته وبعد مماته ، قالوا وليس فى التوسل دعاء المخلوقين ولا استغاثة بالمخلوق لكن فيه سؤال بجاهه كما فى سنن ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر فى دعاء الخارج للصلاة أن يقول اللهم انى أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاى هذا فانى لم أخرج أشرا ولا بطرا ولا رياء ولا سمعة خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك أسألك أن تنقذنى من النار وأن تغفر لى ذنوبى فانه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، قالوا فى هذا الحديث أنه سأل بحق السائلين عليه وبحق ممشاه الى الصلاة والله تعالى قد جعل على نفسه حقا قال الله تعالى (وكان حقا علينا نصر المؤمنين) ونحو قوله (كان على ربك وعدا مستولا) وفى الصحيح عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا معاذ أتدرى ما حق الله على العباد ، قال الله ورسوله أعلم قال د حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا أتدرى ما حق العباد على الله اذا فعلوا ذلك فان حقهم عليه أن لا يعذبهم ، وقد جاء فى غير حديث كان حقا على الله كذا وكذا كقوله ومن

شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوماً فان تاب تاب الله عليه فان عاد فشرىها في الثلاثة أو الرابعة كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال ، قيل وما طينة الخبال قال : عصارة أهل النار ، وقالت طائفة ليس في هذا جواز التوسل به في مغيبه وبعد مماته بل انما فيه التوسل في حياته بحضوره كما في صحيح البخاري أن عمر بن الخطاب استسقى بالعباس وذكر الحديث وذكر أحاديث وآثار في هذا المعنى وأطال ، هذا ملخص كلامه في الأقسام الثلاثة بعد حذف كثير من التكرار والحشو اللذين يأتي بهما في أغلب مؤلفاته وعليه في بعضه مؤاخذات .

(الاولى) قوله وأما الميث من الأنبياء والصالحين فلم يشرع لنا أن نقول ادع لنا ولا أسأل لنا ربك . هذه دعوى باطلة بل شرع لنا ذلك بالنسبة الى النبي ﷺ قال الله تعالى (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً) فهذه الآية عامة تشمل حالة الحياة وحالة الوفاة وتخصيصها بإحدهما يحتاج الى دليل وهو مفقود هنا ، فان قيل من أين أتى العموم للآية حتى يكون تخصيصها بحالة الحياة دعوى تحتاج الى دليل ؟ قلنا من وقوع الفعل في سياق الشرط والقاعدة المقررة في الأصول أن الفعل اذا وقع في سياق الشرط كان عاماً لأن الفعل في معنى النكرة لتضمنه مصدراً منكر أو النكرة الواقعة في سياق النفي أو الشرط تكون للعموم وضماً ، وقد ذكر ابن كثير وغيره في تفسير هذه الآية حكاية الاعرابي المشهورة وقد أخرجها البيهقي في الشعب وابن الجوزي في مشير الغرام الساكن وابن عساكر في التاريخ عن محمد بن حرب الهلالي قال دخلت المدينة فأتيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم فزرته وجلست بحذائه فجاء إعرابي فزاره ثم قال يا خير الرسل إن الله أنزل عليك كتاباً صادقاً قال فيه (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً) ولاني جئتكم

مستغفراً ربك من ذنوبي مستشفعاً فيها بك وفي رواية وقد جئتكم مستغفراً
من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي ثم بكى وأنشد يقول :

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه قطاب من طيبهن القاع والأك
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم
ثم استغفر وأنصرف فرقدت فرأيت النبي ﷺ في نومي وهو يقول :
الحق الرجل وبشره أن الله قد غفر له بشفاعتي فاستيقظت فخرجت أطلبه فلم
أجده . قال الحافظ ابن عبد الهادي المقدسي هذه الحكاية بعضهم يرونها عن
العتبي بلا إسناد وبعضهم يرونها عن محمد بن حرب الهلالي وبعضهم يرونها عن
محمد بن حرب عن أبي الحسن الزعفراني عن الأعرابي وقد ذكرها البيهقي في
كتاب شعب الإيمان بإسناد مظلم عن محمد بن روح بن يزيد البصري حدثني
أبو حرب الهلالي قال حج أعرابي فلما جاء إلى باب مسجد رسول الله ﷺ
أناخ راحلته فعلقها ثم دخل المسجد حتى أتى القبر ثم ذكر نحو ما تقدم اه .
قلت فغاية ما ذكره يقتضي أن تكون الحكاية ضعيفة إذ لم يذكر في روايتها من
هو كذاب أو متهم بالكذب لاسيما وقد ذكرها الحافظ ابن كثير ولم يتعقبها
وكذلك أخرجهما البيهقي كما تقدم وذكرها أيضاً الحافظ السيوطي في القول
البديع ، على أننا لم نذكرها استدلالاً واحتجاجاً (١) وإنما ذكرناها استئناساً
وإيضاحاً لما قدمناه من أن الآية تفيد العموم حيث إن الأعرابي وهو عربي
فهم منها ذلك مع إخبار النبي ﷺ في الرؤيا بأن الله غفر له بشفاعته فيه ثم
وجدت لهذه القصة شاهداً قال ابن السمعاني في الدلائل : أخبرنا أبو بكر
هبة الله بن الفرغ أنا أبو القاسم يوسف بن محمد بن يوسف الخطيب أنا
أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن تميم المؤدب حدثنا علي بن إبراهيم بن علان
أنا علي بن محمد بن علي أنا أحمد بن الهيثم الطائي حدثني أبي عن أبيه عن
سلمة بن كهيل عن أبي صادق عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قدم

(١) لأننا لا نستدل بالحكايات ولا نحتج بها

أعزأى بعد مادقنا رسول الله ﷺ فرمى بنفسه على قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحشا من ترابه على رأسه وقال يا رسول الله قلت فسمعنا قولك ووعيت عن الله فأوعينا عنك وكان فيما أنزل الله عليك (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحما) وقد ظلمت نفسى وجنتك أستغفر لى فنودى من القبر أنه قد غفر لك آه . نقله الحافظ السيوطى فى تنوير الحالك وقد أشار ابن عبد الهادى فى الصارم المنسكى إلى هذا الأثر وقال وضع إسناده بعض الكذابىن ولم يبين ذلك بدليل ، وابن عبد الهادى - مع حفظه - متعنت فى التعصب لرأيه . فإن قيل طلب الدعاء والشفاعة من الحى معقول لأن الحى يدعو ويشفع كما كان الصحابة فى عهد النبى صلى الله عليه وآله وسلم يسألونه الدعاء فيسعدو لهم ويطلبون الاستغفار فيستغفر لهم وأما الميت فكيف يعقل منه الدعاء والاستغفار حتى يقال بجواز طلبهما منه بل هو مشغول بما هنالك عما هنا لا يدرى ماذا يجرى فى هذه الدار من منافع ومضار ، فعدم جواز طلب الدعاء ونحوه من الميت لعدم أهليته لذلك ولهذا وجب تخصيص الآية السابقة بحالة الحياة للقطع بأن النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى لم يبق له تعلق بهذه الدار ولا بما فيها ، فالجواب أن الأمر ليس على ما توهمه هذا القائل وادعائه القطع بانقطاع النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته بعد وفاته ممنوع فقد ثبت بالتواتر والإجماع كما سيأتى أن الأنبياء أحياء فى قبورهم ، وثبت أن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم يستغفر لسيئات أعمالنا كما فى حديث عرض الأعمال الآتى وهو حديث صحيح ووقعت حادثة تشهد بصحة ذلك ذكرها المقرئى فى كتاب : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، فقال ما نصه : وقع فى آخر هذا الغلاء أعجوبة فى غاية الغرابة لم يسمع بمثلمها سوى أن رجلا من أهل الفلح بحجة غسال إحدى قرى دمشق خرج بثور له

ليرد الماء فاذا عدة من الفلاحين قد وردوا الماء فأورد الثور حتى إذا اكتفى فطلق بلسان فصيح أسمع من بالمرود وقال : الحمد لله والشكر له إن الله تعالى وعد هذه الأمة سبع سنين بحجة فشفع لهم النبي ﷺ وأن الرسول أمره أن يبلغ ذلك وأنه قال يا رسول الله فما علامة صدقي عندهم قال أن تموت بعد تبليغ الرسالة وأنه بعد فراغ كلامه صعد إلى مكان مرتفع وسقط منه ومات فتسامع به أهل القرية وجاءوا من كل حذب ينسلون فأخذوا شعره وعظامه للتبرك فكانوا إذا بخرروا به موعوكا برى. وعمل بذلك محضر مشبوت على قاضى البلد وحمل إلى السلطان بمصر فوقف عليه الأمراء واشتهر بين الناس خبره وشاع ذكره اه . وذكرها أيضا في كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، فهذه معجزة عظيمة شاهدة بأن النبي ﷺ يعلم أحوال أمته ويشفع لهم ، وإذا كان كذلك جاز لنا أن نطلب منه الاستغفار ونحوه أخذاً بعموم الآية كما قدمنا وادعاء تخصيصها لم يقم عليه دليل ، بل ثبت لمطلق موتى المؤمنين أنهم يشعرون بمن يسلم عليهم ويردون عليه السلام ويستأنسون به مادام جالسا عندهم إذا كانوا يعرفونه في الدنيا فكيف يمتنع الدعاء منهم في هذه الحالة بل هو ممكن جائز ليس في العقل ما يحيله ولا في الشرع ما يمنع منه وبالله التوفيق (المؤاخذة الثانية) على قوله ولم يفعل هذا أحد من الصحابة والتابعين ولا أمر به أحد من الأئمة اه . يعنى أنهم لم يسألوا الدعاء من النبي ﷺ بعد وفاته كما كانوا يسألونه منه في حال حياته ، وأنت خير بأن هذا لا يصح دليلا لما يدعيه ، وذلك لوجوه :

(أحدها) أن عدم فعل الصحابة لذلك يحتمل أن يكون أمراً اتفاقياً أى اتفق أنهم لم يطلبوا منه الدعاء بعد وفاته ويحتمل أن يكون ذلك عندهم غير جائز أو يكون جائزاً وغيره أفضل منه فتركوه إلى الأفضل ، ويحتمل أن

يكون تركوه لئلا يتخذ عادة متبعة ويترك ما سواه من أنواع الأدعية والعبادات ويحتمل غير ذلك من الاحتمالات ، والقاعدة أن ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

(ثانياً) أن هذا ترك فعل أى أن الصحابة والتابعين تركوا طلب الدعاء من النبي ﷺ والترك وحده لأن لم يصحبه نص على أن المتروك محظور لا يكون حجة في ذلك بل غايته أن يفيد أن ترك ذلك الفعل مشروع ، وأما أن ذلك الفعل المتروك يكون محظوراً أو غير محظور فهذا لا يستفاد من الترك وحده وإنما يستفاد من دليل يدل عليه ؛ ولهذا كان من منع تعدد الجمعة في البلد الواحد واستدل لذلك بأنها لم تعدد في عهد النبي ﷺ ولا في عهد الخلفاء الراشدين ولا في عهد الصحابة وإنما حدث تعددها بعد ذلك بكثير عد هذا الاستدلال منه ضعيفاً لما ذكرنا من أن ترك الشيء لا يدل على حكم المتروك ، وقد ذهب جماعة من العلماء منهم عطاء ابن أبي رباح وداود الظاهري وابن سوزم وابن العربي المعافري إلى جواز تعدد الجمعة في البلد الواحد لحاجة وغير حاجة واستدلوا بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسمعوا إلى ذكر الله) قالوا . فقد أوجب الله السمع على من سمع نداء الجمعة ولم يخص مسجداً دون مسجد فكان ذلك دليلاً شاملاً لحالاتي التعدد وغيره ولم يلتفتوا إلى أنها لم تعدد في عهد الصحابة والتابعين ولا ابن العربي في ذلك تأليف خاص ، ذكره لنا مولانا الشيخ الإمام الوالد رضي الله عنه فان قيل إن ابن تيمية لم يعول على مجرد ترك الصحابة لذلك بل على تفريقهم بين الحالين فانهم في حياته ﷺ كانوا يطلبون منه الدعاء ويستشفعون به إلى الله ، فلما انتقل تركوا ذلك ، فكان التعويل على هذا التفريق لا على مجرد الترك فلا يرد شيء مما تقدم . قلنا : هذا مع مخالفته لكلام ابن تيمية لا يفيد أيضاً

لأن الحال في الجمعة كذلك فقد كان الصحابة من أهل العوالي وذيرهم يصلون الجماعات في مساجدهم فإذا كانت الجمعة تركوا مساجدهم وصلوا الجمعة مع النبي ﷺ وكذلك كانوا يفعلون في عهد الخلفاء الراشدين وهذه كانت شبهة من منع تعدد الجمعة لكنها لم تقدم إذ قد بين المجوزون أن نهاية ذلك أنهم تركوا التعدد وأقرهم النبي ﷺ والخلفاء الراشدون وهذا لا يدل على منع التعدد وكذلك نقول هنا . غاية ما ذكره أن الصحابة تركوا طلب الدعاء من النبي ﷺ بعد وفاته وتركه لا يفيد فلم يصنع شيئاً .

(ثالثها) ولو سلمنا أن ترك الصحابة طلب الدعاء من النبي ﷺ بعد وفاته حجة في منعه ، فمحل ذلك ما لم يعارضه ما هو أقوى منه وقد عارضه عموم قوله تعالى (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم) الآية فلا يخل ترك هذا العموم الذي هو دليل شرعي باتفاق الأئمة إلى عمل الصحابة أو بعضهم الذي ليس بدليل على الراجح عند العلماء .

فتبين بهذا بطلان إطلاقة السابق وبالله التوفيق ، ومن العجب أن يرى ابن تيمية يكثر الاستدلال في هذا الموضع بترك الصحابة وهو لا يفيد كما تبين على حين أن نراه يخالفهم فيما فعلوه أو قالوه إذا كان يخاف رأيه ولا يستحي أن يصرح بتخطئة ساداتهم وكبرائهم كعمر وعلى رضي الله عنهما أما غيرهم من التابعين والأئمة فلا يقيم له كلامهم وزناً في سبيل نصرة قول ذهب إليه أو رأى رآه ومن طالع كتبه واختياراته فيها رأى من هذا العجب العجيب ، ما يحير الألباب !! (المأخوذة الثالثة) على قوله ولا ورد فيه حديث هذا من جملة المبالغات التي يطلقها إذا أراد التهويل والتهويز وهذا أسلوب من المبالغة لا نعلم أحداً شاركه فيه فهو قد مفرد في ذلك ونحن قد بينا أن طلب الدعاء من النبي ﷺ بعد وفاته دليله عموم قوله تعالى (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم) الآية مع ما ثبت بالتواتر والإجماع أن الأنبياء أحياء في قبورهم

٤ - الرد المحكم

ومع ما صح في حديث عرض الأعمال أن النبي ﷺ يستغفر لنا بعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى ، وأى دليل يطالب بعد هذا بل لعل كثيرا من المسائل الفقهية ليس لها دليل قوى يوازي قوة هذا الدليل كما هو معلوم لمن طالع كتب الفقه وأحاط علماً ببعض أدائه (المؤاخذة الرابعة) على قوله بل الذي ثبت في الصحيح أنهم لما أجودوا زمن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس وذكر بقية الآثار واقتدأ أكثر من الاستدلال بهذا الأثر وأعاده عدة مرات لمناسبة ولا غير مناسبة حتى كأنه حجة قاطعة لا تحتمل بحثاً ولا تأويلاً وليس هذا بعجيب منه فقد يكون ممن يرى عمل الصحابي وقوله حجة وإنما العجيب أن يكون عمل عمر عنده في هذا المرحل حجة ثم يكون قول عمر وعمله الذي وافقه عليه الصحابة في أن الطلاق الثلاث يقع بكلمة واحدة ليس بحجة هذا مما يحير عقل الناظر في كتب ابن تيمية ولا يدري بماذا يحكم عليه أم لا هو أم متسائل أم متناقض ١٩ وإن كانت الأخيرة أجدر به وأولى ، لأنه يتناقض في كتبه كثيرا ولا يمكن لأحد أن يدعي أنه إنما خالف عمر في مسألة الطلاق لوجود الأدليل عنده على ذلك لأننا نقول ليس له ولا لأشعازين أمثاله في هذه المسألة غير حديث ابن عباس في صحيح مسلم وهو محتمل ليس بصريح وقد أجاب عنه الأئمة بما لا يبقى معه أدنى شك ولا احتمال هذا مع أن جانب عمر ومن معه من الصحابة والأئمة إلا من شذ من أتباعهم يترجح بأحاديث وآثار كما هو واضح لمن جمع أطراف المسألة ، وبعد فليس في استسقاء عمر بالعباس منع التوسل بالميت كما توهمه ابن تيمية وأذابه ، بل ليس هو من هذا الباب بالمرّة وبيان ذلك سيأتي في الباب الثاني إن شاء الله تعالى (المؤاخذة الخامسة) على قوله ولم يجيئوا إلى قبر النبي ﷺ قائلين يا رسول الله ادع لنا واستسق لنا ونحن نشمتكي إليك مما أصابنا لم يفعل ذلك أسود من

الصحابه قط ، ونحن نقول بلى قد فعل ذلك بعضهم فقد أخرج البيهقي في (دلائل النبوة) قال أنبأنا أبو نصر بن قتادة وأبو بكر الفارسي قالا أخبرنا أبو عمر ابن مطر حدثنا إبراهيم بن علي الذهلي ثنا يحيى بن يحيى أنبأنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح السمان عن مالك الدار وكان خازن عمر قال أصاب الناس غمط في زمن عمر رضي الله عنه فجاء رجل الى قبر النبي ﷺ فقال يا رسول الله استسق الله لآمتك فانهم قد هلكوا فأتاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المنام فقال انت عمر فأقرته السلام وأخبره انهم مسقون وقل له عليك الكيس الكيس فأتى الرجل عمر فأخبره فبكي عمر رضي الله عنه ثم قال يارب ما آلوا إلا ما عجزت عنه ، إسناد هذا الأثر صحيح ، ورايت الحافظ عزاء في الفتح الى ابن أبي شيبة من طريق أبي صالح عن مالك الدار باللفظ المذكور وقال : سنده صحيح ، والرجل هو بلال بن الحرث المزني أحد الصحابة كما رواه سيف في الفتوح (١) فهذا صحابي فعل كما ترى ما نفاه ابن تيمية نفيا باتا إلا بحق بعد هذا ان نضرب بإطلاقه السابق عرض الحائط ، ولا نحتاج ان نذهبك الى بطلان قوله بعد ذلك بل هو بدعة ما أنزل الله بها من سلطان ، فان بطلانه غني عن التنبيه والبيان واخذ الله رب العالمين (المؤاخذه السادسة) على قوله في القسم الثالث لكن لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين وسلف الأمة أنهم كانوا يدعون بمثل هذا الدعاء اه وهذا أيضا من جملة تلك الاطلاقات التي بينا بطلانها وهو إطلاق باطل فقد صح عن عثمان بن حنيف أنه أمر الرجل الذي كانت له إلى عثمان بن عفان حاجة أن يدعو بهذا الدعاء فدعا به فقضيت حاجته وعثمان بن حنيف صحابي معروف والرجل الذي دعا إما أن يكون صحابيا أو تابعا وعلى كلا الحالتين بطل قوله لم ينقل عن أحد من الصحابة والتابعين أنه دعا بهذا الدعاء وقال ابن أبي الدنيا في كتاب مجابي الدعاء حدثنا أبو هشام محمد بن يزيد بن محمد بن

(١) وان لم تصح رواية سيف قال الرجل تابعي جز ما ثم إن الحجة في اقرار عمر له حيث لم ينه عما فعل

كثير بن رفاعه قال جاء رجل الى عبد الملك بن أبجر فجلس بطنه فقال بلك الله لا يبرأ قال ما هو قال الدبيلة قال فتحول الرجل فقال الله الله الله ربي لا أشرك به شيئاً اللهم اني أتوجه اليك بنبيك محمد بنى الرحمة يا محمد اني أتوجه بك الى ربي وربى يرحمنى عما بي قال فجلس بطنه فقال قد برئت ما بك علة قلت كان ابن أبجر حافظاً ثقة وكان مع ذلك طبيباً ماهراً يداوى الناس مجاناً وهو من رجال مسلم وابن دأود والترمذى والنسائى ، ومن العجيب ان ابن تيمية نفسه ذكر هذا الاثر فى كتابه قاعدة جلية وقال عقبه ما نصه : فهذا الدعاء ونحوه قد روى انه دعا به السلف ونقل عن احمد بن حنبل فى منسك المروزي التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الدعاء اه وقال أيضاً فى فتوى كتبها بمصر سنة ٧١١ خاصة بالتوسل ما نصه : وقد نقل فى منسك المروزي عن احمد دعاء فيه سؤال بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا قد يخرج على إحدى الروايتين عنه فى جواز القسم به وأعظم العلماء على النهى فى الأمرين اه بلفظه وهذا اعتراف صريح منه ببطل إطلاقه السابق وبين تناقضه وتلاعبه وهكذا شأنه فى سائر كتبه وذلك دليل واضح على أنه مخذول غير موفق اما دعواه ان اعظم العلماء على النهى عن التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فى الدعاء فاني أتحداه واتحدى اذنا به ان يأتوا بعالم واحد صرح بذلك على ان لا ينجأوا الى الكذب والتحريف فإهم لن يستطيعوا سبيلاً وبالله التوفيق (المؤاخذة السابعة) على قوله ولم يبالغنى عن أحد من العلماء فى ذلك ما احكيه إلا ما رأيت فى فتاوى الفقيه ابى محمد ابن عبد السلام فإنه أفتى انه لا يجوز لأحد أن يفعل ذلك إلا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قامت هذا غلط فى النقل عن ابن عبد السلام لأن فتواه فى الإنعام على الله بخلقه لا فى سؤاله بحاجه فلان ، ونحن ننقل كلامه فى ذلك ليتضح المراد فقد جاء فى الفتاوى الموصلية ما نصه : الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله نسخة أسئلة اجاب عنها

الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام ابن أبي القاسم
ابن مذهب السلفى رضى الله عنه واعاد علينا وعلى السكاة من بركاته مسألة ،
ما يقول وفقه الله تعالى فى الداعى يقسم على الله تعالى بعظيم من خلقه فى دعائه
كالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والولى والمملك هل يكره له ذلك أم لا ثم ذكر
عدة أسئلة ثم قال : اجاب الشيخ رضى الله عنه أما مسأله الدعاء فقد جاء فى
بعض الأحاديث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم بعض الناس
الدعاء فقال فى أوله « قل اللهم إني أقسم عليك بنبيك محمد نبي الرحمة » وهذا
الحديث إن صح فينبغي أن يكون مقصوداً على رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم لأنه سيد ولد آدم وأن لا يقسم على الله تعالى بغيره من الأنبياء والملائكة
والأولياء لانهم ليسوا فى درجته وإن يكون هذا مما خص به نبينا على علو
درجته ومراتبه ، هذا كلام عز الدين بحروفه نقلناه من الفتاوى الموصلية
وهكذا نقله أصحاب الخصائص كالحافظ السيوطى والقسطلانى وغيرهما
مستدلين به على أن الأقسام على الله بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم من
خصوصياته ، وهذا غير ما نحن فيه وهو سؤال الله بجاء فلان من غير إقسام
عليه ، وبين المسالتين بون كبير كما لا يخفى فاشتبه الحال على ابن تيمية ودخلت
عليه مسألة فى أخرى والكمال الله تعالى . على أنى أميل كثيراً إلى أنه ليس
باشتباه حاله ولكنه تحريف مقصود (١) ورأيت فى طبقات الشافعية لابن السبكي
فى ترجمة الأستاذ ابن فورك عانصه قال عبد الغافر بن اسماعيل سمعت أبا صالح
المؤذن — حافظ مشهور — يقول كان الأستاذ أوحى وقتة أبو على الدقاق
يعقد المجلس ويدعو للحاضرين والغائبين من أهل البلد وأئمتهم فقبل له يوماً
نسبت ابن فورك ولم تدع له فقال كيف ادعوه له وكنت أقسم على الله

(١) وقد بينت ذلك فى كتاب غاية التحرير فى الكلام على حديث

البارحة بإيمانه أن يشفى علقى وكان به وجع البطن تلك الليلة اه
 (المؤاخذة الثامنة) على قوله وقالت طائفة ليس فى هذا الحديث جواز
 التوسل به فى مغيبه وبعد مماته ، بل إنما فيه التوسل فى حياته بحضوره قلت :
 هذه مغالطة من ابن تيمية وقلة إنصاف تزيان بقدره وتسقطانه من أعين
 العلماء ، وإلا فهو لا يجهل ما تقرر عند علماء الأصول وغيرهم أن الحديث إذا
 ورد فى جواز شىء أو غيره كان شرعا ثابتا مستقرا لا يخص بحالة دون أخرى بل
 يجب استمراره الى قيام الساعة إلا ان يخصه الشارع بحالة من الأحوال أو
 ينسخه بالنسبة لبعض الأزمان فيجب الوقوف عندما حده الشارع ، ولما
 شمرى اذا كان الحديث ليس فيه جواز التوسل به فى مغيبه وبعد مماته كما
 يزعم ابن تيمية مكابرة ومعاودة فكيف أمر عثمان بن حنيف وهو راوى
 الحديث ومشاهد لسبب ورود ذلك الرجل الذى كانت له الى عثمان بن عفان
 حاجة أن يدعو به ؟ أتري أن عثمان بن حنيف كان أقل ذكاء وفهما من ابن
 تيمية ؟ ! تالله إنها لغريبة ما فيها مزية ، فالحجة بالحديث قائمة لا يردّها مثل
 هذه الأقوال التى لا ترتكز على دليل ولا تستند الى أصول ومباني ذلك
 بعدة وجوه فى الباب الثانى أن شاء الله تعالى ، وحيث فرغنا من كلام ابن تيمية
 وبيان ما فيه من المؤاخذات فنعود الى هذا المنتطح الجهرل ونسأله ماذا يريد
 بسؤال أهل القبور ودعائهم وندائهم ؟ إن أراد سؤالهم ما لا يقدرّون عليه
 كغفران الذنوب وتفريج الكرب فهذا لا يفعله مسلم ولا يعتقد ، بل بطلانه
 معلوم بالضرورة لكل أحد فالسؤال عنه جهل وحمالة كالسؤال عن حرمة
 الزنا والخمر ونحوهما بما هو معلوم من الدين بالضرورة وأن أراد سؤالهم
 الشفاعة ونحوها بما فى استطاعتهم فقد قدمنا أن موتى المؤمنين يشعرون بمن
 يسلم عليهم ويردون عليه السلام قاي مانع من سؤالهم الشفاعة أو الدعاء
 والحالة هذه ؟ وهل يكون فى ذلك من الإشراك شىء كلا لا سيما وشفاعة

خيار المؤمن في الدنيا وفي الآخرة ثابتة بالأحاديث وإجماع أهل السنة لا ينكرها إلا مبتدع ضال ، وكذلك دعاؤهم والاستغاثة بهم هما على هذا التفصيل المذكور . أما ندائهم فإن كان مع طالب شيء فخاله على التفصيل المذكور أيضاً ، وإن كان مجرداً عن أي طالب فهو أبعد من توهم الإشراك بل ليس مما نحن فيه أصلاً ، وذلك ، لأن نداء الغائب أو الميت بتزيله ، نزلة الحاضر القريب شائع ذائع في الشعر والنثر ، وقد تكفل أهل البلاغة ببيان الأسباب الداعية إلى ذلك وأما سؤال الله تعالى بهم فهو على ما عرفت من كلام ابن تيمية في القسم الثالث ليس فيه دعاء المخلوقين ولا استغاثة بالمخلوق لكن فيه سؤال بحاجته فيكون جائزاً لأنه لا يترتب عليه شيء من المحظورات المفروض ترتبها على الدعاء والنداء والاستغاثة على أن السؤال بحق فلا يرد في الحقيقة إلى التوسل بصفة من صفات الله فالتقائل : اللهم إني أسألك بتبديك معناه أسألك بحق محبتك وإكرامك له ومحبة الله وإكرامه صفة فعل له تعالى ، والتوسل بذلك جائز إجماعاً . وكذلك الحال فيمن يتوسل بأحد الصحابة أو الأولياء معناه توسل بحب الله لهم وإكرامه إياهم إكراماً يليق بحالهم وهذا المعنى هو المراد وإن لم يصرح به المتوسلون في دعائهم أو غفلوا عنه أحياناً فإنه مركوز في طباعهم بدليل أنهم لا يسألون الله بالعصاة والمذنبين بل ولا بمن يشكون في ولايته أو صلاحه ، وما ذاك إلا لأنهم يعلمون أن هؤلاء لا يحبهم الله ماداموا على حالتهم تلك حتى يتوبوا . وحيث أن التوسل بالمخلوق توسل بحب الله له كإتباع فساد كان المتوسل به حياً أو ميتاً وسواء كان عالماً بمن يتوسل به أولاً فهو جائز لأن حب الله لأوليائه وأصفياؤه لا ينقطع بموتهم والتوسل بهم بهذا المعنى لا يتوقف على تلبسهم به وحتى لو لم نقدر هذا المعنى لم يكن التوسل متوقفاً على حياة المتوسل به أو علمه كما هو ظاهر ، ولابن القيم في الفرائد عبارة جيدة جاء فيها مانصه : أرباب الخواتج

على باب الملك يسألون قضاء حوائجهم وأولياؤه المحبون له الذين هو همهم ومرادهم جلساؤه وخواصه فإذا أراد قضاء حاجة واحد من أولئك أذن لبعض جلساته وخاصته أن يشفع فيه رحمة له وكرامة للشافع وسائر الناس مطرودون عن الباب مضروبون بسياط البعد اه بلفظه ، وهو يؤيد ما قلنا وبالله التوفيق . ثم قال المتنطع (لا بد لمن أراد أن يعرف جواب هذين السؤالين أن يعلم أولاً أن هذه الأمور المستول عنها لا دخل للعقل ولا للقياس فيما لأنها أمور منها ما يتعلق بالعقائد ومنها ما يتعلق بالعبادات ولا سبيل إلى معرفة الأمرين إلا من الشرع) اه وأقول : قد عرفت حكم التوسل والاستغاثة بما أوردناه من كلام ابن تيمية مع ما كتبتناه عليه ، وهذا جواب المتنطع في ذلك وهو جواب خال عن كل تحقيق على يتأدى بجهل صاحبه وفراغ جرابه من العلم ، وأول ما افتتح به فيه أن أنكر القياس فصدق عليه المثل العربي . أول الدين دردى ، ما هذا يا أيها المتنطع الجاهل ؟ ألم تعلم أن القياس أحد الأدلة الشرعية التي بنى عليها فقه أئمة المسلمين المعمول بمذاهبهم منذ قرون متطاولة إلى يومنا هذا ، ألم تعلم أن القياس عمل به الصحابة والتابعون من بعدهم واستفاض عنهم ذلك وهم خيار الأئمة وساداتها ؟ ألم تعلم أن القياس عمل به عمر وأمر به أبو موسى الأشعري لما ولاه ؟ ألم تعلم أن القياس عمل به أبو بكر وعلى وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ؟ وأخيراً ألم تعلم أن القياس ثبتت حججه عند الأئمة بالكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضي الله عنهم إن كنت لا تعرف أن القياس بهذه المنزلة من الأدلة الشرعية — وما إخالك تعرف ذلك — فأنت بالحق جاهل ، وإن كنت تريد أن تسلك طريق من أنكر القياس فاعلم أن إمامك في هذه السبيل إبراهيم بن سيار النظام المعتزلي وقد كان مع اعتزاله قاسماً يدمن الخمر ونسبت إليه عقائد الكفر

والإلحاد حتى أن جماعة من المعتزلة ألفوا كتباً في أكفاره منهم أبو الهذيل وغيره فهو أول من نفى القياس والإجماع وتابعه طوائف من الخوارج فإن كنت لا بد مصرأ على إنكار القياس فقد سبقك إليه النظام وأنعم به إماما لك وتابعه الخوارج وأنعم بهم إخوانا ، وإن كنت تريد أن تنفى القياس في العبادات والعقائد دون غيرهما فهذا مذهب طريف تستحق عليه الإعجاب والتقدير إذ لم يسبقك إليه سابق ولا يوافقك عليه لاحق ونصيحتنا إليك نصيحة مشفق عليك أن تقرأ كتب الأصول الكبيرة وكتب النظر بإرشاد شيخ في هذا الفن خريت ماهر حتى تتقن قرامتها وتجيد فهمها فحينئذ يحسن القول بذلك في قبول القياس أو إنكاره ، أما كلامك الآن فهو هادم لقدرك من غير أن يضر حجج القياس شيئاً وبالله التوفيق .

ثم ذكر المنتطع قوله تعالى « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول » إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ، وفسره بما قد يناقش فيه ثم قال (وما دام هذا هو الميزان الذي أرشدنا الله إلى اتباعه ووزن ما يختلف فيه من الأحكام به ، فلنجر عليه في جواب هذين السؤالين) اهـ وأقول : لقد ارتقى المنتطع مرتقى صعباً وحاق في جو بعيد لا يلبث أن يهوى منه في مكان سحيق حيث يتصدع مخه فتمذهب أهواؤه ذات البين وذات الشمال ، فالخطاب في قوله تعالى (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) وإن كان عاماً الأمة فهو بالضرورة العقلية مخصوص بالعلماء منهم للقطع بأن من ليس له قدرة الاستنباط من الكتاب والسنة إنما سبيله أن يرجع إلى العالم ويسأله عن حكم الله وليس له أن يتكلم في شئ من التفسير والأحكام إلا ناولاً عن العلماء غير متصرف في ذلك لأنه ليس أهلاً للتصرف في نقول العلماء . هذا بالاختلاف بينهم فيه ولا نزاع ، والدليل من القرآن على تخصيص

هذه الآية قوله تعالى في السورة نفسها (أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعليه الذين يستنبطونه منهم) قال البغوي في تفسيره قوله (ولو ردوه إلى الرسول) أى إلى رآيه ولم يحدثوا به حتى يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الذى يحدث به (وإلى أولى الأمر منهم) أى ذوى الرأى من الصحابة مثل أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم (لعليه الذين يستنبطونه منهم) أى يستخرجونه وهم العلماء أى يعلمون ما ينبغى أن يكتفى وما ينبغى أن يفشى والاستنباط الاستخراج يقال استنبط الماء استخرجه اه فافادت هذه الآية أن من لا يقدر على الاستنباط وهو العامى يرد الأمر الى من يقدر على الاستنباط وهو العالم وهذه الآية هى دليل من فسر أولى الأمر بالعلماء فى قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) فقد قال ابن عباس وجابر والحسن والضحاك ومجاهد المراد بأولى الأمر الواجب طاعتهم الفقهاء والعلماء الذين يعلمون الناس معالم دينهم قوله البغوي وسواء صح هذا التفسير أو لم يصح فالإجماع قائم على أن العالم هو الذى له قدرة الاستنباط من الكتاب والسنة وهو الذى يستخرج الأحكام منهما وأن غيره يجب عليه الرجوع اليه فى ذلك ، ونعنى بالعالم المجتهد ، لا الذى يقرأ الكفراوى ومقررات من صفار الكتب ويأخذ بذلك ورقة تسمى شهادة العالمية ، فإن هذا ليس بعالم فى الشرع . ولا يكون عالما حتى يعود اللبن فى الضرع ، فالمتنطع يجب عليه الرجوع فى الأحكام إلى ما قاله الأئمة ، وليس له أن يتصرف بفكره السقيم لا فى الأحكام ولا فى التفسير لأنه عامى وإن أخذ ألف شهادة وبالله التوفيق

ثم قال المتنطع (إن الله عز وجل قد قال فى سورة الاسراء توبيتا لمن سأله بالأنبياء والأولياء والصالحين والملائكة) قل ادعوا الذين زعمتم من

دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا) اه وأقول : ما كنت
أظن أن الوقاحة تصل بالمتنطع الى هذا الحد الممقوت المزرى ، ولا أراهم
تلقى هذا المعنى الا من الباطنية الذين يقولون إن للقرآن والسنة معاني
لا يعلمها الا من كان مثلهم وأن ما فيهما من الأوامر والنواهي ونحوهما
رموز ومثل لأشياء يفهمها . هم ومن على شاكلتهم فيقولون إن الأمر بالصلاة
والزكاة رمز الى ولاية محمد وعلى بدليل توافق عدد الحروف وأن الصوم
إشارة الى كتمان الأئمة وقت استئثارهم من الظلمة بدليل (انى نذرت
للرحمن صوما) الآية فأراد بالصوم هنا الصموت وأن النهى عن الخمر
والميسر مراد به أبو بكر وعمر لأخذهما الخلافة من على أما المتنطع من
العنب ونحوه فليس بحرام لأنه نبات من الطيبات وقد قال الله تعالى (قل من
حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق) الآية ، فحمل المتنطع
الآية على أهل التوسل يوافق تفسير الباطنية ، على أنهم أحسن حالا منه لأنهم
استدلوا على باطلهم بالقرآن وإن كان استدلالهم باطلا ، أما المتنطع فلم يستدل
على باطله بشيء . وإنما أرسله دعوى تتعثر فى أذيال الخجل . وبعد فليس فى
علماء الاسلام من فسر الآية بما فسر به المتنطع لا من الصحابة ولا من
التابعين ولا أهل التفسير بعدهم ولا خطر ذلك المعنى بباطلهم بل صانهم
الله منه ومن كل باطل ، حتى جاء المتنطع بحمله ووقاحته فتحمل إثم ذلك
التفسير وصدق عليه الوعيد المذكور فى حديث ابن عباس ؓ من قال فى
القرآن برأيه فليتبوأ عقده من النار ، رواه الترمذى وغيره فهنيئا له بهذا
الوعيد ، وقد تكلمنا على هذه الآية فيما تقدم وأن المراد بها المشركون الذين
كانوا يعبدون الجن على الصحيح أو الملائكة أو عزيرا وعيسى وأمه وقد منّا
تفسير البغوى لها بما يوافق ذلك ، والمقصود أن اجماع المفسرين من
الصحابة وغيرهم منعقد على أن المراد بالآية المشركون الذين يعبدون غير

الله وان اختلفوا في تعيينهم ونقل كلامهم هنا بطول من غير حاجة إليه وإنما غرضنا أن نبين بطلان ما افتراه المنتطع وبيان ذلك من وجوه
 ١- الأول ، أن الآية كما قدمنا نزلت في عباد الجن كما في صحيح البخارى
 فيجب أن تقصر عليهم ولا تتم غيرهم لان الفعل الذى نخطبوا به وهو
 ادعوا مثبت والفعل المثبت ليس بعام ٢- الثانى ، ولو قلنا إنه عام بناء على قول
 أبى عبد الله البصرى المعتزلى أن قول القائل افعلوا يحمل على الاستغراق
 فتكون الآية عامة فعنى عمومها على هذا أن تشمل عباد الجن وغيرهم من
 المشركين كعباد الملائكة والأصنام لكنها لا تشمل المسلمين الذين يسألون
 الله بنبيه أو وليه لان الفعل لا يصلح أن يكو خطاباً لهم لا فى اللغة ولا
 فى الشرع ٣- الثالث ، أن معنى قوله ادعوا الذين زعمتم أسألوهم واطلبوا منهم
 وارغبوا إليهم وهذا لا يوجد فى المتوسل ولا ينطبق عليه لأن المتوسل
 لا يسأل المتوسل به ولكن يسأل الله به ولا يرغب اليه ولكن يرغب الى الله به ،
 فإن قيل : فهذا عمل المشركين قلنا كلا ولو كان هذا عملهم فقط لما كانوا
 مشركين ولما استحقوا الذم والعقاب ولكن عملهم ما رواه العوفى عن
 ابن عباس فى هذه الآية قال كان أهل الشرك يقولون نعبد الملائكة والمسيح
 وعزيراً وهم الذين يدعون يعنى الملائكة والمسيح وعزيراً وقد صرح بهذا فى
 قوله تعالى (والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا الى الله زافى)
 ٤- الرابع ، لا خلاف أن مفعولى يدعون من قوله أولئك الذين يدعون يبتغون
 إلى ربهم الوسيلة عند وفان فلا جائز أن يكون التقدير أولئك الذين يدعونهم
 وسيلة بالمعنى الذى تتكلم عليه لان قوله زعمتم من دونه يمنع من هذا التقدير
 فتعين أن يكون التقدير يدعونهم آلهة كما قدره الحافظ ابن حجر فى كلامه
 المتقدم وهذا هو الذى يؤيده صدر الآية فهذه الوجوه الأربعة توضح بطلان
 قول المنتطع السابق وبطلان قوله بعد (أى قل يا أيها الرسول للذين يسألوننى بعبادى

من الانبياء والاولياء والصالحين والملائكة ويسألونهم دونى نادوا الذين ظننتهم
 انهم يستطيعون ان يجلبوا لكم نفعا او يدفعوا عنكم ضرا الخ ووجه خامس يبطل
 كلامه ايضا وهو ان ما ذكره من جل الآية على المعنيين تقدير ليس فيها ما يدل
 عليه بل فيها ما يبطله ويهدمه من اساسه كما تقدم ، ووجه سادس يبطل كلامه
 ايضا وهو ان آخر الآية يدل على جواز التوسل فكيف يدل صدرها على
 منعه قال البغوى فى تفسيره قوله (أو لئلك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة)
 يعنى الذين يدعون المشركون انهم آلهة يعبدونهم قال ابن عباس وبجاهد وهم عيسى
 وأمه وعزير والملائكة والشمس والقمر والنجوم يبتغون أى يطلبون الى ربهم
 الوسيلة أى القربة وقيل الوسيلة الدرجة أى يتضرعون الى الله فى طلب
 الدرجة العليا وقيل الوسيلة كل ما يتقرب به الى الله تعالى وقوله أيهم اقرب
 معناه ينظرون أيهم اقرب الى الله فيتوسلون به ، وقال الزجاج أيهم اقرب
 يبتغى الوسيلة الى الله تعالى ويتقرب لايه بالعمل الصالح ، هذا كلام البغوى
 فانظر الى قوله : ينظرون أيهم اقرب الى الله فيتوسلون به وهو لا شك أعلم
 بالتفسير من المتنطع أفترأه أشرك بهذا الكلام ؟! وقد أزرينا بمقام البغوى
 حيث قلنا أنه أعلم من المتنطع كما قال الشاعر

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل هذا السيف خير من العصا
 والحقيقة أن البغوى عالم حافظ من حفاظ السنة والمتنطع عاى فالفرق بينهما
 كالفرق بين العلم والجهل أو بين السماء والأرض ، وقال الخوفى مثل ما قال
 البغوى حسبا نقله عنه أبو حيان فى البحر المحييط وبالله التوفيق .
 ثم قال المتنطع (ولا بد من حمل الآية على ما قلناه وإخراج غير العقلاء
 من الأصنام وغيرها من الآية وتخصيصها بالمقربين من عباد الله لقوله
 بعدها (أو لئلك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة) الآية ثم قال والأصنام

وغيرها مما عبد من دون الله لاشأن لها بعلم الدين والعمل به ولا هي ترجو
رحمة ولا تخاف عذاباً اه وأقول ماذا ذكره من تعين حمل الآية على المقرين من
عباد الله غير متعين ، وادعائه باطل . واستدلالة ذلك بآخر الآية استدلال
فاسد ، والحق الذي لا غبار عليه أن الآية على القول بعمومها تشمل جميع
المشركين من عباد الملائكة والجن والأصنام والحجارة إذ ليس شمولها لبعض
هؤلاء بأولى من شمولها لبعض آخر ، وكون الإشارة في قوله (أولئك الذين
يدعون) الآية راجعاً إلى المقرين فقط لا يوجب تخصيص الآية بعبادهم وذلك
لأن المقرر في علم الأصول أن عود الضمير وما في معناه إلى بعض أفراد العام
لا يخصص العام ، وبقيت في كلامه مناقشات لفظية رأينا الأعراض عنها أولى .
ثم قال المتنطع بعد كلام من هذا القبيل الذي بينا بطلانه (إذا عرفت
هذا فاعلم أن سؤال أي مخلوق من المخلوقين عدوان على ما أنزله الله وخروج
عن آيات كتابه وخال عن الفائدة وضلال بحكم القرآن لأن المستول من الخلق
بعد الموت لا يسمع سائله ولا يجيبه ويتبرأ منه يوم القيامة لأنه إمّا جماد وإما
عبد مشغول بما هو فيه من أمور الآخرة كما قال تعالى في سورة الأحقاف
(ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة وهم عن
دعائهم غافلون وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداء وكانوا بعبادتهم كافرين) ثم
نقل كلام البيضاوي في تفسير الآية ثم قال : فانت ترى أن كلام المفسر صريح
في حمل الآية على العقلاء والأصنام وغيرها ، وإذا كان الله قد جعل من سأل الموتى
وغيرهم من المخلوقين من أضل الناس بسؤاله هذا فلا شك أن السؤال يكون
ضلالاً وحراماً ممن علم هذه الآية ثم سأل بعد ذلك اه وأقول : لا يزال المتنطع
متمسكاً بخطته المعوجة في حمل آيات المشركين على المسلمين ، وهو تحريف
للنصوص ظاهر وتلاعب بالآيات لا يليق إلا بالمتنطع وأشكاله ، فآية الأحقاف
التي ذكرها صريحة كما ترى في المشركين الذين يعبدون غير الله ، وكلام

البيضاوى الذى نقله صريح فى ذلك أيضا . ومع هذا أبى إلا أن يحملها على المسلمين الذين يدعون الله ويسألونه بنبيه أو وليه فإن ادعى فيها العموم فقد أبطلناه فى الآيات السابقة حيث ادعى مثل هذه الدعوى وإن ادعى القياس فقد أبطله فيما تقدم فكيف يقول به هنا ؟ ما هذا الاتناض !! ونحن نسأله : ما معنى سؤال المخلوق الذى هو عدوان على ما أنزله الله وخروج عن آيات كتابه وخالف عن الفائدة وضلال بحكم القرآن ؟ أن كان المراد به عبادة المخلوق من دون الله أو سؤاله ما يختص بالله كغفران الذنوب فليقل فيه ما شاء من أنواع التقييد فإنه كذلك وأكثر من ذلك ، ولكن ليس أحد من المسلمين يفعل ما يقصده وإن كان المراد به سؤال المخلوق ما يقدر عليه كالشفاعة الثابتة للمؤمنين بعضهم لبعض ، أو سؤال الله به . فوصف هذا بالعدوان هو العدوان والحكم عليه بالاضلال هو الضلال ، لأن السؤال بهذا المعنى لا مانع منه كما قدمنا فلا معنى لهذا التبريل الذى يراد به ابطال الحق وإحقاق الباطل ، وخير للمتنتطح أن يرجع عن هذه الخطة فى تحريف كتاب الله والتقول على الله فليس يستفيد من هذا إلا الخزي فى الدنيا والعذاب فى الآخرة إلا أن يتداركه الله بعفوه وبالله التوفيق

وبعد أن انتهى المنتطح من تحريف الآيات السابقة وتنزيلها على المسلمين ظلما وعدوانا وظن أنه بذلك التحريف أصاب المحز أراد أن يستدل بالسنة على نمط استدلاله بالقرآن فقال (وأما السنة فمنها عند أصحاب السنن حديث ابن عباس فى منع سؤال غير الله تعالى وهو قوله صلى الله عليه وسلم : إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله ، وأعلم أن الأمة لو اجتمعوا على أن ينفعوك لم ينفعوك إلا بشئ قد كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا على أن يضروك لم يضروك إلا بشئ قد كتبه الله عليك ، رفعت الأقلام وجفت الصحف ، صححه الترمذى وحسنه) اهـ واقول : فى كلامه أمور د الأولى ، أن الحديث لم

يخرجه من أصحاب السنن إلا الترمذي ، أما أبو داود وابن ماجه والنسائي فلم يخرجوه ، فأول ما بدأ في الاستدلال بالسنة الكذب في عزو الحديث كما ترى . الثاني ، أن الحديث غير صحيح قال الحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم : هذا الحديث خرجه الترمذي من رواية حنش الصنعاني عن ابن عباس وخرجه الامام أحمد من حديث حنش الصنعاني مع اسنادين آخرين منقطعين ولم يميز بعضها من بعض ، ولفظ حديثه : يا غلام أو يا غليم أعليك كلمات ينفعك الله بهن ، فقلت : بلى ، فقال : احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده أمامك تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة وإذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله قد جف القلم بما هو كائن ، الحديث ، وقد روى هذا الحديث عن ابن عباس من طرق كثيرة من رواية ابنه علي ، ومولاه عكرمة ، وعطاء ابن أبي رباح . وعمر بن دينار ، وعبيد الله بن عبد الله ، وعمر مولى غفرة وابن أبي مليكة ، وغيرهم . وأصح الطرق كلها طريق حنش الصنعاني التي خرجه الترمذي كذا قاله ابن منده وغيره ، وقد روى عن النبي ﷺ أنه وصى ابن عباس بهذه الوصية من حديث علي بن أبي طالب ، وأبي سعيد الخدري ، وسهل بن سعد ، وعبد الله بن جعفر ، وفي أسانيدها كلها ضعف وذكر العقيلي أن أسانيد الحديث كلها لينه وبعضها اصلح من بعض ، وبشكل حال فطريق حنش التي خرجه الترمذي حسنة جيدة . هذا كلام الحافظ ابن رجب ، ومنه تعلم أن الحديث لم يبلغ درجة الصحة لما رأيت في طارقه من الضعف والانعطاع . الثالث ، ولو قلنا أن الحديث بلغ درجة الصحيح لتقويه بالطريق المذكورة فإنه إنما يدل على منع سؤال غير الله بدلالة مفهوم المخالفة ومفهوم المخالفة ليس منفعنا على الاحتجاج به فقد أنكره أبو حنيفة ، والقفال الأشاشي وأبو حامد المروزي ، وذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفي في كتاب السير : أنه ليس بحجة في خطابات الشرع ، والذين قالوا بحجيته اختلفوا : هل هو حجة

من حيث اللغة ؟ أو الشرع ؟ أو العرف العام ؟ أو العقل والقياس ؟ أقوال
 لهم ، ثم اختلفوا في مقتضاه : هل يدل على نفي الحكم عما عدا المنطوق به مطلقاً
 سواء كان من جنس المثبت ، أو لم يكن ، أو تختص دلالاته بما إذا كان من جنسه
 فإذا قال : في سائمة الغنم الزكاة ، فهل نفي الزكاة عن المملوكة مطلقاً سواء كانت
 من الغنم أو البقر أو الأبل ؟ أو هو يختص بمملوكة الغنم ؟ وجهان لهم ، رجحوا
 منهما الثاني ، واختلفوا فيه أيضاً على وجه آخر فكيف يسوغ الاحتجاج به مع
 وجود الخلاف في حجتيته وفي كفيئتها وفي مقتضاه كما علمت ؟ الرابع ، ولوقلنا
 أن مفهوم المخالفة حجة كما هو مذهب الجمهور وهو الرابع ، فالحديث يدل
 بمفهومه على منع سؤال غير الله مطلقاً حتى في الأمور الضئيلة التي جرت
 العادة فيها بسؤال الناس بعضهم بعضاً مع أن الإجماع منعقد على جواز
 السؤال فيها كما لو سأل شخص آخر . أن يناوله شربة ماء أو يتوسط له
 عند كبير في تحصيل مصلحة ، أو دفع مظلة ، أو يسأله أن يقرضه دراهم أو
 نحو ذلك مما كان شائعاً في عهد الصحابة والتابعين وهلم جرا . إلى وقتنا هذا
 ولم يقل أحد بمنعه ، بل وردت أحاديث تجوز سؤال الناس في بعض
 الأحوال وتخص على إعطاء السائل كحديث : إن المسألة لا تصالح إلا ثلاث
 إلا الذي فقر مدقع أو لدى غرم مفضع أو لدى دم موجع ، رواه أبو داود
 والبيهقي . عن أنس ، وكحديث : للسائل حق وإن جاء على فرس ، ورد
 من حديث علي وفاطمة وابنيهما والحرماس بن زياد رضي الله عنهم
 والأحاديث في هذا كثيرة ، وكل ذلك سؤال الغير الله جزماً . فيكون
 الحديث المتقدم مخصوصاً لا محالة ويكون المراد به منع سؤال غير الله في
 الأمور العظام التي لا تنال إلا بالله ، ولا يقدر عليها إلا هو سبحانه وتعالى
 والخامس ، ولوقلنا أن الحديث عام ليس بخاص وإن الأمور المذكورة لا تصالح أن
 تكون مخصصة له — على ما يرد على ذلك من منع ظاهر — فليس منع سؤال غير
 الله فيه من باب الواجب المحتم ، بل هو من باب النذب والإرشاد إلى ما هو
 هـ - الرد المحكم

الأولى واستتم أض النفرس إلى تحصيل الأكل، وذلك برفع الهمة عن الخلق والالتجاء إلى الخالق ورد الأمور كلها إليه سبحانه وتعالى كما جاء في بعض الآثار، أن الله أوحى إلى موسى يا موسى لا تستحي أن تسألني فيما ينوبك حتى في شسع نعلك وملح عجينك، أو كلاماً هذا معناه، وقد وردت الأحاديث بما ذكرناه، فعن عوف بن مالك الأشجعي قال: كنا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسعة أو ثمانية أو سبعة فقال: ألا تباعون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم؟ وكنا نحديث عهد ببيعة فقلنا قد بايعناك يا رسول الله قال: ألا تباعون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم، فبسطنا أيدينا وقلنا قد بايعناك يا رسول الله فعلام نبايعك؟ قال: أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً والصلوات الخمس وتطيعوا وأسر كلته خفية ولا تسألوا الناس، فلقد رأيت بعض أو لثك النفر يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحداً يناوله إياه رواه مسلم، وعن ابن أبي مليكة قال ربما يسقط الخطام من يد أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيضرب بذراع ناقته فينحيا فيأخذه، قال فقالوا له أفلا أمرتنا فنناولك قال إن حي صلى الله عليه وآله وسلم. أمرني أن لا أسأل الناس شيئاً، رواه أحمد، وروى الطبراني في الكبير من طريق علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من يبايع، فقال ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا بايعنا يا رسول الله قال: علي أن لا تسأل أحداً شيئاً، فقال ثوبان: فما لله يا رسول الله قال: الجنة، فبايعه ثوبان قال أبو أمامة فلقد رأيته بمكة في أجمع ما يكون من الناس يسقط سوطه وهو راكب فرما وقع على عاتق رجل فيأخذه الرجل فيناول له فما يأخذه منه حتى يكون هو ينزل فيأخذه ورواه بنحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد صحيح عن ثوبان نفسه، فهذه الأحاديث ونحوها بما لم نذكره وهو كثير تبين أن

المراد بحديث ابن عباس منع سؤال الناس وقطع التطلع لما عندهم ورفع
 الهمة عما في أيديهم وهذا غير مانع فيه ، السادس ، أن الحديث يدل كما قلنا
 على منع سؤال غير الله مطلقا والمتنطع يرى جواز سؤال الناس بعضهم
 بعضاً فيما جرت به الأسباب الدنيوية وقضت به العادة المألوفة كما قال فيما
 سيأتي (ولم يكن في عهدهم معنى الصحابة سؤال الله بالخلق ولا سؤال
 المخلوق المخلوق قضاء حاجة فوق ما جرت عليه الأسباب والسنن الإلهية بين
 الأحياء من سؤال بعضهم بعضا الدعاء وما في وسعهم أن يقضوه بعضهم
 لبعض من السعي في الخير ودفع الضرر وغير ذلك من شؤون الدنيا التي
 أمرنا بالسعي فيها لأنها من باب التعاون على البر والتقوى) هذا كلامه
 وهو صريح في مخالفة الحديث الذي استدل به هنا ، ولا يسوع مخالفة دعواه
 أن ذلك من باب التعاون على البر والتقوى لأن الحديث عام كما قلنا . وقد
 علمت مما تقدم أن بعض الصحابة كانوا لا يسألون أحداً أن يناولهم السوط
 إذا سقط من يدهم ولا خطام ناقتهم وليس في الأمور التي جرت العادة
 بسؤال الناس بعضهم بعضاً فيها أهون من مناولة السوط والخطام فدل ذلك
 على أنهم فهموا منع السؤال على العموم وليس غرضنا أن نلتزم هذا ولكن
 غرضنا أن نبين أن المتنطع خالف الحديث الذي استدل به من غير أن
 يقدم على ذلك دليلاً فهو متلاعب بالنصوص متناقض في الكلام ، السابع ،
 أن الحديث خارج عن محل النزاع ، لأنه يدل على منع سؤال غير الله
 وكلامنا في التوسل الذي هو سؤال الله بنبيه أو وليه وأين هذا من ذلك
 بل لو شئنا أن ندعى أن الحديث دليل على جواز التوسل وأن معنى قوله
 إذا سألت فاسأل الله أي بمقرب من خلقه وبدونه لأن الفعل في سياق
 الشرط يعم ، لما كان في استطاعة المتنطع أن يرد هذه الدعوى ، الثامن ،
 احتج المتنطع هنا بتصحيح الترمذي وتحسينه لاعتقاده أن الحديث يوافق

هو اه ، وسيقول في الباب الثاني عند الكلام على حديث الأعمى الذي يرد
تحليله ويقضى عليها ما نصه (ولهذا قال كثير من شراح الكتاب كالعراقي
إن الترمذى لا يعول على تصحيحه فضلا عن تحسينه لأنه صحيح الضعيف
جدا كحديث «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليمها التسليم» وهذا
عند أهل الحديث مسلم به) اه فانظر هداك الله . الى هذا التناقض البين الذي
لا يصدر إلا من أبله مغفل لا يدري ما يقول تجده يؤيد ما قدمناه أول
الكتاب من أن هذه الطائفة المتهوسة تحتاج بتصحيح الترمذى والحاكم إذا
احتاجوا إليه ، ثم لا يلبثون أن ينكروه ويردوه إذا خالفهم قراراً من أن
يلزموا بالحجة أو يلجئوا الى قول خصمهم الجاء ، مع أنهم لا يعرفون
التصحيح والتحسين ، ولا معنى التضعيف والنوهين وبالله التوفيق
ثم قال المتنطع (ومنها في الصحيحين أنه لما نزل عليه « وأندر عشرتك
الأقربين » صعد الصفا ونادى بطون قريش فلما اجتمعوا ناداهم بطنا بطنا
فقال « يا بنى كعب بن اؤى أنقذوا أنفسكم من النار فإني لا أغنى عنكم
من الله شيئاً يا بنى مرة بن كعب » الى أن قال « يا صفية حمة رسول الله صلى
الله عليه وسلم أنقذى نفسك من النار فإني لا أغنى عنك من الله شيئاً
يا فاطمة بنت محمد سليني من مالى ما شئت أنقذى نفسك من النار فإني
لا أغنى عنك من الله شيئاً » اه وأقول : منطوق هذا الحديث يفيد أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لا ينفع أقاربه بشفاعة ونحوها وإذا كان لا ينفع أقاربه دلالة لا ينفع
أمته من باب أولى فدل الحديث بمنطوقه ومفهومه الأولوى على أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لا ينفع أقاربه بشفاعة ولا نحوها وأنه لا يغنى عنهم من الله شيئاً
وهو معارض في كل ذلك ، أما منطوقه فيضارضه ما رواه الطبراني والدارقطني
من طريق الحسن بن سهل عن ابن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر
أنه سمع عمر رضى الله عنه يقول للناس حين تزوج ابنة علي رضى الله عنهما

الأنهذوني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ينقطع يوم القيامة كل سبب ونسب
إلا سببي ونسبي ، قال الحافظ الهيثمي : رجاله رجال الصحيح غير الحسن بن
ابن سهل وهو ثقة ورواه البيهقي من طريق وهيب بن خالد عن جعفر بن محمد
عن أبيه أن عمر رضي الله عنه خطب أم كلثوم إلى علي فذكر القصة إلى أن
قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة
إلا ما كان من سببي ونسبي ، وكذا أخرجه الدارقطني من طريق عن جعفر
ابن محمد عن أبيه عن عمر ، وقال البيهقي : هو مرسل حسن وأخرج البيهقي
من طريق ابن أبي مليكة أخبرني حسن بن حسن عن أبيه أن عمر رضي الله
عنه خطب إلى علي رضي الله عنه أم كلثوم فقال له علي إنها تصغر عن ذلك
فقال عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول : كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة
إلا سببي ونسبي ، فأحببت أن يكون لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
سبب ونسب ، وكذا رواه الحافظ ابن السكن في صحاحه من طريق حسن بن
حسن عن أبيه عن عمر ، ووروى الفقيه أبو الحسن ابن المغازلي في المناقب من
طريق عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب قال سمعت عاصم بن
عبد الله بن عمر قال صعد عمر رضي الله عنه المنبر فقال : أيها الناس والله
أنه ما حملني على في أبنته إلا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : كل سبب ونسب وصهر منقطع إلا نسبي وصهري وانهما يأتيان يوم
القيامة يشفهان لصاحبهما ، وأخرجه الدارقطني وأبو نعيم من طريق يونس
بن أبي يعفور العبدى هو أبو يحيى قال حدثني أبي قال سمعت عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما يقول سمعت عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يقول : كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي ، لذلك
رغبت في أم كلثوم ، وأخرج الدارقطني من طريق الليث بن سعد عن
موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن عتبة بن عامر قال خطب عمر إلى علي

ابنته من فاطمة رضى الله عنهما وأكثر تردده اليه فقال على : يا أمير المؤمنين ما عندى إلا صغيرة فقال له عمر : وما يحمانى على كثرة ترددى إليك إلا انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول د كل حسب ونسب وسبب وصهر منقطع يوم القيامة إلا حسبي ونسبى وسببى وصهرى ، وروى الدولابى فى المذرية الطاهرة من طريق واقد بن محمد بن عبد الله بن عمر عن بعض أهله قال : خطب عمر الى على رضى الله عنهما ابنته أم كلثوم وأما فاطمة عليهما السلام وذكر القصة وفى آخرها قال عمر انى سمعت رسول الله ﷺ يقول د كل سبب منقطع يوم القيامة إلا سببى ، فأردت أن يكون بينى وبين رسول الله ﷺ سبب وصهر ، وقصة خطبة عمر رضى الله عنه ابنة على رضى الله عنهما وتصريحه بأن الحامل له على خطبتها هو الحديث المذکور مروية عن عمر رضى الله عنه من طرق كثيرة ذكرها الحافظ ابن كثير فى جامع المسانيد ، والسيد السمرودى فى جواهر العقدين ، والحافظ السخاوى فى استجلاب ارتقاء الغرف وغيرهم ، وروى أبو صالح المؤذن فى أربعينته فى فضل الزهراء والحافظ أبو محمد عبد العزيز ابن الأختصر من طريق شريك القاضى عن شبيب ابن غرقدة عن المستظل بن حصين عن عمر عن النبي ﷺ د كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببى ونسبى وكل ولد أم فإن عصبتهم لا بينهم ما خلا ولد فاطمة فأنا أبوهم وعصبتهم ، ورواه أبو نعيم فى معرفة الصحابة من طريق بشر بن مهران حدثنا شريك به ، ولفظه أن عمر خطب الى على رضى الله عنه ابنته أم كلثوم فاعتل على عليه بصغرها فقال : انى لم أرد الباءة ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول د كل نسب ونسب منقطع يوم القيامة ما خلا سببى ونسبى وكل ولد أب فإن عصبتهم لا بينهم ما خلا ولد فاطمة فأنا أبوهم وعصبتهم ، وكذا رواه ابن السمان والدارقطنى من طريق بشر بن مهران عن

شريك به فحرمه ، وروى الطبراني بإسناد رجاله ثقات كما قال الحافظ الهيثمي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي ، ورواه أحمد والحاكم والبيهقي عن المسور بن مخرمة عن النبي ﷺ قال : فاطمة مضافة مني يقبضني ما يقبضها ، ويبسطني ما يبسطها وإن الأنساب يوم القيامة تنقطع غير نسي وسببي وصهرى ، ورواه الطبراني في الأوسط من طريق إبراهيم بن يزيد الخوزي عن محمد بن عباد بن جعفر سمعت عبد الله بن الزبير يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كل نسب وصهر منقطع يوم القيامة إلا نسي وصهرى ، ورواه ابن عساكر من طريق البغوي ثنا سليمان بن عمر الاقطع ثنا إبراهيم بن عبد السلام عن إبراهيم بن يزيد عن محمد بن عباد بن جعفر سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكره ، وكذا رواه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند من حديث ابن عمر ، وبالجمل فطرق الحديث كثيرة فيها الصحيح والحسن والضعيف المنعبر ، وصححه التاج السبكي في أول الطبقات وغيره (١) والحديث يدل دلالة صريحة على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينفع أهله وأقاربه في الآخرة بالشفاعة إذ لا معنى لكون نسبه وسببه وصهره موصولة يوم القيامة حين تنقطع الأنساب والأسباب إلا ذلك يؤيد ما قلناه مارواه أحمد والحاكم والبيهقي من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن حمزة بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر : ما بال رجال يقولون إن رحم رسول الله لا تنفع قومه يوم القيامة بلى والله إن رحمى موصولة في الدنيا والآخرة وإنى أيتها الناس فرط لكم على الخوض ، وروى الطبراني عن عبد الرحمن بن أبي رافع عن أم هانئ ابنة أبي طالب أنها خرجت متبرجة قد بدا قرطها فقال لها عمر رضى الله عنه اعملي فإن محمداً لا يغنى عنك شيئاً فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما بال أقوام يزعمون أن شفاعة لا تزال
أهل بيتي ولدت شفاعة تزال حا وحكم ، وحا وحكم قبيلتان في اليمن قال
الحافظ الهيثمي وهو مرسل ورجاله ثقات ، وروى البزار بإسناد ضعيف كما
قال السيد السمرودي في جواهر العقدين عن ابن عباس قال : توفي
لصفية بنت عبد المطلب رضي الله عنها ابن فبككت عليه فقال لها
: تبكين يا عمة من توفي له ولد في الإسلام كان له بيت في الجنة يسكنه ،
فلما خرجت لقيها عمر بن الخطاب فقال يا صفية سمعت صراخك أن
قراءة محمد لا تغني عنك من الله شيئا فبككت ، فسمعها رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم تبكي ، انزع من ذلك وخرج وكان صلى الله عليه وسلم
مكرما لها يبرها ويحبها ، فقال لها : يا عمة تبكين وقد قلت لك ما قلت ، فقالت
ليس ذلك أبكاني وأخبرته بما قال الرجل فغضب صلى الله عليه وآله وسلم
وقال : يا بلال هجر بالصلاة ، ففعل ثم قام صلى الله عليه وآله وسلم : فحمد
الله وأثنى عليه وقال : ما بال أقوام يزعمون أن قرابتي لا تنفع إن كل سبب
ونسب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي وإن رحى موصولة في الدنيا
والآخرة ، قال عمر رضي الله عنه : فتزوجت أم كاثوم لما سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ ، وأحييت أن يكون بيني وبينه نسب
وسبب ، وأخرج الحاكم بسند ضعيف أيضا عن جابر قال كان لآل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم خادم يقال لها بريرة فلقبها رجل فقال لها
عطى شعيفاتك فإن محمداً إن يغني عنك من الله شيئا فأخبرت النبي صلى
الله عليه وآله وسلم ، فخرج يجر رداءه بحجرة وجنتاه - وكنا معشر الأنصار
نعرف غضبه بجر رداءه وحجرة وجنتيه - فأخذنا السلاح ثم أتينا فقلنا
يا رسول الله مرنا بما شئت ، والذي بعثك بالحق نبيا لو أمرتنا بأمهاتنا
وأولادنا وآبائنا لمضينا لقولك فيهم ، ثم صعد المنبر فحمد الله عز

وجل وأثنى عليه ثم قال : من أنا ، قلنا رسول الله ، قال : نعم ولكن من أنا ، قلنا : محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف قال : أنا سيد ولد آدم ولا فخر وأنا أول من تنشق الأرض عنه يوم القيامة ولا فخر ، وصاحب لواء الحمد ولا فخر ، وفي ظل عرش الرحمن عز وجل يوم القيامة يوم لا ظل إلا ظله ولا فخر ، ما بال أقوام يزعمون أن رحمتي لا تنفع ؟ بلى ! حتى يبلغ حاو حكم إني لا شفيع فاشفع حتى إن من أشفع له لا يشفع حتى إن إبليس ليتناول طمعاً في الشفاعة ، فهذه الأحاديث كلها تعارض منطوق الحديث المتقدم ، وأما مفهومه فيعارضه حديث الشفاعة الطويل وفيه : فاستأذن علي بن أبي طالب رأيت وقفت له ساجدا فيدعني ما شاء الله ثم يقال لي ارفع رأسك وسل تعطه وقل يسمع واشفع تشفع فارفع رأسي فأحمد ربّي بتحميد يملئني ثم أشفع فيحدي حداً ثم أخرجهم من النار وأدخلهم الجنة ثم أعود فأقع ساجداً مثله في الثالثة أو الرابعة حتى ما يبق في النار إلا من حبسه القرآن ، قال قتادة أي ونجب عليه الخلود وفي الصحيح عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يخرج قوم من النار بشفاعة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فيدخلون الجنة يسمون الجنة مني ، وجاء عن أنس وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : شفاعة لأهل الكبائر من أمتي ، صححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي والذهبي والبوصيري والهيثمى والسيوطى وغيرهم من الحفاظ وأحاديث الشفاعة متواترة ، رواها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من أربعين صحابياً ، ورواياتهم مخرجة في الصحيحين والسنن والمسانيد والمعاجم وغيرها من كتب السنة ، وهي تدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينفع أمته بالشفاعة في مواطن ، أحدها : في إخراجهم من كرب الموقف ، ثانيها : في قوم استحقوا النار بذنوبهم فلا يدخلونها ثالثة : في إخراج

يوم من النار وإدخالهم الجنة ، رابعها : في زيارة الدرجات لبعض أهل الجنة ، بل ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشفع في عمه أبي طالب إذ يجده في غمرات من النار فيخرجه إلى ضحضاح منها وجاء في الصحيحين أيضا أنه أهون أهل النار عذاباً . فان قيل : فكيف الجمع بين هذين الأحاديث ، وبين الحديث الذي استدل به المتنطع ، قلت : طريق الجمع بينهما من وجوه ثلاثة . الأول : أن الحديث الذي أتى به المتنطع أخبر بالحقيقة فانه صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك لأحد من الله شيئاً لا ضرراً ولا نفعاً وهذا لا ينافي أن الله يملكه نفع أقاربه وجميع أمته بالشفاعة الخاصة والعامة ، وقد فعل كما دلت عليه الأحاديث التي أوردناها وغيرها فهو لا يملك إلا ما يملكه له مولاه عز وجل ، وكذا قوله لا أغنى عنكم من الله أى بمجرد نفسى من غير ما يكرهنى الله به من شناعة أو مغفرة من أجل وقد أكرمه الله بذلك ، وإنما أطلق الكلام في الحديث ولم يقيده لاقتضاء المقام ذاك لانه مقام تخويف وحث على العمل ، ولأجل أن يحرضهم على أن يكونوا أو في الناس حظاً من التقوى والخشية لله عز وجل ، ذكر هذا المعنى المحب الطبري في ذخائر العقبى ، الثانى : أن الحديث كان قبل أن يعلم الله بأنه يشفع وينفع يوم القيامة رحمه بالانتساب اليه دون غيره ، ذكره السيد السمرودى فى جواهر العقدين ، ويؤيده أن الحديث ورد عند نزول قوله تعالى (وأنذر عشيرتك الأقربين) وكان ذلك بمكة فى أوائل ما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، الوجه الثالث ، أن يكون المقصود من الحديث تحذيرهم من الشرك وأنه لا يملك لهم من الله شيئاً ان أشركوا أو استمر من كان منهم مشركاً على اشراكه لأن المشرك لاحظ له فى الشفاعة ولو كان أخص الأقربين ، بل يحكم عليه بالخلود فى النار أبداً الأبدى ، أعادنا الله منها وجميع أحبائنا بمنه ، وهذا الوجه استنبطه ولم أره منصوصاً ويؤيده

ثلاثة أمور . أولها : أن أغلب أقاربه كانوا إذ ذاك مشركين كما يعلم من سبب ورود الحديث ، ثانيها : أنه لم يوجه الخطاب إلى المؤمنين منهم فقط بل عنهم جميعا كما جاء في الصحيح ، فشمل مؤمنهم ومشركهم ، فوجب أن يكون الخطاب على وتيرة واحدة هي التحذير من الشرك كما هو واضح ، ثالثها : ما ثبت في الصحيح في قصة وفاة أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له دأى عم قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله ، وفي رواية الدجى الطبرى : أجادل عنك بها ، فأفاد مفهوم الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يملك لأبي طالب حجة يحتج بها عند الله ان لم ينطق بكلمة التوحيد ، مع أنه أقرب الناس إليه ، لا الشرك يمنع من ذلك . كما أفاد منظومه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يملك نفع أبي طالب بالشفاعة إذا نطق بكلمة التوحيد ويجادل عنه بها عند الله ويحاجج ، فتلخص مما ذكرناه أن الحديث الذى أتى به المتنطع لا حجة له فيه لما زعمه وهكذا شأنه في كتابه — شأن كل مبطل — يأتى بما لا دليل فيه لمدعاء ولا حجة ، فيأتى بعمومات خصصت في مواضع أخرى ، ويجعل الخاص عاما ، والعام خاصا ، ويحرف النصوص على ما يقتضيه مزاجه السقيم ، وهو يعتقد أنه قد احتج وخاصم ، وحقا أنه قد احتج وخاصم . احتج بالجهالة . وخاصم بالسفاهة ، ومن يقوى على مصاولة الجهالة . ومواجهة السفاهة . إلا من كان جاهلا سفيها ؟ وما يؤثر عن الامام الشافعى أنه قال : ما نظرت عالما إلا غلبته ولا نظرت جاهلا إلا غلبنى ، ولقد صدق الشافعى رضى الله عنه فيما قال فان العالم لا يستطيع مغالبة الجاهل من أجل سفاهته وبالله التوفيق ثم قال المتنطع (ولم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحابه والذين اتبعوهم بإحسان ولا عن أحد من الأئمة المجتهدين الأربعة وغيرهم أنه ذهب إلى قبر نبي أوولى أو صالح فسأل الله به أو سأله حاجة) اهـ

وأقول : يكفيننا في تكذيب المتنطع فيما زعمه حكاية بلال بن الحرث المزني صاحبنا حيث ذهب الى قبر النبي صلى الله عليه وسلم وقال له استسق لامتك فانهم قد هلكوا وأقره عمر وقد ذكرناها بإسنادها الصحيح فيما تقدم ، وقال الدرامي في سننه : حدثنا أبو النعمان ثناسعيد بن زيد ثنا عمرو بن مالك النكري حدثنا أبو الجوزاء أوس بن عبد الله قال قحط أهل المدينة قحطاً شديداً فشكوا الى عائشة فقالت أنظروا قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجعلوا منه كوى الى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف ففعلوا فمطرنا مطراً حتى نبت العشب وسمنت الابل حتى تفتت من الشحم فسمى عام الفتن . فهذه عائشة أم المؤمنين أمرتهم أن يلجأوا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قبره ويجعلوا من قبره كوى الى السماء مبالغة في الاستشفاع به صلى الله عليه وآله وسلم وبالضرورة كان في المدينة إذ ذاك صحابة وتابعيون فلم ينقل عن أحد منهم أنه أنكر عليها ذلك ، ورجال هذا الأثر لا بأس بهم ، وسعيد بن زيد وإن كان متسكماً فيه فهو من رجال مسلم وقد وثقه ابن معين وغيره ، وقال الخطيب في تاريخ بغداد . « أخبرنا القاضي أبو محمد الحسن بن الحسين بن رامين الاستراباذي أنبأنا أحمد بن جعفر ابن حمدان القطيعي قال سمعت الحسن بن إبراهيم أبا علي الخلال يقول : ما همني أمر فقصدت قبر موسى بن جعفر فتوسلت به إلا سهل الله تعالى نبي ما أحب ، قلت : موسى هو السكاظم ، والخلال أحد أئمة الخنابلة ، وقال الحافظ الخطيب في تاريخ بغداد أيضاً : أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين ابن علي بن محمد الصيمري أنبأنا عمر بن إبراهيم المقرئ نبأنا مكرم بن أحمد نبأنا عمر بن اسحق بن إبراهيم نبأنا علي ميمون قال سمعت الشافعي يقول : اني لا تبرك بأبي حنيفة وأجىء الى قبره في كل يوم يعني زائراً ، فاذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وجئت الى قبره وسألت الله تعالى الحاجة

عنده ، فما تبعد عني حتى تقضى ، فهذا الشافعي أحد الأئمة الأربعة يتبرك
بأبي حنيفة ويتوسل بالدعاء عنده وأظير ذلك ما ذكره التاج ابن السبكي في
طبقات الشافعية في ترجمة الغزالي الكبير — واسمه أحمد بن محمد — قال
حكى لي سيدنا الشيخ الامام العلامة ولي الله جمال الدين عمدة المحققين
محمد بن محمد الجمالي حياء الله وبياه وأمتع ببقاءه أن قبر الغزالي القديم مشهور
بعقبة طوس وانهم يسمونه الغزالي الماضي وأنه جرب من أمره أن من كان
به هم ودعا عند قبره استجيب له اه و ذكر ابن السبكي أيضا في ترجمة ابن
فورك : أن الامام الشهيد أبا الحجاج يوسف بن دوانس العبد لاوى المالكى
المدفون خارج باب الصغير بدمشق قبره ظاهر معروف باستجابة الدعاء عنده
ونقل أيضا عن عبد الغافر الفارسي : ان قبر ابن فورك ظاهر بالحيرة يستسقى
به ويستجاب الدعاء عنده ، ونقل أيضا في ترجمة الامام نصر المقدسي عن
الامام النووي أنه قال : سمعنا الشيوخ يقولون الدعاء عند قبره يوم السبت
مستجاب اه وقال الحافظ ابو بكر ابن المقرئ في مستدركه : كنت أنا
والطبراني وابو الشيخ في مدينة النبي ﷺ فضايق بنا الوقت فواصلنا ذلك
اليوم فلما كان وقت العشاء أتيت الى القبر الشريف وقات يا رسول الله الجوع
الجوع فقال لي الطبراني : اجلس ، فاما ان يكون الرزق أو الموت ، فقامت
أنا وأبو الشيخ فحضر الباب علوى ففتحنا له ، فاذا معه غلامان بنو نبيلىن
فيهما شيء كثير ، فقال : يا قوم شكوتم الى النبي ﷺ ، فاني رأيت فامرني
بحمل شيء اليكم ، نقل هذه الحكاية الحافظ السخاوي في القول البديع .
فهؤلاء ثلاثة من كبار حفاظ السنة وعلمائها وهم ابن المقرئ والطبراني وابو
الشيخ ، أتوا الى النبي صلى الله عليه وسلم في قبره وشكوا اليه الجوع ، لعلمهم
أنه حي في قبره وان له شفاعة عند ربه فأغاثهم الله وأطعمهم على يد العلوى

بأمر منه صلى الله عليه وآله وسلم فإذا يقول المنتطح بعد هذا ؟ أنراه يخجل
ويعلم نفسه على افترائه أن أحداً من العلماء السابقين لم يفعل ذلك أم تراه
يسأفه ويظمن في هؤلاء الحفاظ الذين لو عطس أحدهم لتناثر من رشاش
عطاسه آلاف من مثل المنتطح ، وذكر الحفاظ السخاوي أيضاً بما عراه
لأبي عبد الرحمن السلمي بإسناده إلى أبي الخير الأقطع قال دخلت المدينة وأنا
بفاقة فأقمت خمسة أيام لم أذق ذواقاً فتقدمت إلى القبر الشريف وسلمت على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقلت
أنا ضيفك الليلة يا رسول الله ، وتخلّيت ونمت خلف المنبر ، فرأيت النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر عن يمينه وعمر عن شماله وعليهما بين يديه
فحركني على وقال قم قد جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقممت إليه وقبلت
بين عينيّه فدفع إلى رغيماً فأكلت نصفه ، فاتممت فإذا في يدي نصف رغيف
وأبو الخير الأقطع صاحب هذه الحكاية ذكره القشيري في الرسالة وقال :
مقرني الأصل سكن تينات وله كرامات ، وفراصة حادة كان كبير الشأن مات
سنة نيف وأربعين وثلاثمائة ، وذكر من كلامه قوله : وما بلغ أحد إلى حالة
شريفة إلا بملازمة الموافقة ومعاينة الأدب وأداء الفرائض وصحبة الصالحين ،
وذكر ابن القيم في كتاب السكبان وفي كتاب السنة والبدعة له في بيان بدعة
الرفض من هذين الكتابين نقلاً عن الحفاظ السلفي نزيل الأسكتدرية بإسناده
إلى يحيى بن عطاف المعدل أنه حكى عن شيخ دمشق جاور الحجاز سنين قال
كنت بالمدينة في سنة مجدية فخرجت يوماً إلى السوق لأشتري دقيقاً برباعي
قال : فأخذ الدقاق الرباعي وقال العن الشيخين حتى أبيعك الدقيق فامتنعت
من ذلك فراجعني مرات وهو يضحك فضجرت منه وقلت لمن الله من
يلعنهما ، قال : فلطم عيني فسالت على نخدي ، فرجعت إلى المسجد وكان لي

حديث من أهل ميافارقين جاور بالمدينة سنين فسأني عما جرى فأخبرته
بقام معي إلى الحجرة المقدسة فقال : السلام عليك يا رسول الله قد جئناك
مظلومين ، نخذ بأرونا ثم رجعنا ، فلما جن الليل نمت فلما استيقظت وجدت
عيني صحيحة أحسن ما كانت ، وذكر بقية القصة فيما حصل لذلك الدقاق
من العطب على لحنه أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وأرضاهما والحكايات
من هذا النوع كثيرة كما قال ابن تيمية ، قال : ومثل هذا يقع كثيرا لمن هو
دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعرف من هذا وقائع وذكر منها حكاية
بلال بن الحرث المزني التي ذكرناها وغيرها ونحن ننقل كلامه بلفظه قال في
اقتضاء الصراط المستقيم عند الكلام على قصد القبر الدناء عنده وأنه لم يكن
من عمل الصحابة ولا التابعين إلى كثير من هذه الإطلاقات التي يريد بها التحويل
كماداته ما نصه : ولا يدخل في هذا الباب ما يروى من أن قوما سمعوا
رد السلام من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو قبور غيره من الصالحين
وان سعيد بن المسيب كان يسمع الأذان من القبر ليالي الحرة ونحو ذلك ،
فهذا كله حق ليس مما نحن فيه ، والامر أجل من ذلك وأعظم وكذلك ما يروى
أن رجلا جاء إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشكا إليه الجذب عام
الرمادة قرآه وهو يأمره أن يأتي عمر فيأمره أن يخرج يستسقي بالناس (١) فإن
هذا ليس من هذا الباب ، ومثل هذا يقع كثيرا لمن هو دون النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وأعرف من هذا وقائع وكذلك سؤال بعضهم للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم أو لغيره من أمته حاجته فتتضي له فإن هذا قد وقع كثيرا
وليس هو مما نحن فيه اه وذكر ابن تيمية أيضا أن إجابة النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أو غيره لهؤلاء السائلين لا يدل على استحباب السؤال ، وهذا
منه احتراز عن توهم بعيد فإن أحدا لا يقصد من ذكر هذه القضايا الاستدلال

(١) يلاحظ أن هذه الزيادة من كيس ابن تيمية ، ولم ترد في شيء من طرق
هذا الأثر .

والاحتجاج وإنما الغرض من ذكرها تكذيب من يزعم كالمتنطع أن شيئاً من هذا لم يحصل في القرون الفاضلة ويكون تكذيب هذا الزعم أبلغ إذا كان السؤال حاصلًا من علماء أجيالهم أثبت وبقينهم أرسخ كبلال بن الحرث المزني وعائشة وأبي الجوزاء والحافظ ابن المقرئ والطبراني وأبي الشيخ وأبي الخير الأقطع الزاهد المشهور وغيرهم كثير من لو وزن علم واحد منهم وإيمانه بعلم ابن تيمية وإيمانه لرجح عليه ، وإن كان لابد من التقليد فتقليد هؤلاء أولى من تقليد ابن تيمية وأذنا به ، ونعني بأذنا ابن تيمية من هم على شيء من العلم وفتنوا بأقوال ابن تيمية من بين أقوال سائر العلماء ، لا المتنطع وأشكاله فإنه ليس هناك حتى يعد من أذنا ابن تيمية بل هو على رتبة العامة لم يتحرج - وإن يتحرج - عنها قيد شبر ، وقال القسطلاني في الموائد الدنية وينبغي للزائر أن يكثُر من الدعاء والمضجع والاستغاث والتشفع والتوسل به صلى الله عليه وآله وسلم فجدير بمن استشفع به أن يشفعه الله تعالى فيه وتكلم على معنى الاستغاث وأنه لا فرق بين التعبير بلفظها أو بلفظ التوسل والتشفع أو التجوء أو التوجه ثم قال : ثم إن كلا من الاستغاث والتوسل والتشفع والتوجه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكره في تحقيق النصرة ومصباح الظلام واقع في كل حال قبل خلقه وبعده في مدة حياته وبعد وفاته في مدة البرزخ وبعد البعث في عرصات القيامة وتكلم على الحالة الأولى ثم قال : وأما التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته في البرزخ فهو أكثر من أن يحصى أو يدرك باستقصاء ، وفي كتاب مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام للشيخ أبي عبد الله ابن النعمان طرّف من ذلك ، ولقد كان حصل لي داء أعى دواؤه الأطباء وأقمت به سنين فاستغثت به صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الثامن والعشرين من جمادى الآخرة

سنة ٨٩٣ بمكة زادها الله شرفاً فبينما أنا نائم إذ جاء رجل معه قرطاس يكتب فيه هذا واداء احمد بن القسطلاني من الحضرة الشريفة بعد الاذن الشريف ثم استيقظت فلم أجدني والله شياً عما كنت أجد وحصل الشفاء ببركة النبي ﷺ ووقع لي أيضاً في سنة ٨٨٥ في طريق مكة بعد رجوعي من الزيارة الشريفة لقصد مصر إذ صرعت خادمتنا غزال الحيشية واستمر بها أياماً فاستشفعت به ﷺ في ذلك فأتاني آت في منامي و معه الجنى الصارع لها فقال لقد أرسله لك ﷺ فها تبتة وحلفته ألا يعود اليها ثم استيقظت وليس بها اقلية كما نشطت من عقال ولا زالت في عافية من ذلك حتى فارقتها بمكة سنة ٨٩٤ والحمد لله رب العالمين اهو مصباح الظلام محفوظ بدار الكتب المصرية رقم ٥٩ م ثم نقل المتنطع عن الكثر أن أباحنيفة قال أكره أن يقول العبد أسالك يا نبيائك ورسلك وبعاد اله من عرشك و بالبيت الحرام و بالمسجد الحرام اهو أقول قضى الله ولا اراد لقضائه ألا يكون للمتنطع نصيب من الصواب ولا على كلامه مسحة من الحق وذلك علامة على أنه غير موفق ولا معان فما أجدره بقول القائل:

إذا لم يكن عون من الله للفتى
فأكثر ما يفتى عليه اجتهاده

فلقد تنبهنا ما استدل به المتنطع في كتابه فاذا هو لا يخرج عن أحد أمرين أما أن يكون لادلالة فيه لزعمه وهذا حال أغلب أدلته. وأما أن يكون حجة عليه لاله واستدلاله بكلام أبي حنيفة من هذا القبيل و تقرير ذلك أن أباحنيفة عبر بما كره فيكون التوسل بالانبياء والرسول وما ذكر معهم مكروها والمكروه على ما تقر في صغار كتب الاصول وكبارها هو ما يكون جواز الفعل مع رجحان الترك عليه وبعبارة أخرى هو ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله وان شئت قلت هو ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله شرعاً هذه حقيقة المكروه عند الاصوليين، لا يجرى لهم اصغار الطائفة فضلاً عن كبارهم، وعلى ضوء هذه الحقيقة الاصولية يكون قول أبي حنيفة حجة لنا في جواز التوسل وأنه لا اثم فيه ولا عقاب وان كان تركه أرجح، وهذا نقيض غرض المتنطع فانه إنما أتى بكلام أبي حنيفة ليستب به أن التوسل بدعة من البدع وضلال بحكم القرآن وعدوان على ما أنزل الله الخ

جملة السخيفة الركيكة فكان ما أتى به حجة عليه، قدمها إلى خصومه من حيث لا يشعرون،
وهكذا شأن المتنطعين المتنعتين يمدون أنفسهم بأيديهم وهم لا يشعرون، وذلك آية
خذلانهم ولو كان المتنطع يفهم معنى قول أبي حنيفة أكره ويعرف معنى الكراهة عند
الاصوليين لأدرك ضرر استدلاله بهذا الكلام عليه فيعدل عنه إلى غير ذلك لكنه لا يفهم
ما ينقل ولا يعقل ما يقول، فقضى على نفسه بيده قضاء محكما، فإن قيل: ليس معنى قول
أبي حنيفة أكره أن يقول العبد أسألك يا نبيائك ورسلك الخ الكراهة التنزيهية حتى
يلزم منه ما ذكرته بل معناه الكراهة التحريمية بدليل أن صاحب السكت ذكر هذه العبارة
في باب الحظر والاباحة فيقتضي كلام أبي حنيفة على هذا تحريم التوسل وهو المطلوب
قلنا: هذا المعنى لا يفيد شيئا بل هو حجة عليه أيضا وذلك أن من اصول الحنفية أنهم
يفرقون بين قوهم في الشيء وهو حرام أو محرم وبين قوهم مكروه كراهة تحريم حيث
يطلقون العبارة الأولى على ما كان محرما بنص قطعي كالزنا والربا وشرب الخمر وأكل
الميتة والخنزير ونحو ذلك، ويطلقون العبارة الثانية على ما ليس في تحريمه نص قطعي،
ففي السكت وشرحه للشيخ مصطفى ابن أبي عبد الله الطائفي ما نصه: المكروه تحريم بما إلى
الحرام أقرب عندهما ونص محمد أن كل مكروه حرام، وأما المكروه تنزيها فإلى الحل
أقرب اتفاقا وفي السكت أيضا وشرحه للأسماعيين ما نصه: المكروه إلى الحرام أقرب
عندهما وقال خلف بن يحيى المكروه إلى الحلال أقرب، ونص محمد كل مكروه حرام،
وانما لم يطلق عليه لفظه لأنه لم تثبت حرمة بدليل قطعي كافي الحرام أهله إذا علم هذا فحل
قول أبي حنيفة أكره على الكراهة التحريمية يكون معناه في اصطلاح أبي حنيفة وأبي
يوسف أن التوسل إلى الحرام أقرب وفي اصطلاح محمد بن الحسن أنه ليس في حرمة
التوسل دليل قطعي، وكلا المعنيين يكذبان المتنطع في زعمه أن التوسل ضلال وإشراك
وأن القرآن كله - إلا يسيرا منه - يدل على حرمة، ويحكم بشرك أصحابه، إذ لو كان
الامر كذلك لما خفى على أبي حنيفة وصاحبيه وقد كانوا - خصوصا بأحنيفة -
مضرب المثل في الذكاء والفطنة وصفاء الذهن وجودة القرينة، ثم يدركه المتنطع في
آخر الزمان وهو على ضد هذه الصفات الجليلة، فتدرايت أن قول أبي حنيفة - على كلا

الإحتياطين يصنع المتنطع ويصرعه ويقضى عليه قضاء لا يرجى له بعده رجوع ثم بعد
هنا رجعنا إلى كتب الحنفية فوجدنا المتنطع كذب عليهم في شيئين الأول، ادعاؤه
أن صاحب السكندر نقل تلك العبارة عن أبي حنيفة، مع أنه لم ينقلها عنه ولا ذكر اسمه فيها
والثاني، ادعاؤه أن كلام أبي حنيفة في التوسل مع أنه في الإقسام على الله بخلقه وقد حرف
العبارة ولم ينقلها على أصلها بل حذف منها بعض كلمات تبين أن مراد أبي حنيفة، لإقسام
على الله بخلقه لا التوسل وهالك العبارة على أصلها سالمة من كذب المتنطع وتخريفه، ففي
السكندر وشرحه للشيخ مصطفى ابن أبي عبد الله الطائفي ما نصه: وكره الدعاء بأن يقول
أسألك بمحمد العز من عرشك ولو بتقديم العز من عن أبي يوسف لا بأس به والأحوط
لاحتتاج وبأن يقول بحق فلان وبحق أنبيائك ورسلك وبحق البيت والمشعر الحرام لأنه
لاحق للخلق على الخالق اهنا نظر إلى عبارة السكندر فلا نجد فيها ذكر أبي حنيفة وتأمل
تعليل الشارح بأنه لاحق للخلق على الخالق تجد المسألة مفروضة في الإقسام
على الله بخلقه لا في مجرد سؤاله بهم كما هو زعم المتنطع، يوضح هذا ما جاء في
شرح العقيدة الطحاوية ونصه: وأن كان مراده أي الداعي الإقسام على الله بحق فلان
فذلك محذور أيضا لأن الإقسام بالخلق على الخلق لا يجوز فكيف على الخالق وقد
قال عليه السلام (من حلف بغير الله فقد أشرك) ولهذا قال أبو حنيفة وصاحبه رضي الله
عنهم يكره أن يقول الداعي أسألك بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك وبحق البيت
الحرام والمشعر الحرام ونحو ذلك حتى كره أبو حنيفة ومحمد أن يقول الرجل اللهم
إني أسألك بمحمد العز من عرشك ولم يكرهه أبو يوسف لما جاء من الأثر فيه هو الأثر
الذي أشار إليه هو ما جاء عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اثنتا عشرة ركعة تصلين
من ليل أو نهار وتشهد بين كل ركعتين فإذا تشهدت في آخر صلاتك فائت على الله عز وجل
وصل على النبي صلى الله عليه وسلم وأقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات وآية الكرسي
سبع مرات وقل لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
عشر مرات ثم قل اللهم إني أسألك بمحمد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك
واسمك الأعظم وجدك الأعلى وكلماتك التامة ثم سلم يميناً وشمالاً ولا تعلموها السفهاء

فانهم يدعون بها فيستجاب لهم رواه الحاكم، وقال قال أحمد بن حنبل قد جربته فوجدته حقا
وقال ابراهيم بن علي الديلمي: قد جربته فوجدته حقا، وقال الحاكم قال لنا أبو زكريا
قد جربته فوجدته حقا. قال الحاكم قد جربته فوجدته حقا والحديث وإن كان ضعيفا
فهو من باب الترغيب والفضائل والاعتقاد في مثل هذا - كما قال الحافظ المنذري -
على التجربة لا على الإسناد. واهلك بعد هذا البيان تحققت كذب المتنطع وخيائته .
وكفى بهما خيرا وعارا. وبالله التوفيق. ثم قال المتنطع وقال مالك رحمه الله :
مارأينا أحدا من الامة يذهب إلى قبر رسول الله ﷺ يسأله حاجة إلا أن عبد الله بن عمر
كان إذا قدم من سفر ذهب إلى قبر النبي ﷺ فيسلم عليه وعلى أبي بكر وعمر ثم ينصرف
نقله القاضي اسماعيل في كتابه المبسوط عن مالك بالسند الصحيح اليه اهـ . واقول :
هذا ايضا مكذوب كسابقه فلم ينطق مالك بهذا الكلام اصلا ولا رواه القاضي اسماعيل
لا في المبسوط ولا في غيره من كتبه ، وادعاء المتنطع ان سنده صحيح كذب مركب
على كذب ، وهو لم ير المبسوط ، ولا عرف موضوعه ولا يرى هل بسند القاضي
فيه أو لا ؟ إنما غرضه أن يثبت من اسمه فلا يجد أثباتها سبيلا إلا أن يكذب في النقل ،
ويحرف النص ، ويقول على الائمة ما لم يقولوا ، وان رأيا يقوم على هذا إلا كاذب
لرأى فاسد كاسد حرى به أن لا يقوم حتى يقع ولا يستمسك حتى يهوى وأليك
عبارة الإمام مالك كما نقلها القاضي عياض في الشفا ، قال في فصل في زيارة قبره
عليه السلام وفضل من زاره وسلم عليه وكيف يسلم ويدعو ما نصه ، قال مالك في
المبسوط : لا أرى أن يقف على قبر النبي ﷺ يدعو ولكن يسلم ويمضي ، وفي الشفا في
هذا الفصل ايضا وقال مالك في المبسوط وليس يلزم من دخل المسجد وخرج منه
من اهل المدينة الوقوف بالقبر ، وإنما ذلك للفرباء وقال فيه ايضا : لا بأس لمن
قدم من سفر أو خرج إلى سفر أن يقف على قبر النبي ﷺ فيصلي عليه ، ويدعوه له
ولا يبي بكر وعمر فتيل له : إن ناسا من اهل المدينة لا يقدمون من سفر ولا يريدونه
يفعلون ذلك في اليوم مرة أو أكثر وربما وقفوا في الجمعة أو في الأيام المرة
أو المراتين أو أكثر عند القبر فيسلمون ويدعون ساعة فقال
لم يبلغني هذا عن أحد من اهل الفقه ببلدنا ، وتركه واسع ، ولا يصلح

آخر هذه الامة إلا ما أصاح أولها ولم يبلغني عن أول هذه الامة وصدرها
أنهم كانوا يفعلون ذلك ويكره الا لمن جاء من سفر أو أراد اه فبهذه
عبارات الإمام مالك في المبسوط نقلها القاضي عياض كما ذكرنا ونقلها
بواسطة ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم ، والتقى السبكي في شفاء
السقام ، وابن عبد الهادي في الصارم المنكي وغيرهم ، وليس للإمام مالك
في المبسوط ولا في غيره غير هذه العبارات وهي كما ترى في السلام على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والدعاء عند قبره ، وقد فرق مالك بين الغرباء
وأهل المدينة في ذلك حيث أجاز للغرباء ومن جاء من سفر أن يأتوا
القبر ويسلموا ويدعوا عنده وكرهه لأهل المدينة المقيمين لما في فعلهم
ذلك من اتخاذ القبر الشريف عيداً وهو منهي عنه ، والمتنطع حرف
العبارة كما رأيت في كلامه وأخرجها عن معناها الذي هو كراهة قصد القبر
الشريف للسلام والدعاء عنده إلى ما ذكره ليتوصل بذلك إلى زعمه الفاسد
ومادري المسكين أن هذا التحريف لا يفيد بل يكون حجة عليه إذ لا
يلزم من عدم رؤية مالك أحداً من الامة جاء إلى قبر النبي صلى الله عليه
وآله وسلم يسأله حاجة عدم وقوع ذلك ، ولو سلم فلا يلزم من عدم وقوعه
عدم جوازه ولو سلم فلا يلزم من عدم جوازه كونه ضلالاً وإشراكاً كما
هو زعم المتنطع ، فغاية ما تفيد العبارة بعد ذلك التحريف أن ما لك لم
يز في عصره وفي العصر الذي قبله أحداً يتوسل بالنبي صلى الله عليه
وآله وسلم ، وذلك لو سلم لا يفيد حرمة التوسل ، فضلاً عن كونه ضلالاً
وإشراكاً فكيف وقد صح ذلك من فعل بلال بن الحرث المازني وغيره
كما تقدم ؟ وبما يدل على أن تلك العبارة مكذوبة على مالك أن المالكية
صرحوا بجواز التوسل ولو كان عن إمامهم قول بكرهته كما هو مفاد
تلك العبارة لما استجازوا مخالفتها ، ولو فرضنا أنهم خالفوه لحسبوا كلامه

ونقلوه على أنه ضعيف أو مؤول كما يحكون أقوال ابن القاسم وأشهب وابن المواز ونحوهم من رجال المذهب بل قول الإمام أولى بذلك فلما لم يفعلوا دل ذلك على أن الإمام ما لكا ليس له قول بکراهة التوسل فضلا عن منعه ، إذ من المستحيل عادة أن يكون له قول بذلك لا يعرفه أصحابه ولا عرجوا عليه ثم يدركه المتنطع مع عدم اطلاعه وضيق بآله ، وإليك بعض نصوصهم في ذلك ، قال ابن الحاج في المدخل في باب زيارة القبور بعد أن ذكر الزيارة المشروعة ما نصه : وهذه صفة زيارة القبور عموماً فإن كان الميت المزارع من ترجي بركته فيتوسل به إلى الله تعالى وكذلك يتوسل الزائر بالنبي ﷺ بل يبدأ بالتوسل إلى الله تعالى بالنبي ﷺ إذ هو العدة في التوسل والأصل في هذا كله والمشرع له فيتوسل به ﷺ وبين تبعه بإحسان إلى يوم الدين ، وقـ روى البخاري عن أنس أن عمر رضي الله عنه كان إذا تحطوا استسقى بالعباس فقال اللهم انا كننا نتوسل إليك بنبيك صلى الله عليه وآله وسلم فتسقيننا وانا نتوسل إليك بعم نبيك فاسقنا فيسقون اه ثم يتوسل بأهل تلك المقابر أعني بالمصالحين منهم في قضاء حوائجهم ومغفرة ذنوبهم ، ثم يدعو لنفسه ولوالديه ولما يشاء ولاقاربه ولأهل تلك المقابر ولأموات المسلمين ولأحيائهم وذريتهم إلى يوم الدين ، ولمن غاب عنه من أخوانه ويحار إلى الله تعالى بالدعاء عندهم ويكثر التوسل بهم إلى الله تعالى لأنه سبحانه وتعالى اجتباهم وشرفهم وكرمهم فكما نفع بهم في الدنيا ففي الآخرة أكثر ، فمن أراد حاجة فليذهب اليهم وليتوسل بهم فانهم الواسطة بين الله تعالى وخلقه ، وقد تقرر في الشرع وعلم ما لله تعالى بهم من الاعتناء وذلك كثير مشهور وما زال الناس من العلماء والأكابر كابرًا عن كابر مشرقًا ومغربًا يتبركون بزيارة قبورهم ويجدون بركة ذلك حساسًا ومعنى ، وقد ذكر الشيخ الإمام أبو عبد الله ابن النعمان رحمه الله في كتابه المسمى بسفينة النجاة لأهل الالتجاء في كرامات الشيخ أبي النجاة

في أثناء كلامه على ذلك ما هذا لفظه : تحقق لذوى البصائر والاعتبار أن زيارة قبور الصالحين محبوبة لأجل التبرك مع الاعتبار فإن بركة الصالحين جارية بعد مماتهم كما كانت في حياتهم ، والدعاء عند قبور الصالحين والتشفع بهم معمول به عند علمائنا المحققين من أئمة الدين اه ولا يعترض على ما ذكر من أن من كانت له حاجة فليذهب اليهم وليتوسل بهم بقوله عليه الصلاة والسلام ولا تشد الرحال الا اثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي والمسجد الأقصى ، اه وقد قال الإمام الجليل أبو حامد النزالي رحمه الله تعالى في كتاب آداب السفر من كتاب الأحياء له ما هذا نصه : القسم الثاني وهو أن يسافر لأجل العبادة إما لجماد أو حج الى أن قال ويدخل في جملة زيارة قبور الأنبياء وقبور الصحابة والتابعين وسائر العلماء والاولياء وكل من يتبرك بمشاهدته في حياته يتبرك بزيارته بعد وفاته ويجوز شد الرحال لهذا الغرض ولا يمنع من هذا قوله صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال الا اثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي والمسجد الأقصى » لأن ذلك في المساجد لأنها متماثلة بعد هذه المساجد وإلا فلا فرق بين زيارة الأنبياء والعلماء والاولياء في أصل الفضل وإن كان يتفاوت في الدرجات تفاوتاً عظيماً بحسب اختلاف درجاتهم عند الله عن وجل ، والله تعالى أعلم . ثم تكلم على حكم من نذر المشي الى المسجد أو الى زيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال : وأما عظيم جناب الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين فيأتي اليهم الزائر ويتعبد عليه قصدهم من الأماكن البعيدة فإذا جاء اليهم فليتصف بالذل والانكسار والمسكينة والفقر والفاقة والحاجة والاضطرار والخضوع ويحضر قلبه وخاطره اليهم وإلى مشاهدتهم بعين قلبه لا بعين بصره لأنهم لا يبلون ولا يتغيرون ثم يشئ على الله بما هو أهله ثم يصلي عليهم ويتوسل بهم ثم يترحم عن التابعين لهم بإحسان الى يوم الدين ، ثم يتوسل الى الله تعالى بهم في قضاء ما ربه ومغفرة ذنوبه ،

ويستغيث بهم ويطلب حوائجه منهم ويجزم بالاجابة ببركاتهم ، ويقوى حسن ظنه في ذلك ، فانهم باب الله المفتوح وجرت سنته سبحانه وتعالى في قضاء الحوائج على أيديهم وبسببهم ومن عجز عن الوصول اليهم فليرسل بالسلام عليهم وينذكر ما يحتاج اليه من حوائجه ومغفرة ذنوبه وستبرئ عيوبه الى غير ذلك رفانهم السادة الكرام والكرام لا يردون من سألهم ولا من توسل بهم ولا من قصدهم ولا من لجأ اليهم ، هذا كلام ابن الحاج بحروفه وهو مالكي ، ومن أشد الناس محاربة للبدع ، وما الف كتاب المدخل إلا لهذا الغرض ، ونقل العلامة الوثريسي في المعيار والمحقق ابن هلال في نوازاله أن العلامة قاسما العقبات، سئل عن جرت عادته بزيارة قبور الصالحين فيدعو هنالك ويتوسل بالنبي عليه السلام وبغيره من الانبياء صلوات الله على جميعهم ، ويتوسل بالاولياء الصالحين ويتوسل بفضل ذلك الولي الذي يكون عند قبره على التعمين فهل يسوغ له هذا ويتوسل الى الله في حوائجه بالولي على التعمين ؟ وهل يجوز التوسل بهم نبينا أو لا . فأجاب : يجوز التوسل الى مولانا العظيم الكريم بأحبابه من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وقد توسل عمر بالعباس رضي الله عنهما وكان ذلك بمشهد عظيم من الصحابة والتابعين وقبل مولانا وسيلتهم وقضى حاجتهم ، وسقاهم ، وما زال هذا يتكرر في الذين يقتدى بهم فلا ينكرونه ، وما زالت تظهر المعائب في هذه التوسلات بمولانا السادات نفعنا الله بهم وأفاض علينا من بركاتهم ، وورد في بعض الاخبار أن النبي صلى الله عليه وسلم علم بعض الناس الدعاء فقال في أوله اللهم اني اقسم عليك بنبيك محمد نبي الرحمة ، فقال عز الدين ابن عبد السلام هذا الخبر ان صح يكون مقصوداً على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله تعالى بغيره من الانبياء والملائكة

والاولياء لانهم ليسوا في درجته وان هذا انما خص به نبينا علي علو
درجته ومرتبته اه قلت جاء هذا فيما يتعلق بالقسم على مولانا العظيم لافيا
يرجع إلى التوسل إلى الله سبحانه والله الموفق بفضلله اه كلامه ، ونص على
هذا المعنى أيضاً العلامة الولي الكبير سيدي محمد بن ناصر الدرعي في أجوبته
والعارف أبو زيد الفاسي ، والمحقق سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي في
شرح الحصن وغيرهم ، وحكوا عن بعض المالكية ما يخالف ذلك كقول ابن
العربي لا يزار قبر ينتفع به إلا قبر نبينا ﷺ . وكقول العلامة الشارح مساحي
المالكي : إن قصد الانتفاع بالميت بدعة إلا في زيارة قبر المصطفى ﷺ ،
وقبور المرسلين صلوات الله عليهم أجمعين ، وأجابوا عنهما بأنهما خلاف
قول الجمهور ، وخلاف عمل الأمة الخ كلامهم ، ونقلوا أيضاً أن ابن عبد السلام
المالكي منع التوسل بغير النبي ﷺ وأن ابن عرفة أجازهُ لتوسل عمر
بالعباس وأجابوا عن كلام ابن عبد السلام بأنه لا معول عليه وأن الإرجح
ما قاله ابن عرفة . ونصوا على أن التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم متفق
على جوازه أي عند المالكية ، وألف مفتي فاس السيد المهدي الوزاني
المالكي رسالة في جواز التوسل رد بها على الشيخ محمد عبده فتواه بالمنع
وكذلك ألف لهذا الغرض العلامة الشيخ المشرفي المالكي رسالة سماها إظهار
العقوق ممن منع التوسل بالنبي والولي الصدوق ، وكتاها مطبوعتان (١) ،
وكل هذا ينادي بتكذيب تلك العبارة وأن مالكا ما تكلم بها ولا خطرت على

(١) وألف من قبلهما العلامة المحقق الشيخ الطيب بن كيران رسالة رد
بها على سهود بن عبد العزيز النجدي ، ووصفه فيها بالابتداع ، وهي
مطبوعة أيضاً وفيها بحقيقات رائعة .

بإله ، بل نقلوا عنه ما يخالفها مخالفة صريحة قاطعة للشك رافعة للاحتيال فذكر
القاضي عياض في الشفا في فصل في أن حرمة النبي صلى الله عليه وسلم بعد
موته وتوقيره وتعظيمه لازم كما كان حال حياته قال : حدثنا القاضي أبو عبد الله
محمد بن عبد الرحمن الأشعري وأبو القاسم أحمد بن بكي الحاكم وغير واحد
فيما أجازونيہ قالو : أنا أبو العباس أحمد بن عمر بن دهاث نا أبو الحسن
علي بن فهر نا أبو بكر محمد بن أحمد بن الفرغ نا أبو الحسن علي بن فهر
نا أبو بكر محمد بن أحمد بن الفرغ نا أبو الحسن عبد الله بن المنتاب نا
يعقوب بن اسحق بن أبي إسرائيل نا ابن حميد قال ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين
مالك في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له مالك : يا أمير
المؤمنين لا ترفع صوتك في هذا المسجد فان الله تعالى أدب قوما فقال :
« لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي » ومدح قوما فقال « إن الذين يفضون
أصواتهم عند رسول الله ، الآية . وذنم قوما فقال « إن الذين ينادونك من
وراء الحجرات ، الآية ، وإن حرمة ميتا كحرمة حياء فاستكان لها أبو جعفر ،
وقال يا أبا عبد الله : أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال : ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أهلك آدم
عليه السلام إلى الله يوم القيامة ؟ بل استقبله واستشفع به فيشفعك الله ، قال
الله تعالى « ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك ، الآية ، فهذه الحكاية عن
الإمام مالك صريحة في جواز التوسل بل استحبابه وهي وإن كانت ضعيفة
الإسناد (١) فقد تلقاها أهل المذهب بالقبول وعملوا بمقتضاها وناهيك بالقاضي
عياض حيث استدلل بها ولم يعقبها بما يخالفها ولهذا لا يحفظ عن أحد من
المالكية قول يمنع التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم أو كراهته بل كلهم
متفقون على جوازه واستحبابه ، وإنما اختلفوا في التوسل بخيره كما تقدم ،

(١) وادعاء ابن تيمية كذبها مردود عليه ولا كرامة

وبكل هذا بل بأقل منه علم كذب المتنطع فيما نقله فعليه ما على الكاذب الخائن .
 (تنبيهه) قال ابن فرحون المالكي في مناسكه : اختلاف أصحابنا في محل الوقوف
 للدعاء ففي الشفاء قال مالك في رواية ابن وهب إذا سلم على النبي صلى الله
 عليه وسلم يقف للدعاء ووجهه إلى القبر الشريف لا إلى القبلة ، وقد سأل
 الخليفة المنصور مالكا فقال يا أبا عبد الله أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالك ولم تصرف وجهك عنه وهو
 ووسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله يوم القيامة ، وقال مالك
 في المبسوط : لا أرى أن يقف عند القبر يدعو ، ولكن يسلم ويمضي ، وأعل
 ذلك ليس اختلاف قول منه وإنما أمر المنصور بذلك لأنه يعلم ما يدعو
 ويعلم آداب الدعاء بين يديه صلى الله عليه وسلم ، فأمن عليه من سوء الأدب .
 فأفتاه بذلك ، وأفتى العامة أن يسلموا وينصرفوا لئلا يدعوا تلقاء وجهه
 الكريم ويتوسلوا به في حضرته إلى الله العظيم فيما لا ينبغي الدعاء به أو فيما
 يكره أو يحرم ، فمقاصد الناس وسرايرهم مختلفة وأكثرتهم لا يقوم بأداب الدعاء
 ولا يعرفها فلذلك أمرهم مالك بالسلام والانصراف اه كلامه .

ثم قال المتنطع (وقال الشافعي رحمه الله أدركنا أهل بلدنا يهدمون
 القبور بمكة ، فلا أجز رفع القبر عن الأرض ولا تخصيصه ، ولا البناء
 عليه) اه . وأقول : إن صحت هذه العبارة عن الشافعي — وليست بصحيحة
 ولا هي من جنس المؤلف من كلامه — فهي خارجة عن محل النزاع لأنها
 تتعلق بالبناء على القبور ورفعها عن الأرض ، ونحن كلامنا في التوسل ولا
 تلازم بين المسألتين ، إذ ليس من شرط التوسل أن يكون عند القبر ،
 ولا من شرط القبر المتوسل بصاحبه أن يكون مبنيا بخصصا ، فإدخال
 حديث تخصيص القبر وبنائه في حديث التوسل وجوازه خجل في العقل .

يجدر بصاحبه أن يقبر قبل المات ، فان قيل فما الدليل على أن تلك العبارة
مكذوبة على الشافعي ، قلنا الدليل على ذلك أن العبارة تفيد منع رفع القبر
مطلقا مع أنه صرح عن الشافعي خلافه ففي المجموع للنووي ما نصه : يستحب
أن يرفع القبر عن الأرض قدر شبر هكذا نص عليه الشافعي والأصحاب
واتفقوا عليه إلا أن صاحب التتمة استثنى فقال : إلا أن يكون دفنه في دار
الحرب فيخفى قبره بحيث لا يظهر مخافة أن يتعرض له الكفار بعد
خروج المسلمين ، فان قيل : هذا الذي ذكرتموه يخالف الحديث على رضي
الله عنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم د أن لاتدع قبرا
مشرقا إلا سويته ، فالجواب ما أجاب به أصحابنا قالوا لم يرد التسوية بالأرض
وإنما أراد تسطيحه جمعا بين الأحاديث اه فهذا النقل عن الشافعي صريح
في تكذيب المنتطع هذا مع أن الشافعية اختلفوا في تسطيح القبر
وتسليمه أيهما أفضل رجح كلا منهما جماعة كما ذكره النووي في المجموع
وقال : ان الراجح الذي نص عليه الشافعي وتطع به جمهور الأصحاب أن
التسطيح أفضل وهو مذهب مالك وداود قال : وقال أبو حنيفة والثوري
واحدا التسليم أفضل ، فانظروا تستفد ، ردليل آخر على تكذيب المنتطع
وهو أن كلام الشافعي في هدم البناء على القبور اذا كان في مقبرة مسجلة لاني
غيرها ، ففي المجموع للإمام النووي ما نصه : قال الشافعي والأصحاب
يكره أن يخصص القبر وأن يكتب عليه اسم صاحبه أو غير ذلك وأن
يبقى عليه ، هذا لاخلاف فيه عندنا وبه قال مالك واحمد وداود وجمهور
العلماء ، وقال أبو حنيفة لا يكره ، دليلنا الحديث السابق ، يعني حديث جابر
نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخصص القبر وأن يبني عليه
أو يقعد أو يكتب عليه ، قال أصحابنا رحمهم الله : ولا فرق في البناء بين
أن يبني بيتا أو قبة أو غيرها ثم ينظر فان كانت مقبرة مسجلة حرم عليه
ذلك قال أصحابنا ويهدم هذا البناء بلا خلاف قال الشافعي في الأم

ورأيت من الولاية من يهدم ما بنى فيها ولم أر الفقهاء يعيبون عليه ذلك ولأن في ذلك تضيقا على الناس قال أصحابنا وإن كان القبر في ملكه جاز بناء ما شاء مع الكراهة ولا يهدم عليه قال أصحابنا : وسواء في كراهة التخصيص للقبر في ملكه أو المقبرة المسبلة ، وأما تطيين القبر فقال امام الحرمين والغزالي يكرهه ، ونقل أبو عيسى الترمذى في جامعه المشهور : أن الشافعى قال لا بأس بتطيين القبر ولم يتعرض جمهور الأصحاب له قال صحيح أنه لا كراهة فيه كما نص عليه ولم يرد فيه نهى اه فانظر الى كلام الشافعى على حقيقة كما نقله شيخ مذهبه ؟ وانظر كيف حرقه المتنطع ليوافق غرضه ولو دفعه ذلك التحريف ثم احكم عليه بعد بما تشاء ، وخلاصة مذهب الشافعى في ذلك أن تخصيص القبر والبناء عليه والكتابة كل ذلك مكروه كراهة تنزيه فقط ، ثم ان كان البناء في غير المقابر المسبلة لم يحرم ولم يهدم ، وإن كان فيها حرم ووجب هدمه وفي هذا يقول الشافعى رأيت من يهدمها من الولاية ولم أر الفقهاء يعيبون عليه ذلك . وكل هذا بمنزلة عن التوسل الذى هو موضوع الكلام كما هو واضح لا يحتاج الى بيان والله الموفق لا رب غيره ثم قال المتنطع (اذا عرفت هذا فاعلم أن سؤال الله بخلقه أو سؤال خلقه حاجة من الحاجات حدث وبدعة من البدع التى لم تكن الا بعد انقراض القرون الثلاثة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم خير القرون كما فى صحيح الترمذى عن عمر و ذكر حديث عمر د أو صيبكم بأصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب ، الحديث ثم قال : وقد ثبت فى الصحيحين أنه لا نجاة الا للفرقة التى تكون على مثل ما كان عليه صلى الله عليه وسلم وأصحابه الى قوله من باب التعاون على البر والتقوى) اه واقول فى كلامه امور : الاول ، ادعائه أن سؤال الله بخلقه أو سؤال

خلقه حاجة من الحاجات حدث وبدعة كذب مركب على جهل كما يعلم بما تقدم و
 سيأتي ، ولو لم يرد في ذلك إلا حديث الضرير ، وقصة عثمان بن حنيف ،
 وبلال بن الحارث المزني ، وعائشة ، وقول مالك الذي أسنده عياض كما تقدم ،
 وحكاية الحفاظ الثلاثة ، لمكان كافيا في تكذيب المتنطع المبتدع ، فكيف
 ومع ذلك دلائل ستأتي إن شاء الله تعالى ، الثاني ، إطلاقه لفظ الصحيح على
 جامع الترمذي جهل بهذا الكتاب خاصة وبالصناعة الحديثية عامة ، وذلك
 لأن السنن الأربعة لم يلتزم أصحابها الصحة بل أخرجوا فيها الصحيح والحسن
 والضعيف والمنكر كما قال الحافظ ابن الصلاح في المقدمة ، قال الحافظ السيوطي :
 ومن أطلق عليها الصحيح كقول السلفي في الكتب الخمسة اتفق على صحتها
 علماء المشرق والمغرب . وكأطلاق الحاكم على الترمذي الجامع الصحيح .
 وإطلاق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح فقد تساهل اه وفي الألفية
 ومن عليها أطلق الصحيحها فقد أتى تساهلا صريحا

يعنى من أطلق اسم الصحيح على السنن الأربعة فقد تساهل ، والتساهل
 إنما هو بالنسبة للسلفي والحاكم والخطيب ونحوهم من أهل هذا الشأن ، أما
 بالنسبة للمتنطع فأطلق الصحيح على الترمذي جهل منه صريح وكذب قبيح
 « الثالث ، أن ذلك المتنطع لم يطلق اسم الصحيح على الترمذي عرفانا منه
 بتدوره ومحبة فيه ، كلا ! فانه ما عرف الترمذي ولا أدرك مقدار حفظه ولا
 قرأ كتابه ولا عرف ميزته بين كتب السنة النبوية ، وإنما أطلق عليه اسم
 الصحيح ليرضين « حدهما ، إيهام الضعفاء والاعميين أنه إنما يحتج بالاحاديث
 الصحيحة لينجروا اليه ويلتفوا حوله . ويخلصوا عليه من ألقاب المدح التي
 يحجبها ما تقر به عين صغار النفوس أمثاله « وثانيهما ، كون الحديث الذي
 نقله عن الترمذي يوافق هواه فاراد أن يقوى استدلاله به بأنه مخرج في كتاب

كله صحيح . وهذا النوع من الخيل المكشوفة لا يروج في سوق العلم والاستبدال
وانما ينفع في التهويش على العوام البسطاء أمثاله . الرابع ، قوله وقد ثبت
في الصحيحين أنه لا نجاة الا للفرقة التي تكون على مثل ما كان عليه ﷺ
وأصحابه . كذب على الصحيحين إذ أن حديث « أفترقت اليهود على إحدى
وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وتفرقت أمي وفي
رواية وستفترق أمي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة وهي
الجماعة » وفي رواية « هي ما أنا عليه اليوم وأصحابي » لم يخرج البخاري
ولا مسلم ولا أخرجه الأربعة بذلك اللفظ وانما أخرجه غيرهم كما يعلم من
مراجعة كتب السنة النبوية ، والخامس ، ثم هذه اللفظة التي استدلت بها وعزاها
للصحيحين كذبا ووقاحة هي حجة عليه لا أنه اذ قد جاء تفسيرها في بعض
طرق الحديث بما يبين ذلك ففي معجم الطبراني عن أبي الدرداء وأبي أمامة
ورائلة بن الأسقع وأنس بن مالك قالوا خرج رسول الله ﷺ يوما علينا
ونحن نتمارى في شيء من أمور الدين فغضب غضبا شديدا لم يغضب مثله ثم
انتهرنا فقال « مهلا يا أمة محمد انما هلك من كان قبلكم بهذا ذروا المراء لقلة
خير » ذروا المراء فان المؤمن لا يمارى ذروا المراء فان الممارى لا أشفع له
وم القيامة ، ذروا المراء فاننا زعيم بثلاث أبيات في الجنة في رباضها ووسطها
وأعلاها لمن ترك المراء وهو صادق ، ذروا المراء فان أول ما نهاني عنه ربي
بعد عبادة الأوثان . المراء فان بني إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين فرقة
والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة كلهم على الضلالة إلا السواد الأعظم قالوا
يا رسول الله من السواد الأعظم ؟ قال : من كان على ما أنا عليه وأصحابي ،
من لم يمار في دين الله ومن لم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب غفر له ،
وذكر بقية الحديث ، قدلالة السياق فيه تدل على أن المراد بما كان عليه ﷺ
هو وأصحابه ترك المراء في الدين وعدم إكفار المسلمين والمتنطع على تقيض

هذا فإنه على ما بلغني من أصحابه شديد المراء في الدين بحق وبغير حق لا يمكن أن يرجع عن قول قاله ولو قام على خطئه فيه ألف دليل ، أما إكفار المسلمين فكتابه هذا شاهد عليه بذلك مع تصريحه به في كثير من مجالسه مع أصحابه كما بلغني ، فأنت ترى المنتطح قد استدل بما هو ذم له ونهى على حاله غير قاهم لمعناه ، ولا مدرك مغزاه ؛ وهكذا يكون الخذلان وعدم التوفيق نسأل الله أن يلهمنا رشدنا بحجابه نبيه آمين .

(تنبيه) قوله في الحديث الذي أوردناه ذروا المراء فإن المأري لا شفيع له يوم القيامة ليس على ظاهره من أنه ﷺ لا يشفع للمأري بل هو مؤول على معنى لا شفيع له يوم القيامة مع من شفيع له أولا كما ورد في الحديث أنه يشفع أولا لأهل بيته ثم لأصحابه ثم للعرب وهكذا على الترتيب . وإن من شفيع له أولا أفضل . فيسكون المأري على هذا محروما من افضلية الأولية في الشفاعة أو يؤول على معنى لا شفيع له يوم القيامة حتى ينفذ فيه الوعيد بوقوع العقاب عليه . أو نحو ذلك من التأويلات ليتفق هذا الحديث مع ما تواتر عنه ﷺ من أنه يشفع لجميع أمته حتى لا يبقى منهم أحد في النار مهما بلغت به المعاصي بشرط موته على الإسلام نسأل الله أن يرزقنا شفاعته في الدنيا والآخرة من غير سابقة عذاب ولا محنة عقاب وإن يوفقنا لا تباع مسنته وطريقته فهو الموفق والهادي إلى الصراط المستقيم

ثم استدل المنتطح على أن الموتى لا يشعرون بقوله تعالى وما الذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون أياهم يبعثون ، ثم قال وهذا الوصف لا ينطبق إلا على العقلاء من الأدوات لا على الأصنام لأنه لا يقال في جانبها بعث ولا علم به اه . وأقول دعواهم الآية واردة في المرتى دعوى باطلة واستدلالة على ذلك بأن الأصنام لا يقال في جانبها بعث ولا علم به استدلال فاسدنا شيء عن عدم شعوره وادراكه ، والحق

الذى لا يجوز غيره أن الآية واردة في الأصنام والآلات كقوله قتادة وأهل التفسير وقوله (تعالى أموات غير أحياء) مجاز عن كونها جمادات لا أرواح فيها فلا تسمع ولا تبصر ولا تعقل ، وقوله تعالى (وما يشعرون أيان يبعثون) في تفسيره ثلاثة أقوال الأول ، أن المراد به الأصنام وفيه دليل على أنها تبعث وتعمل فيها الحياة فتبرأ من عابديها وهذا جائز لا مانع منه عقلا ولا شرعا ، والله على كل شيء قدير والثاني ، أن يكون المراد به الأصنام أيضا لكن لا على سبيل الحقيقة بل على سبيل المجاز وأن الأصنام لا تدري متى تكون الساعة فكيف يرجى عندها نفع أو ثواب والثالث ، أن المراد به الكفار أى لا يشعرون ولا الكفار الذين يعبدون الأصنام متى يبعثون ، قال ابن كثير في تفسير هذه الآية : أخبر الله أن الأصنام التي يدعونها من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون كما قال الحليل (أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما تعملون) وقوله (أموات غير أحياء) أى هي جمادات لا أرواح فيها فلا تسمع ولا تبصر ولا تعقل (وما يشعرون أيان يبعثون) أى لا يدرون متى تكون الساعة فكيف يرجى عند هذه نفع أو ثواب أو جزاء إنما يرجى ذلك من الذى يعلم كل شيء وهو خالق كل شيء . اهـ وقال البغوى (والذين تدعون من دون الله) يعنى الأصنام وقرأ عاصم ويعقوب يدعون بالياء (لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات) أى الأصنام (غير أحياء وما يشعرون) يعنى الأصنام (أيان) متى (يبعثون) والقرآن يدل على أن الأصنام تبعث وتعمل فيها الحياة فتبرأ من عابديها وقيل ما يدري الكفار عبدة الأصنام متى يبعثون اهـ وبما ذكرناه لك في تفسير الآية تعلم بطلان ما قاله المتنطع فيها وتذكر مع ذلك جرأته على القول في كتاب الله بغير علم ، وذلك دليل على رقة دينه وهوان نفسه عليه حيث أوردها الممالك ، وقد كانت كبار الصحابة والتابعين يتخرجون عن تفسير ما لا علم لهم به فجاء عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه سئل عن تفسير قوله (وفاكهة وأبا) فقال : أى سماء تظلمنى وأى أرض تقانى إذا أنا قات

في كتاب الله ما لا أعلم ، وعن انس أن عمر قرأ على المنبر (وفاكمة وأبا) فقال هذه الفاكمة قد عرفناها فما الاب ثم رجع الى نفسه فقال إن هذا هو التكلف يا عمر ، وقال ابن أبي مليكة سألت رجلاً ابن عباس عن يوم كان مقداره ألف سنة فقال له ابن عباس فما يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ؟ فقال له الرجل إنما سألتك لتحديثي فقال ابن عباس هما يومان ذكرهما الله في كتابه الله أعلم بهما ، فذكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم ، وجاء طلق بن حبيب الى جندب بن عبد الله يسأله عن آية من القرآن فقال : أخرج عليك أن كنت مسلماً لما قلت عني أو قال أن تجالسني ، وقال عمرو بن مرة : سألت رجلاً سعيد ابن المسيب عن آية من القرآن فقال لا تسألني عن القرآن وسل من يزعم أنه لا يخفى عليه شيء منه يعني عكرمة ، وقال يزيد بن أبي يزيد كنا نسأل سعيد ابن المسيب عن الحرام والحلال وكان أعلم الناس فإذا سأله عن تفسير آية من القرآن سكت كأن لم يسمع ، وقال عبيد الله بن عمر : لقد أدركت فقهاء المدينة وانهم ليعظمون القول في التفسير منهم سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وسعيد بن المسيب ونافع ، وقال هشام بن عروة : ما سمعت أبي يقول آية من كتاب الله قط ، وقال ابن سيرين : سألت عبيدة السلماني عن آية من القرآن فقال ذهب الذين كانوا يعلمون فيم أنزل القرآن فاتق الله وعليك بالسداد ، وقال مسلم بن يسار . إذا حدثت عن الله حديثاً فقف حتى تنظر ما قبله وما بعده ، وقال ابراهيم النخعي . كانت أصحابنا يتقون التفسير فيها بونه ، وقال الشعبي . والله ما من آية إلا وقد سألت عنها ولكنها الرواية عن الله عز وجل ، قال الحافظ ابن كثير : بعد أن ذكر هذه الآثار وغيرها مانصه : فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تخرجهم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم فيه ، فأما من

تكم بما يعلم من ذلك لغة وشرعا فلا حرج عليه ، ولهذا روى عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير ، ولا مناقاة لأنهم تكلموا فيما علموه وسكتوا عما جهلوه وهذا هو الواجب على كل أحد اه فانظر إلى ما كان عليه السلف الصالح من تهيب القول في التفسير مع أنهم أهل لذلك وعنهم أخذ ثم وازنه بحال المتنطع وجرأته مع أنه لا يبلغ عشر العشر بما أوتوا من العلم ثم أحمد الله على أن سلك ما ابتلاه به نسأل الله السلامة والتوفيق آمين ثم استدلل المتنطع أيضاً بقوله تعالى (ان الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم فادعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين) قال ثم بين الله سبحانه وتعالى على وجه التبكيت أنهم اضعف منا بعد موتهم فقال (ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيدي يبسطون بها أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها) ثم أمر رسوله أن يعجزهم بطلبهم من الموتى أن يكيدوا رسول الله أن كانت لهم أسرار وقدره على كيدهم وهو يذم من سألهم فقال (قل ادعوا شركاءكم ثم كيدون فلا تنظرون) اه وأقول روى أبو عبيد قال ثنا هشيم ثنا عمرو بن أبي زائدة عن الشعبي عن مسروق قال اتقوا التفسير فانما هو الرواية عن الله ، وهذا اسناد صحيح وصح عن الشعبي أيضا أنه قال كما تقدم : والله ما من آية إلا وقد سألت عنها ولكنها الرواية عن الله عز وجل ، هذان أثران صحيحان عن امامين كبيرين من التابعين ينطقان بأن التفسير رواية عن الله لأنه تعيين لمراده من كلامه ، وحيث إن الأمر كذلك فيحق لنا أن نقول بكل صراحة إن المتنطع كذب على الله تعالى في تفسير هذه الآية في موضعين الأول : ان الآية واردة فيمن يعبد غير الله كما قال أهل التفسير ، والمتنطع أتى بها في سياق رده على من يسأل الله مخلقه ويتوسل بهم اليه ، والثاني : ان المراد بالآية الاصنام والمتنطع حملها

على الموقى من الانبياء والاولياء والصالحين ، قال البغوى فى تفسيره (ان الذين تدعون من دون الله) يعنى الاصنام عباد أمثالكم يريد انها مملوكة أمثالكم وقيل أمثالكم فى التسخير أى انهم مستخرون مذلولون لما اريد منهم قال مقاتل قوله عباد أمثالكم اراد به الملائكة والخطاب مع قوم كانوا يعبدون الملائكة والاول اصح (فادعوهم فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين) انها آلهة قال ابن عباس فاعبدوهم هل يثيبونكم أو يجازونكم ان كنتم صادقين ان لكم عندها منفعة ثم بين عجزهم فقال ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها اراد ان قدرة المخلوقين تكون بهذه الجوارح والآلات وليست الاصنام هذه الآلات فأنتم مفضلون عليها بالأرجل الماشية والأيدي الباطشة والأعين الباصرة والآذان السامعة فكيف تعبدون من أنتم أفضل واقدرون منهم قل ادعوا شركاءكم يا معشر المشركين ثم كيدون أنتم وهم فلا تنظرون أى لاتنبهون واعجلوا فى كيدى الله وقال ابن كثير فى تفسير قوله تعالى (أشركون ما لا يخلق شيئا وهم يخلقون ولا يستطيعون لهم نصراً ولا أنفسهم ينصرون) الى قوله تعالى (وان تدعوهم الى الهدى لا يسمعوا وتراهم ينظرون اليك وهم لا يبصرون) : هذا انكار من الله على المشركين الذين عبدوا مع الله غيره من الانداد والاصنام والوثان وهى مخلوقة لله مربة مصنوعة لاتملك شيئا من الأمر ولا تضرو ولا تنفع ولا تبصرو ولا تنصرو لها بديها، بل هى جماد لاتتحرك ولا تسمع ولا تبصر، وعابدوها اكل منها بسمعهم وبصرهم وبطشهم ولهذا قال أشركون ما لا يخلق شيئا وهم يخلقون وتسكن فى تقرير هذا المعنى واستشهد له بعدة آيات ثم قال وكما كان معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن جبل رضى الله عنهما وكانا شابين قد اسلما لما قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فكثرا يعدوان فى الليل على أصنام المشركين

يكسرانها ويتلفانها ويتخذانها حطباً للآرامل ليعتبر قومه بها بذلك ويرتوا
 لأنفسهم فكان عمرو بن الجحوح وكان سيداً في قومه صنم يعبدونه ويطيعونه فكانوا
 يجيئون في الليل فينكسونه على رأسه ويلطخونه بالعدرة فيجئ عمرو بن الجحوح
 فيرى ما صنع به فيغسله ويطيعه ويضع عنده سيفاً ويقول له انتصر ، ثم
 يعودان لمثل ذلك ويعودان إلى صنميهما أيضاً حتى أخذاه مرة فقرناه مع كلب ميت
 ودلياه في حبل في بئر هناك ، فلما جاء عمرو بن الجحوح ورأى ذلك نظر فعلم
 أن ما كان عليه من الدين باطل وقال : تالله لو كنت إلهاً مستدن ، لم تك
 والكلب جميعاً في قرن . ثم أسلم فحسن إسلامه ، وقتل يوم أحد شهيداً رضى
 الله عنه ثم قال : وقوله وإن تدعوهم إلى الهدى لا يتبعوكم الآية يعني أن
 هذه الأصنام لا تسمع دعاء من دعاها وسواء لديها من دعاها ومن دعاها كما
 قال إبراهيم يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئاً ثم ذكر تعالى أنها
 عبيد مثل عابديها أي مخلوقات مثلهم بل الناس أكل منها لأنها تسمع وتبصر
 وتبطلش وتلك لا تفعل شيئاً من ذلك إلى أن قال وقوله والذين تدعون من دونه إلى
 آخر الآية مؤكداً لما تقدم إلا أنه بصيغة الخطاب وذاك بصيغة الغيبة ولهذا
 قال لا يستطيعون نصركم ولا أنفسهم ينصرون وقوله وإن تدعوهم إلى الهدى
 لا يسمعون وتراهم ينظرون اليك وهم لا يبصرون كقوله تعالى إن تدعوهم
 لا يسمعون ادعاهم وقوله وتراهم ينظرون اليك وهم لا يبصرون إنما قال ينظرون
 اليك أي يقابلونك بعيون مصورة كأنها ناظرة وهي جماد ، ولهذا عاملهم
 معاملة من يعقل لأنها على صور مصورة كالإنسان ، وتراهم ينظرون اليك
 فغير عنها بضمير من يعقل ، وقال السدي : المراد بهذا المشركون وروى عن
 مجاهد نحوه والأول أولى ، وهو اختيار ابن جرير وقاله قتادة اه كلام ابن
 كثير ، وليس يدع من المنتطح أن يكذب على الله في تفسير هذه الآية كما
 تبين ، فقد كذب في تفسير الآيات قبلها كما تقدم ، بل كل كلامه المتعلق

بالتفسير كذب على الله وجهل بما اكتابه العزيز من حرمة وجلال وماله
في نفوس العلماء من هيبة وكال ، نسأل الله أن يفهمنا القرآن الكريم ويعلمنا
من لدنه علماً آمين

ثم قال المتنطع (بيان عقيدة المشركين كما بينها القرآن وذكر أن المشركين لم
يكونوا يعتقدون فيمن يعبدونهم من دون الله أنهم يرزقونهم أو يحيون أو
يميتون بل كانوا يعتقدون أن هذه الشؤون وغيرها بيد الله واستشهد على
ذلك بقوله تعالى (قل من يرزقكم من السماء والأرض أمن يملك السمع
والأبصار ومن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي إلى قوله
فأني تصرفون) وبقوله تعالى (قل لمن الأرض ومن فيها إن كنتم تعلمون
سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم
سيقولون لله قل أفلا تتقون إلى قوله تعالى سبحانه الله عما يصفون عالم الغيب
والشهادة فتعالى عما يشركون) ثم ذكر أن المشركين إنما جاءهم الإشراك
من تحكمهم على الله في تعيين من يدعونهم شفعاء مع أن الشفاعة موقوفة
على مشيئة الله وإذنه لمن شاء من خلقه ، ولا يعلم لمن يعطى الأذن من
خلقهم بعد النبيين ، ثم استدلل لذلك بقوله تعالى (ويقولون هؤلاء
شفعاؤنا عند الله) وبقوله تعالى (والذين اتخذوا من دونه أولياء مانعهم
إلا ليقرّبونا إلى الله زلفى) ثم تكلم في هذا المعنى إلى أن قال : من هذا كله
يتبين أن سؤال غير الله من الملائكة والأنبياء والأولياء والصالحين
خروج على القرآن والسنة وعمل المهتدين من الأئمة وعبث لا فائدة منه
للسائلين (وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداعي إذا
دعان فلا يستجبوا إلى وليؤمنوا بي لعلمهم يرشدون) اهـ وأقول غرض المتنطع
أن يتخلص من هذا كله إلى الحكم على المسلمين الذين يسألون الله بأنبيائه

وأوليائه بالاشراك والضلال وانهم اتخذوا الانبياء والاولياء شفعاء كما أن
المشركين اتخذوا من عبدهم من دون الله شفعاء وفاته أن الفرق بين
هؤلاء وأولئك أن هؤلاء مشركون عبدوا غير الله واتخذوا معه آلهة
وأولئك مسلمون يشهدون أن لا إله إلا الله ويفردونه بالوحدانية والعبادة
وتوسلهم في الدعاء بنبي أو ولي ليس من عبادة غير الله في شيء ولا هو
من اتخاذ إله مع الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا ، ولو كان المسلمون بمجرد
التوسل مشركين ويصح أن تحمل عليهم آيات المشركين وتعمهم كما هو
صنيع المتنطع لا تقلبت الأوضاع اللغوية والشرعية وضح أن يطلق لفظ
العالم على الجاهل والجاهل على العالم والمسلم على الكافر والكافر على
المسلم والطائع على العاصي والعاصي على الطائع والمبتدع على السني
والسني على المبتدع ، إذ ما من لفظ من هذه الألفاظ إلا ويمكن تعميمه في
غيره باعتبار فعل من الأفعال أو صفة من الصفات ويرتفع حينئذ الوثوق
بالمدلولات اللغوية والشرعية ، إذ لا ندري إذا سمعنا لفظ المسلم هل أريد
به المسلم فقط أو أريد معه الكافر أيضا ، والتعميم ليس له قاعدة معينة
على أصل المتنطع فتكون عند سماع هذه الألفاظ العامة ونحوها متشككين
فيها هل أريد بها مدلولها أو غيره معه أيضا ، ولكن الله سبحانه وتعالى
حفظ اللغة العربية عامة ونصوص الشريعة المطهرة خاصة من هذا الخلل
الذي يريد أن يشينه بها المتنطع في آخر الزمان ، واستدلالة بقوله تعالى
(وإذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداعي إذا دعان) عما
يدل على بلادته فإن هذه الآية دليل على جواز التوسل وذلك لأن لفظ
الداعي فيما عام وكذا لفظ دعان أيضا عام لوقوعه في سياق الشرط فتكون
الآية شاملة للدعاء بتوسل وبدونه بدليل حديث الأعمى الآتي وغيره ،
ولو كان التوسل دعاء لغير الله للزم على ذلك أن يكون النبي صلى الله عليه

وآله وسلم يخالف القرآن وأمرنا بدعاء غير الله وذلك محال قطعا فيبطل قول المتنطع جملة وبالله التوفيق

ثم قال المتنطع (مبحث في أمور ثلاثة لا بد من معرفتها وذكر في الامر الاول منها أن الذين يسألون الموتى يطلبون منهم شفاء المريض واكثار الرزق وزيادة الاجل وقضاء الحاجة وأنهم يقفون خاشعين أمام قبورهم أكثر من خشوعهم في الصلاة) اه وأقول : كونهم يقفون أمام قبورهم خاشعين أكثر من خشوعهم في الصلاة كذب ظاهر لا يحتاج إلى بيان ، وغاية ما يفعلون أنهم يتأدبون الادب المطلوب في زيارة الاولياء وليس كل أدب خشوعا ولا كل خشوع يوازي خشوع الصلاة فضلا عن أن يكون أكثر منه ، وأما أنهم يسألون منهم الرزق وشفاء المريض ونحو ذلك فهذا ان صح محمول على التجوز في التعبير والمعنى أنهم يطلبون منهم أن يطلبوا من الله ذلك ، وقرينة هذا المجازحالية وهي كون القائل لذلك مسلما موحدًا وهذا التجوز شائع ذائع يقال رزق الامير الجند وأطعم الغنى الفقراء وعال الرجل أهله مع أن الذي يرزق ويطعم ويعول هو الله سبحانه وتعالى ، وقد قرر أهل المعاني هذا المعنى في باب الاسناد العقلي من كتب البلاغة وجملوا من المجاز العقلي قول القائل : أنبت الربيع البقل وحكموا بأن القرينة على هذا المجاز كونه صادرا من موحد ونصوا على أن المجاز العقلي كما يكون في الاخبار كما تقدم يكون في الانشاء أيضا نحو يا همام ابن لي صرحا ولينبت الربيع ماشاء وليصم نهارك ، وما يحكى عن الشيخ محمد عبده أنه كان مرة جالسا مع الشيخ الظواهري الكبير بجانب ضريح السيد أحمد البدوي رضى الله عنه وجاءت قروية تزور فسمعها تقول يا سيد يا بدوي اشف لي ابني فتغيظ الشيخ محمد عبده وقال للشيخ الظواهري — وكان شيخا للمسجد — أنت هنا تسمع هذا

الكفر الصراح ولا تنكره ، فصاح الشيخ الظواهري بالقروية وقال لها سمعناك تطلبين من السيد البدوي أن يشفي ابنك وهل هو يشفي المرضى فقالت له لم أرد هذا وإنما أردت أن السيد البدوي يباله من المنزلة عند الله يطالب من الله شفاء ابني وأنا عارفة أن الشفاء بيد الله ، فقال الشيخ محمد عبده أما إذا كان ذلك كما تقوئين فلا كفر ، على أنا لا نحتاج بهذه الحكاية على جواز مثل هذه العبارة بل نحن لا نحبزها ونعلم من يقولها أن يعدل عنها إلى التعبير السائغ المجاز لما في ظاهرها من طلب الشفاء من غير الله وهو مستنكر مستنكر لما فيه من الإيهام ، ولكننا في الوقت نفسه لا نحبز اكفار عوام المسلمين بعبارة لهم فيها تأويل يتمشى مع قواعد اللسان العربي لاسيما مع ظهور قصدهم وأنها أرادوا من العبارة ذلك التاويل كما في الحكاية المذكورة فكيف يجوز اكفارهم والحالة هذه واكفار المسلم ليس بالهين عند الله الذي يعلم السر وأخفى

ثم أذكر المتنطع في الأمر الثاني أن التقرب إلى الله بغير ما شرعه مردود على فاعله لا يزيد من الله إلا بعداً واستدل على ذلك بقوله تعالى (وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم عندنا زلفى إلا من آمن وعمل صالحا فاولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا وهم في الغرفات آمنون) وذكر الحديث القدسي وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلى مما افترضت عليه ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ، اهـ وأقول : غرضه من هذا أن يتخلص إلى أن التوسل غير مشروع فيكون التقرب به يزيد من الله بعداً هذا كل هواء وغاية مناه . وهيئات أن يصل الى ذلك والآثار التي ذكرنا وغيرها مما سيأتي تكذيبه وتدفع في صدره ، ولو لم يكن إلا حديث الأعمى لكان وحده عمو على المتنطع ، كيف ومعه غيره فالحقيقة أن التوسل

مشروع جائز ودليل جوازه أقوى من دلائل كثير من المسائل الفقهية بل لو تتبعنا كتب الفقه لوجدت الأئمة أخذوا في كثير من الأحكام بأحاديث ضعيفة والتوسل من دليله ما هو صحيح وما هو حسن وما هو ضعيف فلا معنى للتوقف في مشروعيته مع هذا ، ولا وجه لانتكاره إلا أن يكون ذلك من جاهل أعمى أو متعصب يتعمى فليس كلامنا معه والحديث القدسي الذي ذكره هو الذي حمل الناس على التوسل بالاولياء وذلك لأن في آخره دفاذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وإن سألني لأعطينه وإن استعاذني لأعيذنه ، فقد قطع الله على نفسه عهداً بإجابة دعاء الولي فيكون الولي مجاب الدعوة إذا دعا لنفسه أو لغيره ، وقد استفاض عن كثير من الاولياء أنهم دعوا للناس أو عليهم فأجاب الله دعاءهم وقيل طلبهم ، والحديث كما قلنا مع ما استفاض من قبول دعائهم لغيرهم هو الذي حمل الناس على التوسل بهم ولا تنس حكاية القروية السابقة ولا يمكن التفريق بين حالتى الحياة والموت لأن موتى المؤمنين كما قلنا يشعرون بمن يسلم عليهم ويستأنسون به ويردون عليه السلام ، بل تعرض أعمال الأحياء على أقاربهم الأموات فيستبشرون بها إن كانت أعمالاً صالحة ويدعون لهم بالهداية إذا كانت خلاف ذلك ، وإذا كان هذا حال مطلق المؤمنين فكيف بالاولياء الذين جاهدوا أنفسهم في الله وهانت عليهم الدنيا بل العالم كله في سبيل مرضاة خالقهم وبارئهم ، لا شك أنهم أعظم وحالهم في ذلك أكمل وأتم ، وقد استفاض عن كثير من الاولياء من السلف الصالح وغيرهم أنهم كانوا يقرأون القرآن في قبورهم سمع ذلك منهم عدة أناس في وقائع مختلفة ، كما استفاض أيضاً أن أجسادهم شوهدت صحيحة غير بالية بعد مضي سنين عليها في القبر ، وهذا كثير مشاهد إلى

وقتنا هذاني وقائع كثيرة لا يأتي عليها الحصر ، ومن أنكر شيئا مما ذكرناه فلا يخلو أما أن ينكر جوازه أو وقوعه ، فإن كان ينكر جوازه أحلتناه على مبحث كرامات الأولياء من كتب التوحيد ، فقد استدلوا لجوازه بما لا يبقى معه شك ولا احتمال ، وقرروا أن كرامات الأولياء هي في الحقيقة معجزات لنبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ودلائل على صدق دينه وفي الهمزية والكرامات منهم معجزات نالها من نوالك الأولياء

وقرروا أنها لا تنقطع بالموت لأن مصدرها فضل الله على وليه وفضل الله لا ينقطع (١) ، كل هذا مقرر مبين مدال عليه في كتب الكلام بما يكفي ويشفي ، وإن كان ينكر وقوعه أحلتناه على الكتب التي ذكرت ذلك ككتاب أهوال القبور للحافظ ابن رجب الحنبلي ، وكفاية المعتق لليا فعي وكتاب العمل المقبول في زيارة الرسول لابن الزمخشري ، وشرح الصدور بشرح حال الموتي والقبور للحافظ السيوطي وغيرها ، وفي كتاب الروح لابن القيم شيء من هذا . على أن من طالع الكتب المسندة ككتب ابن أبي الدنيا وحلية أبي نعيم ونحوها وجد فيها آثارا كثيرة تؤيد ما قلناه ونعضده وبالله التوفيق

ثم ذكر المتنطع في الأمر الثالث أنه صلى الله عليه وسلم لم يترك شيئا يقربنا إلى الله إلا بينه لنا فمن زاد في هذا الدين شيئا على بيان الله ورسوله يزعم أنه بدعة حسنة فقد ضل أه وأقول : قسم عز الدين ابن عبد السلام في قواعد الكبرى البدعة باعتبار اشتغالها على المصلحة والمفسدة أو خلوها عنهما إلى أقسام الحكم الخمسة الوجوب والندب والحرم والكراهة والاباحة ومثل لكل قسم منها وذكر ما يشهد له من قواعد الشريعة وكلامه في ذلك كلام ناقد بصير أحاط خبرا بالقواعد الفقهية وعرف المصالح والمفاسد

(١) ولنا كتاب الحجج البينات في إثبات الكرامات وهو مفيد جدا

التي اعتبرها الشارع في ترتيب الاحكام على وفقها ، ومن مثل سلطان العلماء في معرفة ذلك ؟ جاء تقسيمه للبدعة مؤسسا على أساس من الفقه وقواعده متين ، ولذا وافقه عليه الإمام النووي والحافظ ابن حجر وجمهور العلماء وتلقوا كلامه بالقبول ، ورأوا أن العمل به متمين في النوازل والوقائع التي تحدث مع تطور الزمان وأهله ، حتى جاء صاحب الاعتصام فخرج عن جمهرة العلماء وشذ بانكار هذا التقسيم فبرهن بهذا الإنكار على أنه بعيد عن معرفة الفقه ، بعيد عن فهم قواعده المبنية على المصالح والمفاسد لا يعرف ما فيه مصلحة فيطلب تحصيلها بفعله ، ولا يدري ما فيه مفسدة فيطلب اجتنابها بتركه ولا ما خلا عنهما فيجوز فعله وتركه على السواء وأخيرا برهن على أنه لم يتذوق علم الأصول تذوقا يمكنه من معرفة وجوه الاستنباط وكيفية استعمالها والتصرف فيها بما يناسب الوقائع ، وإن كان له في الأصول كتاب المواقفات فهو كتاب قليل الجدوى عديم الفائدة وإنما هو بارع في النحو له فيه شرح على ألفية ابن مالك في أربعة مجلدات دل على مقدرته في علم العربية ، على أنا وإن كنا نعلم أن للشاطبي دراية بعلم أصول الفقه على سبيل المشاركة فلا نشك في أن سلطان العلماء فيه أمكن ، وعلمه بقواعده أتم ، وقواعده الكبرى خير شاهد على ذلك ، واتى لأعجب من الشاطبي كيف أنكر على سلطان العلماء ذلك التقسيم مع أنه بناء كافلنا على اعتبار المصالح والمفاسد التي اعتبرها الشارع في ترتيب الاحكام على وفقها ، ولم ينكر على المالكية القول بالاستصلاح الذي لم يعتبره الشارع ولا قبله جمهور العلماء بل أنكروه وأبوا أن يرتبوا عليه أحكاما كما فعل المالكية لعدم اعتبار الشارع له ؟ أما القول بهذا مع انكار ذلك إلا تعصب مذهبي ظاهر ، ولا يمكنه أن يتمسك لانكاره بحديث ، كل بدعة ضلالة ، لأن البدعة التي هي ضلالة من غير استثناء هي البدعة الاعتقادية كالمعتقدات

التي أحدثها المعتزلة والقدرية والمرجئة ونحوهم على خلاف ما كان يعتقد.
السلف الصالح فهذه هي البدعة التي هي ضلالة لأنها مفسدة لا مصلحة فيها.
أما البدعة العملية بمعنى حدوث عمل له تعلق بالعبادة أو غيرها ولم يكن
في الزمن الأول فهذا لا بد فيه من التقسيم الذي ذكره عز الدين ابن عبد
السلام ولا يتأتى فيه القول بأنه ضلالة على الإطلاق ، لأنه من باب الوقائع
التي تحدث على مر الزمان والأجيال ، وكل واقعة لا تخلو عن حكم الله تعالى
أما منصوص عليه أو مستنبط بوجه من وجوه الاستنباط ، والشرعية إنما
صلحت لكل زمان ومكان وكانت خاتمة الشرائع الإلهية وأكملها بما حوته
من قواعد عامة ، وضوابط كلية ، مع ما أوتيها علاؤها من قوة الفهم في
نصوصها ومعرفة بالقياس والاستصحاب وأنواعهما إلى غير ذلك مما خصت
به شريعتنا الغراء ، ولو اتبعنا طريقة الشاطبي وحكمنا على كل عمل حدث
بعد العصر الأول بأنه بدعة ضلالة من غير أن نعتبر ما فيه من مصلحة
أو مفسدة لزم على ذلك إهدار جانب كبير من قواعد الشريعة وقياساتها
وتضييق لدائرتها الواسعة وفي ذلك ما لا يخفى ، فظهر بهذا البيان الوجيز خطأ
إنكار الشاطبي رحمه الله تعالى وصواب ما ذهب إليه عز الدين ابن عبد السلام
ووافقه عليه جمهور العلماء كما قلنا . أما المتنطع فليس هناك حتى ينتصب في مصاف
من يقبل البدعة أو ينكرها وهو في إنكاره مردد صدى كلام الشاطبي ليس
غير ، فهو بمنزلة البوق يردد صوت ناخفه من غير أن يحصل في ذاته من
ذلك التردد وصف ثابت إلا أنه منفوخ فيه نسأل الله أن يلهمنا
الصواب آمين

ثم نقل المتنطع عن الشاطبي عن مالك قوله (من زعم أن محمدا صلى
الله عليه وآله وسلم ترك شيئا مما يقرب إلى الله لم يدينه فقد اتهمه بأنه
خان الرسالة) اه وأقول في المسألة حديث مرفوع أخرجه الحاكم وغيره

بكلامهم فيحمد الى نقل الأقوال ذات اللوازم البعيدة ليتوصل بلوازمها الى مطلوبه ، فغرضه من نقل كلام الامام مالك المذكور التوصل الى حرمة التوسل واسكن بعد مقدمات هي ، أولا : أن التوسل لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعهد اصحابه . وثانيا : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر به ولا شرعه لأئمة ، وثالثا : فيلزم من ذلك أن التوسل لا يقرب الى الله ، ورابعا : لأنه لو كان يقرب الى الله لينه النبي عليه الصلاة والسلام ، وخامسا : فمن زعم أنه يقرب الى الله مع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يدينه فمقدماته بأنه خان الرسالة لقول مالك من زعم الخ ما تقدم ، ولو سلمت هذه المقدمات وضح أن لازم المذهب في اللوازم البعيدة يعد مذهباً يتم له ما أراد من قول الامام ، ولكن هيئات ما الى ذلك من سبيل والله الموفق لا رب غيره .

الباب الثاني

ثم قال المتنطع (الباب الثاني ، في شبه قد تمسك بها طائفة من الجاهلين وتبعهم فيها كثير من علماء المسلمين وزعموا أنها تجيز ما منعنا في الباب الاول ونحن نبينها هنا ونردها بما لا يدفع) اهـ وأقول يتعين أن يقرأ قوله يدفع بفتح المثناة التحتية والفاء مبنيا للعلوم لأن ما أجاب به عما سماه شبهاً لم يدفع واردا ولا اشتمل في نفسه على معنى محصل كما سيتبين ذلك عند نقد كلامه بحول الله تعالى

قال المتنطع (الشبهة الاولى قالوا قال الله تعالى قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى ، وحملوا القربى على أقارب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا سيما أهل بيته وان من مودتهم زيارتهم بعد موتهم والاستشفاع بهم الى أن قال ولا شك أن هذه الدعوى لا تتم لهم إلا إذا

كان الخطاب المذكور في الآية لعموم الأمة وكان معنى الآية أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن يبلغ الأمة أن لا يسألها أجراً على تبليغ رسالته إلا أن يودوا قرابته أحياء وأمواتاً ونحن نقول إن في الآية أقوالاً أولها وهو أصحها أن الخطاب لخصوص قريش وللکفار منهم على الأخص الذين كانوا يؤذون رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى حاصروه في شعب أبي طالب ومنعوا عنه وأصحابه الزاد والماء وكل مساعدة وأن المراد بالقرابي هي صلة القرابة التي بينه وبينهم وأن المعنى في الآية أن الله أمره أن يبلغ کفار قومه أنه لا يسألهم على تبليغ الدين أجراً لكنه يسألهم أن يراعوا ما بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه من القرابة وأن يودوهم بدل أن يعادوهم ويؤذوهم وهذا القول هو الذي ارتضاه البخاري في صحيحه وساق حديث ابن عباس يفسر به الآية على ما قدمناه (اهـ وأقول : ان تعجب فموجب من تناقض المتنطع وتلاجه فقد قدم أول كتابه أن أئمة المسلمين متفقون على أصل مشهور وهو أن العبرة في التشريع بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وإن كذب في هذا الاتفاق كما بينا ليتوصل بذلك إلى حمل آيات المشركين على المسلمين كما فعل في الباب الأول ، أما هنا حيث إن حمل الآية على العموم ينافي غرضه ويقضي على مزاعمه فسرعان ما نسي ذلك الاتفاق الذي اختلقه بنفسه وخطته أنامله الأثيمة ، وادعى بكل وقاحة أن الخطاب في الآية لخصوص قريش وللکفار منهم على الأخص ، مع أن حمل الآية على مودة آل البيت قال به كثير من أئمة التفسير منهم سعيد بن جبیر سئل عن قوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى) قال قريبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه سعيد بن منصور في سننه ، وهو في صحيح البخاري مع رد ابن عباس عليه ، ومنهم زين العابدين علي بن الحسين ، فعن أبي الديلم قال لما جئ

بعلی بن الحسین رضی الله عنهما أسیراً فأقیم علی درج دمشق قام رجل من أهل الشام فقال : الحمد لله الذی قتلکم واستأصلکم وقطع قرن الفتنة فقال له علی بن الحسین رضی الله عنهما أقرأت القرآن فقال نعم قال أقرأت آل حم قال قرأت القرآن ولم أقرأ آل حم قال ما قرأت (قل لا أسألكم علیه أجرأ إلا المودة فی القربی) قال وانکم لا تمهم ؟ قال : نعم ، رواه ابن جریر وأما عمرو بن شعیب فعن أبی اسحق السبیعی قال سألت عمرو بن شعیب عن قوله تعالى (قل لا أسألكم علیه أجرأ إلا المودة فی القربی) فقال قربی النبی صلی الله علیه وآله وسلم رواه ابن جریر أيضاً ، فهو لاء ثلاثة من الأئمة فسروا القربی فی الآية بآل البيت كما رأیت ، ویؤیدهم فی ذلك حديث درفوع أخرجه ابو نعیم والدیلمی من طریق مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم لا أسألكم علیه أجرأ إلا المودة فی القربی أن تحفظونی فی أهل بیتی وتودوهم بی ، فساداً بقول المتنطع بهذه هذه النصوص الصریحة فی حمل الآية علی آل البيت النبوی ؟ ! ایدعی انه أعلم بالتفسیر من هؤلاء أم ماذا يفعل ؟ علی اننا لو سألناه ما الذی أوجب حمل الآية علی الخصوص دون العموم ما اهتدی الی جواب صحیح یخلصه من مخالفة الأصل الذی حکى الاتفاق علیه فی أول کتابه کذباً ، فان لجأ الی التمسك بتفسیر ابن عباس كما هو ظاهر صنیعه بل صریح آخر کلامه قلنا : هذا لا یفید اما أولاً فالآن کلام ابن عباس او غیره لا یجوز العدول عن اصل اتفق علیه ائمة المسلمین بإقرار المتنطع نفسه وهو ان الهمزة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لاسیما مع ظهور هذا الأصل هنا ومساعدة اللفظ علیه ، واما ثانياً فالآن غیر ابن عباس خالفه فی ذلك التفسیر ورأى ان الآية عامة كما قدمنا عن سمید بن جبیر وزین العابدین وعمرو بن شعیب واذا اختلف العلماء — نعني المجتهدين — فلیس قول أحدهم أولى بالقبول

من قول الآخر ما لم يترجح عليه بمرجح من القواعد الأصولية ومخالف
ابن عباس هنا يترجح كلامه بأمرين الحديث المرفوع المتقدم ، وقاعدة
العبرة بعموم اللفظ ، واثن تنازلنا مع المتنطع وسلمنا له أن الآية خاصة
بقريش وبالكفار منهم على الأخص وإن تفسير ابن عباس هو الراجح
كما ارتضاه البخاري ، أتينا بما لا قبل له على دفعه ولا مخلص له منه إلا
بقبوله وهو الأحاديث التي تؤكد حق آل البيت وتوجب مودتهم
واحترامهم وتدل على أن المقصر في ذلك ناقص الإيمان قليل الدين منها
حديث زيد بن أرقم قال قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوما
خطيبا فبينا يمدح يدعي خا بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه وذكر
وعظ ثم قال : أما بعد أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول
ربي فأجيب وإني تارك فيكم الثقلين أولهما كتاب الله تعالى فيه الهدى
والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به فحث على كتاب الله ورغب فيه
وقال : وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي ، رواه
أحمد ومسلم والنسائي من طرق ، ورواه الترمذي ولفظه : إني تارك فيكم
ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر كتاب الله
حبل ممدود من السماء إلى الأرض والآخر عترتي أهل بيتي وإن يتفرقا
حتى يردها على الخوض ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما ، قال الترمذي : هذا
حديث حسن غريب ورواه الترمذي أيضا عن جابر بن عبد الله قال رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجته يوم عرفة وهو على ناقته
القصوراء يخطب فسمعتة يقول : يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم
به لن تضلوا : كتاب الله وعترتي أهل بيتي ، قال الترمذي : حديث حسن
غريب ، وله طرق عن زيد بن ثابت عند أحمد بإسناد جيد كما قال الحافظ
الهيثمي ، وعن أبي هريرة عند البزار بإسناد ضعيف ، وعن علي عند البزار بإسناد

ضعيف أيضا ، وعن أبي سعيد الخدري عند الطبراني في الأوسط باسناد مختلف فيه ، وعن حذيفة بن أسيد عند الطبراني باسناد ضعيف ، وعن غيرهم ومنها حديث العباس بن عبد المطلب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي نفسي بيده لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله ، وفي رواية : والذي لا يدخل قلب امرئ مسلم الإيمان حتى يحبكم لله ولقرابتي ، رواهما أحمد وإسناد الروایتين جيد ورواه الترمذي باللفظ الثاني وصححه ، ومنها حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمه وأحبوني يحب الله وأحبوا أهل بيتي بحبي ، رواه الترمذي وقال حسن غريب ، ومنها حديث ابن عمر قال آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اختلفوني في أهل بيتي ، رواه الطبراني في الأوسط باسناد ضعيف ، ومنها حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : والذي نفسي بيده لا يعضنا أهل البيت رجل إلا أدخله الله النار ، رواه أحمد وابن حبان والحاكم ، وفي صحيح البخاري عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : أرقبوا محمدا صلى الله عليه وسلم في أهل بيته ، وفي صحيح البخاري أيضا أن أبا بكر قال لعلي رضي الله عنهما : والله لقرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحب إلى أن أصل من قرابتي ، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه للعباس رضي الله عنه : والله لاسلامك يوم أسلمت كان أحب إلى من اسلام الخطاب لو أسلم لأن اسلامك كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اسلام الخطاب ، قال الحافظ ابن كثير : قال الشيخين رضي الله عنهما هو الواجب على كل أحد أن يكون كذلك ، ولهذا كانا أفضل المؤمنين بعد النبيين والمرسلين اه فهذه الأحاديث وغيرها مما لم نذكره وهو بالغ حد التواتر أصرح في المقصود وأوضح في الدلالة على المراد ، فلو سلمنا

ان الآية خاصة فلنا في هذه الاحاديث كفاية وبلاغ وقد صح أن عمر استسقى بالعباس وفي ذلك كما قال العلماء اشارة إلى الاستشفاع بآل البيت والتبرك بهم ، فأين يذهب المنتطح بعد هذه الدلائل الواضحة الصريحة الصحيحة ؟ تالله إنه لمججوج ومغلوب سواء ادعى خصوص الآية أو اعترف بعمومها هداه الله ووفقنا وإياه آمين

ثم قال المنتطح (ويدل على هذا الذي بيناه أن أصحاب المشاهد التي يزورها الجاهلون اليوم لم يكونوا موجودين عند نزول الآية ولا بعدها بسنين وإنما ولد علي بعد الهجرة أولاده وبناته ولا نزاع بين أهل الحديث والتفسير أن سورة الشورى نزلت في أوائل ما نزل من السور قبل الهجرة بزمان طويل) اه وأقول استدلاله بأن الآية نزلت بمكة قبل وجود أولاد علي رضي الله عنه وبناته فتكون بسبب ذلك خاصة لا تشمل أهل البيت مما يدل على جهله وغباوته ، لأن كون الآية شاملة لأهل البيت لا يتوقف على وجودهم ساعة نزولها بل يكفي وجود أفراد منهم كعلي وفاطمة رضي الله عنهما ويسرى الحكم على باقيهم كما هو الشأن في سائر الايات والاحاديث التي تكون عامة ، ولو كان ما استدلل به المنتطح صحيحا لزم على ذلك أن لا تحرم الزكاة إلا على المذكورين في قول القائل

علي وعباس عقیل وجعفر وحمة هم آل النبي بلا نكر

وعلى أولادهم دنية كالحسن والحسين وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر ، لأن هؤلاء هم الذين كانوا موجودين حينما حرمت الزكاة على آل البيت دون غيرهم ، مع أن الاجماع منهقد على خلاف ذلك كما يعلم من مراجعة كتب الاحكام ، بل لو كان استدلاله صحيحا لزم منه قصر أحكام الشريعة على الصحابة لانهم هم الذين كانوا موجودين ساعة نزول الايات وورود الاحاديث فيرتب على ذلك

تعطيل أحكام القرآن والأحاديث بالنسبة الى التابعين ومن بعدهم الى وقتنا هذا وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى على من له أدنى عقل نسأل الله الهداية لنا أجمعين آمين

ثم قال المتنطع (القول الثاني أن الخطاب لعموم الأمة وإن الآية تدل على أنه يجب على كل إنسان أن يصل قرابته ورحمه والمعنى لا أسألكم على تبليغ الرسالة أجرا لكن أسألكم أن تصلوا أرحامكم وأن تودوا أقاربكم وهذا القول أقوى الأقوال في الآية لولا حديث ابن عباس (اه وأقول هذا القول الذي ادعى أنه أقوى الأقوال مختلف مكدوب لم يقل به أحد من المفسرين فيما نعلم ولا هو مطابق لنظم الآية ومعناها ، ولا نبعد أن يكون المتنطع اختلقه من عند نفسه فقد عهدناه في هذا الكتاب هجوما على القول في كتاب الله بغير علم قوالا للباطل خوانا في النقل عن العلماء ولهذا صرنا نكذب ما ينقله أو يقوله بعد أن تحققنا بكذبه وخيائته وعدم فهمه وسقط من أعيننا بتاتا ولا كنا نسأل الله لنا وله التوفيق آمين

ثم قال المتنطع (القول الثالث أن هذه الآية كانت في أول الإسلام ثم نسخت بقوله تعالى في سورة ص قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين أى لا أسألكم أجرا أبدا لا مودة قرابتي ولا غيرها والخطاب على هذا لعموم الأمة أيضا) اه وأقول هذا القول ضعيف ساقط لا يجوز المصير اليه ولا الاعتماد عليه لأنه مخالف لما تقرر في علم الأصول من أن النسخ لا يصار اليه إلا إذا تعارض الدليلان تعارضا يتعذر معه الجمع بينهما بوجه من الوجوه أو ثبت بطريق من الطرق التي يثبت بها النسخ وهي مبينة في كتب الأصول ، ولا شيء من ذلك بوجود هنا البتة . ولهذا رده العلماء قال الحافظ في الفتح : وزعم بعضهم أن هذه الآية منسوخة ورده الشافعي بأن الآية دالة على الأمر بالتودد الى الله بطاعته أو باتباع نبيه أو صلة رحمه بترك أذيته أو صلة أقاربه من أجله وكل ذلك مستمر

الحكم غير منسوخ اه وقال البغوي بعد أن نقل هذا القول عن الضحاك والحسين بن الفضل مانصه : وهذا قول غير مرضى لأن مودة النبي صلى الله عليه وسلم وكف الأذى عنه ومودة أقاربه والتقرب إلى الله بالطاعة والعمل الصالح من فرائض الدين وهذه أقاويل السلف في معنى الآية فلا يجوز المصير إلى نسخ شيء من هذه الأشياء وقوله إلا المودة في القربى ليس باستثناء متصل بالاول حتى يكون ذلك أجراً في مقابلة أداء الرسالة بل هو منقطع ومعناه : ولكنني أذكركم المودة في القربى وأذكركم قرايتي منكم كما روينا في حديث زيد بن أرقم أذكركم الله في أهل بيتي اه بحروقه فقد تحققت سقوط القول بالنسخ وأنه يخالف للمنقول ، ولما تقرر في علم الأصول ، ومع هذا أيده المتنطع بقوله (وهذا هو اللائق بمقام المخلصين في الدعوة إلى الله فضلاً عن الرسل فكيف وقد حكى الله عن جميع رسله أنهم لا يسألون العباد على رسالة ربهم أجراً وإنما يسألون الله تعالى كما حكى عن نوح ويا قوم لا أسألكم عليه مالا أن أجرى إلا على الله وعن هود ويا قوم لا أسألكم عليه أجراً أن أجرى إلا على الذي فطرنى أن لا تعقلون وكما في صورة يس وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون وإذا كان هذا ثابتاً قين دونه منزلة من الرسل فكيف يجوز لمسلم أن يزعم أنه صلى الله عليه وسلم يطلب أجراً على تبليغ الرسالة سبحانه هذا بهتان عظيم اه وأقول : قد يكون هذا الكلام مسلماً مقبولاً لو أن الاستثناء في الآية كان متصلاً فتكون المودة بالقربى حينئذ مطلوبة على أنها أجر في نظير أداء الرسالة فيحتاج إلى ادعاء النسخ وتأيد به بما ذكره المتنطع ، أما الاستثناء منقطع كما تقدم في كلام البغوي وجزم به الزجاج وغيره فلا داعي لكلام المتنطع لانهم ياره بانهم يار النسخ من أصله كما تقدم تقرير ذلك

وتوضيحه ، ويجب أن تعلم أن حمل الاستثناء في الآية على الانقطاع دون الاتصال هو المتعين وذلك لوجوه : الأول ، أن حمل الاستثناء على الانقطاع تكون الآية معه محكمة لا تخمدل نسخا ولا غيره بخلاف حمله على الاتصال فإنه يعرض الآية لاحتمال أن تكون منسوخة كما قال به بعضهم والنسخ بخلاف الأصل كما تقرر في الأصول ، ولا شك أن ما لا يؤدي إلى خلاف الأصل أرجح مما يؤدي إليه ، الثاني ، أن حمل الاستثناء على الانقطاع تكون الآية معه على حقيقة لا احتمال فيها للجواز بخلاف حمله على الاتصال فإنه يوجب حمل الأجر على الجواز في بعض المعاني التي فسرت بها الآية والجواز خلاف الأصل أيضا ، الثالث ، أن الآية نزلت بسبب كفر قريش فلو حمل الاستثناء على الاتصال كان المعنى أن النبي ﷺ يطلب منهم أجرا على تبليغ الرسالة وهو باطل إذ كيف يعقل أن يطلب منهم أجرا على شيء يكذبونه فيه ويجاهرون بأنه شاعر مجنون ، إلى آخر الأقوال السخيفة التي حكها الله عنهم في القرآن هذا مما لا يسوغ في عقل من العقول فتعين حمل الاستثناء على الانقطاع ويكون المعنى حينئذ لا أسألكم على ما أتيتكم به أجرا قط ولكن أطلب منكم أن تودوني وبالأولى لا تؤذوني ولا تؤذوا أهل بيتي لقرايتي فيكم فكأنه يقول إن لم تتبعوني للنبوة فأحفظوني للقراءة وهذا المعنى واضح لا غبار عليه وبالجملة فالقول بالنسخ وتأيدوه بما ذكره المتنطع باطل لا عبرة به نسأل الله التوفيق آمين

ثم قال المتنطع (القول الرابع ماسلكه كثير من أهل التفسير وهو أن المراد به على وفاطمة وأولادهما وهذا القول مع مخالفته لنزول الآية وحديث ابن عباس في تفسيره لما لا يستند إلى شيء صحيح من السنة) اه وأقول : هذا القول مع كونه لكثير من أهل التفسير كما اعترف به المتنطع

فتملا عن الحافظ في الفتح مؤيد بقاعدة ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وهذه القاعدة نقل المتنطع الاتفاق عليها في أول كتابه وانما خالفها هنا لغرض في نفسه كما نهىنا عليه فيما سبق ، وإن كان ابن عباس حملها على الخصوص فقد خالفه سعيد بن جبير وزين العابدين وعمر بن شعيب والسدي حيث حملوها على آل البيت وليس قول ابن عباس باولى من قول هؤلاء لا سيما مع وجود ما يرجح كلامهم كما بيناه عند الكلام على القول الأول والله الموفق .

ثم قال المتنطع (هذا خلاصة ما ذكره الحافظ في الفتح في تفسير الآية المذكورة) اه وأقول من هذا تتحقق أن القول الثاني مختلف مكذوب كما قلنا لأن المتنطع صرح كما ترى بأنه أتى بخلاصة ما في الفتح وذلك القول غير موجود فيه فاعترف بكذبه من حيث لا يشعر وفضح نفسه وهو لا يدري وصدق عليه المثل العربي : صدقني من بكره ، وهذا عين الخذلان نسأل الله أن يعافينا بئنه وكرمه آمين

ثم قال المتنطع (الشبهة الثانية ما أخرجه الحاكم وابن حبان وصاحب الدر المنثور في تفسير قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات الآية عن عبد الرحمن بن زيد أسلم عن أبيه عن عمر عن النبي ﷺ قال لما أذن آدم الذنب الذي أذنبه بالآكل من الشجرة نظر فرأى مكتوبا على باب الجنة لا إله إلا الله محمد رسول الله فقال اللهم اني اتوسل اليك بمحمد وآل محمد الا ما غفرت لي خطيئتي فقال الله عز وجل يا آدم من أين علمت بمحمد حتى تسألني به فقال نظرت فرأيت مكتوبا على باب الجنة فعلت انك لم تقرن اسمك إلا بأحب الأسماء اليك فقال قد غفرت لك وهذا الحديث مع خلو الكتب السبعة منه قد صححه الحاكم على عادته في عدم المبالاة في تصحيح الموضوعات) اه

وأقول في كلامه أمور «الأول» أنه عزا الحديث لابن حبان وهو عزو خطأ فان ابن حبان لم يخرج الحديث لافي الصحيح ولا في الثقات ولا في الضعفاء وإنما أخرجه الطبراني في المعجم الصغير والمحاكم في المستدرک والبيهقي وأبو نعيم كلاهما في دلائل النبوة وابن عساكر في التاريخ «الثاني» عزوه إخراج الحديث لصاحب الدر المنثور يدل على قرط غباوته ويبنى عن منتهى جهله وذلك أن صاحب الدر المنثور — وإن كان من الحفاظ بل هو خاتمهم — لم يكن ممن يروون الأحاديث بأسانيدهم كالبخاري وابن حبان وأبي نعيم وابن عساكر وابن النجار لتأخر زمنه عن هؤلاء مع انقطاع الرواية بالإسناد قبل وقته بمدة كما يعلم من مراجعة كتب المصطلح فلا يصح أن يقال أخرج السيوطي في الدر المنثور أو في الجامع الصغير لما علمت لهم يصح أن يقال خرج بتشديد الراء بناء على اصطلاح المحدثين في الفرق بين أخرج وخرج حيث يستعملون اللفظ الأول فيمن يسند واللفظ الثاني فيمن يعزو الحديث إلى من أسنده فيقولون أخرج الطبراني والديلمي حديث كذا وأخرجه ابن حجر أو السيوطي أي عزاه إلى من أخرجه ، وقد يستعمل بعض المحدثين خرج بمعنى أخرج وهو اصطلاح الحفاظ ابن رجب في كتبه ، أما استعمال أخرج مكان خرج فلم يستعمله أحد منهم بل هو جهل صريح لا يصدر إلا من المتنطع وأشكاله وبالله التوفيق «الثالث» قوله عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر وهذا خطأ واضح لأن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم روى الحديث عن أبيه عن جده عن عمر كما في المستدرک وغيره «الرابع» أنه حرف لفظ الحديث فزاد فيه ونقص ونحن نذكر الحديث على أصله حتى يدرك ما فيه من التحريف فمن ضمن رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا اقترف آدم

عليه السلام الخطيئة قال يا رب اسألك بحق محمد لما غفرت لي فقال الله يا آدم وكيف عرفت محمدا ولم اخلقه قال يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبا لا اله الا الله محمد رسول الله فعرفت انك لم تضيف الى اسمك الا أحب الخلق اليك فقال الله صدقت يا آدم انه لا أحب الخلق الى إذ سألتني بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك وهو آخر الانبياء من ذريتك ، هذا لفظ الحديث برمته فوازنه بما ذكره المتنطع تجد بينهما فرقا بينا ، الخامس ، قوله وهذا الحديث مع خلو الكتب السبعة منه قد صححه الحاكم على عادته في عدم المبالة في تصحيح الموضوعات ظاهر هذا الكلام بل صريحه أن العلامة الفارقة بين صحة الحديث ووضعها هي وجوده في الكتب السبعة وعدمه لأنه رتب كون هذا الحديث من الموضوعات التي يصححها الحاكم بلا مبالة على خلو الكتب السبعة منه فينتج من هذا أن كل حديث خلت منه الكتب السبعة موضوع فإن انعكست العلامة عنده وليس انعكاسها ببعيد من عقلية الفاسدة لزم حينئذ أن كل حديث وجد في الكتب السبعة ليس بموضوع ولا شك أن هذا إنما يتمشى على قاعدة هذه الطائفة المتهوسة في اختلاقهم لرد الأحاديث طرقا لا يوافقها عقل ولا يؤيدها نقل كما نبهنا على ذلك أول الكتاب ، أما على طريقة العلماء من المحدثين والاصوليين والفقهاء فالعلامة المذكورة فاسدة الاطراد والانعكاس ، بل المدار عندهم على وجود شروط القبول وعدمه ، فكل حديث استجمع شروط القبول فهو صحيح وإلا فلا سواء أوجد في الكتب السبعة أو خارجها . وهذا هو الذي يؤيده العقل كما لا يخفى إذ لا تلازم بين وضع الحديث وخلو الكتب السبعة منه إلا في منح مثل المتنطع ، وفقا لله إلى ما فيه السداد .

« السادس ، ادعائه أن الحاكم لا يبالي في تصحيح الموضوعات ، جراءة منه بالغة يستحق عليها أن يسأل لسانه من متهم حتى لا يعود إلى التقول في ساداته العلماء بمثل هذا الهراء ، فإن الحاكم عالم جليل وحافظ كبير مجمع على صدقه وعدالته ، ومعرفة بعلم السنة وتقدمه فيه وإمامته ، كما اعترف بذلك الحافظ الذهبي وغيره من أئمة هذا الشأن ، ويكفي دليلا على ذلك أن الحافظ البيهقي تلميذه وخريجه وقد أكثر من الرواية عنه في كتبه أكثرأ بالفار ولا يصفه إلا بأبي عبد الله الحافظ ، فكيف يصح مع هذا أن يوصف بعدم المبالاة في تصحيح الموضوعات إذ لو صح وصفه بذلك وثبت عليه لكان مجمعا على فسقه وخياناته لعمده تصحيح نسبة الكذب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبأبي الله ذلك والمسلمون ، ويظهر لي أن المنتطح تخيل أنه وسط جماعة الأوباش الملتغين عليه التتفاف الذبان على القامة يشتم هذا ويلعن ذاك وهو شتام لعان فصلت عنه تلك الكلمة الجريئة في حق الحاكم ومادري أنه تهجم على مقام إمام كبير وحافظ من حفاظ السنة النبوية خطير ، بحيث لو ادعى النبوة في أمة مثل المنتطح لأعجزهم أن يأتوا بمثل كتابه المستدرك ولو كان بعضهم أبعض ظميرا هداانا الله وإياه آمين

« السابع ، ادعائه أيضا أن الحاكم لا يبالي في تصحيح الموضوعات جهل منه كبير بما حققه الحافظ فيما يعزى من التساهل إلى الحاكم وهو مذكور في كتب المصطاح المتداولة المعروفة فقد جاء في تدريب الرازي للحافظ السيوطي عند الكلام على المستدرك وتساهل صاحبه ما نصه قال شيخ الإسلام يعني الحافظ ابن حجر وإنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فاعجلته المنية قال وقد وجدت قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك إلى هنا انتهى إملاء الحاكم ، قال وما عدا ذلك

عن الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الاجازة ، قال : والتساهل في القدر
الممل قليل بالنسبة إلى ما بعده اه فانت ترى أن الحافظ حقق أن
سبب تساهل الحاكم معاجلة المنية له قبل تنقيح الكتاب وصرح بأن
التساهل في القدر الممل والمنقح قليل جدا وهنا يحسن إنشاد البيت المشهور
إذا قالت حذام فصد قوما ! فان القول ما قالت حذام

فمن يجرؤ بعد هذا التحقيق على نسبة التساهل أو عدم المبالاة إلى الحاكم
إلا أن يكون جاهلا هالكا في الجمل مثل المتنطع وبالله التوفيق

والثامن ، على أن ادعاء المتنطع أن الحاكم لا يبالي في تصحيح
الموضوعات تهويل فارغ وتهوئش لا يجدي وذلك لأن جميع ما في المستدرك
من الاحاديث الموضوعة نحو مائة حديث جمعها الحافظ الذهبي في جزء
خاص كما قال الحافظ السيوطي ولا شك أن هذا العدد قليل بالنسبة إلى
ضخامة كتاب المستدرك وكثرة ما فيه من الاحاديث ، بل حقق الحافظ
الذهبي الذي لخص المستدرك أن جميع ما فيه من الاحاديث الضعيفة بما
فيها من الموضوع نحو الربع وأن ثلاثة أرباعه كلها أحاديث صحيحة إما
على شرط الشيخين أو أحدهما أو صحيحة لا على شرط واحد منهما قال
الحافظ السيوطي في التدريب ما نصه : وقال أبو سعيد الماليني طالعت
المستدرك الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أرفيه حديثا على
شرطهما قال الذهبي وهذا أسراف وغلو من الماليني وإلا ففيه جملة
وافرة على شرطهما وجملة كثيرة على شرط أحدهما لعل مجموع ذلك نحو
نصف الكتاب وفيه نحو الربع مما صح سنده وفيه بعض الشيء
وما بقي وهو نحو الربع فهو مناكير واهيات لا تصح ، وفي بعض ذلك
موضوعات اه هذا هو التحقيق العلي الذي أنتجه الاطلاع والمعرفة وهو
ناطق بقلّة الاحاديث الضعيفة في المستدرك بجانب أحاديثه الصحيحة

الكثيرة أما الأحاديث الموضوعة فقد علمت أنها أقل من القليل ، وكل هذا على جهالة المنتطح وكذبه أدل دليل وبالله التوفيق

ثم قال المنتطح (قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب في الكلام على عبد الرحمن بن زيد بن أسلم سأل رجل مالكا بحضرة الشافعي عن عبد الرحمن بن زيد وهو مدار طريق هذا الحديث يعني لم يرو من غير طريقه فقال مالك إذا أشكل عليكم أسناد حديث فائتوا به عبد الرحمن بن زيد فإنه يحدثكم به عن أبيه عن جده عن نوح عليه الصلاة والسلام وهذا أبلغ ما يقال في تكذيب الإنسان وقال مالك رحمه الله أيضا أنه يروى الأحاديث المناكير فقد روى أن سفينة نوح طافت بالبيت وصليت ركعتين وكما كذبه مالك بأبلغ تكذيب كذبه الشافعي وأحمد بن حنبل وعامة أئمة الحديث حتى قال الحافظ عبد الحق في الكلام على رواة الحديث لا نعرف أحداً من أهل العلم يحتاج بحديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال الحافظ الذهبي في تعليقه على الحاكم صحيفة ٦١٥ جزء ثاني سطر سبعة إلى تسعة قوله صحيح قلت بل موضوع فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يرويه عن مجهول وقد أطال الحافظ في تهذيب التهذيب في توهين عبد الرحمن بن زيد توهيناً شديداً بما نقله عن أئمة الحديث من الطعن عليه وهذا أخف ما نقلناه عنه فمن أراد الزيادة فليراجعه) اه كلامه وأقول : فيه أمور الأول ، أن الحكاية التي نقلها عن مالك مقلوبة وصوابها كما في الميزان وغيره أن رجلاً ذكر بحضرة مالك حديثاً فقال من حدثك به فذكر أسناداً منقطعاً فقال مالك اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يحدثك عن أبيه عن نوح عليه السلام ، الثاني ، أن هذه الحكاية لا تدل على تكذيب عبد الرحمن بن زيد كما زعم المنتطح وهو كاذب في زعمه وإنما معناها أن ما لكأيرى أن عبد الرحمن بن زيد ليس من المتقنين في الحديث

رو أنه بلغ في الغفلة وعدم الاتقان بحيث يروى المتون بالأسانيد المنقطعة
الظاهرة الانقطاع غير مبرز بين ما يصح منها وما لا يصح هذا مراد مالك
من عبارته المذكورة لا يصح غيره ، والدليل عليه أن أحدا لم ينسب
عبد الرحمن بن زيد إلى الكذب لا مالك ولا غيره بل وصفوه بالعبادة
والنقشف كما سيأتي بحول الله ، ودليل آخر وهو : ما ذكره خالد بن خدش
قال قال لي الدراوردي ومعن وعامة أهل المدينة لا نرد عبد الرحمن أنه كان
لا يدثرى ما يقول ولكن عليك بعبد الله يعني أخاه فهذا الكلام يفيد أن
عبد الرحمن كان معروفا عند أهل بلده بما ذكرناه من الغفلة وعدم الاتقان
ولا شك أن ما لك مدني وأعله كان فيمن أرشد خالد بن خدش كما يقتضيه
ظاهر قوله وعامة أهل المدينة ، فتعين أن يكون مراده من العبارة السابقة
ما ذكرناه لا ما زعمه المنتطح ، الثالث ، قوله وقال مالك رحمه الله أيضا
إنه يروى الأحاديث المناكير فقد روى أن سفينة نوح طافت بالبيت
وصلت ركعتين اهـ هذا كذب صراح فما نطق مالك بهذا الكلام ولا نقله
الحافظ في تهذيب التهذيب الذي نقل منه المنتطح ولا ذكره الذهبي في
الميزان بل ولا نعلمه في شيء من كتب الرجال كما سيتبين بعد إن شاء الله
، الرابع ، قوله وكما كذبه مالك بأبلغ تكذيب كذبه الشافعي
واحمد بن حنبل وعامة أئمة الحديث هذا كذب أيضا فما كذب مالك
عبد الرحمن ولا كذبه الشافعي ولا أحمد بن حنبل ولا أحد من أئمة
الحديث فضلا عن جميعهم فلعنة الله على الكاذبين

، الخامس ، قوله حتى قال الحافظ عبد الحق في الكلام على رواية
الحديث لا نعلم أحدا من أهل العلم يحتاج بحديث عبد الرحمن بن زيد بن
أسلم هذا كذب أيضا فان عبد الحق لم يتكلم على هذا الحديث ولا ذكره
في شيء من كتبه وإنما هو شيء اختلقه المنتطح من قبل نفسه ليؤيد به

هذه به ، فان اراد أن يقول ان عبد الحق تكلم على حديث آخر جاء في سنده
عبد الرحمن بن زيد فعبارته لا تساعد على ذلك ولا تفيده

د السادس ، ولو فرض أن ما نقله عن عبد الحق صحيح — وهو ليس
بصحيح لما تبين من كذبه غير مرة — فلا يفيد أن عبد الرحمن بن زيد
كذاب لا بدالة مطابقة ولا تضمن ولا التزام بل غاية ما يفيد كلام
عبد الحق — ان صح — أن عبد الرحمن ضعيف والضعيف لا يحتاج بحديثه كما
تقرر في علم الحديث وأين الضعف من الكذب ان بينهما ابونا بائنا

د السابع ، تبين لي من نقل المتنطع لكلام عبد الحق واتيانه به على
أنه غاية ومبالغة لما قدمه من تكذيب عامة أئمة الحديث لعبد الرحمن بن
زيد أنه أعنى المتنطع لا يفهم ألفاظ الجرح ولا يفرق بين مراتبها على
ما هو معروف عند أهل هذا الشأن فهو لذلك يفهم من تضعيف الحديثين
لعبد الرحمن بن زيد أنهم يقصدون تكذيبه ونسبته إلى الوضع وما درى
أن الجرح مراتب متفاوتة وأن قولهم في الراوى ضعيف أو لا يحتاج به
أخف بمراحل من قولهم كذاب أو وضاع أو نحو ذلك من الألفاظ الشديدة
في الجرح ، فبرهن بذلك على ما قدمناه غير مرة من أنه أعنى المتنطع جاهل
بخائن لا يحسن شيئاً من العلم ولا يؤمن — اذا نقل — على شيء منه هداه الله
د الثامن ، قوله وقد أطال الحافظ في تهذيب التهذيب في توهين
عبد الرحمن بن زيد توهيناً شديداً الى أن قال وهذا أخف ما نقلناه عنه فمن اراد
الزيادة قليلاً جمعه ، هذا الكلام من المتنطع يشتمل على الكذب وقلة الحياء
أما الكذب ففي قوله وهذا أخف ما نقلناه عنه مع أنه نقل أولاً عن تهذيب التهذيب
أن ما لبكا كذبه بأبلغ تكذيب وكذلك الشافعي وأحمد وعامة أئمة
الحديث وإذا كان كذلك فبربك قل لي أى شيء يكون أشد من
التكذيب المشتعل على تفسيق من نسب اليه وعصيانه ١١٤ اللهم إلا

أن يكون مراده أن صاحب تهذيب التهذيب نقل عن أئمة الحديث أنهم اكفروا عبد الرحمن وحكموا بخروجه عن ملة الإسلام وبالضرورة شيء من هذا لم يحصل فتبين أن المتنطع كاذب في ادعاء الأخفية إذ لا أخف من الكذب، وكذب آخر في كلام المتنطع وهو أن قوله وهذا أخف ما نقلناه عنه يقتضى أن كلام عبد الحق موجود في تهذيب التهذيب وليس كذلك فانظر إلى هذه الجملة على صغرها كيف اشتملت على كذب مكرر فيصح لنا أن نقول بحق إن المتنطع أوتى جوامع الكذب، وأما قلة الحياء ففي قوله فمن أراد الزيادة فليراجعه حيث أحال على تهذيب التهذيب وهو يعلم أن في الاطلاع عليه ان هناك ستره وإفتضاح كذبه، فليس في الوقاحة وقلة الحياء أشد من هذا نسأل الله السلامة والعافية . التاسع ، لقد أكثر المتنطع من الكذب في ترجمة عبد الرحمن بن زيد ونسب ذلك إلى تهذيب التهذيب قرأينا أن ننقل نص الكتاب المذكور حتى تنجلي الحقيقة وتظهر ناصعة ساطعة فما غرضنا إلا ذلك والله الموفق ، جاء في تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر مائنه : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني روى عن أبيه وابن المنكدر وصفوان بن سليم وأبي حازم سلمة بن دينار وعنه ابن وهب وعبد الرزاق ووكيع والوليد ابن مسلم وابن عيينة وعيسى غنجار وهارون بن صالح الطلحي ووهب بن سعيد بن عطية السلمي وأبو مصعب الزبيري وسويد بن سعيد الحدثاني ومحمد بن عبيد المحاربي وعيسى بن حماد زغبة وآخرون وروى عنه مالك ابن مغول ويونس بن عبيد وهما أكبر منه وزهير بن محمد التيمي ومرحوم ابن عبد العزيز العطار وهما من أقرانه ، قال أبو طالب عن أحمد ضعيف وقال أبو حاتم سألت أحمد عن أولاد زيد أيهم أحب إليك قال أسامة قلت ثم من ؟ قال عبد الله ثم ذكر عبد الرحمن وضجع في عبد الرحمن وقال الميموني عن أحمد عبد الله أثبت من عبد الرحمن قلت فعبد الرحمن قال كذا ليس

مثله وضعف أمره قليلا ، وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يضعف عبد الرحمن ، وقال روى حديثا منكرا ، أحلت لنا ميتتان ودمان ، (١) وقال عمرو ابن علي — هو الفلاس — لم أسمع عبد الرحمن — هو ابن مهدي — يحدث عنه ، وقال الدوري عن ابن معين ليس حديثه بشيء ، وقال البخاري وأبو حاتم ضعفه علي بن المديني جدا . وقال أبو داود أولاد زيد بن أسلم كلهم ضعيف وأمثلهم عبد الله ، وقال أيضا : أنا لا أحدث عن عبد الرحمن وعبد الله أمثل منه ، وقال النسائي ضعيف وقال ابن عبد الحكم سمعت الشافعي يقول ذكر رجل لما لك حديثا منقطعا فقال اذهب إلى عبد الرحمن ابن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح ، وقال بخالد بن خداش قال لي الدراوردي ومن وعامة أهل المدينة لا ترد عبد الرحمن لأنه كان لا يدرى ما يقول ولكن عليك بعبد الله ، وقال أبو زرعة ضعيف ، وقال أبو حاتم ليس بقوي في الحديث كان في نفسه صالحا وفي الحديث واهيا : وقال في موضع آخر ، هو أحب إلى من ابن أبي الرجال ، وقال ابن عدي له أحاديث حسان وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم وهو ممن يكتب حديثه ، قال البخاري قال لي إبراهيم بن حمزة مات سنة اثنتين وثمانين ومائة ، قلت وقال ابن حبان كان يقلب الأخبار وهو لا يعلم حتى كثر ذلك في روايته من رفع المراسيل وإسناد الموقوف فاستحق الترك ، وقال ابن سعد كان كثير الحديث ضعيفا جدا ، وقال ابن خزيمة ليس هو ممن يحتج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه هو رجل صناعته العبادة والتقشف وليس من أحلاس الحديث ، وقال الساجي ثنا الربيع ثنا الشافعي قال قيل لعبد الرحمن بن زيد حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين قال نعم قال الساجي وهو منكر الحديث ، وقال الطحاوي حديثه عند أهل

(١) على أن هذا الحديث حسن كما يعلم بالوقوف على طريقه

العلم بالحديث في النهاية من الضعف ، وقال الحرابي : غيره أوثق منه ، وقال الجوزجاني أولاد زيد ضعفاء وقال الحاكم وأبو نعيم روى عن أبيه أحاديث موضوعة ، وقال ابن الجوزي أجمعوا على ضعفه اه فلهذه الترجمة منقولة من تهذيب التهذيب كما هي لم تنقص منها حرفا واحدا ، وهي على كثرة ما فيها من نصوص التضعيف ليس فيها نص يفيد تكذيب عبد الرحمن ونسبته إلى الوضع ، بل فيها على العكس نصوص تصفه بالصالح والصدق والعبادة والتقشف وان ضعفه أتى من قبل سوء حفظه وغفلة فأن يذهب المتنطع وماذا يقول؟ إنا نعلم بحديث السفينة الذي ذكره الشافعي فلا متعلق له فيه وذلك لأن هذا الحديث رواه عبد الرحمن بن زيد بأسناد منقطع عن أبيه عن جده مرفوعا وبين النبي ﷺ وبين جده مفاوز تنقطع دونها أعناق الإبل ، فلا شك ان الحديث اختلقه كاذب في فترة هذا الانقطاع الكبير ووقع إلى عبد الرحمن بن زيد فرواه كما سمعه غير مدرك ما فيه من الانقطاع ونكارة المعنى ، وهكذا شأن الصالحين القليلي المعرفة بالحديث يروون أحاديث موضوعة بحسن نية منهم غير قاصدين وضعها كما بين ذلك بأمثلته في كتب المصطلح ، نعم لو أن عبد الرحمن بن زيد روى حديث طواف السفينة بأسناد متصل رجاله ثقات على شرط الصحيح لتهين الحل فيه عليه ويكون هو الملتزم بوضعه دون غيره كما هي القاعدة عند المحدثين ، أما والحديث مروي بأسناد منقطع فليس من المعقول أن يتهم به عبد الرحمن بل ولا يعاب بروايته إلا من حيث غفلة ورواج الحديث عليه مع نكارة معناه وكذلك قول الحاكم وأبي نعيم روى عن أبيه أحاديث موضوعة معناه أيضا أنه رواها وراجت عليه من غير أن يقصد وضعها ، وعبارتهما تفيد ذلك إذ لو أراد أن يصفاه بالكذب والوضع لقالا وضع على أبيه أحاديث كما هي عادتهم فيمن يصفونه بالكذب والوضع ، وهذا ظاهر لمن سبر كتب

الرجال وخبر اصطلاح أهلها ، ولما ذكر الحافظ المنذرى فى الترغيب والترهيب حديث : أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه ، قال عقبه ما نصه : رواه ابن ماجه من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقد وثق قال ابن عدى أحاديثه حسان وهو عن احتمله الناس وصدقه بعضهم وهو عن يكتب حديثه اه فظهر أن ليس أحد من أهل الحديث كذب عبد الرحمن بن زيد بل المتنطع هو الذى كذب واقترب فعلية ثم كذبه جزاء وفاقا العاشر ، ان عبد الرحمن بن زيد بن أسلم — رغم ما أطال به المتنطع فى ترجمته من الكذب والتحريف فى النقول — هو ضعيف فقط لا أقل ولا أكثر ، والدليل على ذلك ان الحافظ ابن حجر الذى ترجمه فى تهذيب التهذيب بما نقلناه آنفا ترجمه أيضا فى تقريب التهذيب فقال ما نصه : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوى مولاهم ضعيف من الثامنة مات سنة اثنتين وثمانين اه بلفظه ، وقد قال فى خطبة التقریب : انه يحكم على كل شخص من الرواة المذكورين فيه بحكم يشمل أصح ما قيل فيه وأعدل ما وصف به بأخص عبارة وأخلص إشارة ، فينتج من هذين النصين أن أصح حكم قيل فى عبد الرحمن وأعدل وصف وصف به انه ضعيف فقط كما قلنا وناهيك بهذا الحكم من الحافظ ابن حجر الذى لم يصدره إلا بعد استيعاب النصوص والموازاة بينهما فهو رجل الفن وطبيب علمه وأمير جيوشه إذا قال صدق وإذا حكم عدل ، ولهذا اقتصر الخزرجى فى الخلاصة على التضعيف فقال ما نصه : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المدنى عن أبيه وعنه وكيع وابن وهب وقتيبة وخلق ضعفه أحمد وابن المدينى والنسائى وغيرهم مات سنة اثنتين وثمانين ومائة اه بلفظه ، ولعل الدهش والعجب يستوليان عليك إذا علمت أن الذهبى أيضا اقتصر على تضعيفه حيث قال فى الميزان ما نصه

عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري مولا هم المدني أخو أسامة وعبد الله قال أبو يعلى الموصلي سمعت يحيى بن معين يقول بنو زيد بن أسلم ليسوا بشيء وروى عثمان الدارمي عن يحيى بن معين يقول: بنو زيد ضعفاء وقال البخاري عبد الرحمن ضعفه علي جدا وقال النسائي ضعيف ، وقال أحمد عبد الله ثقة والآخران ضعيفان ، ثم ذكر له أحاديث منها حديث السفينة ذكره موقوفا على أسلم غير مرفوع ، وهذا يبين أنه لم يثبت عن عبد الرحمن رفعه والظاهر أن أسلم حدث به عن الاسرائيليات فان فيها من مثل هذه المناكير الشيء الكثير ، هذا حاصل ما في الميزان وهو لا يفيد أكثر من التضعيف الذي حكم به الجائز كما تقدم وبالله التوفيق والحادي عشر ، قوله في نقل كلام الذهبي فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يرويه عن مجهول هذا كذب على الذهبي وتحريف لكلامه وكيف يقول الذهبي هذا الكلام وهو يعلم أن عبد الرحمن يروي الحديث عن أبيه ويعلم أن أباه زيدا ثقة معروف من رجال الستة وأيم الله أن هذا الكذب من المتنطع مكشوف لا يروج إلا على مثله وستأتيك عبارة الذهبي على وجه التحقيق من قراءتها بما قلناه ان شاء الله والثاني عشر ، أن حديث توسل آدم ليس بموضوع رغم ما أطال به المتنطع من التهويل والكذب والتحريف في كلام الحفاظ فان تشوقت نفسك إلى معرفة الدليل على صحة ما نقول فأصنع سمعك واحفظ ما يلقي اليك فهو الدواء الناجع بمحو ان شاء الله ما أصاب القلب والعقل من داء جهالة المتنطع وسخافته ، وكذبه وسفاهته ، والله الموفق لا رب غيره . قال الحاكم في المستدرک : حدثنا أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور العدل حدثنا أبو الحسن محمد بن اسحاق بن ابراهيم الحنظلي حدثنا أبو الحارث عبد الله بن مسلم الفهرى حدثنا اسماعيل ابن مسleme أنبا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمرو بن

الله عنه قال قال رسول الله ﷺ ، لما اقترف آدم الخطيئة قال يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي فقال الله يا آدم وكيف عرفت محمدا ولم أخلقه قال يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبا لا إله إلا الله محمد رسول الله فعلت انكلم تضاف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك فقال الله صدقت يا آدم انه لأحب الخلق إلى ادعى بحقه فقد غفرت لك ولولا محمد ما خلقتك ، قال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب ، فكتب الحافظ الذهبي على قوله صحيح ما نصه : قلت بل موضوع وعبد الرحمن واه ، قال الحاكم وهو أول حديث ذكرته له في هذا الكتاب قلت رواه عبد الله بن مسلم الفهرى ولا أدري من ذا عن اسمعيل بن مسلمة عنه اه بلفظه وأقول : لقد تغالى كل من هذين الحافظين الجليلين وحكما على الحديث بما لا يسلم والانصاف خلاف قولهما معا فالحديث ليس بصحيح كما قال الحاكم ، ولا بموضوع كما قال الذهبي ؛ أما أنه ليس بصحيح فظاهر لأن عبد الرحمن بن زيد ليس من شرط الصحيح وأما أنه ليس بموضوع فلو جوه ، الأول ، ان عبد الرحمن بن زيد ليس بكذاب ولا متهم وإنما هو ضعيف فقط والقاعدة عندهم أن الحديث لا يحكم بوضعه بمجرد كونه من رواية ضعيف أو ضعيفين بل لا بد ان توجد فيه قرائن تدل على الوضع كشكارة المعنى أو مخالفة الحديث لأحاديث مجزوم بصحتها على وجه يتم نذر الجمع بينهما أو نحو ذلك ، وهذا الحديث لانكاره فيه ولا مخالفة وأى نكارة في أن يكرم الله نبيه وأحب الخلق إليه بهذه الكرامة وقد اكرمه بغيرها من الكرامات التي لا تخصي لجعله نبيا وآدم بين الماء والطين وأخذ العهد على جميع الرسل والأنبياء أنه ان ظهر في حياتهم أن يؤمنوا به وينصروه ، ونخصه بالشفاعة

العظمى التي لا يشركه فيها نبي مرسل ولا ملك مقرب ، زيادة على ما له من الشفاعات ، ورفع ذكره فلا يذكر الله إلا ذكر نبيه معه ، فليس في الحديث والحالة هذه نكارة ولا مخالفة فأني يكون موضوعا د الثاني ، أن عبد الرحمن ابن زيد : روى له الامام احمد في المسند وهذا دليل على أنه أعنى عبد الرحمن لم يصل في الضعف الى حد أن يكون حديثه موضوعا لأن احمد لم يرو في المسند على كبره حديثا موضوعا وان كان ابن الجوزي قد ذكر في كتاب الموضوعات أحاديث منه ذوات عدد فقد رد عليه الحافظ وانتدب للدفاع عنه في كتاب خاص سماه « القول المسدد في الذب عن المسند للامام احمد » قال في مقدمته ما نصه : أما بعد فقد رأيت أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة وهي في المسند الشهير للامام الكبير أبي عبد الله احمد ابن محمد بن حنبل امام أهل الحديث في القديم والحديث والمطلع على تخفاياه المثير لخباياه عصبية حتى لا تغفل بدين ولا مروءة وحمية للسنة لا تعد بحمد الله من حمية الجاهلية بل هي ذب عن هذا المصنف العظيم الذي تلقته الأمة بالقبول والتكريم وجعله امامهم حجة يرجع اليه ويعول عند الاختلاف عليه اه وقال في تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة : ليس في المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفا قال والاعتذار عنه أنه عما امر احمد بالضرب عليه فترك سهوا أو ضرب وكتب من تحت الضرب اه قلت قد ذكر في القول المسدد شواهد لحديث عبد الرحمن بن عوف بعضها قوى الاستناد وذكر الحافظ المنذرى في الترغيب ان له طرقات عن جماعة من الصحابة لا يخلو أجودها من مقال ، وقال الحافظ ابن كثير

على بصيرة بما يقع الاعتماد عليه ولا يجد من زاغ قلبه من أهل البدع عن قبول الأخبار مغمرا فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار إلى أن قال ومن وقف على تمييزي في كتبي بين صحيح الأخبار وسقيمها ومساعدته التوفيق علم صدق فيما ذكرته ومن لم ينهم النظر في ذلك ولم يساعده التوفيق فلا يغنيه شرحي لذلك وإن كثرت ولا إيضاحي له وإن أبلغت كما قال الله عز وجل وما تنغ الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون اهـ بلفظه وكأن البيهقي رحمه الله يعني بأهل البدع الذين زاغت قلوبهم عن قبول الأخبار المنتطع وأشكاله فإنهم ردوا جمهرة من الأحاديث بمجرد مخالفتها لهوام واشترطوا لقبول الأخبار شروطا ما أنزل الله بها من سلطان كما قدمنا بيانه في أول هذا الكتاب أتم بيان ، ولقد بلغني عن شيخهم وداعيتهم الشيخ رشيد رضا أن بعض المجددين من الملحدين عرض عليه رأيا كان يحب أن أن يفرد به بمؤلف وذلك الرأي هو الاقتصار على القرآن دون السنة في التشريع وغيره فوافقه الشيخ عليه وهذه الموافقة ان صحت تدل على الانسلاخ من الدين والخروج عن جملة المسلمين ، نسأل الله السلامة والعافية ، وقال البيهقي أيضا ، بعد مقدمة الدلائل التي نقلنا منها العبارة السابقة ما نصه المراد منه :

أما بعد فاني لما فرغت بعون الله وحسن توفيقه من تخريج الأخبار الواردة في الأسماء والصفات والرؤية والإيمان والقدر وعذاب القبر وأشرراط الساعة والبعث والنشور والميزان والحساب والصراط والخوض والشفاعة والجنة والنار وغير ذلك مما يتعلق بالاصول وتمييزها أردت والمشيمة لله ان أجمع بعض ما بلغنا من معجزات نبينا محمد ﷺ ودلائل نبوته فاستخرجت الله عز وجل في الابتداء بما أردته واستعنت به على اتمام ما قصدته على نحو

ما شرطته في مصنفاتي من الاكتفاء بالصحيح من السقيم والاجتزاء بالمعروف من الغريب إلا فيما لا يتضح المراد من الصحيح أو المعروف دونه فأورده والاعتماد على جملة ما تقدمه من الصحيح أو المعروف عند أدل المغايز والتواريخ اه باختصار يسير وقال أيضا في أواخر الدلائل في باب ما يستدل به على أن النبي ﷺ لم يستخلف أحدا بعينه في أمر أمته بعد أن ذكر حديثا في وصية علي وأشار إلى أنه حديث طويل في الرغائب والآداب ما نصه : وهو حديث موضوع ، وقد شرطت في أول الكتاب أن لا أخرج في هذا الكتاب حديثا أعلمه موضوعا اه بلفظه فمن هذه النصوص تعلم قدر كتاب دلائل النبوة خصوصا وسائر كتب البيهقي عموما وأنه لا يروى فيها الموضوع أصلا وإنما يروى الضعيف مع الإشارة إليه أو إهمالها مع الاعتماد على صحيح غيره أو لكون الضعيف مقبولا في مثل ما رواه فيه كما قال أو لغير ذلك بما بينه فروايتة لحديث توسل آدم عليه السلام والحالة هذه دليل على أنه ليس بموضوع . الخامس . أن البيهقي اقتصر على تضعيف الحديث فقط فإنه قال في باب ما جاء في تحدث رسول الله ﷺ بنبهة ربه عز وجل لقول الله تعالى وأما نبهة ربك تحدث من كتاب الدلائل ما نصه : حدثنا أبو عبد الله الحافظ أملاء وقرأة قال حدثنا أبو سعيد عمرو بن محمد بن منصور العدل أملاء قال حدثنا أبو الحسن محمد بن اسحق بن إبراهيم الحنظلي قال حدثنا أبو الحارث عبد الله بن مسلم الفهرى بمصر - قال أبو الحسن هذا من رده أبي عبيدة بن الجراح - قال أخبرنا اسماعيل بن مسلمة قال أخبرنا عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن أبيه عن جده عن عمر عن النبي ﷺ وذكر الحديث كما تقدم ثم قال تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن اسلم من هذا الوجه عنه وهو ضعيف اه بلفظه من نسخة عتيقة صحيحة عليها خط الجمال يوسف بن عبد الهادي والعلامة

مغلطاي والحافظ السيوطي ، وهذا نص صريح من الحافظ البيهقي بضعف الحديث يؤيد ما ادعيناه وبالله التوفيق .

« السادس ، ان الحديث أعني حديث توسل آدم عليه السلام له شاهد يؤيده فقد أخرج ابن المنذر في تفسيره عن محمد بن علي بن حسين بن علي عليهم السلام قال لما أصاب آدم الخطيئة عظم كربه واشتد ندمه فجاءه جبريل عليه السلام فقال « يا آدم هل أدلك على باب توبتك الذي يتوب الله عليك منه قال بلى يا جبريل قال قم في مقامك الذي تناجى فيه ربك فمجدده وامدح فليس شيء أحب الى الله من المدح قال فأقول ماذا يا جبريل قال قل لا اله الا الله وحده لا إله الا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير كله وهو على كل شيء قدير ثم تبوء بخطيئتك فتقول سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا أنت . رب اني ظلمت نفسي وعملت السوء فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا أنت اللهم اني اسألك بحمد عبدك وكرامته عليك أن تغفر لي خطيئتي ، قال ففعل آدم فقال الله يا آدم من علمك هذا فقال يا رب انك لما نفخت في الروح فقلت بشراً سوياً أسمع وأبصر وأعقل وأنظر رأيت على ساق عرشك مكتوباً بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله فلما لم أر على أثر اسمك اسم ملك مقرب ولا نبي مرسل غير اسمه علمت أنه أكرم خلقك عليك قال صدقت وقد ثبت عليك وغفرت لك . محمد بن علي بن الحسين هو ابو جعفر الباقر من ثقات التابعين وساداتهم خرج له الستة روى عن جابروابي سعيد وابن عمرو وغيرهم ثم وجدت له شاهداً آخر مرفوعاً فروى ابن الجوزي في كتاب الوفا بفضائل المصطفى من طريق أبي الحسين ابن بشران : حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو حدثنا احمد بن اسحق بن صالح ثنا محمد بن صالح ثنا محمد بن سنان العوفي ثنا

ابراهيم بن طهمان عن يدیل بن میسرۃ عن عبد الله بن شقيق عن میسرۃ قال قلت يا رسول الله متى كنت نبيا قال : لما خلق الله الارض واستوى إلى السماء فسواهن سبع سموات وخلق العرش كتب على ساق العرش محمد رسول الله خاتم الانبياء ، وخلق الله الجنة التي اسكنها آدم وحواء فكتب اسمي على الابواب والاوراق والقباب والخيام وادم بين الروح والجسد فلما احياء الله تعالى نظر الى العرش فرأى اسمي فأخبره الله انه سيد ولدك فلما غرهما الشيطان قابا واستشفعا باسمي اليه ، اسناد هذا الحديث قوى (١) وهو أقوى شاهد وقفت عليه لحديث عبد الرحمن بن زيد ، وفي الباب ما رواه أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة قال : ثنا هارون بن يوسف التاجر ثنا أبو مروان العثماني حدثني أبو عثمان بن خالد عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أنه قال : من الكلمات التي تاب الله بها علي آدم قال اللهم اني أسألك بحق محمد عليك قال الله تعالى وما يدريك ما محمد قال يارب رفعت رأسي فرأيت مكتوبا على عرشك لا إله إلا الله محمد رسول الله فعلت انه اكرم خلائك ، فانضمام هذا الاثر إلى حديث عبد الرحمن بن زيد يقيده قوة كما لا يخفى ، أما قوله في الحديث «لولا يا آدم ما خلقتك» فقد اخرج الحاكم نفسه شاهدا له عن ابن عباس فقال حدثنا علي بن حمشاذ العدل حدثنا هرون ابن العباس الهاشمي حدثنا جندل بن واثق حدثنا عمرو بن أوس الأنصاري حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس قال : أوحى الله إلى عيسى عليه السلام يا عيسى آمن بمحمد وأمر من أدركه من امتك أن يؤمنوا به فلو لا محمد ما خلقت آدم ولولا ما خلقت الجنة والنار ولقد خلقت العرش على الماء فاضطرب فكتبت عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله فسكن ، قال الحاكم حديث صحيح الاسناد فكتب عليه الذهبي ما نصه أظنه .

(١) كما قال الحافظ في «الفتح وغيره

موضوعا على سعيد اه ولا يخفى ان هذا الظن من الذهبي لم يعم عليه دليل فلا اعتداد به كيف وقد ورد من طريق آخر عن ابن عباس مرفوعا قال الديلمي في مسند الفردوس أخبرنا أبي ثنا أبو طالب بن علي بن الحسين ثنا عبد الله بن إبراهيم ثنا محمد بن إبراهيم البزار ثنا عبد الله بن اسحق المدائني ثنا محمد بن إسماعيل بن أحمد ثنا عبيد الله بن موسى القرشي ثنا الفضل بن جعفر بن سليمان عن عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن ابن عباس مرفوعا أتاني جبريل فقال يا محمد ان الله يقول لولاك ما خلقت الجنة ولولاك ما خلقت النار ، وعبيد الصمد ضعفه العقيلي وقال حديثه غير محفوظ ، والمقصود ان حديث عبد الرحمن بن زيد اسلم في قصة توصل آدم عليه السلام ليس بموضوع ولا تسمع القواعد الحديثية أن أن يكون موضوعا للوجوه التي ذكرناها خلافا للذهبي رحمه الله تعالى فانه تشدد كثيرا كما ان الحاكم تساهل فيه كثيرا والصواب أن الحديث ضعيف منجبر بحديث ميسرة الفجر وهو حديث قوى كما سبق آنفا وبأثر الباقر وغيره (١) رضى الله عنهم ثم مما يجب التنبيه له ان قول الحافظ الذهبي عن الحديث رواه عبد الله بن مسلم الفهرى ولا أدري من ذا إن كان غرضه بهذا اعلال الحديث بجهالة عبد الله بن مسلم فلا معنى لهذا الاعلال إذ الحديث معروف بعبد الرحمن ابن زيد على ان عبد الله بن مسلم الفهرى معروف إذ قد تقدم في ذكر سند البيهقي في الوجه الخامس أن ابن اسحق بن راهويه روى عنه الحديث بمصر وأخبر أنه من رمط أبي عبيدة بن الجراح رضى الله عنه وهذا تعريف له في الجملة وقد وجدت له متابعا عن عبد الرحمن بن زيد قال الطبراني في المعجم الصغير : ثنا محمد بن داود بن أسلم الصدفي المصري ثنا أحمد بن سعيد المدني الفهرى ثنا عبد الله بن اسماعيل المدني عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن

(١) وبذلك يكون حديث توصل آدم حسنا لغيره ، فيحتاج به بلا نزاع

أبيه عن جده عن عمر فذكر الحديث كما تقدم وزاد فيه أنه أخر النبيين من ذريتك وإن أمته آخر الأمم من ذريتك ، ورواه أبو بكر الأجرى في كتاب الشريعة من طريق عبد الله بن اسمعيل ابن أبي مريم عن عبد الرحمن بن زيد به نحوه ، لكن وقفه على عمر ، والموقوف في هذا الباب له حكم المرفوع والله ولي التوفيق .

ثم قال المتنطع (الشبهة الثالثة وهي أقوى الشبه ما أخرجه الترمذى عن عثمان بن حنيف رضى الله عنه وحسنه أنه جاء إلى النبي ﷺ وقد كف بصره فقال له ﷺ إن شئت احتسبت عند الله وإن شئت دعوت لك فرد الله بصره فقال عثمان رضى الله عنه أحب أن يرد على بصرى يا رسول الله فقال له رسول الله ﷺ قم فتوضأ وصل ركعتين ثم قل اللهم انى اتوسل اليك بنبيك نبي الرحمة أن ترد على بصرى ثم قام رسول الله ﷺ فتوضأ وصلى ركعتين ثم دعا له فرد الله عليه بصره انتهى ما رواه الترمذى وأما الزيادة التى بعد ذلك المنسوبة إلى عثمان بن حنيف أنه علم رجلا آخر فى عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه فان عثمان كان لا يسمع له شكواه ولا يقضى حاجته فلما فعل ما عليه عثمان بن حنيف قضى له عثمان بن عفان حاجته ، هذه الزيادة كلها مكذوبة يكذبها من أساسها أن عثمان بن عفان لو فعل ذلك مع أحد من الناس لكان ظالما وقد خلت منها كتب السنة كلها) اهـ وأقول فى كلامه أمور : الأول ، قوله أن عثمان بن حنيف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد كف بصره صريح فى أنه كان أعمى ورد إليه بصره بالدعاء المذكور فى الحديث وهو تحريف فى رواية الحديث ناشئ عن عدم الاطلاع على المکتب الحديثية الميسورة التى لا يحمل بالتمسك أن يحملها فضلا عن يدعى أنه من العلماء المشغولين عند الله على تبليغ

العلم ١١ فان كان هذا هو العلم الذي سيسأل المتنطع عن تبليغه فتبنا له من علم
وتبنا لصاحبه وخير للرجل أن يعيش جاهلا موفورا الكرامة من أن يكون
علما منتهك الستر كالمتنطع ، فلو أنه رجع إلى جامع الترمذي وهو — مع
كونه مطبوعا متداولاً — أحد الكتب الستة التي بلغت في الشهرة
والذيوع بحيث لا يحجبها العوام والجملة . لعلم أن عثمان بن حنيف رضى الله
عنه إنما روى قصة الأعمى الذي جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يشكو إليه ذهاب بصره ولم يكن هو أعمى قط وإنما نسبة الأعمى إليه من
عماية المتنطع ، الثاني ، أنه حرف الحديث فزاد فيه ونقص منه كما سيأتي
بعد إن شاء الله وليس هذا من الرواية بالمعنى بل هو تحريف من جهل
المتنطع ، الثالث ، قوله ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ
وصلى ركعتين الخ صريح في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل الوضوء
والصلاة والدعاء ، وهذا كذب قبيح يوجب لصاحبه مقعدا في جهنم كما في
الحديث المتواتر ، فليس في شيء من طرُق هذا الحديث وألفاظه أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وصلى ودعا ، وإنما الموجد المعروف أن
الأعمى فعل ذلك فرد الله عليه بصره ، الرابع ، أن المتنطع إنما نسب إلى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه توضأ وصلى ودعا ليتأتى له أن يقول
في الجواب إن هذا التوسل كان بدعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون
خاصا بحال حياته كما أشار إليه في الوجه الأول من أجوبته الساقطة
ولكن هذا كذب قبيح كما قدمناه ، وهو مع ذلك خيانة في نقل أحاديث
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وتبنا لرأى يفتنى على الكذب والخيانة
وتالله إن ذلك لعلامة على إفلاس صاحبه ، الخامس ، قوله عن القصة
التي حصلت في عهد عثمان بن عفان أنها مكذوبة جهل منه فاضع بل هي

قصة صحيحة لا نزاع في صحتها كما سيأتي « السادس » أن تكذيب المتنطع
 للقصة المذكورة يتنافى مع قوله سابقا أن الترمذى حسن الحديث وذلك
 لأنه إذا كان الحديث حسنا فيجب أن تكون القصة كذلك لأنها مروية
 بإسناد الحديث نفسه وما أوقع المتنطع في هذا التناقض إلا جهله وعدم
 اطلاعه « السابع » استدلاله على تكذيب القصة بأن عثمان بن عفان
 رضى الله عنه لو فعل ذلك مع أحد من الناس كان ظالما ، جهل منه وعدم
 اطلاع . لأن في آخر القصة ما ينفي هذا فقد جاء فيها كما سيأتى أن عثمان رضى
 الله عنه اعتذر للرجل بأنه كان ناسيا لحاجته وأنه لم يذكرها إلا في تلك
 الساعة ولا يخفى أن النامى غير مؤاخذ بالنقص والإجماع « الثامن » قوله
 وقد خلت منها كتب السنة كلها ككذب بحت فهى موجودة في معجم
 الطبرانى ودلائل النبوة للبيهقى والترغيب والترهيب للحافظ المنذرى وغيرها
 من كتب السنة ، وإذ قد فرغنا من الكلام مع المتنطع فيما أبداه من
 جهل وكذب وتحريف قلنتسكلم على طرق الحديث وألفاظه ووجه دلالته
 على المقصود فنقول : قال الترمذى فى أبواب الدعاء من جامعه : حدثنا محمود
 ابن غيلان ثنا عثمان بن عمر ثنا شعبة عن أبى جعفر عن عمارة بن خزيمة
 ابن ثابت عن عثمان بن حنيف أن رجلا ضمير البصر أتى النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم فقال ادع الله أن يعافينى قال « ان شئت دعوت وإن شئت
 صبرت فهو خير لك » قال فادعه قال « فأمره أن يتوضا فيحسن وضوءه
 ويدعو بهذا الدعاء اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة
 يا محمد إني أتوجه بك إلى ربى فى حاجتى هذه لتقضى لى اللهم فشفعه فى ،
 قال الترمذى حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من
 حديث أبى جعفر وهو غير الخطمى ، قلت : كذا فى نسختى المطبوعة بالهند

من جامع الترمذى ولعل زيادة لفظ «غير» سهو من الترمذى رحمه الله وإلا فأبو جعفر هو الخطمى كما صرح به ابن أبى خيثمة والطبرانى وغيرهما وسيأتى كلامهم .

وقال ابن تيمية ما نصه : هكذا وقع فى الترمذى وسائر العلماء قالوا هو أبو جعفر الخطمى وهو الصواب وأيضاً فالترمذى ومن معه لم يستوعبوا لفظه كما استوعبه سائر العلماء بل روي إلى قوله اللهم فشفعه فى أهله ورواه النسائى فى عمل اليوم والليلة عن محمود بن غيلان عن عثمان بن عمر بالسند المذكور ، ورواه أيضاً عن محمد بن معمر عن حماد — هو ابن سلمة — عن أبى جعفر عن عمارة بن خزيمة عن عثمان بن حنيف ، ورواه أيضاً عن زكريا بن يحيى عن ابن مثنى عن معاذ بن هشام عن أبيه عن أبى جعفر عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف نحوه ، ورواه ابن السنى أيضاً من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن أبى جعفر به ، ورواه ابن ماجه فى الصلاة عن أحمد بن منصور بن سيار عن عثمان بن عمر بسنده السابق (١) وقال الامام احمد حدثنا روح بن عبادة ثنا شعبة عن أبى جعفر المدينى سمعت عمارة بن خزيمة بن ثابت يحدث عن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضريراً أتى النبي ﷺ فقال يا نبي الله ادع الله أن يعافيني قال : ان شئت أخرت ذلك فهو خير لاخرتك وان شئت دعوت لك ، قال لا بل ادع الله لى ، فأمره : أن يتوضأ وأن يصلى ركعتين وأن يدعو بهذا الدعاء ثم ذكر الدعاء نحوه رواية الترمذى ، قال ففعل الرجل فبرئ ، ورواه الحاكم من طريق عثمان ابن عمر عن شعبة به ، وقال : صحيح على شرط الشيخين وأقره الذهبى ،

(١) وقال عقبه : قال ابو اسحق : هذا حديث صحيح

ورواه أيضا من طريق عون بن عمارة البصرى ومن طريق شبيب بن سعيد الخطمى كلاهما عن روح بن القاسم عن أبي جعفر المذنب وهو الخطمى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف قال سمعت رسول الله ﷺ وجاءه رجل ضربه فشكا اليه ذهاب بصره فقال يا رسول الله ايس لي قائد وقد شق على فقال رسول الله ﷺ انت الميضأة فتوضأ ثم صل ركعتين وقل ، فذكر الدعاء المتقدم ، قال عثمان بن حنيف : فوالله ما تفرقنا ولا طال بنا الحديث حتى دخل الرجل وكأنه لم يكن به ضرر قط ، ثم قال الحساكم : هذا حديث صحيح على شرط البخارى وأقره الذهبى أيضا ، وقال ابن أبى خيثمة فى تاريخه حدثنا مسلم بن ابراهيم ثنا حماد بن سلمة أنا أبو جعفر الخطمى عن حمارة بن خزيمة عن عثمان بن حنيف أن رجلا أعشى أتى النبي ﷺ فقال : انى أصبت فى بصرى فادع الله لى قال : اذهب فتوضأ وصل ركعتين ثم قل اللهم انى أسألك وأتوجه اليك بنبي محمد نبي الرحمة يا محمد انى استشفع بك على ربي فى رد بصرى اللهم فشفعنى فى نفسى وشفع نبي فى رد بصرى وان كانت حاجة فافعل مثل ذلك ، فرد الله عليه بصره ، قال ابن أبى خيثمة : أبو جعفر هذا الذى حدث عنه حماد بن سلمة اسمه عمير بن يزيد وهو أبو جعفر الذى يروى عنه شعبة ثم روى الحديث من طريق عثمان بن عمر عن شعبة عن أبي جعفر ، وقال البيهقى فى دلائل النبوة : باب ما جاء فى تعليمه الضير ما كان فيه شفاؤه حين لم يضبر وما ظهر فى ذلك من آثار النبوة ، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ — هو الحساكم — قال ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال ثنا العباس بن محمد الدورى ، وأخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسن القاضى ثنا أبو على حامد بن محمد الهروى ثنا محمد بن يونس قال ثنا عثمان بن عمر ثنا شعبة عن أبي جعفر الخطمى سمعت حمارة

١٠ — الرد المحكم

ابن خزيمة بن ثابت يحدث عن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضريراً أتى النبي ﷺ فقال : ادع الله أن يعافيني قال : فان شئت أخرت ذلك وهو خير لك وان شئت دعوت الله ، قال : فادعه ، فأمره أن يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين ويدعو بهذا الدعاء اللهم اني أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد ﷺ نبي الرحمة يا محمد اني أتوجه بك الى ربي في حاجتي هذه فيقضيها لي اللهم شفعه في رشفعتي في نفسي ، هذا لفظ حديث العباس ، زاد محمد بن يونس في روايته قال : فقام وقد أبصر ، ورويناه في كتاب الدعوات باسناد صحيح عن روح بن عبادة عن شعبة قال : ففعل الرجل فبرأ ، وكذلك رواه حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي ، واخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرنا أبو محمد عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سهل الدياس بمكة ثنا محمد بن علي بن يزيد الصائغ ثنا احمد بن شبيب بن سعيد الحبلي حدثني أبي عن روح بن القاسم عن أبي جعفر المديني وهو الخطمي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجاءه رجل ضريراً فشكا اليه ذهاب بصره فقال يا رسول الله ليس لي قائد وقد شق علي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : انت الميضأة فتوضأ ثم صل ركعتين ثم قل اللهم اني أتوجه اليك بنبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم نبي الرحمة يا محمد اني أتوجه بك الى ربي فيجلى لي عن بصري اللهم شفعه في رشفعتي في نفسي ، قال عثمان : فوالله ما تفرقنا ولا طال الحديث حتى دخل الرجل وكأنه لم يكن فيه ضمير قط ، أخبرنا أبو سعيد عبد الملك بن أبي عثمان الزاهد رحمه الله أخبرنا الامام أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل الشاشي القفال أخبرنا أبو عروبة ثنا العباس بن الفرغ ثنا اسماعيل بن شبيب ثنا أبي عن روح

ابن القاسم عن أبي جعفر المديني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان في حاجة وكان عثمان لا يلتفت إليه ولا ينظر في حاجته فلقي عثمان بن حنيف فشكا إليه ذلك فقال له عثمان ابن حنيف انت الميضاة فتوضأ ثم اتيت المسجد فصل ركعتين ثم قل « اللهم اني أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم نبي الرحمة يا محمد اني أتوجه بك إلى ربي فيقضى حاجتي » واذكر حاجتك ثم رجع حتى أروح ، فانطلق الرجل وصنع ذلك ثم أتى باب عثمان بن عفان فجاء البواب فأخذ بيده فأدخله على عثمان فأجلسه معه على الطنفسة ، فقال انظر ما كانت لك من حاجة ، ثم ان الرجل خرج من عنده فلقي عثمان ابن حنيف فقال له جزاك الله خيراً ، ما كان ينظر في حاجتي ولا يلتفت إلى حتى كلمته ، فقال له عثمان بن حنيف ما كلمته ولاكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجاءه ضرير فشكا إليه ذهاب بصره فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أو تصبر » فقال يا رسول الله ليس لي قائد وقد شق علي فقال « انت الميضاة فتوضأ وصل ركعتين ثم قل اللهم اني أسألك وأتوجه اليك بنبيك نبي الرحمة يا محمد اني أتوجه بك إلى ربي فيجلى لي عن بصري اللهم شفعه في وشقعي في نفسي » قال عثمان فوالله ما تفرقنا و طال بنا الحديث حتى دخل الرجل كأن لم يكن به ضرر ، وقد روى أحمد بن شبيب بن سعيد عن أبيه بطوله أيضاً أخبرنا أبو علي الحسن ابن أحمد بن إبراهيم بن شاذان أخبرنا عبد الله بن جعفر بن درستويه ثنا يعقوب بن سفيان ثنا أحمد بن شبيب بن سعيد فذكره بطوله ، وذلك فيما ذكر شيخنا أبو عبد الله الحافظ أن علي بن عيسى بن إبراهيم حدثهم ثنا إبراهيم بن محمد بن يزيد السكوني ثنا يعقوب بن سفيان الفارسي ثنا

أحمد بن شبيب بن سعيد ثنا أبي عن روح بن القاسم عن أبي جعفر
 المديني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف أن
 رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في حاجة فذكر
 الحديث ، ورواه أيضاً هشام الدستوائي عن أبي جعفر عن أبي أمامة
 ابن سهل عن عمه وهو عثمان بن حنيف ، هذا كلام البيهقي بحروقه . وقال
 الطبراني في ترجمة عثمان بن حنيف من معجمه الكبير : حدثنا طاهر بن
 عيسى بن قريش المصري المقرئ ثنا أصبغ بن الفرغ ثنا ابن وهب يعني
 عبد الله عن أبي سعيد المكي يعني شبيب بن سعيد عن روح بن القاسم
 عن أبي جعفر الخطمي السدني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه
 عثمان بن حنيف أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه
 في حاجة له فكان عثمان لا يلتفت إليه ولا ينظر في حاجته فلقى ابن حنيف
 فشكا إليه ذلك فقال له عثمان بن حنيف انت الميضاة فتوضأ ثم اتيت
 المسجد فصل فيه ركعتين ثم قل اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد
 نبي الرحمة يا محمد إني أتوجه بك إلى ربّي فيقضي حاجتي ، وتذكر حاجتك
 وروح حتى أروح معك ، فانطلق الرجل فصنع ما قال له ، ثم أتى باب عثمان
 ابن عفان رضي الله عنه فجاء الأبواب حتى أخذ بيده فأدخله على عثمان بن
 عفان فأجلسه معه على الطنفسة فقال ما حاجتك فذكر حاجته وقضاها له
 ثم قال له ما ذكرت حاجتك حتى كان الساعة وقال ما كانت لك من حاجة
 فاذكرها ثم ان الرجل خرج من عنده فلقى عثمان بن حنيف فقال له
 جزاك الله خيراً ما كان ينظر في حاجتي ولا يلتفت إلى حتى كلمته
 في ، فقال عثمان بن حنيف والله ما كلمته ولكنني شهدت رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم وأتاه ضريب فشكا إليه ذهاب بصره .

فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أو تصبر ، فقال يا رسول الله إنه ليس لي قائد وقد شق علي فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنت الميضاة فتوضأ ثم صل ركعتين ثم ادع بهذه الدعوات ، قال ابن حنيفة فوالله ما تفرقتنا وطال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرر قط ، ورواه في المعجم الصغير فيمن اسمه طاهر من شيوخه من هذا الطريق بهذا اللفظ ثم قال ما نصه : لم يروه عن روح بن القاسم إلا شبيب بن سعيد أبو سعيد المكي وهو ثقة وهو الذي يروي عنه أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس بن يزيد الأيلي وقد روى هذا الحديث شعبة عن أبي جعفر الخطمي واسمه عمير بن يزيد وهو ثقة انفرد به عثمان بن عمر بن فارس عن شعبة والحديث صحيح اه كلام الطبراني بحروفيه . قال ابن تيمية ما نصه : والطبراني ذكر تفرده بمبلغ عليه ولم يبلغه رواية روح بن عباد عن شعبة وذلك لإسناد صحيح يبين أنه لم ينفرد به عثمان بن عمر اه بلفظه ، وقال الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ما نصه : الترغيب في صلاة الحاجة ودعائها عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه أن أعمى أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ادع الله أن يكشف لي عن بصري قال : أو أدعك ، قال يا رسول الله إنه قد شق علي ذهاب بصري ، قال فانطلق وتوضأ ثم صل ركعتين ثم قل اللهم اني أسألك وأتوجه إليك بنبي محمد نبي الرحمة يا محمد اني أتوجه إلى ربك أن يكشف لي عن بصري اللهم شفعه في وشفعني في نفسي ، فرجع وقد كشف الله عن بصره . رواه الترمذي وقال حديث حسن ، غريب ، والنسائي واللفظ له ، وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم ، وليس عند الترمذي ثم صل ركعتين ، ورواه الطبراني وذكر في أوله قصة وهي

أن رجلا كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه في حاجة له وذكر
القصة بتأملها ثم قال قال الطبراني بعد ذكر طريقه : والحديث صحيح ، هذا
كلام الحافظ المنذرى ، وكذا نقل تصحيح الطبراني ووافقه ، الحافظ الهيثمى
في باب صلاة الحاجة من مجمع الزوائد ، ووافق على تصحيح الحديث أيضا
النووى في باب أذكار صلاة الحاجة من كتاب الأذكار ، والحافظ في
أمالي الأذكار ، والحافظ السيوطى في الخصائص الكبرى ، وابن تيمية في
غير موضع من كتبه ، ونقل تصحيحه عن الأثرمذى والحاكم والحافظ
أبى عبد الله المقدسى صاحب المختارة وغيرهم ، وبالجملة فالحديث صحيح
باجماع الحفاظ . لا مطن فيه ولا مغمر ، وقد بلغنى أن بعض المعاصرين
من جمع بين بدعى الوهابية والتجسيم تعرض لهذا الحديث في كتاب له
سماه الصراع ورد به بأمرين الأول ، جهالة أبى جعفر الثاني ، أن الحديث
اشتمل على معجزة وهى رد بصر الأعمى وذلك مما تتوفر الدواعى على
نقله فيبعد أن يتفرد به عثمان بن حنيف دون سائر الصحابة ، هذا حاصل
ماعلق بذمى من رده وكلا الأمرين باطلان أما الأول فقد تقدم فى كلام
الطبراني وابن أبى خيثمة أن أبا جعفر هو الخطمى المدنى وأن اسمه عمير
ابن يزيد وأنه ثقة وفى الخلاصة للخزرجى مانصه عمير بن يزيد بن عمير
ابن حبيب الأنصارى الخطمى أبو جعفر المدنى ثم البصرى عن أسعد بن
سهل وابن المسيب وعنه هشام الدستوائى وشعبة وثقة ابن معين والنسائى
اه بلفظه قات وروى عنه أيضا حماد بن سلمة وروح بن القاسم كما تقدم
فى رواية النسائى والبيهقى فان كان أبو جعفر لا يزال مجهولا رغم هذا كله
فليس فى الدنيا ثقة معروف ، وأما الأمر الثانى فبطلانه ظاهر لأنه ليس
من شرط كل معجزة أن تنقل بطريق التواتر أو الشهرة بل فيها المتواتر

وفيهما الآحاد كما لا يخفى على من تتبع كتب السنة المطهرة ، فهذا حديث
تسبيح الطعام وإخبار الذراع بأن فيها سماً مرويين بطريق الآحاد مع أن
تسبيح الطعام وإخبار الذراع من المعجزات العظيمة بل هما أعظم من
رد بصر الأعمى لأن تكلم الجناد أمر لم يعمد في العادة أصلاً بخلاف رد
بصر الأعمى فإنه مع كونه غريباً يقربه أن البصر من شأن الإنسان
ووصف من صفاته وقد عهد رد بصر الأعمى بعد ذهابه لعارض من
العوارض باستعمال بعض الأدوية كما كان معروفاً عند أطباء العرب ولا
يزال إلى الآن عندنا بالمغرب فرقة متخصصة في هذا تداوى من عمى لعارض
فيرجع إلى حالته الأصلية ، والمقصود أن المعجزة التي اشتمل عليها حديث
عثمان بن حنيف ليست بأعظم من معجزة تسبيح الطعام وإخبار الذراع
بالسم وغيرها من المعجزات التي رويت بطريق الآحاد ، ويظهر لي أن هذا
المبتدع سمع شيئاً عند الأصوليين ولم يحسن فهمه فأخطأ في تطبيقه وذلك
أن أهل الأصول نصوا على أن ما يقطع بكذبه الخبر المنقول آحاداً فيما
تتوفر الدواعي على نقله ففي جمع الجوامع وشرحه عطفنا على ما يقطع
بكذبه من الإخبار مانصه : والمنقول آحاداً فيما تتوفر الدواعي على
نقله تواتراً كسقوط الخطيب عن المنبر وقت الخطبة من المقطوع بكذبه
لخالفته للعادة خلافاً للرافضة أي في قولهم لا يقطع بكذبه لتجوين العقل
صدقه وقد قالوا بصدق ما روي عنه في إمامة علي رضي الله عنه نحو : أنت
الخليفة من بعدي ، مشبهين له بما لم يتواتر من المعجزات كحنين الجذع وتسليم
الحجر وتسبيح الحصى قلنا هذه كانت متواترة واستغنى عن تواترها إلى
الآن بتواتر القرآن بخلاف ما يذكر في إمامة علي فإنه لا يعرف ولو كان
ما خفى على أهل بيعة السقيفة اه وادعاء أن هذه المعجزات كانت متواترة

لا يسلم ، فالاصواب في الجواب أن يقال استغنى عن تواتر ما نقل آحادا من المعجزات بتواتر القرآن وهذا جواب مطرد في جميع الصور ، وأجاب الاستنوي بجواب آخر وهو أن هذه المعجزات لم تتواتر لقلة المشاهد لها لكن قال : وللشيعة أن يجيبوا بهذا الجواب فيقولوا إنما لم تتواتر النص على إمامة علي لقلة سامعيه قلت : قد يمنع جوابهم بأن الغرض من النص على إمامة معين منع الخلاف وقطع النزاع وذلك يقتضى أن يقصد الشارع إخبار جماعة الصحابة بأن الامام هو فلان لينتهوا عند قوله ، لا إخبار فرد أو اثنين ، وهذا بخلاف المعجزات فإن الغرض منها وهو الدلالة على صدق الرسالة حصل بالقرآن وبما تواتر منها كالأسراء والمعراج ونحوهما فلم يلزم تواتر جميعها لحصول الغرض ببعضها المتواتر ، فمن النصين المتقدمين تعلم أن الأصوليين معترفون بأن من المعجزات ما لم يتواتر ولم يقولوا يقطع بكذبها بل أجابوا عنها بما تقدم ، وتحقق أيضا ما قدمناه من أن ذلك المبتدع لم يحسن فهم ما في الأصول فأخطأ في تطبيقه حيث أراد أن يحمل حديث عثمان بن حنيف من قبيل الردود مع أنه من قبيل المقبول باتفاق الأصوليين بدليل أنهم اعترفوا بصحة أحاديث من جنسه وأجابوا عن معارضة الرافضة لهم بها بما نقلناه عن الجلال المحلى والجمال الاستنوي ، ولو كان ما ذكره ذلك المبتدع يقتضى رد حديث عثمان بن حنيف لازم رد أحاديث من جنسه في صحيح البخارى ومسلم وهذا مالا يقبله عقل ولا يؤيده نقل ، والحاصل أن الوهابيين لما وجدوا هذا الحديث يدفع في صدورهم ويحز في نفوسهم تمحلوا في رده وتكفروا في ذلك المشاق ، وهيمات أن يرد الحديث الصحيح بمثل هذه التحلات الباردة والتعللات الفاسدة ، ونعوذ بالله من تعصب يقضى إلى الجمل ، ومن تعسف يؤدي إلى إبطال الحق ، وبالله التوفيق . وحيث

علت أن الحديث صحيح ، فاعلم انه يدل على جواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم في حضوره وغيبته في حياته وبعد موته ، وبيان ذلك من وجوه « الأول ، ان هذا الحديث وان كان ورد بسبب سؤال هذا الضرير فغيره مثله في ذلك للقطع الجازم باستواء الناس في الأحكام الشرعية » الثاني ، انه وان كان الخطاب فيه متوجها إلى الضرير فهو محمول على العموم من حيث الشرع للاجماع المتيقن من جميع العلماء على أن خطابات الشارع محمولة على العموم وان كانت خارجة مخرج الخصوص حتى يقوم الدليل على تخصيص شيء منها فيوقف عنده وهو هنا مفقود » الثالث ، أن الضرير سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو له فعلمه الدعاء المذكور فدعاه صلى الله عليه وسلم عن الدعاء المطلوب منه إلى ما ذكر دليل على أنه أراد أن يشرع لأمته حكما عاما لا يختص بواحد منهم دون آخر » الرابع ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرشد الضرير إلى الصلاة والدعاء والصلاة مشروعة لجميع الناس بالاجماع فكذلك هذا الدعاء يكون مشروعا لجميع الناس أيضا والتفريق بينهما تعطيل لبعض الحديث من غير دليل وهو تلاعب لا يقبل » الخامس ، ولو فرضنا أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا لهذا الضرير مع أن الحديث لا يدل على ذلك أصلا فدعائه يدل على جواز التوسل في عموم الحالات لما تقرر في علم الأصول أن فعل النبي صلى الله عليه وسلم شيء يدل على جوازه لأنه لا يفعل المحرم ولا المنكروه ويندب الاقتداء به فيه لقول الله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) » السادس ، أنه لو كان الحديث خاصا بهذا الضرير أو بحال الحياة دون المات أو في الحضور دون الغيبة لبين ذلك كما بين لابي بردة أن الجذعة من المعز تجزته في الأضحية ولا تجزى أحدًا غيره متفق عليه من حديث البراء بن عازب » السابع ، أنه لو كان الحديث خاصا بذلك الضرير أو بحالة

الحياة ولم يدين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو ممنوع لأنه تكليف بما لا يعمد الثامن ، أن عثمان بن حنيف وهو راوى الحديث وأعرف بالمراد منه حمله على العموم حيث أرشد الرجل الذي كانت له حاجة عند عثمان بن عفان رضى الله عنه وطال انتظاره لقضائها إلى الدعاء المذكور ، وهذا يؤيد ما قدمناه التاسع ، أن الحديث المذكور أخرجه الترمذى فى جامعه وقال فى الدال مانصه : جميع ما فى هذا الكتاب من الحديث هو معمول به ، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر ، وحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : إذا شرب الخمر فاجلدوه وإن عاد فى الرابعة فاقتلوه ، وقد بينا علة الحديثين فى الكتاب اه وهذا يدل على أن حديث التوسل معمول به وأن من عرضت له حاجة فله أن يدعو بالدعاء المذكور لأنه لم يستثنه مع الحديثين اللذين استثناهما من جملة الأحاديث المعمول بها فبقى داخلا فيها . على أن ذينك الحديثين عمل بهما أيضا فعمل بالأول ابن سيرين ، وأشهب من أصحاب مالك وابن المنذر ، والشاشى الكبير من أصحاب الشافعى فأجازوا الجمع فى الحضر للحاجة من غير الاعتذار المعروفة بشرط أن لا يتخذ ذلك عادة وهو دليل شاذلية المغرب فى جمعهم أحيانا بين المغرب والعشاء جمع تأخير إذا طال بهم مجلس الذكر كما بين ذلك أخى السيد العلامة محمد الزمزمى فى كتاب الانتصار لطريق الصوفية الأخيار (١) ، وهو

(١) ولشقيقنا الحافظ أبى الفيض كتاب إزالة الخطر عن جمع بين الصلاتين فى الحضر ، نفيس جداً وهو مطبوع .

جيد مفيد ، وعمل بالحديث الثاني ابن حزم وأسند من طريق قاسم بن أصبغ عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال اتتوني برجل أقيم عليه حد في الحرم فإن لم أقتله فأنا كاذب د العاشر ، أن حفاظ الحديث وتقاده فهموا من حديث الضرير العموم حيث ترجموا عليه في كتبهم بنراجم تفيد ذلك فذكره الترمذي والحاكم والبيهقي في كتاب الدعوات على أنه من الدعوات المأثورة المشروعة ، وذكره ابن ماجه والمنذرى والهيثمي في كتاب الصلاة لأن الصلاة المأمور بها فيه داخلة في باب التطوع والنفل ، وذكره النووي في باب أذكار صلاة الحاجة على أنه من جملة الأذكار التي تقال عند عروض حاجة ، وهذا اتفاق منهم على أن الحديث معمول به وأنه عام لجميع الناس في جميع الحالات . ولو كان خاصا بذلك الضرير أو بحالة دون حالة لم يكن لذكرهم له في كتب الأحكام وغيرها فائدة ، ولنبهوا على أنه غير معمول به كما نبهوا على غير من الأحاديث التي تكون مخصوصة أو منسوخة ، وهذا ظاهر جدا . الحادي عشر ، أن ابن أبي خيثمة روى الحديث بزيادة في آخره وهي قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للضرير : فإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك ، وتقدمت هذه الرواية بإسنادها الصحيح ، وهي دالة على العموم لا يخفى ، وقد اعل ابن تيمية هذه الزيادة بطل واهية لا يليق صدورها من عالم بالصناعة الحديثية فقال : لم يروها شعبة وروح بن القاسم وهما أحفظ من حماد ، قلنا فيمكن : ماذا ؟ أليس حماد ثقة من رجال الصحيح وزيادة الثقة مقبولة ، قال : اختلاف الالفاظ يدل على أن مثل هذه الرواية قد تكون بالمعنى ، قلنا : تعبيرك بقدر دليل على أنك لست متحققا من صحة دعواك وإن تستطيع تحقيقها لانك تعلم أن أحدا من العلماء لم يجوز أن

يزاد في الحديث ما ليس منه سواء في ذلك من أجاز الرواية بالمعنى ومن منعها . قال : قد تكون مدرجة من كلام عثمان ، قلنا : هذه دعوى مثل سابقتها والإدراج لا بد من دليل يدل عليه وأين هو هذا الدليل ، قال : ولو ثبتت لم تكن فيها حجة بل غايتها أن يكون عثمان بن حنيف ظن أن الدعاء يدعى ببعضه دون بعض ، قلنا : بل هي حجة قاطعة لك ولأذنا بك وما تقولته على عثمان مبني على ظنك أن النبي صلى الله عليه وسلم دعا لذلك الضرير وظنك باطل ، ولو كان حصل دعاء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لنقله عثمان الذي شاهد القصة ونقلها ، ولو أراد عليه الصلاة والسلام أن يدعو للضرير لدعاه كما دعا لغيره ، من غير أن يحيله على الوضوء والصلاة والدعاء ، فلما أحاله وعلمه دل على أنه لم يدع وإنما ترجم البيهقي على الحديث بقوله (باب ما جاء في تعليمه الضرير ما كان فيه شفاؤه حين لم يصبر) الخ كلامه السابق ، ولو سلم أنه دعا فذلك لا يقتضي تخصيص الحديث ولا تقييده كما هو ظاهر ، كيف ودعاؤه عليه الصلاة والسلام لأمته ثابت في حياته وبعد انتقاله كما يأتي إن شاء الله ، قال : هذه الزيادة تناقض الحديث ، قلنا نعم في نظرك ونظر أذنا بك ، أما عند العلماء المنصفين فهي منسجمة مع الحديث تمام الانسجام ، وعلى دعواك أنها مدرجة فهل كان عثمان من البلاهة والغفلة بحيث يدرج في الحديث ما يناقضه وهو لا يشعر ؟ إن هذا شيء عجيب !! قال : أعرض أهل السنن عنها ، قلنا : فمكان ماذا ؟ وهل كل صحيح في السنن ؟ فما هذا التعليل البارد الذي اخترعته لرد ما يخالف هواك وتبعك عليه أذنا بك ؟ هذا مع أنك اعترضت فيما سبق بأن الترمذي ومن معه لم يستوعبوا لفظ الحديث كما استوعبه سائر العلماء والآن يجعل عدم استيعابهم حجة تعال بها زيادة صح سندها فما هذا التناقض الغريب ؟ ! !

« الثاني عشر ، أن الأصل الواجب في كلام الشارع استواء جميع الناس فيه لا فرق بين رجل وامرأة ولا بين أحر وأسود ولا بين جنى وإنسى إلا إذا قام الدليل على تخصيصه بالنسبة إلى بعض الأشخاص أو الأزمان فيتبع ، وإذا كان كذلك فادعاء تخصيص الحديث المذكور بذلك الضرير أو بحالة دون حالة خلاف الأصل فيحتاج إلى دليل من مدعيه والدليل لا يخلو من أن يكون أحد أمور : الأول ، أن الدعاء المذكور في الحديث يوهم الناس لو أخذ فيه بالعموم أنه لا بد في الدعاء من التوسل بواسطة وهذا محذور لأنه يناقض الآيات الدالة على أن الله تعالى لم يجعل بينه وبين عباده في الدعاء واسطة ولأنه يشبه عقيدة المشركين الذين اتخذوا وسطاء يتوسطون لهم إلى الله بزعمهم فيكون ذلك الدعاء المؤدى إلى هذا المحذور محظورا ، وحيث ورد عن الشارع الأمر به في حادثة معينة وجب قصره عليها فلمذا كان الحديث خاصا بذلك الضرير ، الثاني ، أن النداء والخطاب فيه بقوله يا محمد انى أتوجه بك إلى ربى انما يليقان بالحق الحاضر لا الميت أو الغائب فلمذا كان الحديث خاصا بحالة حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحضوره دون حالة موته أو غيبته ، « الثالث ، أن الصحابة لم يتوسلوا بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد انتقاله بل توسلوا بالعباس وغيره من الأحياء فكان تركهم التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم بعد انتقاله مع أنهم كانوا يتوسلون به في حياته وحضوره بينهم دليلا على تخصيص الحديث بحالتي الحياة والحضور ، هذا أمثل ما يحتمل من الأدلة القاضية بتخصيص الحديث في نظر المتنطع وأشكاله وهى باطلة ، أما الأول : فالإيهام المذكور فيه توهم وخيال ، إذ لو كان في ذلك الدعاء أدنى إيهام لما خفى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذى

لقنه للضرير وأمره أن يدعو به وهو صلى الله عليه وآله وسلم إنما بعث
للقضاء على الشرك وعلى كل ما يقرب إليه من قول وعمل فبحال عقلا أن
يلقن أحداً من أمته شيئاً يوهم نوعاً من الإشراف أو يشبه عقيدة المشركين
ومن جوز هذا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو كافر مرتد يستتاب
فإن تاب وإلا قتل ، فبطل هذا الوجه من أساسه ، وأما الوجه الثاني
فيبطله أمور ثلاثة : الأول : إجماع العلماء على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
حي في قبره كما قال الحافظ السخاوي في القول البديع (١) «الثاني» الأحاديث
التي تدل على عرض أعمال أمته عليه وإن علم بعد انتقاله كعمله في الدنيا
وسياتي الكلام على هذه الأحاديث في الشبهة السادسة «الثالث» إجماع الأمة
المستفاد من النصوص المتواترة على قولهم في التشهد في الصلاة : السلام
عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وهذا نداء وخطاب للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم بعد انتقاله ، ومحال أن تجتمع الأمة كلها على نداء ومخاطبة
ميت لا يدري ولا يشعر ، فبطل الوجه الثاني أيضاً من أساسه وأما الوجه
الثالث فيبطله أمران : الأول ، أن ترك الصحابة للتوسل بالنبي صلى الله عليه
وآله وسلم بعد انتقاله ليس مسلماً على إطلاقه : بل هو منقوض بفعل
عثمان بن حنيفة وبلال المزني وعائشة رضي الله عنهم ، وقد تقدم ذكر
ذلك ، «الثاني» ولو سلم تركهم على إطلاقه فنهايتهم أن يكون إجماعاً سكوتياً
والإجماع السكوتي يختلف في حقيقته وفي تسميته إجماعاً وفي الاحتجاج به
فكيف يخصص به والحالة هذه دليل من الأدلة الشرعية التي لا خلاف فيها
وقد قدمنا أن ترك الشيء لا ينهض دليلاً على المنع ، فظهر أن ليس شيء من
هذه الوجوه يصلح تخصيصاً لحديث الضرير فوجب أن يبقى على العموم

في الأشخاص والأحوال كما هو المتعين في كلام الشارع وبالله التوفيق .

ثم قال المتنطع (وأما الجواب عما رواه الترمذي فمن وجوه الأول أنه لا نزاع في جواز التوسل به في حال حياته فإنه كان يدعو لمن سأله كما أن هذا جائز بغيره عن الأولياء والصالحين حال حياتهم باجماع المسلمين) اهـ وأقول : هذا جواب مردود لأنه مبني على مقدمة بينا بطلانها فيما تقدم وهي أن الحديث خاص بحالة الحياة ، وليت شعري من أخبر بذلك حتى بني عليه هذا الجواب الباطل المردود .

ثم قال (وقد أمرنا الله أن ندعو للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلواتنا وغيرها بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما أوصانا صلى الله عليه وسلم أن نسكت من الصلاة عليه وهو دعاء له بالرحمة والسلامة فقول القائل اللهم صل على محمد معناه اللهم ارحمه وارفع درجاته وسلمه) اهـ وأقول : لست أدري - ولا المنجم يدري - ما معنى هذا الكلام وما علاقته بالذي قبله فإنه كان يتكلم على أن التوسل من الحي بطلب الدعاء منه جائز ، وهو توسل واستشفاع لاشك فيه وأين هذا من أمر الله لنا بالصلاة على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ؟ إن كان يريد بذلك أن الله أمرنا أن نتشفع في نبيه بدعائنا له بالصلاة عليه فهذا ضلال في الاعتقاد زيادة على كونه قلبا للحقيقة ، فإن الثابت بالقرآن والسنة المتواترة والإجماع وهو المعروف للعوام والصابغين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو الشفيع المشفع وهو الذي يقال له في الموقف العظيم « قل تسمع واشفع تشفع » فمضى انعكس الحال حتى صارت الأمة تشفع في نبيها بدعائها له بالصلاة عليه ؟ تالله ما هذا إلا ضلال وزيف من قائله ومعتقده ! ثم تفسير الصلاة بالسلمة تفسير باطل أما أولا : فليس في كتب اللغة أن الصلاة

معناها السلامة ، بل ولا مناسبة بينهما لافى المعنى ولا فى الاشتقاق ؛ وأما
ثانيا فلأن السلامة إما أن تكون من أذى الناس أو من الذنوب والآفات
أو من العذاب والعقاب وكل هذا باطل هنا أما الاول فلأن الله ضمن
العصمة لنبيه من الناس أن ينالوه بسوء فقال تعالى (والله يعصمك من
الناس) وأما الثانى : فلأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم معصوم لا يمكن
أن يفعل ذنباً أصلاً وحاشاه من ذلك ، وهو معصوم أيضاً من الآفات المنفرة
كالجذام وتجوهر ؛ وأما الثالث فبطلانه أوضح من أن يستدل عليه ، وأى
عقل يستسيغ أن يدعى بالسلامة من العذاب لمن يخرج من النار بشفاعته
آلاف الآلاف من الخلق يوم القيامة ؛ وبالجمله فتفسير الصلاة بالسلامة
باطل لغة ومعنى ، ولو فرض أنه صحيح لوجب شرعاً اجتناب استعماله فى
حق النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاخلاله بالادب الواجب ، لان الدعاء
بالسلامة يقتضى أن المدعوه غير سالم من الآفات أو المعاصي أو العذاب
أو من أذى الناس وقهرهم له ، فهو ناقص بهذه الاشياء يحتاج إلى أن يتكامل
بسلامته منها والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كمله الله وطهره من كل
ما يشين فهو كما قال القائل .

خلقت مبرأ من كل عيب كأنك قد خلقت كما تشاء
وانظر إلى قول الله تعالى (والله يعصمك من الناس) تجده يشير إلى
ما ذكرناه من وجوب استعمال الالفاظ اللاتقة بمقامه صلى الله عليه وسلم
حيث إن الله تعالى لم يبر في حق النبي صلى الله عليه وسلم بفظ السلامة
لما فيه من اقتضاء النقص المذكور وإنما عبر بالعصمة التى تليق بمقام
الانبياء وتناسب قدرهم ، فإذا كان الله سبحانه وتعالى — وهو خالق
الخلق ومالك أمرهم — يسلك مع نبيه هذا المسلك الراقى فى الادب

والتعظيم أقل ما يجب علينا معشر العبيد أن نسلك مسلك مولانا ونتبع ما فعل فإنه إنما فعله إرشاداً لنا وتعلماً ؛ رزقنا الله حسن الأدب مع نبيه صلى الله عليه وسلم واتباع سنته حتى نفوز بسعادة الدارين آمين . هذا وقد أطبق العلماء أهل اللغة وغيرهم على أن الصلاة المأمور بها في حق النبي ﷺ معناها دأثر بين التعظيم والاحترام والتكريم ورفع الدرجات كما يعلم من مراجعة المجموع للنووي والنهاية لابن الأثير والمصباح للفيومي وغيرها ، وقد رد ابن القيم على من فسر الصلاة في حق النبي ﷺ بالرحمة أو المغفرة وبين بطلان هذا التفسير من خمسة عشر وجهاً ، ذكرها في الفصل الثاني من الباب الثالث من دجلاء الأفهام ، وكلامه في ذلك نفيس جداً ينبغي مراجعته والوقوف عليه نسأل الله أن يعلمنا من لدنه علماً آمين .

ثم قال المتنطع (الجواب الثاني على حديث الترمذي إجماع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والذين أتبعوهم بإحسان على ترك التوسل بعد انتقاله إلى الدار الآخرة إجماعاً عملياً قاطعاً فلم ينقل عن أحد من الصحابة والذين أتبعوهم بإحسان أنه توسل به بعد موته أو ذهب إلى قبره لذلك بل الثابت كما في صحيح البخاري خلافة وقد روى في الاستسقاء عن عمر رضي الله عنه أنه خرج بالناس يستسقي حين حبس عنهم المطر فقال اللهم انا كنا نتوسل إليك بنبينا فنتسقينا وانا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا ادع يا عباس فدعا فسقوا) اهـ . وأقول : أما ما ادعاه من الإجماع العملي القاطع على ترك التوسل فيكفيننا في تكذيبه فعل عثمان بن حنيف وبلال المزني وعائشة ومن بلغه فعل هؤلاء من الصحابة والتابعين فلم ينكره عليهم ، وكذا يكذبه فعل الأئمة مثل الطبراني وابن المقرئ وأبي الشيخ وأبي الخير الأقطع الزاهد المشهور وغيرهم ،

وأما ما فعله عمر رضي الله عنه في الاستسقاء من التوسل بالعباس رضي الله عنه فذلك هو المتعين الذي لا يصح غيره من حيث السنية ، وذلك لأن السنة في الاستسقاء أن يخرج الامام والناس إلى المصلى بظاهر البلد ويصلوا هناك صلاة الاستسقاء ، ويخطب فيهم الامام ويدعو بنفسه كما كان يفعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أو يأمر من يدعو كما فعل عمر مع العباس ومعاوية مع يزيد بن الأسود ، فإن قيل لم لم يتوسل عمر رضي الله عنه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في المصلى وعدل عنه إلى التوسل بالعباس ؟ فالجواب على ذلك من وجوه : الأول ، أن التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بواجب فيجوز تركه والعدول عنه إلى غيره ، الثاني ، أن الله تعالى يقول (أمن يجيب المضطر إذا دعاه ويكشف السوء) الآية ، ولا شك أن العباس كان إذ ذاك من جملة المضطرين فيمكن التوسل به أولى وأنسب ، والثالث ، أن عمر رضي الله عنه أراد بالتوسل بالعباس رضي الله عنه الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في إكرام العباس وإجلاله وقد جاء هذا عن عمر صريحا فروى الزبير بن بكار في الانساب من طريق داود عن عطاء عن زيد ابن أسلم عن ابن عمر قال استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب فخطب الناس عمر فقال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد فاقتدوا بها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتخذوه وسيلة إلى الله ، قال فما برحوا حتى سقاهم الله ، ورواه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن والده به ، الرابع ، أراد عمر رضي الله عنه بفعله ذلك أن يبين جواز التوسل بغير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أهل الصلاح والخير ممن ترجى بركته ولهذا قال الحافظ في الفتح عقب قصة توسل عمر بالعباس رضي الله عنهما ما نصه : يستفاد من قصة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الصلاح والخير

وأهل بيت النبوة اه والخامس ، أن توسل عمر بالعباس رضى الله عنهما هو في الحقيقة توسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه إنما توسل بالعباس لكونه عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولمسكاته منه كما جاء صريحاً في كلام عمر والعباس ، أما كلام عمر في البخاري عن أنس أن عمر رضى الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب رضى الله عنه فقال اللهم انا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم فنتسقين وإنا نتوسل إليك بهم بنبينا فاسقنا قال فيسقون هذا لفظ البخاري فقوله وإنا نتوسل إليك بهم بنبينا صريح فيما قلناه ، وأصرح منه ما ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب حيث قال مانصه : وروى ابن عباس وأنس أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان إذا قحط أهل المدينة استسقى بالعباس ، قال أبو عمر — يعني نفسه — وكان سبب ذلك أن الأرض أجذبت أجداً بشدة على عهد عمر زمن الرمادة وذلك سنة سبع عشرة فقال كعب بن أمير المؤمنين أن بنى إسرائيل كان إذا أصابهم مثل هذا استسقوا بعصبة الأنبياء فقال عمر هذا عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصنو أبيه وسيد بنى هاشم فثنى إليه عمر وشكا إليه ما فيه الناس من القحط ثم صعد المنبر ومعه العباس فقال اللهم انا توجهنا إليك بهم بنبينا وصنو أبيه فاسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين ، ثم قال عمر : يا أبا الفضل قم قاعد ، وقال أيضاً مانصه : رويتنا من وجوه عن عمر أنه خرج يستسقى وخرج معه بالعباس فقال اللهم انا نتقرب إليك بهم نبيك صلى الله عليه وآله وسلم ونستشفع به فاحفظ فيه لنبيك صلى الله عليه وآله وسلم كما حفظت الغلامين لصلاح أبيهما ، ثم ذكر بقية الخبر ، وفي آخره : فوالله ما برحوا حتى اعتلقوا الجدر وقاصوا المآزر وطلق الناس بالعباس يمسحون أركانهم ويقولون هنيئاً لك ساقى الحرمين اه وأما كلام العباس نفسه فأخرج الزبير

ابن بكار في الانساب باسناده أن العباس لما استسقى به عمر قال اللهم إنه لم ينزل بلاء إلا بذنب ولم يكشف إلا بتوبة وقد توجه القوم بي إليك لمكانى من نبيك وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث، فأرخت السماء، مثل الجبال حتى أخصبت الأرض وعاش الناس، ذكره الحافظ في الفتح فهذه النصوص صريحة في أن توسل عمر وغيره من الصحابة بالعباس كان لمكانته من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو توسل به في الحقيقة كما قدمنا، ولم يخطر ببالهم منع التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته وكيف يخطر ببالهم ذلك وهم يعلمون أن النبي صلى الله عليه وسلم وان انتقل عنهم حتى في قبره الشريف تعرض عليه أعمالهم ويدزى بصلاتهم وسلامهم عليه ويرد السلام عليهم، على أن بعض الصحابة وهو بلال بن الحرث المزني توسل في هذه الواقعة نفسها بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث ذهب إلى قبره الشريف وطلب منه أن يستسقى لامته فأخبره في المنام أنهم مسقون وأمره أن يخبر عمر، فأخبره ولم ينكر عمر ذلك ولا من سمعه من الصحابة فهذا دليل على أنهم ما كانوا يعتقدون حرمة التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته وإنما تركوه للوجوه التي ذكرناها، على أننا بينا فيما تقدم أن مجرد الترك لشيء لا يدل على حرمة الشيء المتروك إلا إذا دل دليل على ذلك وهو هنا مفقود .

ثم قال المتنطع الوجه الثالث أن الحديث المذكور لم يسلم من طعن الحفاظ عليه ولذلك قال كثير من شراح الكتاب كالأراقى أن الترمذى لا يعول على تصحيحه فضلا عن تحسينه لأنه صحيح الضعيف جداً كحديث «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم»، وهذا عند أهل الحديث مسلم به وهو مع ذلك معارض بالاجماع الذي قدمناه وبحديث

البخارى في الاستسقاء هذا فوق أن الترمذى لم يرتق فيه عن درجة الحسن على أنه في غير محل النزاع فإن النزاع إنما هو في الوسيلة بالموتى والحديث في التوسل به صلى الله عليه وسلم في حياته كما سلف (اه وأقول في كلامه أمور الأول ، ادعائه أن الحديث لم يسلم من طعن الحفاظ دعوى لم يؤيدها بدليل فهمى كذب محض ، وكيف يكون الحديث مطعوناً فيه وقد صححه الترمذى والطبرانى وابن خزيمة والحاكم والبيهقى والمنذرى والضياء المقدسى والنووى والذهبي وابن حجر والهيثمى والسيوطى وهؤلاء جهابذة الحديث ونقادهم ، فمن ذا الذى يجرؤ على الطعن فيه بعد إجماعهم على تصحيحه ؟ » الثانى ، قوله ولهذا قال كثير من شراح الكتاب كالعراقى إن الترمذى لا يعول على تصحيحه كذب أيضاً فإن أحداً من شراح الترمذى لم يقل ذلك والمتنطع لم ير شرح العراقى فمن أين له بالنقل عنه ، وهو يكذب فى النقل عن الكتب المطبوعة كتهذيب التهذيب وفتح البارى وغيرهما كما بينا ذلك فيما تقدم فكيف يؤمن على الكتب المخطوطة التى لم يرها ولو فى الرويا ؟ » الثالث ، قوله أيضاً ولهذا قال شراح الكتاب الخ ، يفيد أن الشراح ردوا تصحيحات الترمذى كلها من أجل تصحيحه لهذا الحديث وهو كذب أيضاً فإنه ان صح أنهم قالوا لا يعول على تصحيح الترمذى فأنما كان ذلك فى حديث آخر صححه الترمذى وهو ضعيف كما قال الذهبى فى ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى من الميزان بعد أن ذكر تضعيفه وتكذيب بعض الأئمة له ما نصه وأما الترمذى فروى من حديثه « الصلح جائز بين المسلمين » وصححه ولهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذى اه فمثل هذا التصحيح يكون مردوداً لضعف راوى الحديث أما حديث الضرير فكيف يعقل رد تصحيح الترمذى من أجله وهو يجمع على صحته ؟ ١١ هذا ويجب أن تعلم أن كلام الذهبى فى عدم الاعتماد على تصحيح الترمذى ليس على إطلاقه كما يعلم من كتب

أهل الحديث ، على أن الحافظ العراقي شارح الترمذى رد كلام الذهبي من أصله فقال ما نصه : لا يقبل هذا الطعن منه في حق الترمذى وإنما جهل الترمذى من لا يعرفه كابن حزم وإلا فهو إمام معتمد عليه ولا يمتنع أن يخالف اجتهاده اجتهاد غيره في بعض الرجال وكأنه رأى ما رآه البخارى فانه روى عنه أنه قال في حديث كثير عن أبيه عن جده في تكبير العبدین أنه حديث حسن اه وانظر بقيته في باب فضل الجمعة من نيل الأوطار ومنه يعلم أن اطلاق الذهبي عدم الاعتماد على تصحيح الترمذى مردود ، وأن ما نقله المتنطع عن العراقي محتلق مكذوب وقد احتج ابن خزيمة في صحيحه بكثير بن عبد الله كما نص عليه المنذرى في أوائل الترغيب والترهيب والرابع ، قوله ' لا يعول على تصحيحه فضلا عن تحسينه كلام لا معنى له ، لأنه ليس التحسين بأولى من التصحيح بل الأمر بالعكس ، فالصواب أن يقال لا يعول على تحسينه فضلا عن تصحيحه وذلك لأن الحسن يتساهل فيه ما لا يتساهل في الصحيح كما يعلم من كتب المصطلح هذا لو صح أن الترمذى لا يعول عليه كيف وهو امام في الصناعة مقدم وحافظ مبرز رغم أنف المتنطع الجمهور ، قوله أيضا لا يعول على تصحيحه فضلا عن تحسينه إنما أتى بهذه العبارة التي تفيد أولوية التحسين على التصحيح في الرد وعدم التعويل لانه ذكر أن الترمذى اقتصر على تحسين الحديث فقط فأراد أن يوهم بهذه العبارة أن الترمذى إذا كان لا يعول على تصحيحه فلأن لا يعول على تحسينه بالأولى ، وعادة المتنطع في هذه الرسالة أن يعتمد في الاستدلال على لوازم بعيدة كما تقدم أو اتهامات مكشوفة كهذا لا تروج إلا على ضعفه العقول قليلي المعرفة مثله ، وما درى المسكين أن الأمر عند المحدثين على العكس فإنهم كثيراً ما يعترض بعضهم على بعض في تصحيح حديث ويقتصرون على تحسينه فيقول أحدهم مثلاً حديث

كذا ليس بصحيح كما قال فلان بل حسن فقط كما يعلم من مراجعة كتبهم
وتتبع استعمالاتهم ، ولما ذكر ابن الصلاح تساهل الحاكم في التصحيح
قرر اختياراً من عنده أن ما صححه الحاكم ولم يوجد فيه كلام لغيره
بتصحيح ولا تضعيف فأقل أحواله أن يحمل على أنه حسن ، ولا يكون
صحيحاً نظراً للتساهل المذكور ، فهذا الكلام كما ترى صريح في نقض
ما أفهمته عبارة المستطع وبالله التوفيق ، السادس ، قوله لأنه صحيح
الضعيف جداً الحديث ، مفتاح الصلاة الطهور ، الخ فيه كذب في موضعين
والأول ، ادعاه أن الترمذي صحيح هذا الحديث مع أنه لم يصححه ، الثاني ،
ادعاه أن الحديث ضعيف جداً مع أنه حسن ، أما أن الترمذي لم
يصحح الحديث فإنه بعد أن رواه من طريق علي عليه السلام قال
مانعه : هذا الحديث أصبح شيء في هذا الباب وأحسن اه وهذه العبارة
لاتفيد صحة الحديث كما نص عليه الحفاظ ، قال النووي في الأذكار بعد
أن نقل عن الدار قطنى أنه قال : أصبح شيء في فضائل السور ، فضل قل
هو الله أحد ، وأصبح شيء في فضائل الصلوات فضل صلاة التسبيح ،
مانعه : ولا يلزم من هذه العبارة أن يكون حديث صلاة التسبيح صحيحاً
فإنهم يقولون هذا أصبح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً ومرادهم
أرجحه أو أقله ضعفه اه وأقره الحفاظ ابن حجر والسيوطى ، وإن
خالفاً في تضعيف حديث صلاة التسبيح ورأيا أنه حديث حسن أو صحيح
لأن ذكر الآن وبيننا ذلك بما يعلم من مراجعته في أمالى الأذكار الأول
والثاني المصنوعة للثاني ، وأما أن الحديث حسن فبيان ذلك أن الحديث
رواه الشافعى وأحمد وإسحاق بن راهويه وابن أبي شيبه والأربعة إلا
النسائى والحاكم والبزار وابن السكن من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل
عن محمد بن الحنفية عن علي كرم الله وجهه عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال د د مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، قال الترمذى هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسن ، وعبد الله بن محمد بن عقیل هو صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه وسمعت محمد بن إسماعيل يقول كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم — يعنى ابن راهويه والحميدى يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقیل ، قال محمد وهو مقارب الحديث اه وصرح الحافظ الهيثمى فى غير موضع من مجمع الزوائد أن عبد الله بن محمد بن عقیل حديثه حسن ، وبناء على ذلك يكون هذا الطريق وحده على شرط الحسن ، فكيف إذا ضمت إليه بقية طرق الحديث وهى تزيد على ثلاثة ذكرها الهيثمى فى مجمع الزوائد والحافظ فى التلخيص ونقلها الشوكانى عنهما فى نيل الأوطار ، لاشك أن الحديث يكون حينئذ قويا ولا يبعد أن يصحح (١) ، ولولا خوف الإطالة والإملال لأفصنا فى ذكر الطرق وبيان ما فيها لكن غرضنا بيان كذب المتنطع وهو حاصل بما ذكرنا وبالله التوفيق د السابع ، قوله وهذا عند أهل الحديث مسلم به كذب صريح ، والواقع أن أهل الحديث يعولون على تصحيح الترمذى وتحسينه وكتبهم تشهد بذلك فانظر إلى كتاب الأذكار للنووى وكتاب الترغيب للندرى والجامع الصغير للسيوطى وغيرها من كتب السنة بل انظر إلى كتب ابن تيمية وابن القيم تجدها ملأى بالنقل عن الترمذى فى التصحيح والتحسين مع الاعتماد عليه والتعويل على ما يقول ، وإن كانوا ينتقدون عليه فى بعض المواضع فذلك أمر ضرورى لان الخطأ والنسيان من لوازم الإنسان وجل من لا يسهو ولا يغفل د الثامن ، قوله وهو مع ذلك معارض بالإجماع الذى قدمناه ، هذا الإجماع كذب كما يعلم مما قدمناه أيضا د التاسع ، قوله وبحديث البخارى فى استسقاء عمر بالعباس هذا جهل منه فى موضعين د الاول ، ادعاه أن حديث البخارى

(١) بل هو صحيح

في استسقاء عمر بالعباس يدل على منع التوسل بالميت وهذا جهل لان ترك الشيء لا يدل على إيمانه كما قدمنا بيان ذلك مفصلاً والثاني ، ادعاؤه أن فعل عمر معارض الحديث الضريع ، وهذا جهل فاضح لان من شرط المتعارضين أن يستويا في الرتبة والالام يمكن تعارض لوجوب تقديم الاعلى منهما على الادون والامر هنا كذلك فان حديث الضريع مرفوع ، وفعل عمر موقوف ومن ذا الذي يقدم الموقوف على المرفوع إلا أن يكون في عقله خجل وبه جنون ١٩ ، العاشر ، قوله هذا فوق أن الترمذي لم يرتق فيه عن درجة الحسن فيه كذب واحد وجهل مكرر مرتين أما الكذب فادعاؤه أن الترمذي لم يرتق في الحديث عن درجة الحسن مع أنه ارتقى فيه إلى درجة الصحة كما تقدم في كلامه ، وأما الجهل المكرر فالاول منه أن كلامه المذكور يدل على أنه ما رأى كتاب الترمذي ولا كلف نفسه تعب مراجعته وهذا جهل فاضح جدا لان سنن الترمذي أحد الكتب الستة التي هي معصم الإسلام وعن طريقها وصل لنا قدر غير يسير من نور الهدى المحمدي ، وهي مع ذلك بلغت في الشهرة والذيع بحيث ملأت الأسماع والبقاع ، فكيف يسوغ لواعظ يدعي أنه مستول عند الله على تبليغ العلم أن يجهل واحدا منها ولا يطلع عليه ، وليت شعري أي علم يكون عنده حتى يسأل عن تبليغه إذا هو لم يقرأ كتاب الترمذي وبقية الكتب الستة على الأقل ؟ والجهل الثاني ادعاؤه أن الترمذي اقتصر على تحسين الحديث مریدا بذلك عدم جواز العمل به فيما يظهر ، وما درى أن الحديث إذا كان حسناً وجب العمل به لان الحسن كالصحيح في الاحتجاج والعمل به على ما هو مقرر عند الحديثين والاصوليين ، الحادي عشر ، قوله على أنه في غير محل النزاع فان النزاع إنما هو في الوسيلة بالموتى والحديث في التوسل به صلى الله عليه وسلم في الحياة كما سلف ، بطلان هذا يعلم مما قدمناه في الوجوه

الاثني عشر ، وأيم الله لو أننا سألنا المتنطع ما الدليل على تخصيص الحديث بحال الحياة لاعتراه إبلاس ، وإن أجاب فع إبلاس ، جواباً مؤذناً ، بالإفلاس ، ولا يخفى أن حديث الضرير شرع ثابت لا يدخله نسخ ولا تخصيص إلى يوم القيامة ، ومن ادعى فيه شيئاً من ذلك فعليه البيان وإلا فهو متعصب المذهب الجاهلية ثم قال المتنطع (الشبهة الرابعة حديث الترمذي أيضاً وذكر حديث ابن عباس في الرجل الذي سمع صاحب القبر يقرأ سورة الملك ثم قال وإيراد هذا الحديث في الاستدلال على الوسيلة بالموتى ضرب من الخلط فإن التوسل بالقرآن وغيره من صفات الله يجمع على جوازه كما سيأتي ومع هذا فهذا الحديث مكذوب قال الترمذي بعد روايته غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وأشار بهذا إلى ما طعن به عليه الحفاظ فإن في طريقه يحيى بن عمرو بن مالك النكري البصري قال حماد بن زيد كذاب يختلق الموضوعات وينسبها إلى الثقات ولولا هذا الرجل في إسناد الحديث لكان من أصح الأحاديث فإن بقية رجال إسناده رجال الصحيح وكما كذبه حماد كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم قاله الحفاظ في تهذيب التهذيب (اهـ) وأقول في كلامه أمور الأول ، ادعاؤه أن الحديث ذكر في دلائل التوسل ممنوع فأتينا لانعرف أحداً من أهل العلم استدلل به ، الثاني ، ولو سلمنا أن أحداً منهم استدلل به وذكره فقوله : أن إirاده في الاستدلال ضرب من الخلط ممنوع ، بل للاستدلال به وجه وجيه وهو أن قراءة هذا الرجل لسورة الملك في قبره يدل على أن الصالحين في قبورهم حياة وشعوراً وإذا كان كذلك فيجوز التوسل وسؤال الله بهم إذ مما يمنع التوسل بالميت عند المتنطع وأشكاله الذين لا يؤمنون بالحياة البرزخية عدم شعوره وإدراكه وهذا الحديث يرد عليهم في ذلك ، الثالث ، قوله ومع هذا فهذا الحديث مكذوب . كذب منه وجراً بالغة فإن الحديث

ليس بمكذوب أصلاً ولا تسمع القواعد بذلك حتى على أسوأ الفروض والتقدير كما يتبين عما سيأتى «الرابع» استدلاله على كذب الحديث بقول الترمذى إنه غريب جهل منه فاضح ، فليس من اصطلاح الترمذى أن يقول عن الحديث المكذوب غريب إنما يريد إذا أطلق هذا اللفظ ضعف الحديث فقط (١) كما نصوا عليه فى كتب المصطلح وصنيع الترمذى نفسه فى كتابه يشهد بذلك ويدل عليه «الخامس» استدلاله على كذب الحديث بقول الترمذى غريب جهل أيضاً بمعنى الغريب عند المحدثين وبما يريدون منه إذا أطلقوه فى مثل هذا الموضع وتفصيل ذلك يعلم من كتب المصطلح التى ما عرف المتنطع شيئاً منها ولا رآه كما يدل على ذلك هذا الاستدلال .

«السادس» قوله قال الترمذى لانهرفه إلا من هذا الوجه كذب وتحريف وذلك لأن الترمذى لم يقل هكذا وإنما قال مانصه هذا الحديث غريب من هذا الوجه اهـ وبين العبارتين فرق لا يخفى على أهل العلم «السابع» قوله فى يحيى بن عمرو بن مالك النكرى قال حماد بن زيد كذاب يختلق الموضوعات وينسبها إلى الثقات، هذا الكلام زوره المتنطع فى نفسه ثم نسبته إلى حماد بن زيد لأن كتاب الميزان وتهذيب التهذيب ليس فيهما هذه العبارة فاجب لشخص يجرح الرواة ويرميهم بالكذب فى حين أنه كاذب فى ذلك «الثامن» قوله وكذا كذبه حماد كذبه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم هذا كذب صريح فان يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهما لم يكذبوه ولا قاهوا بما يدل على ذلك وإنما ضعفوه فقط وفرق كبير بين التأكيد والتضعيف «التاسع» قوله قاله الحافظ فى تهذيب التهذيب فى هذا العزو كذب ووقاحة ، أما الكذب فهو عزو ما تقدم من الكذب المزدوج إلى تهذيب التهذيب وهو خال منه ، وأما الوقاحة فهو كذبه على تهذيب التهذيب وهو يعلم أنه مطبوع وأن الاطلاع عليه ميسور لكل أحد وأن بالاطلاع عليه يفتضح كذبه

(١) أما إذا قال : حسن غريب مثلاً فيريد بالغرابة التفرد لا الضعف

وإنهتهك ستره ، فكان ذلك العزو والحالة ما ذكرنا دليلا على وقاحة الرجل .
 وأنه رفع جلاباب الحياء عن وجهه نسأل الله السلامة والعافية ، وإليك
 عبارة تهذيب التهذيب على أصلها فقد جاء في حرف الياء منه ما نصه : يحيى
 ابن عمرو بن مالك النكري البصري روى عن أبيه وعنه ابنه مالك ومحمد
 ابن سليمان بن أبي داود الحراتي وأبو سلمة ومسلم بن إبراهيم وبشر بن الوليد
 ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب وغيرهم ، قال ابن معين وأبو داود
 والنسائي والدولابي ضعيف وقال الدارقطني صويلح يعتبر به وقال غيره كان
 حماد بن زيد يرميه بالكذب وروى له ابن عدى أحاديث وقال كلها محفوظة
 وحديث آخر مما لم أذكره قلت وقال العقيلي لا يتابع على حديثه وقال أحمد
 ابن حنبل ليس هذا بشيء وقال الساجي منكر الحديث أه بحر وفه ، فوازن
 هذا بما نقله المتنطع لتدرك مبلغ أمانته وثقته فإلى الله المشتكى من هذا
 الزمن الذي صار فيه المتنطع وأمثاله من العلماء والوعاظ وهم أحوج
 الناس إلى من يعلمهم مبادئ دينهم ويرغبهم في الصدق والأمانة والحياء
 وينفهم من أصدادها حتى يتمظروا في أنفسهم ويعلموا أن عليهم رقيباً
 يحاسبهم فيراقبونه وعنده ذلك فقط يقبل منهم الوعظ وينفع منهم التذكير ،
 أما الحديث الذي ذكره المتنطع وزعم أنه موضوع فأخرجه الترمذي في
 سننه قال حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا يحيى بن عمرو بن
 مالك النكري عن أبيه عن أبي الجوزاء عن ابن عباس قال : ضرب بعض
 أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم خباءه على قبر وهو لا يحسب أنه
 قبر فإذا قبر انسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها فأتى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال يا رسول الله : إني ضربت خبائي على قبر وأنا لا أحسب
 أنه قبر فإذا فيه انسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها فقال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم : هي المانة هي المنجية تنجيه من عذاب القبر ، هذا

حديث غريب من هذا الوجه اه كلام الترمذى ، ونقل ابن القيم فى كتابه الروح عنه إنه قال هذا : حديث حسن غريب ، ورواه ابن عدى فى الكامل قال حدثنا على بن سعيد الرازى حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبى الشوارب حدثنا يحيى بن عمرو بن مالك عن أبيه عن أبى الجوزاء عن ابن عباس قد كره ، ورواه البيهقى فى دلائل النبوة من طريق ابن عدى فقال : باب ما جاء فى الرجل الذى سمع صاحب قبر يقرأ سورة الملك أخبرنا أبو سعيد المصلى قال أخبرنا أبو أحمد بن عدى الحافظ فذكر الاسناد السابق ، ثم قال البيهقى بعد ذكر الحديث ما نصه : تفرد به يحيى بن عمرو النكرى وهو ضعيف إلا أن له شاهداً شاهداً عن عبد الله بن مسعود ثم أخرج بإسناد صحيح عن مرة عن ابن مسعود قال توفى رجل فأتى من جوانب قبره فجعلت سورة من القرآن تجادل عنه حتى منعتة قال فنظرت أنا وهى سروق فاذا هى تبارك اه قلت : وهذا وإن كان موقوفاً فله حكم الرفع ، وقد روى الترمذى عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : إن سورة من القرآن ثلاثين آية شفعت لرجل حتى غفر له وهى تبارك الذى بيده الملك ، قال الترمذى هذا حديث حسن ، وقال الحافظ ابن عبد البر : صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : إن سورة ثلاثين آية شفعت فى صاحبها حتى غفر له تبارك الذى بيده الملك اه ، نقله ابن القيم ، إذا تقرر هذا فاعلم أن حديث ابن عباس ليس بموضوع أصلاً وإنما هو ضعيف ضعفاً قريباً وبيان ذلك من وجوه الأول ، أن يحيى بن عمرو النكرى ضعيف فقط كما علمت من ترجمته التى نقلناها ولم يرمه بالكذب إلا حماد بن زيد ولم يبين سببه فهو تكذيب مردود لاسيما وقد قال الدارقطنى فى يحيى صويلح يعتبر به ، وهذا يدل على أن ضعفه قريب بحيث يعتبر بحديثه ولا يترك فىكون هذا الحديث ضعيفاً

« الثاني ، أن ابن عدى روى ليحيى أحاديث من جملتها هذا ، وقال : كلها محفوظة وهو دليل صريح على أن هذا الحديث محفوظ غير شاذ ولا منكر . فأتى يأتية الوضع والحالة هذه ، الثالث ، أن الحديث أخرجه البيهقي في الدلائل كما تقدم وهو ملتزم أن لا يخرج في كتبه خصوصا الدلائل حديثا يعلم أنه موضوع ، الرابع ، أن البيهقي نص على تضعيفه كما تقدم في كلامه وهو دليل قاطع على أنه ليس بموضوع ، الخامس ، أن الحديث ذكره الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب وأشار إلى تضعيفه ولو كان موضوعا ما خفى عليه ذلك وهو من الحفاظ النقاد المبرزين ، السادس ، مما يدل على أن الحديث ليس بموضوع وأن ضعفه قريب محتمل ورود أخبار وآثار تشهد له فيما تضمنته من فضل سورة الملك وفيما أفاده من حصول القراءة من الميت في القبر وحياته فيه حياة لا ندركمها ، أما الأول فقد تقدم فيه حديث أبي هريرة وابن مسعود رضى الله عنهما ونذكر هنا حديثا ثالثا أخرجه الطبراني في الأوسط والصغير عن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « سورة من القرآن ما هي إلا ثلاثون آية خاصمت على صاحبها حتى أدخلته الجنة وهي سورة تبارك » قال الحافظ الهيثمي رجاله رجال الصحيح ، وهذا حديث رابع رواه عبد بن حميد في مسنده عن إبراهيم بن الحكم عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال لرجل ألا انحفك بحديث تفرح به قال الرجل بلى قال اقرأ تبارك الذى بيده الملك احفظها وعلوها أهلك وولدك وصبيان بيتك وجيرانك فانها المنجية والمجسدة تجادل أو تخاضم يوم القيامة عند ربها لقاربتها وتطلب له أن ينجيه من النار إذا كانت في جوفه وينجي الله بها صاحبها من عذاب القبر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لو ددت أنها في قلب كل إنسان من أمتي ، وأما الثاني وهو ما أفاده

عن حصول القراءة من الميت في القبر فيؤيده فيه ما رواه ابن منده وأبو أحمد الحاكم في السكني بسند ضعيف كما قال الحافظ السيوطي عن طلحة ابن عبيد الله قال أردت مالي بالغابة فادركني الليل فأويت إلى قبر عبد الله ابن عمرو بن حرام فسمعت قراءة من القبر ما سمعت أحسن منها فحُثت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال ذلك عبد الله ألم تعلم أن الله قبض أرواحهم فجعلها في قناديل من زبرجد وياقوت ثم علقها وسط الجنة فإذا كان الليل ردت إليهم أرواحهم فلا تزال كذلك حتى إذا طلع الفجر ردت أرواحهم إلى مكانها الذي كانت فيه ، وروى ابن جرير في تهذيب الآثار وأبو نعيم عن إبراهيم بن الصعبة المديني قال حدثني الذين كانوا يمرون بالحصن بالأسفار قالوا كنا إذا مررنا بجنابات قبر ثابت البناني سمعنا قراءة القرآن ، وأخرج أبو نعيم عن جبير قال أنا والله الذي لا إله إلا هو أدخلت ثابتا البناني لحده ومعي حميد الطويل فلما سويتنا عليه اللبن سقطت لبنة فاذا أنا به يصلي في قبره وكان يقول في دعائه اللهم ان كنت أعطيت أحدا من خلقك الصلاة في قبره فأعطنيها فما كان الله ليرد دعاءه وأخرج ابن منده قال أخبرنا أحمد بن محمد السلمي أنبأنا أبو أحمد يوسف الخفاف أنا القاضي أبو أحمد حدثنا محمد بن جعفر بن محمد الأشعري سمعت سلمة بن شبيب قال سمعت أبا أحمد الحفار وكان ثقة ورعا قال دخلت يوم الجمعة المقبرة نصف النهار فما مررت بقبر إلا سمعت منه قراءة القرآن ، قال الحافظ زين الدين ابن رجب في كتاب القبور : قد يكرم الله بعض أهل البرزخ بأعمال صالحة في البرزخ وإن لم يحصل له بذلك ثواب لا تقطاع عمله بالموت لكنه إنما يبقى عمله عليه ليتنعم بذكر الله وطاعته كما تنعم بذلك الملائكة وأهل الجنة في الجنة وإن لم يكن على ذلك ثواب لأن نفس الذكر والطاعة أعظم نعيما عند أهلها من جميع نعيم أهل الدنيا ولذتها فما

تتم المتنعمون بمثل ذكر الله وطاعته، وروى أبو الحسن بن البراء في كتاب الروضة عن عبد الله بن محمد بن منصور حدثني إبراهيم الحفار قال حفر قبراً قبعت لبنة فشمنت رائحة المسك حين انفتحت اللبنة فإذا بشيخ جالس في قبره يقرأ القرآن، قال ابن رجب وحدثني المحدث أبو الحجاج يوسف بن محمد الأسري ثنا شيخنا أبو الحسن علي بن الحسين السامري خطيب سامرا وكان رجلاً صالحاً وأراني موضعاً من قبور سامرا فقال هذا الموضع لا يزال نسمع منه سورة تبارك الملك، وروى الحافظ أبو بكر الخطيب بسنده عن عيسى بن محمد الطوماري قال رأيت أبا بكر بن مجاهد المقرئ في النوم كأنه يقرأ وكأنني أقول له أنت ميت وتقرأ فكأنه يقول لي كنت أدعو الله في دبر كل صلاة وعند ختم القرآن أن يجعلني ممن يقرأ في قبره فانا أقرأ في قبري، وأخرج الخلال في كتاب السنة من طريق إبراهيم بن الحكم بن أبان وفيه ضعف عن أبيه عن عكرمة قال قال ابن عباس : المؤمن يعطى مصحفاً في قبره يقرأ فيه، وأخرجه ابن البراء في الروضة من طريق حفص بن عمر العدني وفيه ضعف أيضاً عن الحكم بن أبان، وروى الحافظ أبو العلاء الهمداني في النوم بعد موته وهو في مدينة جدرانها وحيطانها كلها كتب فسئل عن ذلك فقال سألت الله تعالى أن يشغلني بالعلم كما كنت اشتغل به فأنا اشتغل بالعلم في قبري اه كلام الحافظ بن رجب نقله الحافظ السيوطي في شرح الصدور ونقل كثيراً من الآثار في هذا المعنى فظهر من هذه الوجوه أن الحديث ضعفه قريب محتمل وأن المتنطع كاذب في ادعائه وضعه، ثم وقفت على كلام ابن رجب في كتابه المذكور وبالله التوفيق .

ثم قال المتنطع . (الشبهة الخامسة مارواه ابن ماجه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا الحديث وهذا الحديث مع كونه في غاية الضعف، فإنه لو صح لم يقد المستدلين على جواز

التوسل بالموتى شيئاً فإن حق السائلين المذكور هو ما تفضل الله تعالى به على من دعاه بالإجابة لدعائه المشار إليه بقوله « وإذا سألك عبادى عني فإني قريب أجيب دعوة الداعى إذا دعان » وقوله « ادعوني أستجب لكم » على أحد التفسيرين وهو تفسير الدعاء بالطلب وهو توسل بفضل الله وهو صفة من صفاته ولا نزاع فيه فأين هذا من الوسيلة بالمخلوق والميت المتنازع فيه) اهـ وأقول : الحديث المذكور خرج ابن ماجه فى سننه قال حدثنا محمد بن سعيد بن يزيد ابن ابراهيم التستري ثنا الفضل بن الموفق أبو الجهم ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية يعنى العوفى عن أبي سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من خرج من بيته إلى الصلاة فقال اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وأسألك بحق ممشاي هذا فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة وخرجت اتقاهم سخطك وابتغاهم مرضاتك فأسألك أن تعيذنى من النار وتغفر لى ذنوبى إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت أقبل الله عليه بوجهه واستغفر له سبعون ألف ملك » ورواه أحمد عن يزيد بن هرون والطبرانى فى الدعاء عن بشر بن موسى عن عبد الله بن صالح العجلي وابن خزيمة فى كتاب التوحيد عن طريق محمد بن فضيل بن غزوان ومن طريق أبي خالدة الأحمر وأبو نعيم الأصبهاني من طريق أبي نعيم الكوفي خمستهم عن فضيل بن مرزوق به فزال ما يشئ من ضعف الفضل بن الموفق بمتابعة هؤلاء له ولم يبق إلا النظر فى حال فضيل وشيخه فاما فضيل فثقة كما قال ابن عيينة وابن معين وغيرهما روى له مسلم والأربعة ، وأكبر ما عيب به تشيغه وليس ذلك بمأثبه على ما تقر فى هذا الشأن ، وأما عطية فقد ضعفه أحمد وتمكلم فيه مشيم لكن قال أبو حاتم ومع ضعفه يكتب حديثه وقال ابن معين صالح وقال ابن سعد كان ثقة إن شاء الله وقال الحافظ فى التقریب : عطية بن سعد بن جنادة بضم الجيم وبعدها نون خفيفة العوفى الجسدى بفتح الجيم والدال المهملة الكوفى أبو الحسن صدوق

يخطيء كثيراً وكان شيعياً مدلساً من الثلاثة روى عنه البخاري في التاريخ وأبو داود والنسائي اه وقال في أمالي الأذكار : ضعف عطية إنما جاء من قبل تشيعه وقبل تدليسه وإلا فهو صدوق وقد أخرج له البخاري في الأدب المفرد وأخرج له أبو داود عدة أحاديث ساكتاً عليها وحسن له الترمذي عدة أحاديث بعضها من أفراد اه وهذا الكلام ذكره الحافظ ردأ على إطلاق النووي في عطية أنه ضعيف ، والذي يتحصل مما ذكرناه في عطية أن حديثه يكون حسناً إذا سلم من تدليسه وهذا الحديث كذلك فيكون حسناً وقد حسنه ثلاثة من كبار الحفاظ أولهم الحافظ أبو الحسن المقدسي نقل ذلك عنه تلميذه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ، وثانيهم الحافظ العراقي فقد نص على تحسينه في تخريج أحاديث الأحياء ، وثالثهم شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر فإنه بعد أن أخرجه في أمالي الأذكار قال ما نصه : حديث حسن أخرجه أحمد وابن ماجه وابن خزيمة في كتاب التوحيد وأبو نعيم الأصبهاني وفي كتاب الصلاة لأبي نعيم عن فضيل عن عطية قال حدثني أبو سعيد فذكره لكن لم يرفعه فقد أمن بذلك تدليس عطية العوفي اه نقله ابن علان في شرح الأذكار ولا يخفى أن الموقوف في هذا الباب له حكم المرفوع لأنه مما لا مجال للاجتهاد فيه ، فرواية أبي نعيم الموقوفة لا تخدش في رفع الحديث كما قد يتوهم فالحديث من هذا الطريق وحده حسن كما حكم به هؤلاء الحفاظ ، وله طريق آخر ضعيف فذكره استئناساً وتعميماً للفائدة قال ابن السني في عمل اليوم والليلة حدثنا ابن منيع ثنا الحسن بن عرفة ثنا علي بن ثابت الجزري عن الوازع بن نافع عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله عن بلال هـ وذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرج إلى الصلاة قال « بسم الله آمنت بالله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق مخرجي هذا فإني لم أخرجك أشراً ولا بطراً ولا رياء

والاسمعة خرجت ابتغاء مرضاتك واتقاء سخطك أسألك أن تعيذني من النار
وتدعيني الجنة ، الوازع بن نافع ضعيف ، بعد هذا نرجع لمناقشة المتنطع فنقول
قوله هذا الحديث مع كونه في غاية الضعف ، كذب وجمل لأن الحديث حسن
كما علمت وعلى فرض أنه ضعيف فليس هو في غاية الضعف بل ضعفه قريب
لما علمت من حال عطية العوفي وأنه صدوق كما قال الحافظ وحديث الصدوق
لا يكون في غاية الضعف ، وقوله لو صح لم يفد المستدلين على جواز التوسل
بالموتى فان حق السائلين هو ما تفضل الله تعالى به على من دعاه بالاجابة لدعائه
الى أن قال وهو توسل بفضل الله وهو صفة من صفاته ، فأين هذا من
التوسل بالخلق والميت المتنازع فيه ، غير صحيح فان الحديث كما قال ابن
علان في شرح الأذكار - يفيد التوسل بحق أرباب الخير على سبيل العموم ،
ومثلهم بالاولى الانبياء والمرسلون ، ولا شك أن حق أرباب الخير لا يبطل
بموتهم ، بل يثبت ويتأكد . لأن الدار الآخرة هي محل وفاء الله لعباده
الصالحين بالحقوق التي التزمها لهم تفضلاً منه وتكرماً ، وكون هذا الحق صفة
من صفات الله لا يبطل ما نقول ، كما توهم المتنطع بل يؤيده ، لأن معنى التوسل
بالاولياء الذي نقول به هو سؤال الله بحقهم عليه وجاههم عنده وكرامتهم
لديه ، وذلك في التحقيق يرجع الى التوسل بحب الله وإكرامه لهم ، وهذا
يستوى فيه الولي أسكن والميت ، لأن الله يحب اوليائه ويكرمهم جميعاً
بل الولي الميت أولى بذلك لانه في دار الكرامة والجزاء ، فظهر أن الحديث
يؤيدنا فيما نقول وبالله التوفيق . هذا وقد رأيت بعض المعاصرين طعن في
الاستدلال بالحديث من ناحية أخرى دلت على ضعفه في اللغة العربية وذلك
أنه قال . إن الباء في قوله بحق السائلين عليك ، وبحق عشاى ، للتعدي لان
سأل متعد بنفسه وبالباء ، قال وفي القاموس سأله كذا وعن كذا وبكذا
بمعنى ، وفاته أن هذا في السؤال بمعنى الاستعلام كما ترشد الى ذلك عبارة القاموس

التي نعلمها غير فاهم لها ، ويوضحه قول صاحب المختار : وسأله الشيء وسأله عن الشيء .
سؤالاً ومسئلة . وقوله تعالى سأل سائل بعذاب واقع أى عن عذاب واقع قال الاخفش
يقال خرجنا نسأل عن فلان وبفلان اما السؤال بمعنى الطلب كما فى الحديث
فلا تدخل باء التعدية فيه على المفعول وانما تدخل على المتوسل به كما هو ظاهر
واصديقنا العلامة المطالع الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله كلام جيد فى هذا
الحديث أحببت أن أنقله تكميلاً للقائدة قال فى مقاله بحق القول المنشور بالعدد
السادس والعشرين من السنة الثامنة لمجلة الاسلام بعد تخريج الحديث المذكور
ما نصه : وفى الحديث التوسل بعامة المسلمين وخاصتهم وادخال الباء فى أحد
مفعولى السؤال انما هو فى السؤال الاستعلامى كقوله تعالى (فاسأل به خبيراً
سأل سائل بعذاب واقع) واما السؤال الاستعطاء فى فلا تدخل الباء فيه أصلاً
إلا على المتوسل به ، فذلك الادعية المأثورة فتصور ادخالها هنا فى المفعول
الثانى اخراج للكلام عن سننه بهوى وصيغته باطل تمجهاً للاسماع ، وليس
معنى الحق الاجابة ، بل ما يستحقه السائلون المتضرعون فضلاً من الله سبحانه
وتعالى ، فيكون عدد بحق السائلين ، سؤالاً لهذا الدعى هذياناً محضاً . ولا
سياق عند ملاحظة ما عطف عليه فى الحديث ، وأما زعم انه ليس فى سياق
الحديث ما يصلح أن يكون سؤالاً غير ذلك فما يثير الضحك الشديد والهزء
المديد . فإين ذهب من هذا الزاعم . أن تعيننى من النار ، ... ؟ وكم يكرر
الفعل للتوكيد ، فالسؤال فى الفعل الاخير هو السؤال فى الفعلين المتقدمين ،
بل لو لم تكن تلك الافعال من باب التوكيد لكانت فى باب التنازع فيكون
هذا التمسك معتبراً فى الجميع على كل تقدير ، وأما من يحاول رد التوسل بتصور
دخوله فى الحلف بغير الله فانه يحاول الرد على المصطفى صلوات الله عليه ، لانه هو الذي
علم صيغ التوسل وفيها التوسل بالاشخاص ، وأين التوسل من الحلف اه وهو على
اختصاره كاف فى رد كل ما أورد على الاستدلال بالحديث من اعتراضات وبالله التوفيق

ثم قال المتنطع (الشبهة السادسة حديث حياتي خير لكم وحياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم تعرض على أعمالكم فما رأيت من خير حدثت الله وان يكسوي ذلك استغفرت لكم وهذا الحديث وان اشتهر على السنة كبار الناس وصغارهم فقد خلت منه جميع كتب السنة حتى الحاكم الذي يروي ما هب ودب ومع هذا فالذي رواه وقفه على بكر بن عبد الله المزني وهو تابعي مشهور ومع ذلك لم يذكر فيه الصحابي أحد من رواة السنة لاني صحيح الكتب ولا في ضيعفها وهو منقطع لا يصلح للاحتجاج به وانما يأخذه حضرات أهل الدين من دواوين الخطب ذلك مبلغهم من العلم) اه وأقول : الحديث المذكور حديث صحيح لا مطعن فيه ولا منقوض ، ورد من حديث ابن مسعود وأنس بن مالك ومن مرسل بكر بن عبد الله المزني أما حديث ابن مسعود رضي الله عنه فخرجه البزار في مسنده قال : ثنا يوسف بن موسى ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن سفيان عن عبد الله بن السائب عن زاذان عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ان الله ملائكة سياحين يبلغوني عن أمتي السلام ، قال وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم وحياتي خير لكم تعرض على أعمالكم فما رأيت من خير حدثت الله وما رأيت من شر استغفرت الله لكم ، قال البزار : لا أعلمه يروي عن عبد الله الا بهذا الاسناد قال الحافظ العراقي في كتاب الجنائز من طرح التثريب في شرح التقریب : اسناده جيد وقال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ، والمحدث القسطلاني في شرح البخاري ، رجال اسناده رجال الصحيح ، وقال الحافظ السيوطي في كتاب المعجزات والخصائص : اسناده صحيح ، وكذا قال علي القاري والشهاب الخفاجي في أول شرحيهما على الشفاء (١) وأما حديث أنس فرواه الحرث بن أبي أسامة

(١) وقد توسعت في الكلام على طرق هذا الحديث وشرح معناه في كتابي

د نهاية الآمال في صحة وشرح حديث عرض الأعمال .

في مسنده وابن عدي في الكامل من طريق خراش عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حياتي خير لكم تتحدثون ويحدث لكم فإذا أنامت كانت وقاتي خيرا لكم تعرض على أعمالكم فإن رأيت خيرا حمدت الله وإن رأيت غير ذلك استغفرت الله لكم ، قال الحافظ العراقي في المغني : اسناده ضعيف لضعف خراش ه قلت لمكن له طريق آخر قال الحافظ أبو نصر الحسن بن محمد بن إبراهيم اليوناني في معجمه : سمعت الشريف واضح بن أبي تمام الزيني يقول سمعت أبا علي بن تومة يقول اجتمع قوم من الغرباء عند أبي جعفر ابن شاهين فسألوه أن يحدثهم أعلى حديث عنده فقال لأحدكم حديثا من عوالي ما عندي : ثنا عبد الله بن محمد البغوي ثنا شيبان بن فروخ الأيلي ثنا نافع أبو هريرة السجستاني سمعت أنس بن مالك يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : حياتي خير لكم ، الحديث ، وخرجه ابن النجار في تاريخ بغداد عن معمر بن محمد الأصماني عن الحافظ أبي نصر اليوناني به ، وهذا اسناده ضعيف أيضا لا تفاقمهم على ضعف أبي هريرة ، وعن أنس حديث آخر أخرجه أبو نعيم في الحلية قال : ثنا عبد الله بن محمد بن جعفر ثنا أحمد بن عيسى بن ماهان الرازي ثنا محمد بن مصفى ثنا بقية ثنا عباد بن كثير عن عمران — هو القصير — عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أعمال امتي تعرض على كل يوم جمعة واشتد غضب الله على الزناة ، وأما مرسل بكر بن عبد الله المزني فأخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده قال : ثنا الحسن بن قتيبة ثنا جسر بن فرقد عن بكر بن عبد الله المزني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حياتي خير لكم تتحدثون ويحدث لكم وقاتي خيرا لكم تعرض على أعمالكم فما كان من حسن حمدت الله وما كان من سيئ استغفرت الله لكم ، اسناده ضعيف لضعف الحسن بن قتيبة لكن أخرجه اسماعيل القباضي المالكي من طريق آخر فقال : ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد

ابن زيد عن غائب القطان عن بكر بن عبد الله المزني به مرفوعا وهذا اسناد صحيح، صححه الحافظ ابن عبد الهادي مع تعنيته ، وقال أيضا ثنا خجاج بن المنهال ثنا حماد بن نسيبة عن كثير أبي الفضل عن بكر بن عبد الله به مرفوعا وهذا اسناد صحيح أيضا وفي الباب عن سعيد الشامي والد عبد العزيز قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس على الله وتعرض على الأنبياء وعلى الآباء والامهات يوم الجمعة فيفرحون بحسناتهم وتزداد وجوههم بياضا وانشروا فافتقوا الله ولا تؤذوا موتاكم ، رواه الحكيم الترمذي في نوادر الأصول من طريق عبد الغفور بن عبد العزيز بن سعيد الشامي عن أبيه عن جده وكانت له حجة ، وهذا اسناد ضعيف لضعف عبد الغفور ، وعن مجاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم د انكم تعرضون على باسمائكم ومسماكم فأحسنوا الصلاة على ، أخرجه عبد الرزاق ، وبالجمللة فالحديث صحيح لا مطعن فيه ، وهو يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أعمالنا بعرضها عليه ويستغفر الله لنا على ما فعلنا من سيئ وقبيح ، وإذا كان كذلك فيجوز لنا أن نتوسل به الى الله ونستشفع به لديه لأنه يعلم بذلك فيشفع فينا ويدعو لنا وهو الشافع المشفع صلى الله عليه وآله وسلم وزاده تشريفا وتكريما . وقد أخبر الله في القرآن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهيد على أمته وذلك يقتضي أن تعرض أعمالهم عليه يشهد على ما رأى وعلم ، قال ابن المبارك : أخبرنا رجل من الأنصار عن المنهال بن عمرو أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : ليس من يوم إلا يعرض فيه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته غدوة وعشيا فيعرفهم باسمائهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم يقول الله تعالى (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) اه وقال القرطبي في التذكرة : باب ما جاء في شهادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أمته ، ثم أورد أثر سعيد بن المسيب السابق ، ثم قال : قد تقدم أن

الأعمال تعرض على الله كل يوم اثنين وخميس ، وأنها تعرض على الأنبياء والآباء والامهات يوم الجمعة ، قال : ولا تعارض فانه يحتمل أن يخص نبينا بما يعرض عليه كل يوم ، ويوم الجمعة مع الأنبياء عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام اه وروى الطبراني باسناد ضعيف عن ابن عباس قال لما نزلت (يا أيها النبي انا ارسلناك شاهداً) وقد كان أمر عليا ومعاذا أن يسيرا إلى اليمن فقال « انطلقا نبشرا ولا تنفرا ويسرا ولا تعسرا فانه قد انزل على يا أيها النبي انا ارسلناك شاهداً على امتك ومبشرا بالجنة ونذيراً من النار وداعياً إلى شهادة أن لا اله الا الله باذنه وسراجاً منيراً بالقرآن » وقال ابن كثير في تفسير هذه الآية : قوله تعالى شاهداً أى لله بالوحدانية وأنه لا اله غيره وعلى الناس باعمالهم يوم القيامة وجئنا بك على هؤلاء شهيداً كقوله لتسكنوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً اه فالقرآن كما ترى يؤيد حديث عرض الأعمال ويعضده ، فان قيل : قد أخبر الله تعالى عن هذه الامة أنها تشهد على غيرها ولم يرد في حديث ولا أثر أن أعمال الامم تعرض عليها ، فالجواب من وجهين « الأول ، أن عرض الأعمال بما خص به نبينا عليه الصلاة والسلام كما خص في قبره بحياة اكمل من حياة الشهداء ، وبأن جسده لا يبلى ، « الثاني ، أنه ورد في الصحيحين أن هذه الامة تشهد على إخبار نبينا وكلامه وذلك انها إذا شهدت بأن الأنبياء بلغوا أمهم فيقال وما عليكم فتقول أخبرنا نبينا أن الرسل قد بلغوا قصد قنائه ، هكذا صح في الحديث ، وهو واضح لا خفاء به ، فان قيل فما تقول فيما رواه الطبراني وغيره عن محمد بن فضالة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر قارئاً يقرأ قلما بلخ قوله تعالى (فسكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد) الآية ، بكى حتى اضطرب لحياءه وقال « أى رب شهدت على من أنا بين ظهرائيه فسكيف بمن لم أر ، فربما يفهم بعض الجملة من هذا أنه ينبغي عرض الأعمال ، قلت : هذا الحديث موقد لعرض الأعمال لا نافي له ، بل هو أحد

الأسباب التي لاجلها أكرم الله نبيه بهذه الخصوصية حتى تكون شهادته على أمته عن مشاهدة وعيان ، كما أكرمه بعرض أمته مع الأمم الأخرى عليه ، وهو في المدينة كما ثبت في الصحيحين ، وروى البزار عن حذيفة بن أسيد قال : عرضت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمته فقامت خلفه فلما فرغ التفت إلى فقال : كنت ههنا هل سمعت ، قلت نعم ، وبعد فترجع إلى مناقشة المتنطع فنقول في كلامه أمور : الأول ، ادعاؤه أن الحديث خلت منه جميع كتب السنة . كذب وجهل ، فإن الحديث موجود في كثير من كتب السنة كطبقات ابن سعد ، ومسنند البزار ، ومسنند الحرث ، وتاريخ ابن النجار ، وطرح التثريب للحافظ العراقي ، وبغية الباحث . بزوائد مسند الحرث ، وجمع الزوائد ، كلاهما للحافظ الهيثمي والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والخصائص الكبرى ، الثلاثة للحافظ السيوطي ، وشرح البخاري للقسطلاني وكنز العمال للبتق الهندي ، وغيرها : الثاني ، ادعاؤه أن الحاكم يروي ما هب ودب ، جرأة مبنية على جهل ، أما الجرأة فنطقه بهذه العبارة في حق الحاكم وهو حافظ كبير وامام شهير ، بينه وبين المتنطع كما بين السماء والأرض وأما الجهل الذي أنبت عليه هذه الجرأة فهو أنه ما قرأ المستدرك ولا رآه بعينه ولا عرف ما فيه من الأحاديث ، ولا قيمتها في نظر الحفاظ ، وإنما سمع كما يسمع العامة أن الحاكم يروي أحاديث موضوعة فأخذ على علته وزاد عليه أنه يروي ما هب ودب ليوهم بذلك أن الحديث في نهاية الغرابة وهيئات أن يرد الحديث على مثل هذه التوقيعات : الثالث ، قوله : ومع هذا فالذي رواه وقفه على بكر ابن عبد الله المزني خطأ ناشئ عن جهل ، فإن مثل هذا لا يسمى موقوفاً ولا يمكن أن تنطبق عليه حقيقة الموقوف بحال من الأحوال وإنما تنطبق عليه حقيقة المرسل لا غير . ولكنه فيما يظهر سمع أن عند محدثين شيئاً يسمونه الموقوف فأراد أن يطبقه على كل ما هب ودب : الرابع ، قوله ومع هذا فالذي رواه

يتناقض قوله السابق خلت منه جميع كتب السنة . والتناقض شأن المبطل
وعلاوة الخذلان ، الخامس ، قوله ومع ذلك لم يذكر فيه الصحابي أحدهم رواية
السنة لا في صحيح الكتب ولا في ضعيفها . كذب مبنى على جهل ، فان الحديث
وارد من طريق ابن مسعود وأنس وورد معناه من طريق سعيد الشامي ومجاهد
كما تقدم كل ذلك ، بل وصلت طرقه الى عشرين طريقا كما أشار اليه أخى
الحفاظ السيد احمد في بعض فتاواه ، وسيأتى إن شاء الله في مبحث حياة
الأنبياء من هذا الكتاب أحاديث كثيرة في عرض الصلاة على النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ، وهى من جملة الأعمال كما لا يخفى .

ثم قال المنتطع (هذا مع أن البخارى ومسلم (كذا) قد خرجا حديثا يردونه وبين
أنه صلى الله عليه وسلم لا يعلم عن أمته شيئا بعد انتقاله إلى الدار الآخرة وقد أورد البخارى
في مواضع من صحيحه ووصلت طرقه عند أقل الحديث الى خمسة عشر صحابيا
وهو حديث متواتر في قوة القرآن ولفظه في كتاب البخارى في الرقاق : بينا أنا
أسقى الناس على حوضى يؤتى باناس من أمتى يريدون أن يشربوا فيحال
بينى وبينهم ويؤخذ بهم الى جهة النار فاقول أصحابى أصحابى فيقال انك لاتدرى
ما أحدثوا بعدك ارتدوا على أديبارهم بعد ما فارقتهم فاقول كما قال المبد الصالح
يعنى عيسى عليه الصلاة والسلام وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم الى العزيز
الحكيم وفي بعض الألفاظ تغيير من الرواة وزيادة ونقص ، قوله انك
لا تدري ما أحدثوا بعدك ، يدل على أنه لا يدري عن أمته شيئا بعد
موته لأنه إذا جهل (١) حال أصحابه الذين عرفوه وعرفهم فغيرهم من باب
أولى (اهـ) وأقول ، أما الحديث المذكور فطرقه التى أعرفها وقرأتها
اثنا عشر طريقا ليس غدير وهى طريق سهل بن سعد وأبى سعيد

(١) انظر إلى وقاحة الوهابية كيف ينسبون إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الجهل باللفظ الصريح . وهذا دأبهم قاتلهم الله

الخدرى وأسماء بنت أبي بكر وابن مسعود وأنس وحذيفة عند الشيعة
وطريق ابن عباس وأبي هريرة عند البخارى ، وطريق عائشة وأم سلمة عند
مسلم ، وطريق أبي بكر عند أحمد والطبرانى ، وطريق أبي الدرداء عند
الطبرانى ، وهذه الطرق كافية في النواتر عند من يرى ذلك . وهو قول محكى
في كتب أصول الفقه ومصطلح الحديث . ولكن الصحيح عند جمهور العلماء
بخلافه كما يعلم من مراجعة ذلك في محله ، وأما ادعاء المنتطح أن الحديث
وصلت طرقه إلى خمسة عشر صحابيا فادعاء كاذب ، وهو من جملة مفترياته التي
شجن بها كتابه ، وغرضه من هذا الادعاء . التهويل بما ذكره عقبه من أن
الحديث متواتر وأنه في قوة القرآن ، وهذا التهويل لا يفيد هنا شيئا لأمرين
الأول ، أن حديث عرض الأعمال على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورد
من عشرين طريقا فطرقه أكثر من طرق حديث الخوض والثاني ، أن المقرر
في علم الأصول والمصطلح أن الدليلين المتعارضين لا يرجح أحدهما على
الآخر إلا إذا لم يمكن الجمع بينهما بوجه من الوجوه أما إذا أمكن الجمع
بينهما فهو الواجب ولا يجوز العدول عنه إلى ترجيح أو غيره لأن في ذلك
الغاء لدليل شرعى بغير حق ، وهو حرام . بخلاف الجمع فإن فيه أعمال
الدليلين وطاعتهم جميعا . والحديثان هنا غير متعارضين في الحقيقة
لإمكان الجمع بينهما وتيسره ، فحالة المنتطح تقديم حديث من ينادى عن
الخوض على حديث عرض الأعمال مدعيا في الحديث الأول أنه متواتر وأنه
في قوة القرآن محاولة باطلة ، وهي تدل على شيئين الأول ، ضيق عطن المنتطح
وعدم صلاحيته لفهم الأحاديث والكلام عليها ، لأن من يفهم المتعارض لأدنى
سبب ويفزع إلى الترجيح بمجرد ذلك لعدم الفهم ، فاقد التدقيق لمعاني
الكلام ومراميها ، ومن كان بهذه المثابة فجدير به أن يجعل نصف
الأحاديث النبوية أو ثلثيها مرجوحة غير صالحة للعمل والاحتجاج وفي هذا

من الخطر مالا يخفى ، الثاني ، جهل المتنطع بعلم الأصول فإن مما تقرر فيه وجوب تقديم الجمع إذا أمكن على غيره كما سبق اتفاقاً مع أنه أعنى المتنطع عنده ورقة تشهد له بأنه من علماء الأزهر ، فلا أدري كيف أخذها وهو بهذا الجهل الفظيع ، وبعد قال ليك طريق الجمع بين الحديثين ودفع تعارضهما وقد آثرنا أن ننقله عن بعض أهل هذه الفرقة وهو صديق للتنطع ليس ليكون أبلغ في الرد عليه فقد ذكر هذا البعض حديث عرض الأعمال من طريق بكر بن عبد الله المزني فقط ، وقال : إنه مرسل ليس صحيحاً ولا ثابتاً ، قال : وقد ضعف بعض المتأخرين هذا الخبر بطريق آخر فقال أنه معارض لما هو أصح منه ، وأثبت باتفاق أهل العلم والحديث وهو ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما وذكر حديث الخوض نحو ما تقدم ، ثم قال : وعندي أن هذا التضعيف ضعيف بأربعة أمور (١) الأول ، أنه لا تعارض البتة إذ حديث عرض الأعمال فيه أنه يعلم نفس الأعمال وأنها خير أو شر وأنها منسوبة إلى أمته ولا يلزم أن يعرف أصحاب العمل الصالح بالتعيين والفساد كذلك ، وحديث لا تدري ما أحدثوا بعدك فيه أنه يجعلهم أمن الصالحين أو الطالحين ولا يتنافى أنه يعلم أن أمته جاءت بعمل صالح أو طالح ، الثاني ، وقت الحادثتين مختلف أو يمكن أن يكون مختلفاً وحينئذ لا يتحقق التعارض ، إذ يجوز أن تعرض عليه الأعمال في

(١) بقي أمر خامس وهو أن يكون قوله ، إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ، فيه استفهام محذوف تقديره ، أنتك لا تدري ، النخ ويكون المعنى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علم ما أحدثوه لعرض أعمالهم عليه لكنه نسي فذكره الله فتذكر فقال ، سحقاً سحقاً ،

البرزخ قبل النشور ، ويوم القيامة يوم الفزع الأكبر يذهل عنها (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكرى ومامم بسكرى ولكن عذاب الله شديد) وقال بعض المفسرين في آية المائدة (يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم قالوا لا علم لنا إنك أنت علام الغيوب) أنهم ينسون ما كانوا يعلمون من تفاهات الهول . الثالث ، أن يقال : حديث لا تدري ما أحدثوا بعدك خاص وحديث عرض الأعمال عام والخاص مع العام ليس تعارضا وطريق الجمع بينهما معلوم . الرابع ، يمكن أن يقال خبر العرض على الإجمال ، وخبر لا تدري على سبيل التفصيل فهو يعلم إجمالا ولا يعلم تفصيلا . ونحن نعلم حال أهل الإسلام بالجملة ولا نعلمها بالتفصيل اهـ وأضعف هذه الوجوه الوجه الثاني ، وأقواها الأخير (١) حتى أن بعض العلماء جعله متعيينا للجمع بين الحديثين المذكورين ، وأما الوجه الثالث فهو متجه أيضا لأن حديث لا تدري ما أحدثوا بعدك جامعية ، ليذا دن رجال ، وفي رواية د ناس ، وفي رواية د أقوام ، وكل هذه جموع منكورة واقعة في سياق الاثبات والقاعدة الأصولية تقر أن الجمع المنكر الواقع في سياق الاثبات ليس بعام ، بخلاف حديث عرض الأعمال فقد

(١) وعليه وعلى الأول اقتصر الأبى في شرح مسلم فقال : قيل هو - يعني حديث الخوض - معارض لحديث تعرض عليه أعمال أمته في الدنيا يوم الخميس ويوم الاثنين لأنه لو علم أعمالهم لم ينادهم به واجيب بانها إنما تعرض عليه عرضا اجماليا فيقال عملت أمك شرا ، عملت أمك خيرا . أو أنها تعرض دون تعيين عاملها اهـ .

جاء فيه « تعرض على أعمالكم » وهذا جمع مضاف والجمع المضاف من صيغ
العموم الموضوعة له حقيقة كما تقرر في علم الأصول وطريق الجمع بين العام
والخاص إذا تنافيا أن يحمل العام على الخاص بأن يخص به وكيفية ذلك
هنا أن يقال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعرض عليه أعمال أمته إلا
أولئك القوم الذين سبق القضاء بنفوذ الوعيد فيهم بذودهم عن الخوض فلا
تعرض عليه أعمالهم حتى لا يستغفر لهم فلهم هذا لم يعلم بمحالمهم فدعاهم إلى الخوض
تفصيله لا ندرى ما أحدثوا بعدك ، وبما قررناه ظهر أن لا تعارض بين الحديثين ،
وأن لكل منهما محلا غير محمل الآخر وتبين أيضا قصر نظر المتنطع ، وخطأ
فهمه ، وجهله المطبق ، وجرأته على الأحاديث النبوية يضرب بعضها ببعض
ويقدم بعضها على بعض بمحض الهوى والتشهي : وتلك خطوة سوء نسأل الله أن
يعافينا منها بمنه وبالله التوفيق « تنبيه » اختلف العلماء في الرجال الذين يذادون
عن الخوض اختلافا كبيرا وأنا أنقل كلام الحافظ ملخصا وفيه إشارة إلى صحة
حديث عرض الأعمال وكونه أمرا ثابتا متقدرا قال في الفتح في شرح حديث
ابن عباس الذي فيه « وإنه سيجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال
فأقول يا رب أصحابي فيقول الله إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك فأقول كما قال العبد
الصالح وكنت عليهم شهيدا إلى قوله الحكيم ، قال « فيقال إنهم لم يزالوا مرتدين
على أعقابهم » ما ملخصه : وقع في ترجمة مريم قال الفربري ذكر عن أبي
عبد الله البخاري عن قبيصة قال هم الذين ارتدوا على عهد أبي بكر فقاتلهم
يمنى وماتوا على الكفر وقال الخطابي لم يرتد من الصحابة أحد وإنما ارتد
قوم من جملة الأعراب ، وقال غيره قيل هو على ظاهره من الكفر والمراد
بأمتي أمة الدعوة ورجع بقوله في حديث أبي هريرة فأقول بعدا لهم وسحقا
ويؤيده كونهم خفي عليه حالهم وأوكانوا من أمة الإجابة لعرف حالهم بكون
أعمالهم تعرض عليه ، ويرد هذا قوله في حديث انس وأبي هريرة حتى إذا

عرفتهم، وقال ابن التين يحتمل أن يكونوا منافقين أو من مرتكبي الكبائر، وقيل هم من جفأة الأعراب دخلوا في الإسلام رغبة ورهبة، وقال النووي قيل هم المنافقون والمرادون، ولما جمع بقية كلامه في شرح الحديث في باب الحشر من كتاب الرقاق والذي أرجحه وأعتقد عليه أن المراد بالحديث الرجال الذين قاتلوا علياً وأهل البيت وناصرهم العداوة، ومن جمع طرق الحديث وألفاظه وتأملها باعمان ظهر له ذلك ظهور الشمس في كبد السماء والله أعلم بتأنيده آخر، بعد أن ذكرت الجمع بين الحديثين، وما أرجحه في الذين ينادون عن الحوض، رأيت أن أورد اشكالات في معنى حديث الحوض، لا يمكن ثروها بية جميعاً أن ينفكوا عنه، وذلك أن الحديث يفيد أن جماعة من الصحابة يطردون عن الحوض، مع أن الله تعالى عدل الصحابة وإثني عليهم في كتابه، والجمهور متفقون على عدالتهم جميعاً حتى المجبورين منهم، فكيف يتأتى هذا مع طرد طائفة منهم عن الحوض؟ فإن حمل الحديث على المرتدين كما رجحه جماعة فالخطابي مجرم بأن أحداً من الصحابة لم يرتد بعده صلى الله عليه وسلم وإنما ارتد قوم من جفأة الأعراب ممن لا نصرة له في الإسلام، وإن حمل على المنافقين فالنفاق كان على عبده صلى الله عليه وآله وسلم، والحديث يقول ولا تدري ما أحدثوا بعدك، وإن حمل على المبتدعة فالمبتدعة ليسوا أصحابه، لأنهم حدثوا بعده، وإن حمل على من حاربوا علياً عليه السلام فالشاعرة والماتريديّة لا يرضون هذا، ويرون أن أولئك المحاربين كانوا مجتهدين مخطئين وإن حمل على أمة الدعة والعصاة من أمة الإجابة فالحديث يناقض ذلك لأنه يصرح بأنهم أصحابه، يعرفهم ويعرفونه، وأنه يناديهم باسمائهم، ثم كيف يتبرأ من أصحابه ويقول في حقهم وسحقاً وسحقاً، وهو صلى الله عليه وآله وسلم لا يتبرأ من عصاة أمته؟ بل يشفع لهم ويسعى في خلاصهم بعد دخولهم النار، فالحديث مشكل جداً!! حتى أن الإمام مالكاً ندم على روايته في الموطأ وقال: ليتني

لم أروه ، ولم يكتب عني ، نقله الأبي في شرح مسلم ، وما ندم مالك على روايته إلا لما فيه من الاخبار بتبديل الصحابة ، وتبري النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم ، وذلك يخالف القرآن ، والسنة المتواترة ، وما اتفق عليه جمهور العلماء فاحسن محامل حديث الحوض على مذهب الجمهور — أن يكون من المتشابه الذي يترك معناه الى الله ، بخلاف حديث عرض الاعمال فانه — مع صحته مؤيد بالقرآن ، والسنة المستفيضة ، ومذاهب جمهور العلماء ، فأين يذهب الوهابية المنتظمون ؟ قد تنبيه آخر ، من الإشكال في حديث الحوض أيضاً أنه يقضى ألا ترضى عن جميع الصحابة ، وإنما ترضى عن من يجزم بأنه لا يزداد عن الحوض ، وتعيين المطرودين منهم يختلف باختلاف الأغراض ، فغلاة الشيعة لا يرضون عن أصحاب رقعة الجمل ، والنواصب والخوارج لا يرضون عن علي وعثمان ومن معهما ، وآخرون لا يرضون عن معاوية ومن كانوا معه ، وكل فرقة ترى أنها على الحق ، وأن حديث الحوض يؤيدها ، فان طبقنا الحديث على الجميع أدى ذلك إلى أن معظم الصحابة لا ترضى عنهم لأنهم ليسوا أهلاً للترضى ، وإن خصصناه بفرقة دون أخرى كان تحكما لا معنى له ، فليعينوا لنا من هم الصحابة الذين لا ترضى عنهم ، فان لم يفعلوا — وإن استطيعوا أن يفعلوا — فليجزموا معنا بأن حديث الحوض مشكل المعنى ، متروك الظاهر ، لما يلزم عليه من المفاسد التي أوضحناها. أما حديث عرض الأعمال فهو محكم واضح ، لا إشكال فيه ولا خفاء ، ثم قال المنتطع (أما بقية ما أوردوه من الآثار والمناجات وتمسكوا به فنحن في غنى عن الرد عليه فان هذا لا يبنى عليه شرع مع أن أسانيدها كلها أوهى من بيت العنكبوت كما يعرف ذلك من له الملم بأسانيد السنة) اه وأقول ترك المنتطع كثيرا من الأدلة لجهله بها وعدم توقيفه الى الوقوف عليها وأراد أن

يغطي جملة بادعاء أنه في غنى عن الرد عليها وأن أسانيدها أوهى من بيت
 العنكبوت ، فكان هذا الادعاء قاضحا لجهله إذ أن تلك الآثار التي لم يذكرها
 فيها ما هو صحيح والضعيف منها لم يصل إلى حد الوهاء كما سيتبين ، وقد
 أردنا أن نشير إليها تكميلا للفائدة فمنها ما رواه الطبراني في معجميه الكبير
 والأوسط قال ثنا أحمد بن محمد بن حماد بن زغبة ثنا روح بن صلاح أخبرنا سفيان
 عن عاصم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال لما ماتت فاطمة بنت أسد أم علي
 رضي الله عنهما دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلس عند
 رأسها فقال : رحمتك الله يا أمي كنت أمي بعد أمي تجوعين وتشبعينني وتعرين
 وتكسينني وتمعين نفسك طيبا وتطعمينني تريدن بذلك وجه الله والدار
 الآخرة ، ثم أمر أن تغسل ثلاثا ثلاثا فلما بلغ الماء الذي فيه الكافور
 وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده ثم خلع رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قميصه فألبسها إياه وكفنها ببرد فوقه ثم دغها
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسامة بن زيد وأبا أيوب الأنصاري
 وعمر بن الخطاب وغلاما أسود يحفرون فخفروا قبرها فلما بلغوا اللحد حفروه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وأخرج ترابه بيده فلما فرغ دخل
 فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاضطجع فيه وقال : الله الذي يحيي
 ويميت وهو حي لا يموت أغفر لأمي فاطمة بنت أسد ولقنها حجتها ووسع
 عليها مدخلها بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي فأنك أرحم الراحمين ، وكبر
 عليها أربعاً وأدخلها اللحد هو والعباس وأبو بكر رضي الله عنهما . قال
 الحافظ نور الدين الهيثمي في مجمع الزوائد : رجاله رجال الصحيح غير
 روح بن صلاح وقد وثقه ابن حبان والحاكم وفيه ضعف اه قلت روح
 ابن صلاح هو ابن سيابة بن عمرو الحارثي يكنى أبا الحرث ذكره ابن يونس
 (م ١٣ - الرد المحكم)

في تاريخ الغرباء ، وقال هو من الموصل قدم مصر وحدث بها رويت عنه
مناكير وذكره ابن عدي في الكامل وروى من طريقه حديثين وقال : له
أحاديث كثيرة في بعضها نكرة ، وقال الدارقطني ضعيف في الحديث وذكره
ابن حبان في الثقات وقال الحاكم ثقة مأمون ، توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين
فالحديث صحيح على رأى ابن حبان والحاكم لأنه على شرطهما ، وأما على
رأى الدارقطني وابن عدي فهو ضعيف لكن ضعفه قريب محتمل ، وليس
بضعف شديد لانهما لم يضعفا روحا بما يقتضى ترك روايته بل عبارتهما
في تضعيفه تعتبر من العبارات الخفيفة في الجرح ، يؤيد ذلك قول الحافظ
الهيثمي الذي نقلناه آتقا : وفيه ضعف ، فان هذه العبارة تفيد قلة الضعف
ونخفته كما يعلم من كتب الحديث والرجال ، والحاصل ان الحديث على
القول بضعفه أحسن وأقوى من كثير من الأحاديث الضعيفة التي احتج
بها الأئمة في الأحكام كما يعلم بالموازنة بينه وبين تلك الأحاديث وهي
مذكورة في المنتقى للبيهقي ابن تيمية ، وتخرج أحاديث الهداية للحافظ الزيلعي
والتلخيص للخبير للحافظ ، وبلوغ المرام له ، وقولهم الحديث الضعيف
لا يعمل به في الأحكام ليس على إطلاقه كما يفهمه غالب الناس أو كلهم
لأنك إذا نظرت في أحاديث الأحكام التي أخذ بها الأئمة مجتمعين ومنفردين
وجدت فيها من الضعيف ما لعله يبالغ نصفها أو يزيد وربما وجدت
فيها المنكر والساقط القريب من الموضوع كما أشار إلى ذلك شقيقنا
العلامة الحافظ السيد أحمد في كتاب المثونى والبتار فليراجع ، بل ما
أصله مالك وأبو حنيفة الاحتجاج بالمرسل ، ومن أصول الامام أحمد
وتلميذه أبي داود الاحتجاج بالحديث الضعيف ، وتقديمه على الرأى والقياس
وقدمه أبو حنيفة أيضا كما نقله ابن حزم عنه ، وفي مكتبتنا نسخة خطية

من كتاب يسمى الميزان رتبة مؤلفه — وهو من حفاظ المائة الثامنة — على الأبواب الفقهية وذكر في كل باب منه الأحاديث الضعيفة التي أخذ بها الأئمة الأربعة على الاجتماع والانفراد مع بيان ضعفها وذكر عللها وهو كتاب نفيس يدل على سعة حفظ مؤلفه وتبحره في الفقه والحديث والخلاف ولا أبعد أن يكون ابن الملقن ، إذا تقرر هذا فلا يهولك تهوئش هذه الطائفة المتهوسة بأن الحديث ضعيف لا تقوم به الحجة لما علمت من عمل الأئمة به والعجب أن هذه الطائفة نفسها تعمل به إذا وافق مرادها وتقدمه على الحديث الصحيح كما يعلم من الوقوف على ما يستدلون به لبدعهم ونزعاتهم وهذا تلاعب يوجب المقت ، ومنها ما رواه الطبراني عن أبي أمامة الباهلي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أصبح وإذا أمسى دعا بهذا الدعاء « اللهم أنت أحق من ذكر وأحق من عبد وأنصر من ابتغى وأرأف من ملك وأجود من سئل وأوسع من أعطى أنت الملك لا شريك لك والفرد لا يهلك كل شيء هالك إلا وجهك إن تطاع إلا بأذنك وإن تعصى إلا بعلمك تطاع فتشكر وتعصى فتعذر أقرب شهيد وأدنى حفيظ حلت دون الثغور وأخذت بالنواصي وكتبت الآثار ونسخت الآجال القلوب لك مفضية والسر عندك علانية الحلال ما حلت والحرام ما حرمت والدين ما شرعت والأمر ما قضيت والخلق خلقك والعبد عبدك وأنت الله الرؤوف الرحيم أسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السموات والأرض وبكل حق هو لك وبحق السائلين عليك أن تقبلني في هذه الغداة أو في هذه العشية وإن تجبرني من النار بقدرتك ، قال الحافظ الهيثمي : في سنده فضال بن جبير وهو ضعيف يجمع على ضعفه اه قلت للحديث شاهد قوي وهو حديث اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك فإنه حسن كما بينا ذلك في الكلام على الشبهة

الخامسة بتوسع ، ومنها ما رواه الحاكم في المستدرک والبيهقي في الدلائل من طريق عبد الملك بن هرون بن عنترة عن أبيه عن جده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كانت يهود خيبر تقاتل غطفان فكلما التقوا هزمت يهود خيبر فعادت اليهود بهذا الدعاء : اللهم إني أسألك بحق محمد النبي الأمي الذي وعدتنا أن تخرجه لنا في آخر الزمان الا نصرتنا عليهم فكانوا إذا التقوا دعوا بهذا الدعاء فهزموا غطفان فلما بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم كفروا به فأزل الله (وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا) يعني وقد كانوا يستفتحون بك يا محمد ، إلى قوله (فلعنة الله على الكافرين) هذا اسناد ضعيف لضعف عبد الملك بن هرون لكن للآثر طرق فأخرج أبو نعيم في الدلائل من طريق عطاء والضحاك عن ابن عباس قال كانت يهود بنى قريظة والنضير من قبل أن يبعث محمد صلى الله عليه وآله وسلم يستفتحون الله يدعون على الذين كفروا يقولون اللهم إنا نستنصرك بحق النبي الأمي الا نصرتنا فينصرون فلما جاءهم ما عرفوا يريد محمد صلى الله عليه وآله وسلم ولم يشكوا فيه كفروا به ، وأخرج أيضا من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال كان يهود المدينة قبل قدوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قاتلوا من يليهم من مشركي العرب من أسد وغطفان وجميئة وعذرة يستفتحون عليهم ويستنصرون يدعون عليهم باسم نبي الله فيقولون اللهم ربنا انصرنا عليهم باسم نبيك وبكتابك الذي تنزل عليه الذي وعدتنا أنك باعته في آخر الزمان ، ووجه الدلالة من هذا الآثر ظاهر فان الله تعالى أقرهم على توسلهم بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذمهم عليه وإنما ذمهم على جحودهم وكفرهم به بعد ما شاهدوا من بركة التوسل به ما لا ينكره إلا من كان مثلهم أعمى القلب والبصيرة عاقلنا الله من ذلك بحق

نبيه ، ومنها ما رواه الطبراني عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستفتح بصعاليك المسلمين ، قال الحافظ المنذري رواه رواة الصحيح وهو مرسل اه ومنها قصة الرجل الذي كانت له إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه حاجة فأرشده عثمان بن حنيف رضى الله عنه إلى التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقضيت حاجته وهى قصة صحيحة صحيحها الطبراني والبيهقي والمنذري والهيثمي وغيرهم ، وقد ذكرناها بإسنادها الصحيح فى الكلام على الشبهة الثالثة ، ومنها قصة بلال بن الحارث المزني وذهابها به إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عام الرمادة وقوله يا رسول الله استسق لأمتك فانهم قد هلكوا وهو أثر صحيح بنص الحافظ ابن حجر كما قدمنا ذلك فى مناقشتنا لكلام ابن تيمية من هذا الكتاب ، ومنها ما قدمناه مرويا بالسند إلى أبي الجوزاء أن أهل المدينة قحطوا قحطا شديدا فشكروا إلى عائشة رضى الله عنها فقالت انظروا إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجعلوا منه كوى إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف ففعلوا فطروا مطرا حتى نبت العشب وسمعت الابل حتى تفتقت من الشحم فسمى عام الفتق . وهذا الأثر رواه الامام الدارمي فى سننه تحت ترجمة : باب ما أكرم الله تعالى به نبيه بعد موته ، وذكره صاحب مشكوة المصابيح فكتب فى شرحه صاحب مرقاة المفاتيح ما نصه قيل فى سبب كشف قبره أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يستشفع به عند الجذب فتمطر السماء فأمرت عائشة رضى الله عنها بكشف قبره مباينة فى الاستشفاع به فلا يبقى بينه وبين السماء حجاب اه ومنها قول الامام مالك لأبي جعفر المنصور لما سأله مستقبل القبلة وأدعو أم مستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أهلك آدم عليه السلام بل
استقبله واستشفع به فيشفعه الله ، وقد قدمنا هذا الكلام بسنده إلى الامام
مالك رضي الله عنه ، وفاتنا أن ننبه هناك على أن ابن تيمية زعم أن هذه
الحكاية مكذوبة فانه تكلم في بعض أجوبته على حكم استقبال القبر الشريف
عند الدعاء وادعى أن أحدا من الأئمة لم يقل باستقبال القبر الشريف عند
الدعاء إلا في حكاية مكذوبة تروى عن مالك قال ومذهبه بخلافها ، وزعمه
كذب الحكاية المذكورة غير صحيح ، بل هو من جملة اطلاقاته التي اعتاد
بها التهويل ، وكيف تكون مكذوبة ويخفى حالها على كبار علماء المالكية
الذين جمعوا بين الإمامة في الفقه والحديث كالقاضي عياض فانه رواها
في الشفا ولم يتعقبها بشيء ولا تعقبها أحد من المالكية أيضا . وادعاه أن
مذهب مالك بخلافها غير صحيح ، فقد جاء في الباب الرابع من الشفا في
فصل في حكم زيارة قبره عليه السلام : قال مالك في رواية ابن وهب وهو
إذا سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعا يقف ووجهه إلى القبر لا
إلى القبلة ويدنو ويسلم ولا يمس القبر بيده ، ونقل النووي في كتاب رؤوس
المسائل عن الحافظ أبي موسى الأصبهاني أنه روى عن مالك بن أنس
الامام رحمه الله أنه قال إذا أراد الرجل أن يأتي قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم فيستدبر القبلة ويستقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويصلي
عليه ويدعو اه فهذا النصان عن الامام مالك يؤيدان الحكاية التي حاول
ابن تيمية تكذيبها ويهدمان ادعاه في غيرها . ومنها ما تقدم عن الشافعي
من زيارته لأبي حنيفة ودعائه عند قبره إذا عرضت له حاجة فتقضى ، ومنها

فما سبق من توسل الخلال شيخ الحنابلة بموسى الكاظم (١) وقد بقيت أدلة أخرى يراها القارىء مبسوطة في مواضعها من هذا الكتاب وإنما سردنا هذه النبذة هنا مردداً لجمالها لنبرهن على جهل المتنطع وكذبه والحمد لله رب العالمين ، ثم قال المتنطع (مبحث في الوسيلة وبيان المراد منها في القرآن والسنة وذكر أن الوسيلة هي كل شيء يوصل إلى المقصود كالسفينة التي يعبر عليها من شاطئ إلى شاطئ ، والسلم الذي يصعد عليه إلى السطح ونحو ذلك) هذا كل ما ذكره في هذا المعنى وفاته أن الوسيلة تطلق في اللغة على عدة معان هذا أحدها والثاني الحاجة ومنه قول عنترة (ان الرجال لهم اليك وسيلة . أن يأخذوك تسكحلي وتخضى) وبهذا فسر ابن عباس قوله تعالى (وابتغوا إليه الوسيلة) وأنشد البيت المذكور رواه ابن الأنباري والثالث المحبة وبه فسر ابن زيد قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة) رواه ابن جرير من طريق ابن وهب عنه ، والرابع المنزلة والدرجة ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة ، الحديث ، والخامس المسألة أى السؤال وبه وبالقربة أيضاً فسر السدي قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة) قال هي المسألة والقربة رواه ابن جرير من طريق أسباط عنه ، والوسيلة بالمعنى المتنازع فيه بيننا — وهو سؤال الله بأحد من كرام خلقه — مأخوذة من هذا المعنى الأخير أعنى المسألة كما هو واضح وهذا معنى لغوي صحيح ، وعليه يخرج قول الناس توسلت إلى الله بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أى سألت الله به ويجوز أن يضمن اللفظ التوسل معنى الاستشفاع وتضمن فعل معنى فعل آخر كثير في اللغة ،

(١) وذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة صالح بن أحمد التميمي الهمداني السمسار . الحافظ : أن الدعاء عند قبره مستجاب

فيكون معنى توسلت بفلان مثلاً اشتشفت به ، وهذا أيضاً معنى صحيح وهو قريب من المعنى الأول أو هو هو ، والمقصود بيان بطلان ما يدعيه المنتطع وأشكاله من أن الوسيلة المتنازع فيها ليس لها أصل في اللغة وانما هي من محدثات العامة وبدعهم ، على أنا نقلنا فيما تقدم عن ابن تيمية أنه لا عبرة بالالفاظ وانما العبرة بالمعنى ونحن قد بينا أن سؤال الله بخلقه جائز كما دل عليه الحديث الصحيح فليسموه توسلاً أو استشفاعاً أو توجهاً أو تجوهاً أو استغاثة أو ماشاءوا فإننا لا ننازعهم في التسمية ولكننا ننازعهم في ادعائهم أن ذلك شرك وضلال ثم ذكر المنتطع : أن التوحيد نوعان توحيد الهية وهو حصر التعظيم بجميع أنواعه في ذات الله تعالى وينبني على هذا أن من حلف بغير الله أو ذبح أو نذر أو عظم غير الله بقلبه أو ناداه على جهة التعظيم أو استغاث به أو استعان به فقد ضيع هذا النوع من التوحيد لأنه صرف أنواعاً من العبادات الخاصة بالله تعالى لغيره ، قال (والنوع الثاني توحيد الربوبية وهو حصر جميع الآثار والأفعال في ذات الله تعالى وأنه صاحبها خلقاً وإيجاداً كالخلق والرزق والأحياء والاماتة الخ قال والعرب كان عندهم هذا النوع من التوحيد ولكن الذين جعلهم مشركين فقد هم للنوع الأول لأنهم كانوا يذبحون ويتنذرون لغير الله ويلتمسون جلب النفع ودفع الضر من غير الله ويصرفون أنواع العبادات الخاصة بالله تعالى لغيره ، قال ومن هذا يتبين أن الإيمان قد يوجد مع الشرك فقد يكون العبد معتقداً أنه لا خالق لكل شيء إلا الله فيكون من تلك الجهة مؤمناً ثم يتقرب إلى غيره بشيء من العبادات التي يختص بها تعالى كالدعاء والنذر والتماس النفع فيكون بهذا مشركاً من حيث لا يشعر وقد كان هذا حال المشركين في عصر التنزيل فكانوا يؤمنون بالله مع الإشراك به كما قال وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) اهـ وأقول غرضه من هذه الجملة التي سماها أصلاً عظمياً إيجاد شبه قوى وتناسب كبير بين

حال المشركين والمسلمين حيث إن المشركين كانوا يعتقدون أن الخالق والرازق والمحي والمميت هو الله ولم يمنهم إيمانهم هذا من أن يكونوا مشركين وذلك بصرفهم أنواعاً من العبادات لغير الله كالدعاء والاستغاثة والذبح والنذر ونحو ذلك فكذاك الذين يتوسلون بالآولياء يكونون أيضاً مشركين — في حين أنهم مسلمون — لأنهم دعوا ذلك الولي أو استغاثوا به أو ذبحوا له أو نذروا له فحالهم مثل حالة المشركين التي نزل فيها القرآن سواء بسواء هذا غرضه بإيضاح وتبيين لا محاوره فيه ولا مداورة وهو غرض خبيث ينطوي على تشريك جمهرة كبيرة من المسلمين وإخراجهم من حظيرة الإسلام بقياس لم تتم أركانه ، وشبهه لم تتناسب أطرافه ، مع تحريف في تأويل كلام الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما هذا شأن من يخشى الله ويعتقد أنه مطلع عليه يراه ، فيأويله من سوء الحساب وتبالة بما ينتظره من العقاب ؛ أما قوله تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) فروى ابن جرير عن هناد بن السرى عن أبي الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة في قوله تعالى (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) قال يسألهم من خلق السموات والأرض فيقولون الله فذلك إيمانهم وهم يعبدون غيره ذكره البخاري معلقاً بصيغة الجزم وروى ابن جرير عن طريق يزيد بن الفضل الثماني عن عكرمة في هذه الآية (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) قال هو قول الله (وإن سألتم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) فإذا سألوا عن الله وعن صفته وصفوه بغير صفته وجعلوا له ولداً وأشركوا به ، وروى أيضاً بأسانيد صحيحة كما قال الحافظ في الفتح عن عطاء وعن مجاهد نحو هذا فلاية الكريمة لا دلالة فيها لما يقوله المتنطع سواء كانت واردة في مشركي مكة كما قال الجمهور وهو الصحيح لأن السورة مكية ، أم في أهل الكتاب الذين قالوا عزير ابن الله وعيسى ابن الله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . واتخذوا أحبارهم ووهبائهم أرباباً من دون الله ، وقد بينا في مقدمة الكتاب بطلان تطبيق الآيات الواردة في الكفار وحملها على المسلمين وبيننا فساد استدلال المتنطع بقول العلماء العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب بما لا يترك شبهة فارجع إليه .

ثم قال المتنطع (وقد روى النسائي عن حذيفة رضى الله عنه أنه رأى رجلاً يعلق على صدره شيئاً من خوص النخل فقال ما حملك على هذا قال استشفى به فقطعه حذيفة ثم قال لا شفاك الله ثم تلا قوله تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) هـ وأقول لا وجود لهذا الأثر في سائر النسائي ولا يعرف عن حذيفة بهذا اللفظ والمعروف ما رواه حماد بن سلمة عن عاصم ابن أبي النجود عن عروة قال دخل حذيفة على مريض فرأى في عضده سيراً — قطعة من الجلد — فقطعه أو انتزعه ثم قال (وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون) ، وعروة لا يعرف له سماع من حذيفة فهذا الأثر منقطع ، لكن صحح النهي عن الرقي والتائم فمن عتبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول د من علق تيممة فلا أتم الله له ومن علق ودعة فلا أودع الله له ، رواه أحمد وأبو يعلى والطبرانى وصححه الحاكم ، وعنه أيضاً أنه جاء في ركب عشرة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبايع تسعة وأمسك عن رجل منهم فقالوا ما شأنه فقال د ان في عضده تيممة ، فقطع الرجل التيممة فبايعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال من علق فقد أشرك ، رواه أحمد والطبرانى والحاكم ورجال أحمد ثقات ، ودخل ابن مسعود على امرأته وفي عنقها شيء معقود لجذبه فقطعه ثم قال لقد أصبح آل عبد الله أغنياء أن يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول د إن الرقي والتائم والتولة شرك ، قالوا يا أبا عبد الرحمن هذه الرقي والتائم قد عرفناهما فما التولة قال شيء تصنعه النساء يتحبن إلى أزواجهن ، صححه ابن حبان والحاكم ، وفي الباب أحاديث غير هذه لا تخلو أسانيداً من ضعف ، والرقي جمع رقية بضم الراء وسكون القاف وهي معروفة والتائم جمع تيممة وهي خرز أو قلادة تعلق في الرأس والتولة بكسر التاء وفتح الواو واللام مر بيانها في كلام ابن مسعود

وهي من السحر ، وإنما كانت هذه الأشياء من الشرك لأن أهل الجاهلية أرادوا بها جلب المنافع ودفع المضار من عند غير الله قال الحافظ : ولا يدخل في ذلك ما كان بأسماء الله وكلامه ، فقد ثبت في الأحاديث استعمال ذلك ، وقال الربيع سألت الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن يرقى بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله قلت أيرقى أهل الكتاب المسلمين قال نعم إذا رقوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله ا هـ وقال الإمام أبو سليمان الخطابي المنهى عنه من الرقى ما كان بغير لسان العرب فلا يدري ما هو ولعله قد يدخله سحر أو كفر فأما إذا كان مفهوم المعنى وكان فيه ذكر الله تعالى فإنه مستحب متبرك به ا هـ وقال ابن التين في شرح البخاري : الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الروحاني إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى قلنا عز هذا النوع فزع الناس إلى الطب الجسماني وتلك الرقى المنهى عنها التي يستعملها المعزم وغيره ممن يدعى تسخير الجن له فيأتي بأمور مشتبهة مركبة من حق وباطل يجمع إلى ذكر الله وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتعوذ بمرذلتهم ويقال إن الحية اعداوتها للإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم فإذا عزم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها وكذا اللديغ إذا رقى بتلك الأسماء سالت سمومها من بدن الإنسان فلذلك كره من الرقى ما لم يكن بذكر الله وأسمائه خاصة وباللسان العربي الذي يعرف معناه ليسكون بريئاً من الشرك وعلى كراهة الرقى بغير كتاب الله علماء الأمة ا هـ وقال القرطبي : الرقى ثلاثة أقسام : أحدها ، ما كان يرقى به في الجاهلية مما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك أو يؤدي إلى الشرك والثاني ، ما كان بكلام الله أو بأسمائه فيجوز فإن كان مأثورا فيستحب والثالث ، ما كان بأسماء غير الله من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش فهذا ليس

الكتاب فبرأ وأعطوني مائة شاة فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته فقال : هل قلت غير هذا ، قلت لا قال : خذها فاعمرى لمن أكل برقية باطل لقد أكلت برقية حق ، وروى الثعلبي من طريق معاوية بن صالح عن أبي سليمان قال مر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض غزوهم على رجل قد صرع فقرأ بعضهم في أذنه بأم القرآن فبرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هي أم القرآن وهي شفاء من كل داء ، وروى الطبراني في الأوسط والدارقطني في الأفراد وابن عساكر بإسناد ضعيف عن السائب بن يزيد قال عوذني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بفاتحة الكتاب تفلاً ، وروى سعيد بن منصور والبيهقي عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : فاتحة الكتاب شفاء من السم ، وروى أبو الشيخ في الثواب من طريق آخر عن أبي سعيد وأبي هريرة مرفوعاً مثله ، وروى الدارمي والبيهقي بسند رجاله ثقات عن عبد الملك بن عمير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فاتحة الكتاب شفاء من كل داء ، وروى الثعلبي عن الشعبي أن رجلاً شكاً إليه وجمع الخاصرة فقال عليك بأساس القرآن ، قال وما أساس القرآن ؟ قال : فاتحة الكتاب ، والآحاديث والآثار في الاسترقاء والاستشفاء بالفاتحة كثيرة وكذا غيرها من السور والآيات . بل القرآن كله شفاء (١) كما قال تعالى (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) قال الفخر الرازي وغيره لفظة من ليست للتبويض بل للجنس والمعنى ونزل من هذا الجنس الذي هو القرآن ما هو شفاء للأمراض الروحانية والأمراض الجسدية ، وفي سنن ابن ماجه ومستدرک الحاكم عن علي عليه السلام (١) انظر كتابي دكال الإيمان في التداوي بالقرآن ، وهو الكتاب الذي أبطلت به دعوى المبتدع الشيخ شلتوت حيث زعم ان التداوي بالقرآن من قبيل الدجل والخرافة

السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «خير الدواء القرآن»، وللسجزي في الإبانة والقضاعي في مسند الشهاب عنه أيضا مرفوعا «القرآن هو الدواء»، وروى ابن ماجه والجبالي وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «عليكم بالشفاء من العسل والقرآن»، وورد عن ابن مسعود موقوفا عليه أيضا رواه ابن أبي حاتم وغيره، قال ابن القيم: إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع فما الظن بكلام رب العالمين ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها لتضمنها جميع معاني الكتاب فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله ومجامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب في طلب الإعانة به والهداية منه وذكر أفضل الدعاء وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن بحال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه ولتضمنها ذكر أصناف الخلاق وقسمتهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحق والعمل به ومغضوب عليه لعدوله عن الحق بعد معرفته، وضال لعدم معرفته له، مع ما تضمنته من إثبات القدر والشرع والأسماء والمعاد والتوبة وتركبة النفس وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفى بها من كل داء اه وتقل عن أبي القاسم القشيري أن ولده مريض مرضا شديدا حتى اشرف على الموت فاشتد عليه الأمر قال فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام فشكوت إليه ما بولدي فقال أين أنت من آيات الشفاء فانتبهت فأفكرت فيها فإذا هي في ستة مواضع من كتاب الله وهي قوله تعالى (ويشف صدور قوم مؤمنين وشفاء لما في الصدور يخرج من بطونهم شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس وتنزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين وإذا مرضت فهو يشفين قل هو الذي آمنا به وشفاء) قال فكتبتهما ثم حملتهما بالماء وسقيته إياها فكانما نشط من عقال اه وكذلك

ثبت التعمد والاسترقاء بأذكار نبوية رواها البخاري ومسلم وبقية أصحاب الكتب الستة وغيرهم وهي كثيرة بلغت مبلغ التواتر الذي يفيد العلم، وفي كتب الأذكار والدعوات جملة صالحة منها . بل ورد الأذن في كل رقية نافعة ليس فيها شرك ولا ما يؤدي إليه ففي صحيح مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي قال كنا نرقى في الجاهلية فقالنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال « أعرضوا على رقاكم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك » وفي الصحيح أيضا عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرقى فجاء آل عمرو بن حزم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله أنه كانت عندنا رقية ترقى بها من العقرب وانك نهيت عن الرقى قال فعرضوها عليه فقال « ما أرى بأسا من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينقعه » وفي الصحيح أيضا عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لأسماء بنت عميس « مالي أرى أجسام بني أخى - يعني جعفر - رضى الله عنه ضارعة - تحيفة - تصيبهم الحاجة قالت : لا ولكن العين تدرع اليهم قال « ارقبهم » قالت فعرضت عليه فقال « ارقبهم » ورواه أحمد بإسناد صحيح ، ولابن دارود من حديث الشفاء بنت عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها « ألا تعلمين هذه يعني حفصة رقية النملة » ورواه أحمد من حديث حفصة بإسناد على شرط الصحيح والنملة قروح تخرج في البدن وروى الطبراني بإسناد حسن عن عبادة بن الصامت قال كنت أرقى من حمة العين في الجاهلية فلما أسلمت ذكرتها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال « أعرضها على » فعرضتها عليه فقال « ارقبها فلا بأس بها » ولولا ذلك ما رقيت بها أنسا نا أبدا . وروى الطبراني في الأوسط عن سهل بن أبي حشمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج وخرج معه عبد الرحمن ابن سهل فلما كانا بالحرّة نهشت عبد الرحمن بن سهل حية فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ادعوا لي عمرو بن حزم فدعى فعرض رقيقته على رسول الله

وآله وسلم فقال د لا بأس بها أرقه فوضع ابن حزم يده عليه فقال يا رسول الله هو يموت ، أو قد مات ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم د أرقه وأن كان يموت أو قد مات ، فرقاه فصيح عبد الرحمن وانطلق ، وفي الموطأ أن أبا بكر رضى الله عنه دخل على عائشة رضى الله عنها وهي تشتكى ريمودية ترقيها فقال أبو بكر أرقها بكتاب الله ، والأحاديث في هذا كثيرة وهي تفيد القطع بجواز الرقى والتعوذ بما ليس فيه شرك ولا يؤدي إليه وعليه انعقاد جماع العلماء كما تقدم في كلام الحافظ ، أما ما رواه ابن وهب عن مالك من كراهة الرقية بالحديدة والملاح وعقد الخيط والذي يكتب خاتم سليمان قال مالك ولم يكن ذلك من أمر الناس القديم ، فهو محمول على ما لم يعرف معناه أو اشتغاله على ما يكره في الشرع كما تقدم تفصيل ذلك في كلام الخطابي والقرطبي وابن التين والحافظ ، وقد مثل ابن عبد السلام عن الحروف المقطعة — أى التى تكتب فى الرقى ونحوها — فمنع منها ما لا يعرف لئلا يكون فيه كفر اه وقد أطلت هذا البحث بعض الإطالة رداً على هذه الطائفة المبتدعة التى تنكر التعوذ والرقى بالقرآن وغيره وتزعم أن من يفعل ذلك يدخل فى وعيد الأحاديث الناهية عن الرقى والتائم التى كان يفعلها المشركون فى الجاهلية، وهذا الزعم ليس بمستغرب من هذه الطائفة التى دأبت على تحريف النصوص وتشويه الحقائق واختلاق الأكاذيب لتؤيد رأيها الباطل وتنسب إلى المسلمين ما هم منسبه براء عافانا الله من ذلك بمنه وهو الموفق لأرب غيره

ثم قال المتنطخ (واخرج ابن جرير وأصحاب السنن الأربعة أن رجلا

من اليهود جاء إلى أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن ما تقولونه حق لولا أنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد فأنزل الله تعالى فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد اه وأقول لا ينقض عجبى من جرأة هذا المنتطح في الكذب على الله ورسوله وعلى العلم والعلماء ولو كان في عصر ابن معين وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني لأدرجوه في طائفة الكذابين الوقحين في الكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب وجمعه بن نسطور وأضرابهما، فالحديث الذي عزاه إلى ابن جرير وأصحاب السنن الأربعة لم يروه أحد منهم ولا وجود له في كتبهم بل لم يأت في شيء من كتب التفسير والحديث أن الآية نزلت بسبب الحادثة المذكورة فيه واليك طرق الحديث والفاظه لتتقن صحة ما ذكرناه ، قال البيهقي في الأسماء والصفات أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا علي بن حمصاذ العدل أملاء ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا جندل بن والي ثنا عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير عن ربيع بن حراش عن الطفيل بن عبد الله وكان أخا عائشة لأمها أنه رأى فيما يرى النائم أنه لقي رهطا من النصارى فقال نعم القوم أنتم لولا أنكم تزعمون أن المسيح ابن الله قالوا أنتم القوم لولا أنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد ثم لقي رهطا من اليهود فقال أنتم القوم لولا أنكم تزعمون أن عزيرا ابن الله قالوا وأنتم قوم تقولون ما شاء الله وشاء محمد قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقصصا عليه فقال حدثت بها أحدا بعد ، فقال نعم حمد الله وأثنى عليه ثم قال إن أخاكم قد رأى ما بلغكم فلا تقولوها ولكن قولوا ما شاء وحده لا شريك له ، تابعه شعبة وحماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير هكذا وفي رواية شعبة ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء محمد ، وقيل عن عبد الملك بن (م ١٤ - الرد المحكم)

عمير عن جابر بن سمرة، قال البخاري حديث شعبة أصح من حديث ابن عينة
 اه ورواه ابن ماجه في سننه في أبواب الكفارات من طريق أبي عوانة عن
 عبد الملك بن عمير به، ورواه ابن مردويه من طريق حماد بن سلمة ثنا عبد الملك
 ابن عمير به، ورواه من طريق آخر عن عبد الملك به نحوه، ورواه أحمد في المسند
 قال حدثنا بهز وعفان قالا ثنا حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير عن ربيع بن
 حراش عن طفيل بن سنجرة أخى عائشة لأمها أنه رأى فيما يرى النائم كأنه
 مر برهط من اليهود فقال من أنتم ؟ قالوا نحن اليهود قال إنكم أنتم القوم
 لولا أنكم تزعمون أن عزيراً ابن الله ، فمالت اليهود وأنتم القوم لولا أنكم
 تقولون ما شاء الله وشاء محمد ، ثم مر برهط من النصارى فقال إنكم أنتم القوم
 لولا أنكم تقولون المسيح ابن الله ، قالوا وإنكم تقولون ما شاء الله وشاء
 محمد ، فلما أصبح أخبر بها من أخبر ، ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره ،
 فقال هل أخبرت بها أحدا قال نعم فلما صلوا خطبهم فحمد الله وأثنى عليه ثم
 قال إن طفيلاً رأى رؤيا فأخبر بها من أخبر منكم وأنكم كنتم تقولون كلمة
 كان يمنعني الحياء منكم أن أنبأكم عنها لا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد ، قلت
 في هذا الحديث دليل على أن تلك الكلمة ليست بشرك إذ لو كانت كذلك لما
 استنحي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ينهأهم عنها من أول لحظة فسكوتهم
 حياء مع تكررها منهم دليل واضح على أنها ليست بشرك ، وإنما نهأهم عنها
 آخر الأمر لخالفها كمال الأدب مع الله ، ورواه الحاكم من طريق عبيد الله
 ابن عمرو عن عبد الملك بن عمير عن ربيع بن حراش قال قال الطفيل بن عبد
 الله ابن أخى عائشة لأمها أنه رأى فيما يرى النائم ، وذكر الحديث نحوه ثم
 قال خالفه حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير ، ثم روى من طريق حجاج
 ابن منهل عن حماد بن سلمة عن عبد الملك بن عمير عن ربيع بن حراش عن
 الطفيل بن عبد الله بن سنجرة أخى عائشة لأمها فذكر الحديث بمثله ، قال وهذا

أولى بالمحفوظ من الأول ، قلت لأن الطفيل أخو عائشة لأمها لا ابن أخيهما
كما جاء في سند الحاكم الأول

ورواه الطحاوى في مشكل الآثار من طريق معمر عن عبد الملك بن عمير
عن جابر بن سمرة قال رأى رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
في النوم قوماً من اليهود فأعجبته هيئتهم فقال إنكم قوم لولا أنكم تقولون
عزير ابن الله ، قالوا وأنتم قوم لولا أنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد ، ثم
أنه لقي قوماً من النصارى فأعجبته هيئتهم فقال إنكم قوم لولا أنكم تقولون
المسيح ابن الله ، قالوا وإنكم قوم لولا أنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد فلما
أصبح قص ذلك على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم دأبكم منكم فتوذيوني فلا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد ولكن قولوا
ما شاء الله ثم شاء محمد ، وقال ابن ماجه في سننه ثنا هشام بن عمار ثنا سفيان
ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربيع بن حراش عن حذيفة بن اليمان أن
رجلاً من المسلمين رأى في النوم أنه لقي رجلاً من أهل الكتاب فقال نعم القوم
أنتم لولا أنكم تشركون تقولون ما شاء الله وشاء محمد ، وذكر ذلك للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم فقال دأبكم والله إن كنت لأعرفكم لكم قولوا ما شاء الله ثم شاء
محمد ، لم يروه أحد من الستة غير ابن ماجه ، ورواه البيهقي في الاسماء والصفات
من طريق سفيان بن عيينة به . غير أنه قال دأبكم لآكرهها لكم قولوا ما
شاء الله ثم شاء فلان ، ولحذيفة حديث آخر مختصر رواه أبو داود في السنن قال
ثنا أبو الوليد الطيالسي ثنا شعبة عن منصور عن عبد الله بن يسار عن
حذيفة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دأبكم قولوا
ما شاء الله وشاء فلان ولكن قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان ، ورواه أحمد
وابن أبي شيبة والنسائي والبيهقي ، وأخرج البيهقي في الاسماء والصفات من
طريق جعفر بن عون أنا الأجلح عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس رضى الله

عنهما قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكلمه في بعض الأمور فقال الرجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما شاء الله وشئت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجعلتني الله عدلاً بل شاء الله وحده ، ورواه البخاري في الأدب المفرد وابن مردويه من طريق سفيان الثوري عن الأجلح الكندي به ، ورواه الطحاوي من طريق شيبان النحوي عن الأجلح ورواه ابن ماجه من طريق عيسى بن يونس ثنا الأجلح عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا حلف أحدكم فلا يقل ما شاء الله وشئت ولكن ليقل ما شاء الله ثم شئت ، هذا اللفظ هو المحفوظ وروى أبو يعلى عن عائشة — فيما يعلم عثمان بن عمر راوى الحديث — أن يهودياً رأى في المنام نعم القوم أمة محمد لولا أنهم يقولون ما شاء الله وشاء محمد فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ولا تقولوا ما شاء الله وشاء محمد قولوا ما شاء الله وحده ، وروى ابن سعد والنسائي والطبراني من طريق مسمر عن معبد بن خالد الجدلي عن عبيد الله بن يسار عن قتيلة بنت صيفى امرأة من جهينة قالت جاء حبر من الأحبار إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا محمد نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون قال : وكيف قال يقول أحدكم لا والكعبة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنه قد قال — يعنى نفسه — فمن حلف فليحلف برب الكعبة ، فقال نعم القوم أنتم لولا أنكم تجعلون لله انداداً قال : وكيف ذاك ، قال يقول أحدكم ما شاء الله وشئت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : أنه قد قال فمن قال منكم فليقل ما شاء الله ثم شئت ، هذا لفظ ابن سعد وأشار إلى أن قتيلة ليس لها غير هذا الحديث ، ورواه الطحاوي في مشكل الآثار وابن منده من طريق المسعودي عن معبد بن يسار عن قتيلة بنت صيفى الجهمية به ، وكتيلة بصيغة التصغير

محمابية، قال ابن عبد البر الحافظ : من المهاجرات الأول فهذا الحديث بجميع طرقه ليس فيه إشارة إلى الآية الكريمة ولا جاء في شيء من طرقه أنها نزلت بسببه وأقصى ما ورد في الباب مما له تعلق بالآية ما رواه ابن أبي حاتم في تفسيره قال حدثنا أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم ثنا أبي عمرو ثنا أبي الضحاك بن محمد أبو عاصم ثنا شبيب بن بشر ثنا عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا) قال هو الشرك أخفى من ديب النمل على حفاة سوداء في ظلمة الليل وهو أن يقول والله وحياتك يا فلان وحياتي ويقول لولا كلمة هذا لآتانا اللصوص البارحة ، ولولا البط في الدار لآتى اللصوص ، وقول الرجل لصاحبه ما شاء الله وشئت ، وقول الرجل لولا الله وفلان ، هذا كله به شرك، هذا رأى ابن عباس في تفسير الآية لكنه لم يقل إنها نزلت بسبب قول الرجل ما شاء الله وشئت ولا قال ذلك أحد من الصحابة والتابعين لا بأسناد صحيح ولا بأسناد ضعيف ، وبذلك تعلم مقدار أمانة المتنطع وحرصه على الصدق تاب الله عليه وهداه

• تنبيه • قال الطحاوى في مشكل الآثار بعد أن روى أحاديث حذيفة وابن عباس وجابر بن سمرة وقتيلة بنت صيفى على نحو ما سبق ما لفظه فكان ما روينا في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهيه أمته أن يقولوا ما شاء الله وشئت وأمره إياهم أن يقولوا ما شاء الله ثم شئت قال قائل فإن في كتاب الله ما قد دل على إباحة هذا المحذور في هذه الأحاديث ثم ذكر قوله تعالى (أن أشكركم لى ولو الديك) ولم يقل ثم لو الديك فكان جوابنا أن هذا بما كان مباحا قبل نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مثله في هذه الأحاديث ، ثم نهى عما نهى عنه في هذه الأحاديث فكان ذلك نسخا لما كان مباحا بما أتوته قبل ذلك ومذهبنا أن السنة قد تنسخ القرآن

لأن كل واحد منهما من عند الله ينسخ ما شاء منهما بما شاء منهما ، ولأننا قد وجدنا كتاب الله دلنا على ذلك ثم ذكر قوله تعالى (واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكن) الآية مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك ، قد جعل الله لمن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والشيب بالشيب جلد مائة والرجم ، ثم قال أفلا ترى أن الله تعالى قال فى اللاتى يأتين الفاحشة ما قال ثم قال أو يجعل الله لمن سبيلا ثم جعل لمن سبيلا فيها حدا يخالف الحد المذكور فى الآية فدل ذلك أن السنة قد تنسخ القرآن كما ينسخ القرآن القرآن اه كلامه ويؤخذ منه أمران : الأول ، نسخ ما دل عليه قوله تعالى أن (اشكرلى ولو الديك) من جواز العطف بالواو فى مثل هذا مما تختص حقيقة بالله بالأحاديث الناهية عن قول الرجل ما شاء الله وشئت ، ويظهر لى أنه لا حاجة إلى ادعاء النسخ لأن تلك الأحاديث فيها كما قال الخطابى وغيره ارشاد إلى استعمال الأدب لأن العطف بالواو يقتضى الجمع والتشريك بخلاف ثم فانها للترتيب والتراخي فأرشدت الأحاديث إلى اجتناب ما يؤهم التسوية تنزيها لمقام الألوهية وهذا الأيام منتف فى الآية لأنها جاءت فى سياق الخض على طاعة الوالدين وتقدير حقوقهما وشكرهما على ما بذلا من عناية بالغة وذلك يبعد إيهام تسويتهم مع الله فى الشكر كما هو ظاهر ، ويجوز أن يقال إن الأحاديث بنهيها عن قول الرجل ما شاء الله وشئت صححت موقف العبد من ربه وبينت ما ينبغى أن يسلكه من الأدب مع خالقه ولكن الله تعالى له أن يقول ما شاء ويفعل ما يشاء ، وهذا كما صرح النهسى عن الإقسام بغير الله مع ورود الأقسام بكثير من المخلوقات فى كثير من الآيات وعلى هذا فلا تعارض والله أعلم ، والثانى ، جواز نسخ القرآن بالسنة ، وهى مسألة عظيمة من مسائل علم أصول الفقه اختلفت فيها أنظار العلماء وتجاذبت آراؤهم فمنهم من أجاز . ومنهم من منع . ثم المانعون اختلفوا هل المنع عقلى ، أو شرعى فقط ، وجلب نصوصهم واستدلالاتهم بطول وعمل . ويمكن أن تعلم

أن الحق جواز نسخ القرآن بالسنة الصحيحة لأن العقل يجيز ذلك ولا يمنعه ،
ولأن السنة شرع من الله كالقرآن وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في كل ما أتى به فرض بلا نزاع ، وما قيل من أن القرآن قطعي والسنة فيها
الظني وهو خبر الآحاد الخالي عن القرائن ولا يكون الظني ناسخاً لجوازه أن
الناسخ من الحديث إنما ينسخ من الآية درام حكمها واستمراره ، وهو ظني وإن
كان متن الآية قطعياً ، فاختلفت الجهة وأتمحل الاشكال والحمد لله على كل حال
ثم قال المتنطع (وروى أصحاب السنن أن أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم مروا بشجرة قد علق بها المشركون شيئاً من الخرق والمسامير
فقالوا يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط أي اجعل شجرة
نتقرب بها إلى الله كالمشركين والأنواط هي التعاليق فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أتقولون كما قال قوم موسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة) اهـ وأقول :
عزوه الحديث إلى أصحاب السنن كذب إذ لم يروه منهم إلا النسائي ، وقوله قد
علق بها المشركون شيئاً من الخرق والمسامير كذب ثان ، وقوله أي اجعل لنا
شجرة نتقرب بها إلى الله كالمشركين كذب ثالث ، وبيان ذلك أن الحديث رواه
ابن جرير من طريق محمد بن اسحق ومعمرو وعقيل كلهم عن الزهري عن سنان
ابن أبي سنان عن أبي واقد الليثي أنهم خرجوا من مكة مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم إلى حنين قال : وكان للكفار سدرة يعكفون عندها ويعلقون
بها أسلحتهم يقال لها ذات أنواط قال : فمررنا بسدرة خضراء عظيمة فقلنا يا رسول
الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط فقال وقلم والذي نفسي بيده
كما قال قوم موسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة الآية إلى وباطل ما كانوا
يعملون ، وقال أحمد : حدثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن سنان بن
أبي سنان الديلي عن أبي واقد الليثي قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قبل حنين فررنا بسدرة فقلت يا نبي الله اجعل لنا ذات أنواط كما
للكفار ذات أنواط وكان الكفار ينوطون أسلحتهم بسدرة ويعكفون حولها

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : الله أكبر هذا كما قالت بنو إسرائيل لموسى اجعل لنا الها كما لهم آلهة أنكم تتبعون سنن من قبلكم ، رواه ابن جرير وابن أبي شيبه والنسائي وابن أبي حاتم ، وروى ابن أبي حاتم والطبراني وابن مردويه عن طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده عمرو قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الفتح ونحن ألف ونيف فتح الله مكة وحنينا حتى إذا كنا بين حنين والطائف أبصر شجرة كان يناد بها السلاح فسميت ذات أنواط فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انصرف عنها في يوم صائف إلى ظال هو أدنى منها فقال رجل يا رسول الله أجعل لنا ذات أنواط كما لهؤلاء ذات أنواط فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أنها السنن قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى أجعل لنا الها كما لهم آلهة قال غير الله أبغىكم الها وهو فضلكم على العالمين ، فوضح من ألفاظ الحديث وطرقه التي أوردناها كذب المتنطع فيما قال فعليه ما على الكاذب جزاء وفاقا

ثم قال المتنطع (بعد بيان هذا الأصل العظيم ننقل هنا كلام المفسرين من السلف عن لفظ الوسيلة فقد روى ابن جرير بخمسة أسانيد إلى قتادة وأبي وائل شقيق بن سلمة أن المراد بالوسيلة في قوله تعالى وابتغوا إليه الوسيلة إنما هو الإيمان والعمل الصالح وهو تفسير ابن عباس في هذه الآية) اهـ وأقول : كذب في قوله روى ابن جرير بخمسة أسانيد إلى قتادة وأبي وائل ، فإن ابن جرير روى عنهما قولهما بأسنادين ليس غير ، ثم إنهما فسرا الوسيلة بالقربة ولم يزيذا عليها شيئا مما نقله المتنطع عنهما زاعما أن ابن جرير رواه عنهما بخمسة أسانيد ، وكذلك كذب في قوله وهو تفسير ابن عباس في هذه الآية ، بل فسرها ابن عباس بالحاجة كما سبق فما أكثر كذبه في العزو وتحريره للنقول .

ثم نقل المتنطع تفسير الآية عن ابن جرير لكنه لم يذكر لفظه بل ذكر
الفاظا من عنده نسبها إلى ابن جرير كذبا ولم يبين أنها منقولة بالمعنى فلا
أدرى كيف يفهم المتنطع الأمانة الواجبة في نقل كلام العلماء ولعله أخذ
إذنا من ابن جرير وغيره في رويها منامية أن يتصرف في كلامهم كيف شاء ، من
غير أن يكون عليه في ذلك اثم ولا حرج قاتله الله ما أشد جراته ووقاحته .
ثم ذكر المتنطع طائفة من توسل الأنبياء فذكر قول الله تعالى (وذا
النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه) الآية ثم قال في تفسيرها
(أى واذا ذكر صاحب الحوت إذ ذهب مغاضبا قومه لعدم إيمانهم به فظن
أن لن نصيق عليه وركب سفينة فخرجت القرعة عليه ليذبحوه ويأكلوه
فرمى بنفسه إلى البحر فالتقمه الحوت) اه وأقول : كذب في قوله فخرجت
القرعة عليه ليذبحوه ويأكلوه ، وما أبرعه في اختلاق الكذب لا يجد فيه
كافة ولا يشعر بهار يلحقه من أجله ، فكتابه على صفحة سلسلة من الأكاذيب
أخذ بعضها بحجزة بعض . كأنه يحدث عن سيرة عترة أو يتقل من سيرة
رأس الغول ، لقد كان من المبسور عليه — لو كان يعرف صدق القول ويحب
تحقيق البحث العلمي — أن يرجع إلى كتب التفسير وكتب التاريخ وقصص
الأنبياء فيعرف منها قصة مساهمة يونس عليه السلام على حقيقةها ، وحاصلها
على ما رواه السدي في تفسيره بأسانيد عن ابن مسعود وغيره أن الله بعث
يونس إلى أهل نينوى وهى من أرض الموصل فكذبوه فوعدهم بنزول
العذاب في وقت معين وخرج عنهم مغاضبا لهم فلما رأوا آثار ذلك
خضعوا وتضرعوا وآمنوا فرحمهم الله فكشف عنهم العذاب ، وذهب
يونس فركب سفينة فخرجت به فاقترعوا فيمن يطرأونه منهم فوقع القرعة
عليه ثلاثا فالتقمه الحوت ، وروى ابن أبي حاتم بإسناد صحيح كما قال الحافظ
من طريق عمرو بن ميمون عن ابن مسعود نحو ذلك ، وفيه : وأصبح

يونس فأشرف على القرية فلم ير العذاب وقع عليهم وكان في شريعتهم من
كذب قتل ، فانطلق مغاضباً حتى ركب سفينة وقال فيه قبحاً لهم يونس
إن معكم عبداً آبقاً من ربه وإنها لا تسير حتى تلقوه فقالوا لا نلقيك يا نبي
الله أبداً قال فاقترعوا فخرج عليه ثلاث مرات فألقوه فالتقمة الحوت فبلغ
به قرار الأرض فسمع تسبيح الحمى فنادى في الظلمات أن لا إله إلا أنت
الآية ، وهكذا جاء في كتب التفسير وغيرها فلا حاجة إلى الإطالة بذكر
النقول لأن تكذيب المتنطع وبيان جهله حاصل بما ذكرناه والله الموفق
لأرب غيره .

ثم قال المتنطع (التوسل من السنة وذكر أربعة أحاديث من الادعية
المأثورة) وأقول من التوسل الوارد في السنة حديث سؤال الضرير وغيره
من الأحاديث التي تقدم ذكرها في الباب الثاني فإن بعضها صحيح وبعضها حسن
وبعضها ضعيف والتوسل بها مستحب كالتوسل بسائر الادعية المأثورة
والتفريق بينها تحكم لا داعي إليه إلا التعصب والهوى نسأل الله العفو والعافية
ثم قال المتنطع (وقد أنصف الآلوسي في تفسير سورة المائدة في الكلام
على الوسيلة وحكي فيها الحق وأنه لا يجوز التوسل بمخلوق من المخلوقين إلا
أنه توقف في جواز التوسل به صلى الله عليه وسلم تابعا للعلماء ابن عبد السلام
من أئمة الشافعية نظراً لحديث الترمذي عن عثمان بن حنيف وقد تقدم
الكلام عليه مستوفياً فلا معنى لهذا التوقف ولا سيما بعد تصريح إمامه أبي
حنيفة رحمه الله بعدم جواز ذلك كما مر) أه وأقول . في كلامه أمور الأول ،
أن الآلوسي لم يتوقف في التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بل صرح
بجوازه كما سيأتي في كلامه « الثاني » أن العلم ابن عبد السلام لم يتوقف في
التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تكلم عليه وإنما سئل عن

الإقسام على الله بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فأجازه على أنه من خصوصياته .
وقد نقلت عبارته بلفظها فيما تقدم أثناء مناقشة ابن تيمية وبيّنت أنه أخطأ
في نقل كلام ابن عبد السلام ، ولعله خطأ مقصود فقد تبين لي أن ابن تيمية
غير مأمون في النقل عن العلماء .

د الثالث، أن أبا حنيفة لم يصرح بعدم جواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بغيره كما تقدم بيان ذلك مفصلاً . وإذا قد بينا ما في عبارة
المنتطع من أكاذيب متوالية فلنذكر عبارة الآلوسى على حقيقتها فانه بعد أن
تسكّم عن الوسيلة ونقل كلام العز ابن عبد السلام في الإقسام وكلام ابن
تيمية في منع التوسل وأطال في تقريره بما لا يخلو بعضه عن مناقشة وأشار
إلى رد التقي السبكي على ابن تيمية قال ما نصه : وبعد هذا كله أنا لا أرى
بأساً في التوسل إلى الله تعالى بجاء النبي صلى الله عليه وسلم عند الله حياً وميتاً
ويراد من الجاء معنى يرجع إلى صفة من صفاته تعالى مثل أن يراد به المحبة
التمامة المستدعية عدم رده وقبول شفاعته ، فيكون معنى قول القائل إلهي
أنوسل بجاء نبيك صلى الله عليه وسلم أن تقضى لي حاجتي إلهي أجعل محبتك
له وسيلة في قضاء حاجتي ولا فرق بين هذا وبين قولك إلهي أنوسل برحمتك
أن تفعل كذا اذمعناه أيضاً إلهي أجعل رحمتك وسيلة في فعل كذا بل لا أرى
بأساً أيضاً بالإقسام على الله تعالى بجاءه صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى ، والكلام
في الحرمة — مثل أسألك بحرمة النبي صلى الله عليه وسلم — كالكلام في الجاء ،
ولا يجري ذلك في التوسل والإقسام بالذات البهت ، نعم لم يعهد التوسل
بالجاء والحرمة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولعل ذلك كان نكاشياً
منهم عما يخشى أن يعلق منه في اذهان الناس إذ ذاك وهم قريبو عهد بالتوسل
بالأصنام شيء ، ثم اقتدى بهم من خلفهم من الأئمة الطاهرين وقد ترك
رسول الله صلى الله عليه وسلم هدم الكعبة وتأسيسها على قواعد إبراهيم ليكون

القوم قريبي عهد بسكفر كما ثبت ذلك في الصحيح ، وهذا الذي ذكرته انما هو لدفع الحرج عن الناس والفرار من تضليلهم كما يزعمه البعض في التوسل بجاء عريض الجاه صلى الله عليه وسلم ، لا لليل إلى أن الدعاء كذلك أفضل من استعمال الادعية المأثورة التي جاء بها الكتاب وصدحت بها أسنة السنة فخانه لا يستريب منصف في أن ما عليه الله ورسوله ودرج عليه الصحابة الكرام وتلقاه من بعدهم بالقبول أفضل وأجمع وأتفع وأسلم ، فقد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً بقي ههنا أمران ، الأول ، أن التوسل بجاء غير النبي صلى الله عليه وسلم لا بأس به ايضاً إن كان المتوسل بجاءه عما علم أن له جأها عند الله تعالى كالمقطوع بصلاحه وولايته ، وأما من لا قطع في حقه بذلك فلا يتوسل بجاءه لما فيه من الحكم الضمني على الله تعالى بمسالم يعلم تحققة منه عز شأنه ، وفي ذلك جرأة عظيمة على الله تعالى ، الثاني ، أن الناس قد أكرهوا من دعاء غير الله تعالى من الأولياء الأحياء منهم والأموات مثل يا سيدي فلان أغثنى وليس ذلك من التوسل المباح في شيء واللائق بحال المؤمن عدم التفرد بذلك ولا يحوم حول حماه وقد عده أناس من العلماء شركاً وإن لا يسكنه فهو قريب منه ، ولا أرى أحداً ممن يقول ذلك إلا وهو يعتقد أن المدعو الحي الغائب أو الميت المغييب يعلم الغيب أو يسمع النداء ويقدر بالذات أو بالغير على جلب الخير ودفع الأذى وإلإلهادها ولا فتح فاء ، وفي ذاك بلاء من ربكم عظيم فالحزم التجنب عن ذلك وعدم الطلب إلا من الله تعالى القوى الغنى الفعال لما يريد اه وهو ينادي بتسكذيب المتنطع وفضيحتة كما لا يخفى ، هذا وقد ورد في التوسل بالحرمة حديث ضعيف لا بأس أن نذكره لنظام الفائدة . قال السمرقندي حدثنا أبي ثنا محمد بن موسى ثنا سلمة بن شبيب ثنا إبراهيم ابن يسار عن زرعة بن أيوب عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل متعلق باستار الكعبة وهو يقول أسألك بحرمة هذا البيت أن تغفر لي فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يا عبد الله سل بحرماتك فان حرمة المؤمن أعظم عند الله من حرمة هذا البيت ، الحديث وهو ضعيف ، لكن ورد ما يؤيده في حرمة المؤمن فروى ابن ماجه عن عبد الله بن عمر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف بالكعبة ويقول ما أطيبك وما أطيب ريحك ما أعظمك وما أعظم حرماتك والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرماتك ماله ودمه ، وروى الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال نظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الكعبة فقال لا إله إلا الله ما أطيبك وأطيب ريحك وأعظم حرماتك والمؤمن أعظم حرمة منك إن الله جعلك حراما وحرم من المؤمن دمه وماله وعرضه وأن نظن به ظلما سيئا ، وللحديث طرق ذكرتها في تعليقاتي على كتاب تأييد الحقيقة العلمية للمحافظ السيوطي وهو مطبوع ، وسئل الشوكاني عن التوسل بالأموات المشهورين بالفضل وكذلك الأحياء والاستغاثة بهم ومناجاتهم عند الحاجة من نحو على الله وعليك يا فلان وأنا بالله وبك وما يشاء به ذلك وتعظيم قبورهم واعتقاد أن لهم قدرة على قضاء حوائج المحتاجين وانجاح طلبات السائلين وما حكم من فعل شيئا من ذلك وهل يجوز قصد قبور الصالحين لتأدية الزيارة ودعاء الله عندها من غير استغاثة بهم بل بالتوسل بهم فقط ، فأجاب برسالة سماها الدر المنضيد في إخلاص كلمة التوحيد ، بين فيها معنى الاستغاثة والتشفع والتوسل وذكر أن الاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه جائزة ، وفيما لا يقدر عليه ممنوعة بلا خلاف ، ومثلها الاستغاثة بجوازا ومنها . وأن التشفع ثابت لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم والتواتر ، ثم قال مانصه : وأما التوسل إلى الله سبحانه بأحد من خلقه في مطلب يطلبه العبد من ربه فقد قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام إنه لا يجوز التوسل إلى الله تعالى إلا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم

أن صح الحديث فيه وأعله يشير إلى الحديث الذي رواه النسائي في سننه
والترمذي وصححه وابن ماجه وغيرهم أن أعمى أتى إلى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقال يا رسول الله أنى أصبت فى بصرى فادع الله لى فقال له النبي صلى
الله عليه وآله وسلم «توضأ وصل ركعتين ثم قل اللهم انى أسألك وأتوجه
إليك بنبيك محمد يا محمد انى أستشفع بك فى رد بصرى اللهم شفعه فى ، وقال
«فان كان لك حاجة فمثل ذلك ، فرد الله بصره ، وللناس فى معنى هذا قولان
«أحدهما أن التوسل هو الذى ذكره عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما قال
«كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقيننا وأنا نتوسل إليك بعم نبيتنا وهو
فى صحيح البخارى وغيره ، فقد ذكر رضى الله عنه أنهم كانوا يتوسلون
بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فى حياته فى الاستسقاء ثم توسل بعمه العباس
بعد موته وتوسلهم هو استسقاؤهم بحيث يدعون معه فيكون هو وسيلتهم
إلى الله تعالى والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان فى مثل هذا شافعا وداعيا لهم
«والقول الثانى ، أن التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم يكون فى حياته
وبعد موته وفى حضرته وغيبه ولا يخفك أنه قد ثبت التوسل به صلى الله عليه وآله
وسلم فى حياته وثبت التوسل بغيره بعد موته بإجماع الصحابة إجماعا سكوتيا لعدم
انكار أحد منهم على عمر رضى الله عنهم فى التوسل بالعباس رضى الله عنه ،
وعندى أنه لا وجه لتخصيص جواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
كما زعمه الشيخ عز الدين ابن عبد السلام لأمرين «الأول ، ما عرفناك به من
إجماع الصحابة رضى الله عنهم «والثانى ، أن التوسل إلى الله بأهل الفضل والعلم هو
فى التحقيق توسل بأعمالهم الصالحة ومزاياهم الفاضلة إذ لا يكون الفاضل قاضيا إلا
بأعماله فماذا قال القائل اللهم انى أتوسل إليك بالعالم الفلانى فهو باعتبار ما قام به من
العلم وقد ثبت فى الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكى عن الثلاثة
الذين انطبقت عليهم الصخرة أن كل واحد منهم توسل إلى الله بأعظم عمل عمله

فارتفعت الصخرة فلو كان التوسل بالأعمال الفاضلة غير جائز أو كان شركاً كما يزعم المتشددون في هذا الباب كابن عبد السلام (١) ومن قال بقوله لم تحصل الإجابة من الله لهم، ولا سكت النبي صلى الله عليه وسلم عن إنكار ما فعلوه بعد حكايته عنهم، وبهذا تعلم أن ما يورده المانعون من التوسل إلى الله بالأنبياء والصالحين من نحو قوله تعالى (ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) ونحو قوله تعالى (فلا تدعوا مع الله أحداً) وقوله تعالى (له دعوة الحق) والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشيء) ليس بوارد بل هو من الاستدلال على محل النزاع بما هو أجنبي عنه، فإن قولهم ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى مصرح بأنهم عبيدوهم لذلك والتوسل بالعالم مثلاً لم يعبدوه، بل علم أن له مزية عند الله بحمله العلم فتوسل به لذلك وكذلك قوله تعالى (فلا تدعوا مع الله أحداً) فإنه نهى عن أن يدعى مع الله غيره كان يقول يا الله ويا فلان، والتوسل بالعالم مثلاً لم يدع إلا الله وإنما وقع منه التوسل إليه بعمل صالح عمله بعض عبادته كما توسل الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة بصالح أعمالهم، وكذلك قوله (والذين يدعون من دونه) الآية فإن هؤلاء دعوا من لا يستجيب لهم ولم يدعوا ربهم الذى يستجيب لهم، واختوسل بالعالم مثلاً لم يدع إلا الله ولم يدع غيره دونه ولا دعا غيره معه، فإذا عرفت هذا لم يخف عليك دفع ما يورده المانعون للتوسل من الأدلة الخارجة عن محل النزاع خروجاً زائداً على ما ذكرنا كما استدلالهم بقوله تعالى (وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين يوم

(١) ابن عبد السلام لم يتشدد والعذر للشوكاني أنه لم ينف على كلامه إلا بواسطة ابن تيمية الذى حوره لغرض فى نفسه

لا تملك نفس لنفس شيئاً والأمر يومئذ لله) فان هذه الآية الشريفة ليس فيها إلا أنه المنفرد بالأمر في يوم الدين، وأنه ليس لغيره من الأمر شيء، والمتوسل بنبي أو عالم هو لا يعتقد أن لمن توسل به مشاركة لله جل جلاله في أمر يوم الدين، ومن اعتقد هذا لعبد من العباد سواء أكان نبياً أو غير نبي فهو في ضلال مبين، وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله تعالى (ليس لك من الأمر شيء. قل لا أملك لنفسي نقماً ولا ضراً) فان هاتين الآيتين مصرحتان بأنه ليس لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمر الله شيء، وأنه لا يملك لنفسه نقماً ولا ضراً فكيف يملك لغيره وليس فيهما منع التوسل به أو بغيره من الأنبياء والأولياء والعلماء، وقد جعل الله لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم المقام المحمود مقام الشفاعة العظمى، وأرشد الخلق إلى أن يسألوه ذلك ويطلبون منه وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعط واشفع تشفع، وقيد ذلك في كتابه العزيز بأن الشفاعة لا تكون إلا بإذنه ولا تكون إلا لمن ارتضى وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لما نزل قوله تعالى (وانذر عشيرتك الأفرسين) يا فلان ابن فلان لا أملك لك من الله شيئاً يا فلانة بنت فلان لا أملك لك من الله شيئاً، فان هذا ليس فيه إلا التصريح بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يستطيع نفع من أراد الله تعالى ضره ولا ضر من أراد الله نفعه، وأنه لا يملك لأحد من قرابته فضلاً عن غيرهم شيئاً من الله، وهذا معلوم لكل مسلم، وليس فيه أنه لا يتوسل به إلى الله، فان ذلك هو طلب الأمر من له الأمر والنهي، وإنما أراد الطالب أن يقدم بين يديه طلبه ما يكون سبباً للإجابة من هو المنفرد بالعطاء والمنع وهو مالك يوم الدين، (١) وإذا علمت

(١) تأمل كلام الشوكاني تجده يهدم جميع استدلالات المنتطع من أساسها

هذا فاعلم أن الرزية كل الرزية والبلية كل البلية أمر غير مذكورنا من التوسل
المجرد ، والتشفع بمن له الشفاعة ، وذلك ما صار يعتقده كثير من العوام وبعض
الخواص في أهل القبور وفي المعروفين بالصلاح من الأحياء من أنهم يقدرون
على ما لا يقدر عليه إلا الله جل جلاله ويفعلون ما لا يفعله إلا الله عز وجل
حتى نطقت أسنتهم بما انطوت عليه قلوبهم فصاروا يدعونهم تارة مع الله ، وتارة
استقلالاً ، ويضرحون بأسمائهم ويعظمونهم تعظيم من يملك الضر والنفع ويخضعون
لهم خضوعاً زائداً على خضوعهم عند وقوفهم بين يدي ربهم في الصلاة والدعاء ،
وهذا إذا لم يكن شركاً فلا ندري ما هو الشرك وإذا لم يكن كفراً فليس في
الدنيا كفر ، وهاتين أولاء نقص عليك أدلة في كتاب الله سبحانه وتعالى
وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فيها المنع عما هو دون هذا بمراحل وفي
بعضها التصريح بأنه شرك وهو بالنسبة إلى هذا الذي ذكرناه يسير حقير ،
ثم بعد ذلك نعود إلى الكلام على مسألة السؤال ثم أورد أحاديث في النهي
عن الرقي والتائم وعن قول الرجل ماشاء الله وشئت وعن الحلف بغير الله
وعن بناء المساجد على القبور ، وعن الذبح لغير الله ، وعن السحر وعن
إتيان الكاهن والعراف وعن أشياء من هذا القبيل أطلق الشارع عليها أنها
شرك ثم قال : اعلم أن الله لم يبعث رسلاً ولم ينزل كتبه لتعريف خلقه
بأنه الخالق لهم والرازق لهم ونحو ذلك ، فإن هذا يقربه كل مشرك قبل
بعثة الرسل (ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) وذكر جملة آيات تسجل
على المشركين اعترافهم بأن الخالق والرازق والمحي والمميت هو الله ثم قال :
وإذا تقرّر هذا فلا شك أن من اعتقد في ميت من الأموات أوحى من الأحياء
أنه يضره أو ينفعه إما استقلالاً أو مع الله تعالى أو ناداه أو توجه إليه أو
استغاث به في أمر من الأمور التي لا يقدر عليها المخلوق فلم يخلص التوحيد
لله ، ولا أفرد بالعبادة ، إذ الدعاء بطلب وصول الخير إليه ودفع الضر عنه

(م ١٥ — الرد المحكم)

هو نوع من أنواع العبادة ، ولا فرق بين أن يكون هذا المدعو من دون الله أو معه حجراً أو شجراً أو ملكاً أو شيطاناً كما كان يفعل ذلك أهل الجاهلية ، وبين أن يكون انساناً من الأحياء أو الأموات كما يفعله الآن كثير من المسلمين ، وكل عالم يعلم هذا ويقربه فان العلة واحدة وعبادة غير الله تعالى وتشريك غيره معه يكون للحيوان كما يكون للجناد ، وللحي كما يكون للميت ، وإطال في بيان هذا المعنى وتقريره وان تسمية هذا العمل توسلاً أو تشفعاً لا يخرج عنه حقيقة لان العبادة بالمسمى لا بالاسم

ونقل كلام العلامة محمد بن اسماعيل الأمير اليمنى في ان هذا من الكفر العملى . لا الاعتقادى وأنه كحديث كفر تارك الصلاة وكفر اتيان المرأة في دبرها والحائض في فرجها الى اشباه ذلك ، وناقشه فيما أبداه مبدىا الفرق بين الموضوعين ، ثم قال : واعلم أن السائل - كثر الله فوائده - ذكر في جملة ما سأل عنه أنه لو قصد الانسان قبر رجل من المسلمين مشهور بالصلاح ووقف لديه وأدى الزيارة وسأل الله باسماته الحسنى وبما لهذا الميت من المنزلة هل تكون هذه البدعة عبادة لهذا الميت ويصدق عليه أنه قد دعا غير الله وأنه قد عبد غير الرحمن وسلب عنه اسم الإيمان أو يكون فاعلام عصية كبيرة أو مكروها وأقول : قد قدمنا في أوائل هذا الجواب أنه لا بأس بالتوسل بنبي أوولى أو عالم أو ضحنا ذلك بما لا مزيد عليه فهذا الذى جاء الى القبر ذاتراً ودعا الله وحده وتوسل بذلك للميت كان يقول اللهم انى أسالك أن تشفينى من كذا وأتوسل اليك بما لهذا العبد الصالح من العبادة لك والمجاهدة فيك والتعلم والتعليم خالصا لك فهذا لا تردد في جوازه ، لكن لاى معنى قام يمشى الى القبر فان كان لمحض الزيارة ولم يعزم على الدعاء والتوسل إلا بعد تهميد القصد الى الزيارة فهذا ليس بممنوع ، فانه انما جاء لزور وقد أذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في زيارة القبور ، وذكر الأحاديث الواردة

في ذلك ثم قال : فلم يفعل هذا الزائر إلا ما هو مشروع ، لكن بشرط ألا يشد راحلته ولا يعزم على سفر ولا يرحل كما ورد تقييد الاذن بالزيارة للقبور بحديث ولا تشد الرحال إلا لثلاثة ، وهو مقيد لمطلق الزيارة وقد خص بمخصصات منها زيارة القبر الشريف النبوي المحمدي على صاحبه أفضل الصلاة والتسليم وفي ذلك خلاف بين العلماء (١) وأما إذا لم يقصد مجرد الزيارة بل قصد المشي الى القبر ليدعو عنده فقط وجعل الزيارة تابعة لذلك أو مشي لمجموع الزيارة والدعاء فقد كان يغنيه أن يتوسل الى الله بما لذلك الميت من الأعمال الصالحة من دون أن يمشي الى قبره ، فإن قال : إنما مشيت الى قبره لأشير اليه عند التوسل به فيقال له ان الذي يعلم السر وأخفى ويطلع على خفايا الضمائر لا يحتاج منك الى هذه الإشارة التي زعمت أنها الحاملة لك على قصد القبر والمشي اليه ، فما أراك مشيت لهذه الإشارة بل مشيت لتسمع الميت توسلك به ، وأنت ان رجعت الى نفسك وسألتهما عن هذا المعنى فرمما تقر لك به ، فإن وجدت عندها هذا المعنى فاعلم انه قد علق بقلبك ما علق بقلوب عباد القبور ، ثم تكلم على بقبية انواع قصد القبور فيراجع كلامه ، وقد

(١) لانعام في ذلك خلافا قبل وجود ابن تيمية ، وقد كان الناس يشدون الرحلة الى القبر الشريف بدون نكير من العلماء ، من ذلك ما رواه الحافظ حمزة السهمي في تاريخ جرجان عن محمد بن صول قال قال صول ليزيد بن ماهاب لما افتتح جرجان : هل في الاسلام من هو أجل منك لأسلم على يده ؟ قال : نعم ، سليمان بن عبد الملك - الخليفة - قال فسرحتني اليه لأسلم على يده ففعل فإما قدم عليه قال له مثل ما قال ايزيد ، فقال سليمان : ليس اليوم في المسلمين أحد أجل مني ، ولكن لقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل قال : أسلم هناك ؟ فسرحه سليمان الى المدينة فأسلم عند القبر ثم رجع الى بلده

نهنالك فيما سبق أن كلام عز الدين ابن عبد السلام في الإقسام بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا في التوسل به والشوكاني تبع ابن تيمية فغلط، والمقصود : أن الشوكاني أجاز التوسل كما أجازه الآلوسى ، وأجازه قبلهما تقي الدين السبكي في شفاء السقام وغيره من العلماء ، وليس من غرضي استقصاء كلامهم في هذا الموضع . فان ذلك يطول ولا يمكن غرضي تبين كذب المتنطع وإظهار جهله وهو حاصل بما ذكرت وبالله التوفيق

الباب الثالث

في أحكام القبور

تكلم في هذا الباب على زيارة القبور وبناء المساجد (١) علمها والنذر لأصحابها وقد نقل اتفاق الأمة على أن النهي للتحريم وقد كذب في نقل هذا الاتفاق كما كذب في غيره على عادته ، وقد قال البخارى في صحيحه باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ثم روى حديث عائشة «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» وترجم بالكره أيضا الترمذى ، ونقل الحافظ عن البيضاوى : أن اتخاذ المسجد بجوار صالح للتبرك لا يشمله الحديث المذكور ، لأنه وارد فيمن كانوا يعبدون الأنبياء والصالحين ، وقد حكى المتنطع في هذا الباب عدة اتفاقات مكذوبة ، ثم تكلم على سماع الموتى فذكر أن عائشة وقتادة وأكثرا التابعين ذهبوا إلى عدم سماع الميت احتجاجا بقوله تعالى (إياك لا تسمع الموتى) وبقوله (وما أنت بمسمع من في القبور)

(١) انظر كتاب «أحياء المقبرين» من أدلة استحباب بناء المساجد والقباب على القبور ، لأخيها أبي الفيض الحافظ

برقالوا هذا قاطع متواتر ظاهر في عدم سماع الموتى فلا يرد إلا بقاطع مثله اه
وأقول : انكار عائشة لسماع الموتى ثابت في الصحيحين مع استدلالها
بالآية ، وأما قتادة فلم ينكر سماع الموتى بل أشار الى الرد على من أنكره كما
سيأتى ، فالمتنطع كاذب فيما نقله عنه ، كما كذب على غيره في غير موضع من
كتابه الذي نرد عليه ، وأما الآية فهي وإن كانت قطعية المآل فدلالتها ظاهرة
أى أنها تحتل وجوها من التأويل لا ينكرها العقل ولا يردنها النقل فيجب
الجمع بينها وبين ما يعارضها من الأحاديث كما هو مقرر في علم أصول الفقه ،
ثم ذكر المتنطع : أن المجيبين لسماع الموتى استدلوا بحديث أهل التليب وحديث
أم محجن التي كانت تقيم المسجد وحديث مامن أحد عمر بقبر أخيه كان يعرفه
فيسلم عليه الأورد الله عليه روحه حتى يرد عليه ، ثم قال (وقالوا هذه الأحاديث
تدل على أن الموتى يسمعون وأجابوا عن الآيات بأن المثنى فيها سماع
الإنفـس لا مطلق السماع جمعاً بين الأدلة وقد أجاب المانعون عن هذه الأدلة
بأن حديث الصحيحين قد أنكرته عائشة وقالت ما قال النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ما يقول ابن عمر ولكنه قال انهم ليعلمون أن ما كنت أقول لهم
حق وأجابوا عن حديث ابن مئدة — يعنى حديث أم محجن — بأنه مرسل
لا يصح الاحتجاج به وعن حديث الحاكم وغيره — يعنى حديث مامن
أحد عمر بقبر أخيه — بأنه غير صحيح قال الحافظ ابن رجب تصحيح الحاكم
محكوم عليه عند أهل الحديث بعدم الاعتبار ، وهو كما قال . فقد صحح كثيراً
من الأحاديث الموضوعة كما تقدمت الإشارة اليه والحق انهم لا يسمعون
إلا السلام عليهم كما ورد به النص وأنت سماع قتلى بدر كان خصوصية له
صلى الله عليه وسلم (إذا صح ما قاله ابن عمر) اه وأقول في كلامه أمور الأول
أن مئدة الأجرية التي نسبها الى المانعين لسماع الموتى زورها في نفسه ، ولم يفهمها
أحد من المانعين قبله ، فهي من جملة الآكاذيب التي حشأ بها كتابه والثاني أن

العلماء أخذوا برواية ابن عمر وقدموها على انكار عائشة عكس ما فعله المتنطع الذي لا يعرف قواعد العلم والثالث، أن ما نقله عن ابن رجب في تصحيح الحاكم كذب على ابن رجب وجهل بمقام الحاكم، وقد نبهنا على ذلك فيما سبق، الرابع، دعواه أن الحاكم يصحح الموضوعات كذب كما نبهنا عليه في الباب الثاني والخامس، دعواه أن الموتى يسمعون السلام عليهم مناقض لما ادعاه أولا من عدم سماعهم، السادس، دعواه أن النص ورد بسماع الموتى للسلام أن كان مراده بالنص القرآن فهو كاذب، وإن كان مراده به الحديث فقد ادعى أولا أن القرآن المقاطع المتواتر دل على عدم سماع الموتى ولا يجوز رده إلا بمقاطع مثله، فكيف رده الآن بالحديث الدال على سماع الموتى للسلام، ما هذا إلا تناقض فاحش يدل على جهله وعدم ادراكه لما يقول، وإذا قد فرغنا من بيان ما في كلام المتنطع من تناقض وكذب فلنذكر خلاصة وجيزة لمسألة سماع الموتى مع بيان ما هو الحق في ذلك والله الموفق : اعلم أن العلماء اختلفوا في سماع الموتى فذهب جماعة من أهل العلم وهم الآكثرون كما قال الحافظ ابن عبد البر إلى إثبات سماعهم في الجملة وهو اختيار ابن جرير الطبري وابن قتيبة ورجحه ابن القيم وابن رجب وغيرهما ثم اختلف هؤلاء فذهب قتادة إلى أن الميت يسمع القول بعد إعادة الروح إلى جسده ؛ قال في حديث أهل القليب أحياهم الله حتى اسمعهم توبيتوا وتصغروا ونقمة وحسرة وندما رواء البخاري بعد حديث القليب وصرح بذلك طوائف من السلف وغيرهم في قول القبر، فقالوا لا يسأل الميت إلا بعد إعادة الروح إليه وذهب ابن حزم وطائفة إلى أن السؤال للروح خاصة وكذلك سماع الخطاب للروح خاصة وانكروا أن تعاد الروح للجسد في القبر لعذاب أو غيره، ورجع هذا القول ابن عقيل وابن الجوزي من الخنابلة في بعض تصانيفهما، وذهبت عائشة إلى نفي سماع الموتى إطلاقا ووافقها جماعة من العلماء ورجحه القاضي أبو يعلى من الخنابلة في كتاب الجامع الكبير له، فالأقوال ثلاثة استدلل أهل القول

الاول باحاديث وآثار منها حديث القلب وهو ثابت في الصحيحين من وجوه متعددة عن أبي طلحة وعمر وابنه عبد الله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأربعة وعشرين رجلا من صناديد قریش فالتقوا في طوى من أطواء بدر فناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسماهم باسمائهم : يا أبا جهل بن هشام يا أمية بن خلف يا عتبة بن ربيعة يا شعبة بن ربيعة يا فلان ابن فلان أليس قد وعدتم ما وعدكم ربكم حقا فاني قد وجدت ما وعدني ربي حقا ، فقال عمر يا رسول الله ما تكلم من أجساد لا أرواح فيها فقال عليه الصلاة والسلام : والذى نفسى بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم ولا يغيبون ، هكذا رواه الشيخان من حديث ابن عمر ، والبخارى من حديث أنس عن أبي طلحة ، ومسلم من حديث أنس عن عمر ، ورواه الطبراني من حديث ابن مسعود بأسناد صحيح ، ومن حديث عبد الله بن سيدان نحوه ، وفيه : قالوا يا رسول الله وهل يسمعون كما تسمعون ولكن لا يغيبون ، ومنها ما رواه البراز وصححه ابن حبان من طريق اسماعيل بن عبد الرحمن السدى عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن الميت يسمع خفق نعالهم إذا ولوا مدبرين ، وأخرج ابن حبان أيضا من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه في حديث طويل ، وقال البخارى في صحيحه باب الميت يسمع خفق النعال ثم روى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : العبد إذا وضع في قبره وتولى أصحابه حتى أنه يسمع قرع نعالهم أتاه ملكان فأقعداه ، وذكر الحديث في سؤال القبر ورواه مسلم أيضا ، وسامع الميت خفق النعال وارد في عدة أحاديث ، ومنها الأحاديث الواردة في سؤال القبور وهي كثيرة منتشرة وفيها التصريح بسؤال الملوك له وجوابه بما يطابق حاله من سعادة أو شقاء ، ومنها ما شرعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأئمة من السلام على أهل القبور ومخاطبتهم بلفظ السلام

عليكم دار قوم مؤمنين ، قال ابن القيم : وهذا خطاب لمن يسمع ويعقل ولولا ذلك لكان هذا الخطاب بمنزلة خطاب المعلوم والجماد ، والسلف مجمعون على هذا . وقد تواترت الآثار عنهم بان الميتم يعرف زيارة الحى له ويستبشر به ثم ذكر جملة منها فى كتاب الروح فليراجع ، ومنها ما رواه ابن ابى الدنيا فى كتاب القبور قال حدثنا محمد بن عون ثنا يحيى بن يمان عن عبد الله بن سمعان عن زيد بن اسلم عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما من رجل يزور قبر أخيه ويجلس عنده إلا استأنس به ورد عليه حتى يقوم ، أسناده ضعيف جداً . وقال أيضاً حدثنا محمد بن قدامة الجوهري ثنا من بن عيسى القزاز أخبرنا هشام بن سعد ثنا زيد بن اسلم عن أبى هريرة قال إذا مر الرجل بقبر أخيه يعرفه فسلم عليه رد عليه السلام وعرفه وإذا مر بقبر لا يعرفه فسلم عليه رد السلام هكذا رواه موقوفاً وهو أشبه ، ورواه ابن أبى الدنيا والخطيب فى التاريخ من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ما من عبد يمر بقبر رجل كان يعرفه فى الدنيا فسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام ، وروى العقيلي فى الضعفاء عن جعفر بن عمر النهرواني عن المنجم بن بشير بن عبد الملك ابن عثمان القرشي حدثنا محمد بن الأشعث عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال أبو رزين - وهو غير العقيلي - يارسول الله أن طريقى على الموتى قبل من كلام أتاكم به إذا مررت عليهم قال : قل السلام عليكم يا أهل القبور من المسلمين أتم لنا سلف ونحن لكم تبع وأنا ان شاء الله بكم لاحقون ، فقال أبو رزين يارسول الله : يسمعون ؟ قال : يسمعون ولكن لا يستطيعون أن يجيبوا ، قال : يا أبا رزين ألا ترضى أن يرد عليك بعدد من الملائكة ، قال العقيلي : لا يعرف إلا بهذا الأسناد ، وهو غير محفوظ . ومحمد بن الأشعث مجهول فى النسب والرواية وأصل السلام المذكور على القبور يروى بأسناد

صالح غير هذا اه وروى الحافظ ابن عبد البر من طريق الربيع بن سليمان
المؤذن - صاحب الشافعي - عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد
ابن عمير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أحد يمر بقبر
أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا عرفه ورد عليه السلام ، قال
الحافظ عبد الحق الأشبيلي اسناده صحيح ، ووافقه الحافظ ابن رجب ، لكنه
أعل الحديث بالنكارة ، والآثار في هذا الباب كثيرة متواترة عن الصحابة
والتابعين وأتباعهم ، وهي في كتاب القبور لابن أبي الدنيا ، وكتاب من
حاش بعد الموت له أيضا ، وكتاب العاقبة للحافظ عبد الحق الأشبيلي ، وكتاب
أهوال القبور للحافظ ابن رجب ، وكتاب الروح لابن القيم ، وكتاب
شرح الصدور للحافظ السيوطي وغيرها ، ومنها ما رواه أبو الشيخ ابن حبان
عن عبيد بن أبي مرزوق قال كانت امرأة بالمدينة تقم المسجد فماتت فلم يعلم بها
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فمر على قبرها فقال ما هذا القبر ، فقالوا قبر أم
محجن قال دالت كانت تقم المسجد ، قالوا نعم فصنع الناس فصلى عليها ثم قال دأى
العمل وجدت أفضل ، قالوا يا رسول الله أتسمع ؟ قال وما أنتم بأسمع منها ، فذكر
أنها أجابته دقم المسجد ، وهذا مرسل وأصل الحديث في الصحيحين ومنها حديث
تلقين الميت بعد دفنه رواه الطبراني وغيره عن أبي امامة عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال د اذ مات أحد من اخوانكم فسويتم عليه التراب فليقم أحدكم على
رأس القبر ثم ليقل يا فلان بن فلانة فإنه يسمعه ولا يجيب ثم يقول يا فلان بن
فلانة فإنه يستوي قاعدا ثم يقول يا فلان بن فلانة فإنه يقول أرشدنا ربك
الله ولكن لا تشعرون فليقل اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا إله
إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وأنتك رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد
نبياً وبالقرآن إماماً فان منكراً أو نكيراً يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه ويقول
انطلق بشا ما يقعدنا عند من لقن حجته فيكون الله حجيجهما دونه قال رجل يا رسول

الله فان لم يعرف أمه قال ينسبه الى حواء يا فلان ابن حواء ، هذا حديث ضعيف .
 لكن جرى عمل الناس عليه ، وتلقته الأمة بالقبول . قال ابن القيم في كتاب
 الروح ويدل على هذا أيضا — أى سماع الميت وأدراكه — ما جرى عليه عمل
 الناس قديما وإلى الآن من تلقين الميت فى قبره ولو لا أنه يسمع ذلك وينتفع
 به لم يكن فيه فائدة وكان عبثا وقد سئل عنه الامام احمد رحمه الله فاستحسنه
 واحتج عليه بالعمل ويروى فيه حديث ضعيف ذكره الطبراني فى معجمه من
 حديث أبى أمامة وذكر الحديث فخر ما كرهناه أنفا ثم قال : فهذا الحديث وإن
 لم يثبت فإتصال العمل به فى سائر الامصار والاعصار من غير انكار كاف
 فى العمل به ، وما أجرى الله سبحانه العادة قط بأن أمة طبقت مشارق الأرض
 ومغاربها وهى أكمل الأمم عقولا وأوفرها معارف تطبق على مخاطبة من لا يسمع
 ولا يعقل وتستحسن ذلك لا ينكره منها منكر ، بل سنه الأول للآخر ، ويقتضى
 فيه الآخر بالأول : فلو لا أن المخاطب يسمع والا كان ذلك بمنزلة الخطاب للتراب
 والحجر والخشب والمعدوم ، وهذا وإن استحسنه واحد فالعلماء قاطبة على
 استحقاقه واستحجانه ، وقد روى أبو داود فى سننه بإسناد لا بأس به أن النبى صلى
 الله عليه وآله وسلم حضر جنازة رجل فلبس دفن قال وسلوا لأخيكم التثبيت فإنه
 الآن يسأل ، فاخبر أنه يسأل حينئذ ، وإذا كان يسأل فإنه يسمع التلقين أه المراد منه ،
 وراجع بقبولته ثم وجدت الحافظ ابن حجر تسكلم فى التلخيص الحبير على حديث أبى
 أمامة فى التلقين وقال : إسناده صالح قال : وقد قواه الضياء فى أحكامه ، قال : وروى
 سعيد بن منصور من طريق راشد بن سعد وضمرة بن حبيب وغيرهما قالوا إذا
 سوى على الميت قبره وانصرف عنه الناس كانوا يستحبون أن يقال للميت عند
 قبره يا فلان قل لا إله إلا الله قل أشهد ألا إله إلا الله ثلاث مرات ، قل ربى الله ودينى
 الإسلام ونبى محمد ، ثم ينصرف ، وأما الذين قالوا إن الميت يسمع بعد عود الروح
 إلى جسده فاستدلوا بحديث البراء بن عازب فى سؤال القبر وهو حديث طويل

وفيه دونه اذ روحه إلى جسده ، وكذلك جاء في حديث جابر وابن مسعود وأبي هريرة وحذيفة ، وقال الحافظ ابن عبد البر : ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : ما من مسلم يمر على قبر أخيه كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رده الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام ، وأما الذين قالوا إن السـؤال والسماع الروح خاصة فاستدلوا بأن الروح لو عادت إلى البدن لزم أن يحيي الإنسان ثلاث مرات ويموت ثلاث مرات ، والقرآن دل على أنهما حياتان وموتان قال ابن رجب وهذا ضعيف جدا فإن حياة الروح ليست تامة مستقلة كحياة الدنيا وكالحياة الآخرة بعد البعث ، وإنما فيها نوع اتصال البدن بالروح بحيث يحصل بذلك شعور البدن وإحساس بالنعيم والعذاب وغيرهما وليس هو حياة تامة حتى يكون انفصال الروح به موتا تاما ، وإنما هو شبهة بانفصال روح النائم عنه ورجوعها إليه ، فإن ذلك يسمى موتا وحياة كما كان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استيقظت من النوم فليس أحيانا بعد ما أماتنا وإليه اللشور ، وسماه الله وفاة بقوله (الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها) ومع هذا لا ينافي ذلك أن يكون النائم حيا وكذلك اتصال روح الميت ببدة وانفصالها لا يوجب أن يصير حيا حياة مطلقة ، وأطال شيخه ابن القيم تقرير هذا المعنى في كتاب الروح وناقشه ابن حزم مناقشة قيمة ، وذكر حديث البراء وقال ذهب إلى القول بموجبه جميع أهل السنة والتحديث من سائر الطوائف ، وأما الذين قالوا إن الميت لا يسمع أصلا فاستدلوا بقوله تعالى (انك لا تسمع الموتى) وبقوله تعالى (وما أنت بمسمع من في القبور) وأجابوا عن حديث القليب بوجهين أحدهما أن سماع الموتى وقع فيه معجزة على سبيل الخصوصية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وثانيهما ، أوهيم ابن عمر في لفظ السماع قالت عائشة ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنهم ليس سمعون الآن ما أقول ، وقد ردل — تعنى ابن عمر — إنما قال : إنهم ليعلمون الآن ما كنت أقول لهم أنه حق ، ثم قرأت قوله

تعالى (إنك لا تسمع الموتى وما أنت بمسمع من في القبور) أخرجه الشيخان ،
والجواب عن ذلك من قبل الجمهور قال ابن القيم وأما قوله تعالى (وما أنت بمسمع
من في القبور) فسياق الآية يدل على أن المراد منها أن الكافرين لم يمت القلوب لا تقدر
على إسماعه إسماعاً ينتفع به كما أن من في القبور لا تقدر على إسماعهم إسماعاً
ينتفعون به ولم يرد سبحانه أن أصبحاب القبور لا يسمعون شيئاً البتة ، كيف
وقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنهم يسمعون خفق نعال المشيعين ،
وأخبر أن قتلى بدر سمعوا كلامه وخطابه ، وشرح السلام عليهم بصيغة الخطاب
فدعا خسر الذي يسمع ، وأخبر أن من سلم على أخيه المؤمن رد عليه السلام ، وهذه
الآية نظير قوله تعالى (إنك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين)
وقد يقال إن إسماع الصم مع أنى إسماع الموتى يدل على أن المراد عدم أهلية كل
خبرهما للإسماع وأن قلوب هؤلاء لما كانت ميتة صماء كان إسماعها ممتنعاً بمنزلة
خطاب الميت والأصم وهذا حق ، ولكن لا ينفي إسماع الأرواح بعد الموت
لإسماع تويسخ وتقرير بواسطة تعلقيها بالأبدان في وقت ما فهذا غير الإسماع
المتنى والله أعلم ، وحقيقة المعنى إنك لا تستطيع أن تسمع من لم يشأ الله أن
يسمعه إن أنت إلا نذير أى إنما جعل الله لك الاستطاعة على الإنذار الذى كلفك
لإيادى إسماع من لم يشأ الله إسماعه اه وقال تليذ ابن رجب : وأما قوله تعالى
(إنك لا تسمع الموتى) وقوله (وما أنت بمسمع من في القبور) فإن الإسماع يطلق
ويراد به إدراك الكلام وقومه ، ويراد به أيضاً الانتفاع به والاستجابة له ،
والمراد بهذه الآيات فى الثانى دون الأول فاتها فى سياق خطاب الكفار الذين
لا يستجيبون الهدى والإيمان إذا دعوا إليه كما قال تعالى (ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً
من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها) الآية فنحن
الإسماع والأبصار عنهم لأن الشئ قد ينقى لا تتفاء فائدته وثمرته فإذا لم ينتفع المرء
بما سمعه وأبصره فكأنه لم يسمع ولم يبصر ، وإسماع الموتى هو بهذه المثابة ، وكذلك

سماع الكفار من دعاهم إلى الإيمان والهدى اه وقال الحافظ : اختلفه
 أهل التأويل في المراد بالموتى في قوله تعالى (إنك لا تسمع الموتى) وكذلك
 المراد بمن في القبور لحملته عائشة على الحقيقة وجعلته أصلاً لاحتاجت معه
 إلى تأويل قوله ما أتم بأسمع لما أقول منهم ، وهذا قول الأكثر ، وقيل هو
 مجاز والمراد بالموتى ومن في القبور الكفار شبهوا بالموتى وهم أحياء ، والمعنى : من هم
 في حال الموتى أو في حال من سكن القبور وعلى هذا لا يبقى في الآية دليل على ما نفته عائشة
 رضى الله عنها والله أعلم له وارتكاب المجاز في الآية متعين للجمع بين
 الأدلة مع أن السياق يرشد إليه وأما دعوى أن سماع أهل القليب كان خصوصية
 فهي مفتقرة إلى دليل وهو مفقود ولو سلمت في هذا الحديث لم تسلم في حديث
 سماع خفق النعال وغيره مما سبق ذكره وأما انكار عائشة رواية ابن عمر
 فلا ينهض دليلاً في المسألة وذلك لوجوه : الأول ، أن ابن عمر شهد القصة
 وعائشة لم تشهدا وبالضرورة يرجح من شهد على من لم يشهد والثاني ، أن ابن
 عمر مثبت وعائشة نافية والمثبت مقدم على النافي لأن معه زيادة علم ليست عند
 النافي والثالث ، أن عائشة لم تستند في نفيها إلى رواية تعارض رواية ابن عمر وتبين
 وهمه ، وإنما استندت إلى فهمهما واستنباطها ورواية الثقة لا ترد بمثل ذلك قال
 الأسماعيلي كان عند عائشة من الفهم والذكاء وكثرة الرواية والغرض على غوامض
 العلم ما لا مزيد عليه لكن لا سبيل إلى رد رواية الثقة إلا بنص مثله يدل على نسخة
 أو تخصيصه أو استحالة ، فكيف والجمع بين الذي أنكرته وأثبتته غيرها
 ممكن ، لأن قوله تعالى (إنك لا تسمع الموتى) لا ينافي قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم وانهم الآن يسمعون ، لأن الإسماع هو إبلاغ الصوت من المسمع في أذن
 السامع فالله تعالى هو الذي أسمعهم بأن أبلاغهم صوت نبيه صلى الله عليه وآله
 وسلم بذلك اه والرابع ، أن ما أثبتته عائشة من العلم لا ينافي رواية ابن عمر

التي أثبتت السماع، بل يؤيدها قال الاسماعيلي : وأما جوابها بأنه إنما قال انهم ليعلمون
فإن كانت سمعت ذلك فلا ينافي رواية يسمعون بل يؤيدها هو ذلك لأن الموت
ينافي العلم كما ينافي السمع فإذا جاز اثبات العلم الميت جاز اثبات السمع له ولا
يغرق بينهما كما هو ظاهر لا يحتاج الى بيان «الخامس» ان ابن عمر لم يتفرد بتلك
الرواية التي أنكرتها عائشة بل رواها أيضاً أبو عمر بن الخطاب وأبو طلحة
الأنصاري وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن سيدان وتقدم عزو أحاديثهم الى من
رواها ومن المستبعد جداً ان يكون هؤلاء كلهم واهمين «السادس» ان عائشة
نفسها روت مثل ما روى ابن عمر قال الحافظ : ومن الغريب ان في المغازي
لابن اسحق رواية يونس بن بكير بإسناد جيد عن عائشة مثل حديث ابي طلحة
وفيه «ما انتم باسمع لما اقول منهم» وأخرجه أحمد بإسناد حسن، فان كان محفوظاً
فكانها رجعت عن الإنكار لما ثبت عندها من رواية هؤلاء الصحابة لكونها
لم تشهد القصة اه ومن هذه الخلاصة الوجيزة الصحيحة تعلم أن سماع الموتى
بعد عود الروح اليهم صحيح لا غبار عليه ، وأنه لا تعارض بين الآية والأحاديث
الواردة في ذلك ، بل بينهما توافق وتعاضد ، وأن المانعين لسماع الموتى
ليس لديهم متمسك قوي وإن إنكار عائشة ليس بدليل ، فشديدك على
على هذه الخلاصة واحرص عليها والله يتولى هداك .
ثم قال المتنطع :

خاتمة

في حياة أهل القبور وتحقيق الحق في حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام اه
وأقول : قد أنصف المتنطع هنا حيث أثبت حياة الأنبياء عليهم السلام ،
وان أخطأ في الكلام على الأحاديث وعزوها ، وأنا ذكر هنا خلاصة وجيزة

جامعة كتبها شقيقنا الحافظ المجتهد السيد احمد محمد الصديق الفارسي . قال حفظه الله : الانبياء احياء في قبورهم واجسادهم لا تبلى والى اجماع من يعتقد على هذا كما حكاه غير واحد منهم ابن حزم والسخاوي في المقاصد الحسنة وغيرهما .
 للنصوص الصحيحة الصريحة والدلائل الكثيرة القاطعة فمن أفتى بفناء اجسادهم فقد خرق الإجماع وكذب بما صح عن الله والرسول ، فقد ذكر الله تعالى في غير آية من القرآن أن الشهداء احياء في قبورهم واجمع المسلمون على ان الانبياء ارفع درجة من الشهداء قال ابن حزم بعد ذكره الايات الواردة في ان الشهداء احياء مانصه (ولا خلاف بين المسلمين في ان الانبياء عليهم السلام ارفع قدراً ودرجة واهم فضيلة عند الله عز وجل واهل كرامة من كل من دونهم ومن خالف في هذا فليس مسلماً) اه وصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطريق التواتر ان الانبياء احياء في قبورهم وان اجسادهم لا تبلى ، قال السيد محمد بن جعفر الكتاني في كتابه نظم المتناثر من الحديث المتواتر مانصه : احاديث حياة الانبياء في قبورهم قال السيوطي في مرقاة الصعود تواترت بها الاخبار ، وقال في انبياء الاذكياء بحياة الانبياء مانصه حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قبره هو وسائر الانبياء معلومة عندنا علماً قطعياً لما قام عندنا من الادلة في ذلك وتواترت به الاخبار الدالة على ذلك اه وقال ابن القيم في كتاب الروح نقلاً عن ابي عبد الله القرطبي : صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الارض لا تأكل اجساد الانبياء وأنه صلى الله عليه وآله وسلم اجتمع بالانبياء ليلة الاصرار في بيت المقدس وفي السماء خصوصاً موسى وقد أخبر بأنه ما من مسلم يسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام الى غير ذلك مما يحصل من جملة القطع بان موت الانبياء اتماماً هو راجع الى أن غيبوا عنا بحيث لا ندركهم وان كانوا موجودين احياء ، وذلك كالحال في الملائكة فانهم احياء موجودون ولا نراهم اه وقد نقل كلام القرطبي واقره ايضاً الشيخ محمد السفاريني الحنبلي في شرح عقيدة اهل

السنة ونصه : قال ابو عبد الله القرطبي قال شيخنا أحمد بن عمر — القرطبي صاحب المفهم في شرح صحيح مسلم — والذي يزيح هذا الاشكال إن شاء الله تعالى أن الموت ليس بعدم محض وإنما هو انتقال من حال إلى حال ، ويدل على ذلك أن الشهداء بعد موتهم وقتلهم أحياء عند ربهم يرزقون فرحين ، وهذه صفة الأحياء في الدنيا وإذا كان هذا في الشهداء كان الأنبياء بذلك أحق وأولى ، منع أنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء. وذكر الكلام السابق بلفظه ثم قال أخى : وبحق ما ذكره هؤلاء الأئمة من تواتر الأحاديث الدالة على حياة الأنبياء أن حديث عرض الأعمال عليه صلى الله عليه وآله وسلم واستغفاره لأئمة ورد من عشرين طريقا. وحديث أن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، ورد من طرق كثيرة جمعها الحافظ المنذرى في جزء مخصوص ذكره في اختصاره لستن أبي داود. وحديث الأسرار واختباره صلى الله عليه وآله وسلم فيه أنه رأى الأنبياء يصلون وغير ذلك مما هو صريح في حياتهم ورد من طرق خمسة وأربعين صحابيا سرد منهم سبعة وعشرين الحافظ السيوطى في الأزهار المتناثرة وزاد عليه تلميذه الحافظ الشافى والزرقانى في شرح المواهب ما كمل به العدد المذكور كما ذكره شيخنا السيد محمد بن جعفر الكتانى في نظم المتناثر ، على أن المسألة كاف في إثباتها حديث إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء ، فإنه على انفراده صحيح لا غبار عليه ، وقد صححه من الأئمة من لا يحصى عدد منهم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزاد أنه على شرط البخارى وأقره الذهبي ، وصححه أيضا النورى في الإذكار ، والحافظ عبد الغنى بن سعيد ، بل قال أنه حسن صحيح ، والقرطبي في التذكرة وابن دحية فقال أنه صحيح محفوظ بنقل العدل عن العدل وحسنه ابن العربى المعافى فيما نقله الثعالبي عنه في كتاب « العلوم الفاخرة » وسكت عنه أبو داود ، وقد قال ما سكت عنه فهو صالح عنده ، وصدره الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب

الذين لا يكاد يسلم في تقدم حديث كابن العربي المعافى فانا نورد الحديث بسنده
ونتكلم على رجاله فقد أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وأحمد في
مسنده وابن أبي عاصم في الصلاة له وأبو داود والنسائي وابن ماجه
في سننهم والطبراني في معجمه وابن خزيمة وابن حبان والحاكم في صحاحهم
والبيهقي في حياة الأنبياء وشعب الإيمان وغيرهما من تصانيفه من طريق حسين
ابن علي الجمعي ثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس
ابن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أفضل أيامكم الجمعة فيه خلق
آدم وفيه قبض وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا على من الصلاة فيه فان صلاتكم
معروضة علي ، قالوا وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت يقولون بليت ،
فقال : أن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء ، رجاله كلهم ثقات
أبو الأشعث الصنعاني اسمه شراحيل بن آدة من رجال مسلم وثقه العجلي وذكره ابن
حبان في الثقات وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر من رجال البخاري ومسلم
وثقه ابن معين والعجلي وابن سعد والنسائي ويعقوب بن سفيان وأبو داود
وجماعة والحسين بن علي الجمعي من رجال البخاري ومسلم ثقة باتفاق
وكان عثمان بن أبي شيبة يقول بسخة ثقة صدوق وبه تم الاستناد فانه شيخ جماعة
من أخرجوا الحديث فهذا برهان ما حكم به أولئك الاثمة من الصحة لهذا
الحديث ثم إن له طريقا آخر أخرجه ابن ماجه عن أبي الدرداء قال قال رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم : أكثروا الصلاة على يوم الجمعة فانه مشهود
تشهده الملائكة وان أحدا لن يصلي على إلا عرضت على صلاته حتى يفرغ
منها قال قلت وبعد الموت قال وبعد الموت ان الله حرم على الأرض أن تأكل
أجساد الأنبياء فنبى الله حتى يرزق ، قال الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب
اسناده جيد ، وكذا قال العلامة السمهري في وفاء

الوفا وقال السخاوي في القول البديع، رجاله ثقات لكنه منقطع، قلت لا يضر انقطاعه فإن الحديث الأول الصحيح شاهد له وعاضده وكذا صححه مع التنصيص على انقطاعه الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجه وللحديث طريق ثالث مرسل عن ابن شهاب ولفظه واكثر واكثر على من الصلاة في الليلة الغراء واليوم الازهر فانهم ما يؤديان عنكم وان الارض لا تأكل أجساد الانبياء وكل ابن آدم يأكله التراب الا عجب الذنب، أخرجه النسيري كما ذكره السخاوي في القول البديع، وله طريق رابع أخرجه ابن ماجه من حديث شداد بن أوس بلفظ حديث أوس بن أوس المتقدم، فالحديث مع صحة اسناده وثقة رجاله وكونهم على شرط البخاري ومسلم ووجود هذه الطرق العاضدة له لا يرتاب في صحته إلا جامل أو متعصب معاند، ثم للسئلة أدلة أخرى أيضاً، منها حديث الانبياء أحياء في قبورهم يصلون، رواه أبو يعلى قال حدثنا أبو الجهم الأزرق بن علي ثنا يحيى بن أبي بكر ثنا المستم بن سعيد عن الحجاج بن الأسود عن ثابت عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الانبياء أحياء في قبورهم يصلون، ثابت هو البناي لا يسأل عن جلالة وإمامته ثقة باتفاق من رجال البخاري ومسلم والحجاج بن الأسود قال الحافظ في اللسان قال أحمد ثقة رجل صالح وقال ابن معين ثقة وقال أبو حاتم صالح الحديث وذكره ابن حبان في الثقات اه وقد اشتبه فيه الحال على الذهبي فقال انه نكرة يعني مجهولاً ورده الحافظ بأنه معروف روى عن ثابت وجابر بن زيد وأبي نضرة وجماعة وعنه جرير بن حازم وحماد بن سلمة وروح بن عباد وآخرين ثم ذكر توثيقه الذي قدمناه والمستم بن سعيد من رجال الأربعة قال أحمد شيخ ثقة من أهل واسط قليل الحديث وقال ابن معين هو بلح وقال النسائي ليس به بأس وذكره ابن حبان في الثقات ويحيى بن أبي بكر ثقة من رجال البخاري ومسلم وثقه ابن معين والمجلى وقال أبو حاتم صدوق وذكره ابن حبان في الثقات وقال علي بن المديني ثقة وأبو الجهم روى له البخاري في الأدب المفرد والحاكم في صحيحه وذكره

ابن حبان في الثقات فهذا حال رجال الاسناد كلهم ثقات ليس في واحد منهم طعن ولا مغمز فهو صحيح على رأى ابن حبان والحاكم وأما الهما حسن على رأى البخارى وأما الله ثم له طرق أخرى غير هذا الطريق أخرجها البيهقي في حياة الانبياء وبها يرتفع الى درجة الصحيح المتفق عليه وهو قاطع صريح ومنها حديث مررت على موسى وهو قائم يصلى في قبره ، الذى أخرجه مسلم وغيره وحديث صلواته صلى الله عليه وآله وسلم بالانبياء واجتماعه بهم كما تقدم في كلام القرطبي وأنها متواترة ، وبها احتج البيهقي أيضا في حياة الانبياء وقد ورد من ثلاثة طرق عند عبد الرزاق والطبراني في معجمه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص ويجاهد وأن المؤذن المحتسب كالشهيد المشحط في دمه وإذامات لم يرد في قبره ، وورد من ثلاثة طرق أيضا من حديث جابر بن عبد الله وأبي هريرة وعبد الله بن مسعود ، أن حامل القرآن العامل به لا تأكل الأرض لحه ، أخرج جميعها ابن منده وإذا ثبت هذا للؤذن وحامل القرآن فكيف بالانبياء عليهم الصلاة والسلام اه قلت : قد بقيت احاديث وآثار لا بأس أن تذكرها على سبيل الاختصار ، فمنها : ما رواه أبو داود والنسائي والبيهقي في حياة الانبياء وابن نقييل في جزئه المعروف عن طريق عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن ابى سعيد عن أبى هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ولا تجعلوا بيوتكم قبورا ولا تجعلوا قبري عيداً وصلوا على فان صلاتكم تبغنى حيثما كنتم ، رجاله ثقات سعيد ابن ابى سعيد هو المقبري ثقة من رجال الستة ، وكذلك ابن أبي ذئب واسمه محمد بن عبد الرحمن وعبد الله بن نافع هو الصائغ الخزومي تلميذ مالك من رجال مسلم والأربعة ، قال أبو زرعة والنسائي لا بأس به وقال النسائي مرة أخرى ثقة وقال الخليلي لم يرضوا بحفظه وهو ثقة أثني عليه الشافعي وروى عنه حديثين أو ثلاثة وقال ابن قانع مدني صالح وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال كان صحيح الكتاب وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ . وقال البخارى يعرف بحفظه

وينكر ، وكتابه أصح وقال أبو حاتم ليس بالمحافظ هو لين في حفظه وكتابه أصح
وقال ابن معين ثقة وقال أحمد لم يكن صاحب حديث كان ضعيفاً فيه وللحديث
مع هذا شواهد ستأتي بحول الله ، وروى ابن أبي شيبة وابن مردويه عن أبي
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أكثروا الصلاة على يوم الجمعة
فإنها مروة على ، ومنها ما رواه عبد الرزاق عن مجاهد عن أبي طلحة قال دخلت
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته مسروراً فقلت يا رسول الله ما أدرى
متى رأيتك أحسن بشراً وأطيب نفساً من اليوم ؟ قال « وما يمنعني وجبريل
يخرج من عندي الساعة فبشرني أن لكل عبد صلى على صلاة يكتب له بها عشر
حسنات ويحى عنه عشر سيئات ويرفع له بها عشر درجات وتعرض على كل
قاهن ويرد عليه بمثل ما دعا ،

ومنها : ما رواه البيهقي في حياة الأنبياء من طريق أبي رافع عن سعيد
المقبري عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
« أكثروا الصلاة على في يوم الجمعة فإنه ليس يصلي على أحد يوم الجمعة إلا عرضت
على صلاته ، حديث ضعيف

ومنها : ما رواه البيهقي أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن برد بن سنان عن مكحول الشامي
عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أكثروا على من
الصلاة في كل يوم جمعة فإن صلاة أمتي تعرض على في كل يوم جمعة فمن كان أكثرهم
على صلاة كان أقربهم مني منزلة ، قال الحافظ المنذري إسناد حسن إلا أن مكحولاً
قيل لم يسمع من أبي أمامة اه ، والطبراني بإسناد ضعيف عن أبي أمامة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى على صلى الله عليه عشرًا ملك موكل
بها حتى يبلغنيها ،

ومنها : ما رواه محمد بن اسماعيل الوراق قال حدثنا جبارة بن المغلس
ثنا أبو اسحق حازم عن يزيد الرقاشي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم ، أكثروا الصلاة على يوم الجمعة فإن صلاتكم تعرض على ،
قال ابن القيم : وهذا وإن كان ضعيفا يصلح للاستشهاد به والطبراني في الأوسط
من حديث أنس أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من صلى على
صلاة واحدة بلغتني ضللاته وصليت عليه وكتب له سوى ذلك عشر حسنات ،
قال الحافظ الهيثمي : فيه راو لم أعرفه وبقية رجاله ثقات اه وقال الحافظ
المنذرى إسناده لا بأس به وهذا يدل على أنه عرف الرجل الذي لم يعرفه الهيثمي
ومنها : ما رواه أبو يعلى في مسنده من طريق عبد الله بن نافع أخبرنا العلماء
ابن عبد الرحمن قال سمعت الحسن بن علي بن أبي طالب عليها السلام يقول قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا
ولا تتخذوا بيتي عيداً صلوا على وصلوا فإن صلاتكم وسلامكم يبلغني أين
ما كنتم ، وروى الطبراني في الكبير والأوسط من طريق حميد بن أبي زينب
عن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قال « حيثما كنتم فصلوا على فإن صلاتكم تبلغني » قال
الحافظ الهيثمي حميد بن أبي زينب لم أعرفه وبقية رجاله رجال الصحيح اه
وعزاه الحافظ المنذرى إلى الطبراني أيضا وقال إسناده حسن فلا بد أنه عرف
حميد بن أبي زينب وقال ابن أبي شبة في المصنف حدثنا أبو خالد الأحمر عن
أبي عجلان عن سهيل عن حسن بن حسن قال قال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم « لا تتخذوا قبري عيداً ولا بيوتكم قبوراً وصلوا على حيثما كنتم
فإن صلاتكم تبلغني » إسناده صحيح وهو مرسل في حكم الموصول كالأصحفي (١)

(١) لأنه عمول على أنه سمعه من أبيه الحسن بن علي عليهم السلام بدليل

ومنها : ما رواه أبو الشيخ والبخاري والحارث بن أبي أسامة والطبراني وغيرهم من طريق نعيم بن فضال عن ابن أبي عمير عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن لله تبارك وتعالى ملكا أعطاه أسماء الخلائق فهو قائم على قبري إذا مت فليس أحد يصلي على إلا قال يا محمد صلى عليك فلان بن فلان قال فيصلي الرب تبارك وتعالى على ذلك الرجل بكل واحدة عشرأ ، نعيم بن فضال قال المنذري فيه خلاف وقال الذهبي ضعفه بعضهم ، وقال الحافظ في اللسان ما عرفت إلى الآن من ضعفه ، وابن أبي عمير اسمه عمران لينة البخاري وقال لا يتابع على حديثه وذكره ابن حبان في الثقات وبقية رجال الحديث رجال الصحيح كما قال الحافظ الهيثمي

ومنها : ما رواه النسائي وأحمد والدارمي والبيهقي وصححه الحاكم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أن الله عز وجل ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام ، وروى ابن عدي من حديث ابن عباس مثله ، وتقدم حديث : حياتي خير لكم ، مع بيان صحته ومنها ما رواه البيهقي في حياة الأنبياء وابن منده في فوائده من طريق حكام بنت عثمان بن دينار أخى مالك بن دينار قالت حدثني أبي عثمان بن دينار عن أخيه مالك بن دينار عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى على مائة في يوم الجمعة وليلة الجمعة قضى الله له مائة حاجة سبعين من حوائج الآخرة وثلاثين من حوائج الدنيا ثم وكل الله بذلك ملكا يدخله على قبري كما يدخل عليكم الهدايا أن على بعد موتي كعلمي في الحياة هذا لفظ ابن منده ، وهذا اللفظ رواه الأصبهاني في الترغيب أيضا ، ومنها ما رواه أبو الشيخ ابن حبان من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى على عند قبري سمعته ومن صلى على من بعيد أعلته ، إسناده جيد كما قال

الحافظ البخاري

ومنها ما رواه الديلمي في مسند الفردوس قال أنبأنا والذي أنبأنا أبو الفضل الكرايمى أنبأنا أبو العباس بن تركان حدثنا موسى بن سعيد حدثنا أحمد بن حماد بن سفيان حدثني محمد بن عبد الله بن صالح المروزي ثنا بكر بن خدائش عن فطر بن خليفة عن أبي الطفيل عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أكثروا الصلاة على فان الله وكل بي ملكا عند قبري فاذا صلى على رجل من أمتي قال لي ذلك الملك يا محمد أن فلان بن فلان صلى عليك »

ومنها ما رواه ابن بشكوال بإسناد ضعيف كما قال الحافظ السخاوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أكثروا الصلاة على في الليلة الزهراء . واليوم الاغرقان صلاتكم تعرض على فأدعوا لكم وأستغفر »

ومنها ما رواه القاضي أبو عبد الله الحسين بن اسماعيل المحاملي قال ثنا أبو حاتم الرازي ثنا ابن أبي مريم ثنا محمد بن جعفر حدثني حميد ابن أبي جعفر عن الحسن بن علي عليهما السلام عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « حيثما كنتم فصلوا على فان صلاتكم تبلغني » وروى القاضي اسماعيل في فضل الصلاة عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « صلوا على وسلموا حيثما كنتم فسيبلغني بسلامكم وصلاتكم »

ومنها ما رواه ابن راهويه والحرثي وابن بشران والبيهقي عن ابن عباس قال : ليس أحد من أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم يصلي عليه صلاة إلا وهي تبلغه يقول له الملك فلان يصلي عليك كذا وكذا صلاة . اسناده صحيح وهو موقوف له بحكم الرفع ، ومنها : ما رواه ابن عبد البر بسند فيه ابن خزيمة عن عبد الرحمن بن وردان التابعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « والذي نفسي بيده ما منكم من أحد يسلم على إذا أنا مت إلا

جاء جبريل فيقول يا محمد هذا فلان ابن فلان فيرفع له في النسب حتى يعرفه
فأقول نعم فيقول هو يقرأ عليك السلام ورحمة الله وبركاته فأقول وعليه
السلام ورحمة الله وبركاته ،

ومنها ما رواه اسماعيل القاضي قال حدثنا سليمان بن حرب ثنا جبريل بن
حازم قال سمعت الحسن - هو البصري - يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ولاتأكل الأرض جسد من كلمه روح القدس ، هذا مرسل صحيح الإسناد
وروى الزبير بن بكار والبيهقي عن أبي العالية قال : ان لحوم الانبياء لا تبليها
الأرض ولاتأكلها السباع ، وروى القاضي اسماعيل عن إبراهيم بن الحجاج
ثنا وهيب عن أيوب قال بلغني والله أعلم أن ملكا موكل بكل من صلى على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يبلغه النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وقال أيضا حدثنا عبد الرحمن بن واقد العطار ثنا هشيم ثنا حصين بن عبد
الرحمن عن يزيد الرقاشي قال إن ملكا موكل يوم الجمعة بمن صلى على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول أن فلانا
من أمتك يصلي عليك ورواه سعيد بن منصور في سننه وابقى بن مخلد ومن
طريقه ابن بشكوال لكن بدون ذكر يوم الجمعة وقال الدارمي في سننه أنبأنا
مروان بن محمد عن سعيد بن عبد العزيز قال لما كان أيام الحرة لم يؤذن في
مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا ولم يقم ولم يرح سعيد بن المسيب
المسجد وكان لا يعرف وقت الصلاة إلا بهيمة يسمونها من قبر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ، وروى أبو نعيم في الدلائل من طريق لوين قال حدثنا
عبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب قال لقد رأيتني
ليالي الحرة وما في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم غيري وما يأتي وقت
صلاة الاسمعت الاذان من القبر ، ثم أتقدم فأقيم وأصلي وإن أهل الشام

ليدخلون المسجد زمراً فيقولون انظروا إلى الشيخ المجنون ، وأخرج ابن سعد في الطبقات عن سعيد أيضاً أنه كان يلزم المسجد أيام الحرة والناس يقتتلون قال فسكنت إذا حانت الصلاة أسمع أذاناً يخرج من قبل القبر الشريف ، وروى الزبير بن بكار في أخبار المدينة عنه أيضاً قال لم أزل أسمع الأذان والإقامة في قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيام الحرة حتى عاد الناس ، وقال إبراهيم بن إسماعيل بن بشار حججت سنة من السنين فحشت المدينة فتقدمت إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت عليه فسمعت من داخل الحجرة وعليك السلام ، نقله التقى السبكي في شفاء السقام ، وروينا من طريق عن العلامة الإمام الشيخ محمد بن عبد الرحمن الخطاب شارح مختصر خليل قال مشينا مع شيخنا العارف بالله الشيخ عبد المعطي التونسي لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم قلنا قربنا من الروضة الشريفة ترجلنا ومعنا الشيخ لجعل رحمه الله تعالى يمشي ويقف حتى وصلنا إلى الروضة الشريفة لجعل الشيخ نفعا الله به يتكلم وهو مواجه لقبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا انصرفنا من الزيارة سالناه فقال كنت أطلب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم القدوم عليه فإذا قال لي أقدم يا عبد المعطي قدمت وإلا انتظرت ، قال فلما وصلت إلى الروضة قلت يا رسول الله أكل ما في البخاري عنك صحيح فقال صحيح ، قلت أرويه عنك يا رسول الله قال أروه عني ، قلت أروي هذه الحكاية في ثبت العلامة الشيخ يوسف الحسيني الحلبي المسمى كفاية الراوي والسماع وفي غيره من الإثبات وهي صحيحة مروية من طريق الخطاب أحد أئمة المالكية عن شيخه أحد كبار الأولياء ، وقد ثبت عن جماعة من الصكبار كابن العباس المروسي وغيره أنهم كانوا إذا سلموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمعوا رد سلامه وقد ذكرت طرقاً من ذلك في كتاب الحجج البينات في إثبات الكرامات ، وهو مختصر مفيد

وقال ابن أبي الدنيا : حدثني سويد بن سعيد حدثني ابن أبي الرجال عن سليمان بن سعيد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النوم فقلت يا رسول الله هؤلاء الذين يأتونك فيسلمون عليك أتفقهم سلامهم : قال نعم وأرد عليهم : قلت هذه رؤيا حق مؤيدة بحديث أبي هريرة في رد النبي صلى الله عليه وسلم سلام من يسلم عليه ، وبما رواه أبو يعلى عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : والذي نفس أبي القاسم بيده لينزلن عيسى بن مريم اماما مقسطا وحكما عدلا فليكسرن الصليب وليقتلن الخنزير وليصلحن ذات البين وليذهبن الشحناء وليعرضن المال فلا يقبله أحد ثم لن قام على قبري فقال يا محمد لا جيته ، قال الحافظ الهيثمي : رجاله رجال الصحيح ، وبما رواه الحاكم عن أبي هريرة أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليهبطن ابن مريم حكما عادلا واماما مقسطا ويسلكن فجا حاكما أو معتمرا وليأتين قبري حتى يسلم علي ولاردن عليه ، صححه الحاكم وسلبه الذهبي ، ويؤخذ من هذا الحديث أيضا طلب زيارة القبر الشريف والرحلة اليه للسلام على ساكنه عليه صلوات الله وتسليماته ، وقد قال الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل مانصه : وكان عمر بن عبد العزيز يبعث بالرسول قاصداً من الشام إلى المدينة ليقريه النبي صلى الله عليه وآله وسلم السلام ثم يرجع اهـ وذكره ابن الجوزي في مشير الغرام الساكن كما ذكره غيره ، وهو مروي عن عمر بن عبد العزيز من طرق كثيرة فهو مستفيض عنه كما قال النقي السبكي ، والمقصود أن حياة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في قبورهم ثابتة مقطوع بها لا ينازع فيها من في قلبه ذرة إيمان أما الحديث الذي أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن أبي هريرة أن رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قال : ما من أحد يسلم على إلا رد الله إلى روحه حتى أورد عليه السلام ، وظاهره يفيد مفارقة الروح لبدنه الشريف في بعض الأوقات : فأجاب عنه العلماء بعدة أجوبة أوصلها الحافظ السيوطي في كتابه في إنباء الأذكياء بحياة الأنبياء ، إلى خمسة عشر جواباً منها وهو جواب البيهقي في حياة الأنبياء أن جملة رد الله حاله ما ضوية مقدر فيها قد كمل قوله تعالى (أو جاؤكم حصرت صدورهم) أي قد حصرت ، وحتى حرف عطف لا للتعليل والمعنى ما من أحد يسلم على إلا قد رد الله روحه قبل ذلك فأورد عليه ، ومنها : وهو للتقريب السبكي في شفاء السقام وهو أن يكون رد الروح رداً معنوياً وذلك أن روحه الشريفة مشغولة بشهود الحضرة الإلهية والملاء الأعلى من هذا العالم فإذا سلم عليه أقبلت روحه الشريفة وردت السلام فعبّر عن هذا الإقبال بالرد .

ومنها : أن هذا اعلام بثبوت وصف الحياة دائماً لثبوت رد السلام دائماً فوصف الحياة لازم لرد السلام واللازم يجب وجوده عند ملزومه أو ملزوم ملزومه فوصف الحياة ثابت دائماً لأن ملزوم ملزومه ثابت دائماً . قال القسطلاني : وهذا من ثلث سحر البيان في اثبات المقصود بأكل أنواع البلاغة وأجمل فنون البراعة التي هي قطرة من بحار بلاغته العظمى اهـ وبيان الوازم المذكورة في هذا الجواب أن سلام أفراد الأمة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملزوم لرد سلامه عليهم ورد السلام ملزوم لوصف الحياة وأشار إلى هذا المعنى الحافظ السخاوي في القول البديع فإنه ذكر جملة من الأحاديث في رد السلام وقال : يؤخذ منها حياته على الدوام إذ من المحال أن يخلو الوجود من مسلم يسلم عليه في ساعة من ليل أو نهار ونحن نؤمن ونصدق بأنه صلى الله عليه وسلم حتى يرزق في قبره وأن جسده الشريف لا تأكله الأرض والجماع

على هذا اه وقد اطلت هذا البحث بعض الإطالة لأن كثيراً من الوهابيين
الجملة ينكرون حياة الانبياء في قبورهم ويقولون انهم كغيرهم من الناس يبلون
وهذا جهل وضلال عافانا الله منه بجهل نبيه

« تنبيه » زعم المنتطح أن البخاري ضعف اسناد حديث « إن الله حرم
على الارض أن تاكل أجساد الانبياء » وهذا كذب على البخاري ، فليتنبه
له والله أعلم .

ثم قال المنتطح (وقد اشتهر بين الناس أن الاولياء والعلماء والمؤذنين
لا تبلى أجسادهم وليس لهذا مستند صحيح) اه وأقول : تقدم فيما نقلته عن
أخي السيد أحمد أنه ورد من ثلاثة طرق أن المؤذن المحاسب كالشهيد المتشحط
في دمه وإذا مات لم يدود في قبره ، وورد من ثلاثة طرق أيضاً أن حامل القرآن
العامل به لا تاكل الارض لحمة ، وأخرج المروزي عن قتادة قال : بلغني أن
الارض لا تسلط على جسد الذي لم يعمل خطيئة وقال الحافظ السهيلي في الكلام
على قصة عبد الله بن التامر التي فيها أنه وجد على عهد عمر بن الخطاب في خربة
من خرب نجران قاعداً واضعاً يده على ضربة في رأسه فاذا أخرت يده عنها تنبعث
دماء وإذا أرسلت يده ردها عليهم اقامسكت دمه او في يده خاتم مكتوب فيه ربى الله وأن
عمر أبلغ ذلك فكتب أن يقر على حاله ويرد عليه الدفن كما كان مانصه وذكر
— يعني ابن اسحق في السيرة — من وجد أن عبد الله بن التامر في خربة من
خرب نجران يصدقه قوله تعالى (ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا
بل أحياء) الآية وما وجد في صدر هذه الأمة من شهداء أحد وغيرهم على
هذه الصورة لم يتغيروا بعد الدهور الطويلة كحمزة بن عبدالمطلب رضي الله عنه
فقاله وجد حين حفر معاوية العين صحيحاً لم يتغير وأصابته الفأس أصبحه قدميت ،
وكذلك أبو جابر عبد الله بن حرام وعمر بن الجوح وطلحة بن عبيد الله

رضى الله عنهم استخرجته بنته عائشة من قبره حين رآته في المنام يأمرها أن تنقله من موضعه فاستخرجته بعد ثلاثين سنة لم يتغير، ذكره ابن قتيبة في المعارف والأخبار بذلك صحيحة، وقد قال عليه السلام: إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء، خرجه سليمان بن الأشعث، وذكر أبو جعفر الداودي هذا الحديث بزيادة: الشهداء والعلماء والموذنين، وهي زيادة غريبة لم أجد في مسند غير أن الداودي من أهل الثقة والعلم، وفي المسند من طريق أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الأنبياء أحياء يصلون في قبورهم، انفرد به ثابت البناني عن أنس وقد روى أن ثابتاً التمس في قبره بعد ما دفن فلم يوجد فذكر ذلك لبنته فقالت كان يصلي فلم تروه لأنى كنت أسمعك إذا تهجد بالليل يقول اللهم اجعلنى ممن يصلى في قبره بعد الموت. وفي الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: مررت بموسى عليه السلام وهو يصلى في قبره، اه وقال الحافظ ابن رجب في كتاب أهوال القبور مانعه وأما من شوهه بدنه طرياً صحيحاً وأكفانه عليه صحيحة بعد تطاول المدة من غير الأنبياء عليهم السلام فكثير جداً ونحن نذكر من أعيانهم جماعة قال عمر بن شيبة حدثني محمد بن يحيى حدثنا هشام عن عبد الله بن عكرمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال لما سقط جدار بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمر بن عبد العزيز على المدينة انكشفت قدم من القبور التي في البيت فأصابها شيء فدميت ففرع من ذلك ابن عبد العزيز فزعا شديداً فدخل عروة البيت فإذا القدم قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال لعمر لا ترع هي قدم عمر بن الخطاب فأمر بالجدار فبنى ورد على حاله، وقال أبو القاسم البغوي حدثنا عبد الأعلى بن حماد ثنا عبد الجبار بن الورد سمعت أبا الزبير يقول سمعت جابر بن عبد الله يقول كتب معاوية إلى عامله أن يجرى عينا إلى أحد فكتب إليه عامله أنها لا تجرى إلا على قبور الشهداء فكتب إليه أن أنفذها.

قال سمعت جابرا يقول فرأيتهم يخرجون على رقاب الرجال كأنهم رجال نوم حتى أصابت المسحاة قدم حمزة فانبعث دماوروى مالك عن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أنه بلغه أن عمرو بن الجحوح وعبد الله بن عمرو الانصاري كانا في قبر واحد وهما من استشهد يوم أحد لحفر عليهما ليغيرا من مكانهما فوجدنا لم يتغيرا كأنهما ماتا بالأمس ، وكان أحدهما قد جرح فوضع يده على جرحه فدفن وهو هكذا فأشيلت يده عن جرحه ثم أرسلت فرجعت كما كانت وكان بين أحد وبين ما حفر عليهما ست وأربعون سنة ، وقال ابن أبي الدنيا ثنا أحمد بن عاصم ثنا سعيد بن عامر عن المثني بن سعيد قال لما قدمت عائشة بنت طلحة البصرة أتتها رجل فقال إني رأيت طلحة بن عبيد الله في المنام فقال قل لعائشة تحولني من هذا المكان فإن النزأي رشح الماء آذاني فركبت في مواليتها وحشمتها فضربوا عليا واستثاروه فلم يتغير منه الا شعرات في إحدى شقي لحية ، أو قال رأسه ، حتى حول إلى موضعه وكان بينهما بضع وثمانون سنة ، وبإسناده عن علي بن زيد بن جدعان عن أبيه أنه قال رأيت طلحة لما حول من مكانه فرأيت الكافور في عينيه ولم يتغير منه شيء الا عقيصته مالت عن مكانها وقال في كتاب الاولياء كتب إلى أبو عبد الله محمد بن خلف بن صالح التيمي أن اسحق ابن أبي نباته مكث ستين سنة يؤذن لقومه في مسجد بني عمرو بن سعد يعني بالكوفة وكان يعلم الغلمان في الكتاب ولا يأخذ الاجر ومات قبل أن يحفر الخندق بثلاثين سنة فلما حفر الخندق وكان بين المقابر ذهب بعض أصحابه يستخرجه ووقع قبره في الخندق

فاستخرجوه كما دفن لم يتغير منه شيء الا أن الكفن قد جف عليه ويبس من الخنوط مخطوط عليه وكان خضيبا فأرأوا وجهه مكشوبا وقد ظهر الحناء في أطراف الشعر ، فضى المسيب بن زهير إلى أبي جعفر المنصور وهو على شاطئ

ثأفريات فأخبره فركب أبو جعفر في الليل حتى رآه فأمر به فدفن بالليل لثلا
يفتن الناس ، وفي الترمذى في سياق حديث صهيب المرفوع في قصة أصحاب
الآخدود أن ذلك الغلام الذى قتله الملك وآمن الناس كلهم وقالوا آمنا برب
الغلام وجد في زمان عمر بن الخطاب ويده على جرحه كهيئة حين مات ، وقد
ذكر محمد بن كعب القرظى وزيد بن أسلم وغيرهما قصة عبد الله بن التامر وهو
رأس أصحاب الآخدود وقصته شبيهة بقصة الغلام المخرجة في الترمذى وأنه
وجد في زمان عمر رضى الله عنه بنجران ويده على جرحه وأن جرحه يدمى
وكذا ذكره ابن اسحق عن عبد الله بن أبى بكر بن عمرو بن حزم ، وذكر ابن
أبى الدنيا في كتاب القبور قصة دانيال لما وجدته أبو موسى بالسوس وأخبارا
كثيرة من أخبار المتقدمين في هذا المعنى وذكر أبو الفرج ابن الجوزى أن
الشریف أبا جعفر ابن أبى موسى لما دفن بجانب قبر الإمام أحمد بعد موت أحد
بغائه سنة رضى كفن الإمام أحمد وهو يتقمقع ، قال ولما كشف قبر البرهاري
فاحت ببغداد رائحة طيبة ملأت المدينة قال وحدثنا محمد بن منصور بن يوسف
حدثني أبى قال : كنت في جملة من كشف ابن سمعون لما نقل من بيته إلى مقبرة
الإمام أحمد بعد أربعين سنة وكفنه يتقمقع اه وقصة نقل طلحة بن عبيد الله
استندها ابن عبد البر في الاستيعاب من طرق ، وقال الحافظ العراقي في طرح
التريب في الكلام على حديث أبى هريرة كل ابن آدم يأكله التراب الاعجب
الذنب مانعه الرابعة كون ابن آدم يأكله التراب عام مخصوص فان الانبياء
عليهم الصلاة والسلام لا تبلى اجسامهم الكريمة وقد قال النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ان الله حرم على الارض ان تأكل اجساد الانبياء ، واستثنى ابن عبد
البر معهم الشهداء قال : وحسبك ما جاء في شهداء أحد وغيرهم ، ثم ذكر حديث
جابر لما نقل أبيه في خلافة معاوية حين أراد اجراء العين التي في أسفل أحد
وقوله وأخرجناهم رطابا يتثنون فأصاب المسحاة أصبح رجل منهم فتقطر

الدم ، واقتصر القاضي عياض على قوله وكثير من الشهداء فدل على انه يرى أن بعض الشهداء قد تأكل الارض جسده ، ولعله أشار بذلك الى المبطلون ونحوه من الملحقين بالشهداء ، وضم أبو العباس القرطبي الى الصنفين المؤذن المحتسب لقوله عليه الصلاة والسلام « المؤذن المحتسب كالمتشحط في دمه وإذا مات لم يدرد في قبره » قال وظاهر هذا أن الارض لا تأكل أجساد المؤذنين المحتسبين اه وقال الحافظ في الفتح في الكلام على حديث « كل ابن آدم يأكله التراب » مانصه : قال العلماء هذا عام يخص منه الانبياء لأن الارض لا تأكل أجسادهم وألحق ابن عبد البر بهم الشهداء ، والقرطبي المؤذن المحتسب ، قال عياض : فتاويل الخبر وهو « كل ابن آدم يأكله التراب » أى كل ابن آدم بما يأكله التراب وان كان التراب لا يأكل أجساداً كثيرة كالانبياء اه وقال الحافظ السخاوى في القول البديع مانصه السادسة يؤخذ من هذه الاحاديث انه صلى الله عليه وآله وسلم حى على الدوام وذلك أنه محال عادة أن يخلو الوجود كله من واحد يسلم عليه فى ليل ونهار ونحن نؤمن ونصدق بأنه صلى الله عليه وآله وسلم حى يرزق فى قبره وأن جسده الشريف لا تأكله الارض ؛ والاجماع على هذا وزاد بعض العلماء الشهداء والمؤذنين وقد صح أنه كشف عن غير واحد من العلماء والشهداء فوجدوا لم تتغير أجسادهم ، والانبياء أفضل من الشهداء جزما اه وذكر الحافظ السيوطى فى شرح الصدور جملة آثار فى هذا المعنى معزوة لابن أبى الدنيا وغيره وذكر العلامة الشيخ أحمد بابا فى ترجمة الولي الكبير سيدى محمد بن سليمان الجزولى صاحب دلائل الخيرات أنه نقل من قبره بعد موته بسبع وسبعين سنة فوجد كهيئته يوم دفن لم يتغير منه شيء ، وذكر النسابة الفصيلي فى « الدرر البهية » أن الشريف الصالح الزاهد سيدى عبد الملك بن محمد بن طاهر بن الحسن بن الحفيد الادريسي مر على قبره فرس

فزلت رجله فأنكشف القبر عنه فوجد كانه دفن الآن لم يتغير من جسده شيء .
 وذلك بعد دفنه بأكثر من أربعين سنة ، وحضر لذلك جماعة من الشرفاء والعلماء
 منهم الفقيه العلامة القاضي السيد الصادق بن هاشم وشاهدوه اه ونقل العلامة
 الولي الكبير السيد محمد بن جعفر السكتاني الحسني بعد دفنه بأربعة أشهر فوجد
 على حاله لم يتغير منه شيء . والاختبار في هذا الباب كثيرة جداً يعسر استقصاؤها بل
 يتعذر ، وما شاهدته بنفسى أن والدتي رحمها الله ورضي عنها توفيت بجمع (١)
 ليلة السابع والعشرين من رمضان سنة ١٣٤١ ودفنت بزاويتنا الصديقة التي
 أنشأها مولانا الامام الوالد رضي الله عنه بطنجة ، ثم في اليوم السادس من شوال سنة
 ١٣٥٤ اخنار الله والدي لجواره فدفن في الزاوية في مكان أوصى أن يدفن
 فيه ورأينا ان ننقل الوالدة الى جانبه حيث يكون عليهما ضريح واحد
 فوجدناها كهيئة لم يتغير منها شيء ، شاهدت ذلك بنفسى حين نزلت الى قبرها
 وشاهده الاخوان الذين قاموا بنقلها في تابوت عمل لذلك ، وكانوا اكثر من
 عشرين فتعجبنا وازددنا يقينا وقد كانت والدتي من الصالحات العابدات وكانت
 منقطة النظير في الكرم وحسن الخلق ، ولها دراسة حادة واخلق حميدة جمة
 وهي حفيذة الولي الشهير والعارف الكبير سيدي احمد بن عجيبة الحسني
 صاحب شرح الحكم وغيره من المؤلفات وقد نقل هو أيضاً بعد موته بنحو
 عشرين سنة انز - أي رشح ماء - كان في قبره فرجد كهيئته إلا أن شق وجهه
 الذي يلي الأرض أصابه أخضرار من أثر النز . وبما ذكرناه علم بطلان ما زعمه
 المنتطع وبالله التوفيق (قراءة القرآن للموتى)

ثم قال المنتطع (وما ينبغي علمه هنا أن قراءة القرآن لا تصل الميت ولا تنفعه
 لإجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين لهم على ترك

(١) المرأة تموت يجمع هي التي تموت بالنفاس وولدها في بطنها وهي من
 الشهداء كما في الحديث .

ذلك ولأن الله ذكر في القرآن أن حكمة أنزاله انذار وتبشير للأحياء كما قال تعالى لينذر من كان حيا بعد قوله ان هو الا ذكر وقرآن مبين وقوله كتاب انزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته الآية وغير ذلك وجميع ماورد من الأحاديث في قراءة القرآن على الموتى في سورة يس وسورة قل هو الله أحد باطل فاجنبه اه وأقول : اشتمل كلامه على خطأ في الدعوى وغلط في الاستدلال وكذب في النقل فدعواه ان قراءة القرآن لاتصل الميت ولا تنفعه خطأ واستدلاله بالآيات المذكورة غلط ونقله اجماع الصحابة والتابعين على ترك القراءة على الميت كذب وكذلك دعواه بطلان الأحاديث الواردة في قراءة يس وقل هو الله أحد ، وبيان ذلك بتفصيل وإيضاح . أن قراءة القرآن على الموتى واهداء ثوابها اليهم مسألة اختلف فيها العلماء وقد تكلم عليها ابن القيم في كتاب الروح فأجاد كما تكلم عليها ابن الصلاح والحافظ وغيرهم ونحن نلخص ما قالوه حتى يظهر الحق واضحا لا غبار عليه فنقول : مشهور مذهب مالك والشافعي ان قراءة القرآن لاتصل الميت ومذهب احمد واكثر المتقدمين انها تصل وهو الذي رجحه متأخرو المالكية وغيرهم ، قال النووي في الاذكار بعد حكاية الاجماع على أن الدعاء يصل الميت وينفعه ثوابه ما نصه واختلف العلماء في وصول ثواب قراءة القرآن فالمشهور من مذهب الشافعي وجماعة انه لا يصل ومذهب احمد بن حنبل وجماعة من العلماء وجماعة من أصحاب الشافعي الى انه يصل ، فالاختيار أن يقول القاريء بعد قراغه اللهم أوصل ثواب ماقرأته الى فلان اه وقال ابن القيم : واختلفوا في العيادة البدنية كالصوم والصلاة وقراءة القرآن والذكر فمذهب الامام احمد وجمهور السلف وصولها وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة نص على هذا الإمام احمد في رواية محمد ابن يحيى الكحال قال قيل لأبي عبد الله الرجل يعمل الشيء من الخير من صلاة وصدقة أو غير ذلك فيجعل نصفه لآبيه أو لأمه قال أرجو ، وقال : الميت يصل

تأليه كل شيء من صدقة أو غيرها وقال أيضا اقرأ آية الكرسي ثلاث مرات وقل هو الله أحد وقل اللهم ان فضله لاهل المقابر، والمشهور من مذهب الشافعي ومالك ان ذلك لا يصل، وذهب بعض اهل البدع من اهل الكلام أنه لا يصل إلى الميت شيء البتة لادعاء ولا غيره اه وقال الحافظ في الجواب الكافي عن السؤال الخافي ما نصه واما الحادي عشر وهو هل يصل ثواب القراءة للميت فهي مسألة مشهورة وقد كتبت فيها كراسة والحاصل ان أكثر المتقدمين من العلماء على الوصول، وان المختار الوقف عن الجزم على المسألة مع استحباب عمله والإكثار منه اه وافق ابن رشد من ائمة المالكية ان الميت ينتفع بقراءة القرآن ويصل إليه نفعه ويحصل له اجره اذا نوى القارىء عند القراءة هبة ثواب قراءته له اه واعتمده غير واحد من المتأخرين، قال ابن حلال المالكي في نوازله : وبه جرى عمل الناس شرقا وغربا ووقفوا على ذلك اوقافا واستمر عليه الأمر أزمانا سائفة اه قال القرطبي : وقد كان الشيخ عز الدين ابن عبد السلام يفتي بأنه لا يصل إلى الميت ثواب ما يقرأ له فلما توفي رآه بعض اصحابه فقال له انك كنت تقول لا يصل إلى الميت ثواب ما يقرأ ويهدي إليه فكيف الأمر ؟ قال له كنت اقول ذلك في دار الدنيا والآن فقد رجعت عنه لما رأيت من كرم الله وانه يصل إليه ثواب ذلك اه وهكذا قال غير واحد من العلماء ان قراءة القرآن تصل إلى الميت وهو القول الصحيح الذي لا يجوز العدول عنه لأنه ثبت في الصحيحين عن عائشة أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ان أمي أفتلت نفسها ولم تؤص وأظن لو تكلمت تصدقت أفلها أجزان تصدقت عنها قال : نعم ، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رجلا قال يا رسول الله ان أبي مات وترك مالا ولم يؤص فهل يكفي عنه أن أتصدق عنه قال : نعم ، وفي السنن ومسنده أحمد عن سعد بن عبادة أنه قال يا رسول الله ان أم سعد ماتت فأى الصدقة

أفضل قال والماء ، فخر بشرآ قال هذه لام سعد ، وفي الصحيحين عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال د من مات وعليه صيام عنه وإليه ، وفي الصحيحين عن ابن عباس قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها قال نعم فدين الله أحق أن يقضى ، وفي صحيح مسلم عن بريدة قال بينما أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ أتته امرأة فقالت اني تصدقت على أمي بجارية وانها ماتت فقال د وجب أجرك وردها عليك الميراث ، قالت يا رسول الله أنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها قال د صومي عنها ، قالت انها لم تحج قط أفأحج عنها قال د حجي عنها ، وفي صحيح البخاري عن ابن عباس أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ان أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها قال د نعم حجي عنها أرايت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته اقضوا الله فالله أحق بالوفاء ، وفي هذا الحديث مشروعية القياس كما قال الحافظ وغيره وفي السنن وصحيح ابن خزيمة عن أبي رزين د بفتح الراء - العقيلي - بالتصغير أنه قال يا رسول الله ان أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة قال د حج عن أبيك واعتمر ، وبقيت أحاديث أخرى تركتها اختصاراً فإذا ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة وغيرها وصول الصدقة والصيام والحج والعمرة إلى الميت ثبت جزماً وصول قراءة القرآن إليه لأن كلا من قراءة القرآن والصدقة والصوم والحج والعمرة عبادة فإذا ثبت وصول بعضها إلى الميت لزم وصول بعضها الآخر إليه والتفريق تحكم لا دليل عليه ، وهذا من القياس الواضح الجلي ، بل في ورود النص بوصول الحج إلى الميت نص ضمني بوصول القراءة إليه لأن الحج يشتمل على عبادات كثيرة منها قراءة القرآن وهذا واضح جداً . وقال ابن القيم بعد أن أطلال في بيان وصول الأعمال المهداة إلى الميت وأفاض في

الاستدلال لذلك ما نصه : وأما قراءة القرآن واهدائها له تطوعا بغير أجره فهذا يصل اليه كما يصل ثواب الصوم والحج فان قيل فهذا لم يكن معروفا في السلف ولا يمكن نقله عن واحد منهم مع شدة حرصهم على الخير ولا أرشدهم النبي صلى الله عليه وسلم اليه ، وقد أرشدهم إلى الدعاء والاستغفار والصدقة والحج والصيام ، فلو كان ثواب القراءة يصل لأرشدتهم اليه ولكانوا يفعلونه فالجواب أن مورد هذا السؤال إن كان معترفا بوصول ثواب الحج والصيام والدعاء والاستغفار قيل له ما هذه الخاصية التي منعت وصول ثواب القرآن واقتضت وصول ثواب هذه الأعمال وهل هذا إلا تفريق بين المتماثلات ، وإن لم يعترف بوصول تلك الأشياء إلى الميت فهو محجوج بالكتاب والسنة والاجماع ، وقواعد الشرع وأما السبب الذي لاجله لم يظهر ذلك في السلف فهو انه لم يكن لهم أوقاف على من يقرأ ويهدي إلى الموتى ولا كانوا يعرفون ذلك البتة ولا كانوا يقصدون القبر للقراءة عنده كما يفعلها الناس اليوم ، ولا كان أحدهم يشهد من حضره من الناس على أن ثواب هذه القراءة لفلان الميت بل ولا ثواب هذه الصدقة والصوم ، ثم يقال لهذا القائل ولو كانت أن تنقل عن واحد من السلف أنه قال اللهم ثواب هذا الصوم لفلان لعجزت فان القوم كانوا احرص شيء على كتمان أعمال البر فلم يكونوا يشهدوا على الله بإيصال ثوابها إلى أمواتهم ، فان قيل فرسول الله صلى الله عليه وسلم أرشدهم إلى الصوم والصدقة والحج دون القراءة قيل هو صلى الله عليه وآله وسلم لم يبتدئهم بذلك بل خرج ذلك منه مخرج الجواب لهم فهذا سأله عن الحج عن ميتة فاذن له ، وهذا سأله عن الصيام عنه فاذن له ، وهذا سأله عن الصدقة فاذن له ، ولم يمنعهم مما سوى ذلك وإي فرق بين وصول ثواب الصوم الذي هو مجرد نية وإمساك وبين وصول ثواب القراءة والذكر ، والقائل ان احدا من السلف لم يفعل ذلك قائل ما لا علم له به فان هذه شهادة على نفي ما لم يعلمه

فما يدريه ان السلف كانوا يفعلون ذلك ولا يشهدون من حضرهم عليه بل يكفي
اطلاع علام الغيوب على نياتهم ومقاصدهم ، لاسيما والتلفظ بنية الاهداء
لا يشترط كما تقدم وسر المسألة أن الثواب ملك للعامل فاذا تبرع به وأهداه
الى أخيه المسلم أو صله الله اليه فما الذي خص من هذا ثواب قراءة القرآن
وحجر على العبد أن يوصله إلى أخيه وهذا حمل الناس حتى المنكرين في
سائر الأعصار والأمصار من غير نسكير من العلماء اه كلامه وهو جيد مفيد
الا أن قوله : ولا كانوا يقصدون القبر للقراءة عنده كما يفعله الناس اليوم ،
ليس بصحيح . بل ثبت عنهم ذلك ونقله ابن القيم نفسه في أول كتاب الروح
ثم ذهل عنه هنا وأنا أذكر ما ورد في ذلك قال الطبراني في معجمه حدثنا
الحسين بن اسحق التستري ثنا علي بن حجر (١) ثنا بشر بن اسماعيل حدثني
عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج عن أبيه قال قال أبي اللجلاج أبو خالد
يا بني إذا مات فألحدني فاذا وضعتني في الحدى فقل بسم الله وعلى ملة رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم شن على التراب شنا ثم اقرأ عند رأسي بفاتحة
البقرة وخاتمتها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك
ورجال السند موثقون كما قال الحافظ الهيثمي ، وروى الطبراني والبيهقي في
الشعب عن ابن عمر قال

(١) وقع هذا السند في نصب الراية المطبوع على نفقة المجلس العلمي
بالهند هكذا ثنا علي بن بحر ثنا علي بن بشر بن اسماعيل وكتبه صحيحه البيهقري
يقول: في نسخة الدار ثنا بشر بن اسماعيل قلت كل ذلك خطأ والصواب ما
ذكرته هنا ، وقد وقع في نصب الراية أغلاط رغم اعتناء المجلس العلمي
بطبعه وتصحيحه

سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إذا مات أحدكم فلا تحبذوه
 وأسرعوا به إلى قبره وليقرأ عند رأسه فاتحة الكتاب ، وانظروا البيهقي
 ، فاتحة البقرة وعند رجله بخاتمة سورة البقرة في قبره ، وقال البيهقي أيضا :
 حدثنا أبو عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس بن يعقوب ثنا العباس بن محمد
 قال سألت يحيى بن معين عن القراءة عند القبر فقال حدثني مبشر بن اسماعيل
 الحلبي عن عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج عن أبيه قال لبيه إذا أنا مت
 فضعوني في قبري وقولوا بسم الله وعلى سنة رسول الله وسنوا على التراب
 سنا ثم اقرأوا عند رأسي أول سورة البقرة وخاتمتها فاني رأيت ابن عمر
 يستحب ذلك ، قال الحافظ في أمالي الأذكار . هذا موقوف حسن ، قلت
 العلاء بن اللجلاج تابعي وأبوه اللجلاج صحابي وليس بين هذه الرواية ورواية
 اللجلاج تناقض كما قد يتوهم لأن اللجلاج روى ما سمعه من النبي صلى الله عليه
 وسلم كما رواه ابن عمر ، والعلاء روى ما سمع ابن عمر يوصي به وإنما نبهت
 على هذا مع وضوحه لئلا يدعى جاهل متنطع بضعف الحديث واضطرابه ،
 وفي كتاب الروح لابن القيم ما نصه . وقد ذكر عن جماعة من السلف أنهم
 أوصوا أن يقرأ عند قبورهم وقت الدفن قال عبد الحق يروي أن عبد الله بن
 عمر أمر أن يقرأ عند قبره سورة البقرة وعن رأى ذلك عبد الرحمن بن العلاء
 وكان الامام أحمد يذكر ذلك أولا حيث لم يبلغه فيه اثر ، ثم رجع عن ذلك
 وقال الخلال في الجامع كتاب القراءة عند القبور أخبرنا العباس بن محمد
 الدوري ثنا يحيى بن معين ثنا مبشر الحلبي حدثني عبد الرحمن بن العلاء بن
 اللجلاج عن أبيه قال قال أبي إذا أنا مت فضعني في اللحد وقل بسم الله وعلى
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسن على التراب سنا واقرأ عند رأسي
 بفاتحة البقرة وخاتمتها فاني سمعت عبد الله بن عمر يقول ذلك ، قال عباس
 الدوري سألت أحمد بن حنبل قلت تحفظ في القراءة على القبر شيئا قال لا وسألت

يحيى بن معين حدثني بهذا الحديث ، قال الخلال وأخبرني الحسن بن أحمد
الوراق حدثني علي بن موسى الحداد وكان صدوقا قال كنت مع أحمد بن حنبل
ومحمد بن قدامة الجوهري في جنازة فلما دفن الميت جلس رجل ضري يرقرأ
عند القبر ، فقال له أحمد : يا هذا ان القراءة عند القبر بدعة فلما خرجنا من
المقابر قال محمد بن قدامة لأحمد بن حنبل يا أبا عبد الله ما تقول في مبشر الحلبي
قال ثقة قال كتبت عنه شيئا قال : نعم ، قال فأخبرني مبشر عن عبد الرحمن
ابن العلاء بن اللجلج عن أبيه أنه وصى إذا دفن أن يقرأ عند رأسه بفاتحة
البقرة وخاتمتها . وقال . سمعت ابن عمر يوصي بذلك فقال له أحمد : فارجع
وقل للرجل (١) يقرأ ، وقال الحسن بن الصباح الزعفراني سألت الشافعي
عن القراءة عند القبر فقال لا بأس بها ، وذكر الخلال عن الشعبي قال كانت
الأنصار إذا مات لهم الميت اختلفوا إلى قبره يقرأون عنده القرآن . قال
وأخبرني أبو يحيى الناقد قال سمعت الحسن بن الجروي يقول : مررت على
قبر أخت لي فقرأت عندها تبارك لما يذكر فيها فجاءني رجل فقال إني رأيت
أختك في المنام تقول جزى الله أبا علي خيرا فقد انتفعت بما قرأ ، أخبرني
الحسن بن الهيثم قال سمعت أبا بكر ابن الأطاروش ابن بنت أبي نصر النمار
يقول كان رجل يحيى إلى قبر أمه يوم الجمعة فيقرأ سورة يس فجاء في بعض
أيامه فقرأ سورة يس ثم قال اللهم ان كنت قسمت هذه السورة ثوابا فاجعله
في أهل هذه المقابر ، فلما كان في الجمعة التي تليها جاءت امرأة فقالت أنت فلان
بن فلانة ؟ قال : نعم ،

قالت ان بنتا لي مانت فرأيتها في النوم جالسة على شفير قبرها ، فقالت ما

(١) انظر الى انصاف الامام أحمد وسرعة رجوعه إلى الصواب ووازنه

بحال الوهابية وشدة تعصبهم لرأيهم الفاسد

فقلت ما أجلسك ههنا ؟ قالت ان فلان ابن فلانة جاء الى قبر أمه فقرأ سورة يس وجعل ثوابها لاهل المقابر فأصابنا من روح ذلك أو غفر لنا أو نحو ذلك أ هـ ويؤيد هذا ما رواه أحمد وأبو داود والنسائي واللفظ له وابن ماجه عن معقل بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «قلب القرآن يس لا يقرأها رجل يريد الله والدار الآخرة الا غفر له أقرأوها على موتاكم» صححه ابن حبان والحاكم وذكر ابن حبان أن المراد بالموتى من حضره الموت ورجحه ابن القيم بوجوه ذكرها فى كتاب الروح ، لكن أخذ ابن الرقعة بظاهر الحديث فصحيح انها تقرأ بعد الموت وذكر الشوكانى أن لفظ الموتى حقيقة فمن مات ولا يعدل عن الحقيقة الا بقريئة ولا مانع عندي من قراءتها على المحتضر ليتدبر ما فيها وعلى الميت لينفعه ثوابها • قال القرطبي فى التذكار وذكر الثعلبى عن أى هريرة أن رسول الله ﷺ قال «من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعدد من فيها حسنات » ١ هـ ورواه عبد العزيز صاحب الخلال من حديث أنس أيضا ، وروى القاضى أبو بكر ابن عبد الباقي الانصارى فى مشيخته عن سلمة بن عبيد قال قال حماد المكي خرجت ليلة الى مقابر مكة فوضعت رأسى على قبر فنمت فرأيت أهل المقابر حلقة حلقة فقلت قامت القيامة قالوا لا ولكن رحل من اخواننا قرأ قل هو الله أحد وجعل ثوابها لنا فنحن نقسمه منذ سنة وقال محمد بن أحمد المروزى سمعت أحمد بن حنبل يقول اذا دخلتم المقابر فاقراءوا بفاتحة الكتاب والمعوذتين وقل هو الله أحد واجعلوا ثواب ذلك لاهل المقابر ، فانه يصل اليهم • وقال النووى فى الكلام على زيارة القبور من شرح المذهب : ويستحب أن يقرأ من القرآن ماتيسر ويدعو لهم عقبها نص عليه الشافعى واتفق عليه الاصحاب أ هـ وقال فى الانكار فى باب ما يقوله بعد الدفن : قال الشافعى والاصحاب يستحب أن يقرأوا

شيئا من القرآن قالوا فان ختموا القرآن كله كان حسنا وروينا في سنن البيهقي
 باسناد حسن أن ابن عمر استحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة
 البقرة وخاتمتها اه وذكر الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة الخطيب البغدادي
 أنه لما توفي قرىء على قبره عدة ختمات فتبين من هذه الآثار والنصوص أن
 القراءة عند القبر كانت معروفة عند السلف . كما تبين من مجموع ما قدمناه : أن
 قراءة القرآن تصل الميت كما يصله الدعاء والصدقة والحج والصيام ، وليس
 للنايعين من الوصول ما يصلح لأن يتمسك به إلا قوله تعالى « وأن ليس
 للانسان إلا ماسعى » ولا دليل فيها على منع الوصول أصلا كما يتبين مما سيأتي
 وقد توهم جماعة أنها تقتضى منع وصول عمل الغير إلى الميت فأجابوا عنها
 بعدة اجوبة وأحدها ، أنها منسوخة بقوله تعالى « والذين آمنوا واتبعتهم
 ذريتهم بإيمان ، الآية أدخل الآباء الجنة بصالح الآباء ، نقل عن ابن عباس
 « الثانى ، أنها خاصة بقوم ابراهيم وموسى صلوات الله على نبيينا وعليهما .
 فأما هذه الأمة المرحومة فلها ما سعت وما سعى لها قاله عكرمة « الثالث ،
 أن المراد بالانسان هنا الكافر فاما المؤمن فله ماسعى وما سعى له قاله الربيع
 ابن انس « الرابع ، أن اللام فى الانسان بمعنى على أى ليس على الانسان إلا
 ماسعى « الخامس ، أن فى الآية حذف تقديره وان ليس للانسان الا ماسعى
 أو سعى له « السادس ، أن المراد بالانسان فى الآية الحى دون الميت وهذا
 الأوجه لا تخلو من ضعف بل فيها ما هو باطل « السابع ، أن ليس للانسان
 إلا ما سعى من طريق العدل فأما من باب الفضل فجائزان يزيد الله
 تعالى ما شاء قاله الحسين بن الفضل « الثامن ، أن الانسان بسعيه وحسن عشرته
 اكتسب الأصدقاء وأولد الأولاد ونكح الأزواج واسدى الخير وتودد
 إلى الناس فترحموا عليه واهدوا له العبادات وكان ذلك أثر سعيه كما قال صلى
 الله عليه وآله وسلم « إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه »

قاله أبو الوفا ابن عقيل ، قال ابن القيم : وهذا جواب متوسط يحتاج إلى تمام فانه العبد بإيمانه وطاعته لله ورسوله قد سعى في انتفاعه بعمل إخوانه المؤمنين مع عمله كما ينتفع بعملهم في الحياة مع عمله ، فان المؤمنين ينتفع بعضهم بعمل بعض في الأعمال التي يشتركون فيها كالصلاة في جماعة فان كل واحد منهم تضاعف صلاته إلى سبعة وعشرين ضعفا لمشاركة غيره له في الصلاة فعمل غيره كان سببا لزيادة أجره ، كما أن عمله سبب ازياة أجر الآخر ، بل قد قيل إن الصلاة يضاعف ثوابها بعد المصلين ، وكذلك اشتراكهم في الجهاد والحج والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعاون على البر والتقوى ؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا ، وشبك بين أصابعه ، ومعلوم أن هذا بأمور الدين أولى منه بأمور الدنيا . فدخل المسلم مع جملة المسلمين في عقد الإسلام من أعظم الأسباب في وصول نفع كل من المسلمين إلى صاحبه في حياته وبعد مماته ودعوة المسلمين تحيط من ورائهم ؛ وقد أخبر الله عن حملة العرش ومن حوله أنهم يستغفرون للمؤمنين ويدعون لهم . وأخبر عن دعاء رسوله واستغفارهم المؤمنين كنوح وإبراهيم ومحمد صلى الله عليه وعليهم . وسلم فالعبد بإيمانه قد تسبب إلى وصول هذا الدعاء إليه فكأنه من سمعه يوضحه أن الله سبحانه وتعالى جعل الإيمان سببا لا انتفاع صاحبه بدعاء إخوانه من المؤمنين وسميهم فاذا أتى به فقد سعى في السبب الذي يوصل إليه ذلك ، وقد دل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن العاص : أن أباك لو كان أقر بالتوحيد نفعه ذلك ، يعني العتق الذي فعل عنه بعد موته ، فلو أتى بالسبب لكان قد سعى في عمل يوصل إليه ثواب العتق وهذه طريقة لطيفة حسنة جدا . والحديث الذي أشار إليه رواه أحمد وغيره عن عبد الله بن عمرو أن العاص بن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنة وأن هشام بن العاص نحر خمسة وخمسين وأن عمرا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقلده

« أما أبوك فلو أقر بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك ، فالحديث يفيد أن سبب انتفاع الميت بما يهدي إليه من الأعمال إيمانه وتوحيده ، التاسع ، من الوجوه في الجواب عن الآية أنها لم تنف انتفاع الرجل بسعي غيره وإنما نفت ملكه لغير سعيه وبين الأمرين فرق لا يخفى فآخبر الله تعالى أن الإنسان لا يملك إلا سعيه ؛ أما سعي غيره فهو ملك لساقيه فان شاء ان يبذله لغيره وان شاء ان يبقيه لنفسه ، وهو سبحانه لم يقل لا ينتفع إلا بما سعى ، قال ابن القيم وكان شيخنا - يعني ابن تيمية - يختار هذه الطريقة ويرجحها اه وفي تفسير الكشاف للزمخشري ما نصه : فان قلت اماصح في الأخبار الصدقة عن الميت والحج عنه وله الاضعاف قلت فيه جوابان ، احدهما ، ان سعي غيره لما لم ينفعه الا مبنيا على سعي نفسه وهو ان يكون مؤمنا صالحا وكذلك الاضعاف كان سعي غيره كانه سعى نفسه لكونه تابعا له وقائما بقيامه والثاني ، ان سعي غيره لا ينفعه اذا عمله لنفسه ولكن اذا نواه به فهو بحكم الشرع كالنائب عنه والوكيل القائم بمقامه اه وتقييده المؤمن بكونه صالحا مبني على رأى المعتزلة في أن مرتكب الكبيرة يخلد في النار وهو خلاف الحق ، والصواب ما تقدم أن الايمان سبب في انتفاع الميت بما يهدي اليه ، دل عليه قوله تعالى في حلة الغرث : ويستغفرون للذين آمنوا ، وقوله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب فلو أقر بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك ، ودلائل أخرى كثيرة ؛ وفي فتاوى الحافظ ابن الصلاح ما نصه : مسألة في قوله تعالى (وأن ليس للإنسان الا ما سعى) وقد ثبت أن أعمال الأبدان لا تثقل وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » وقد اختلف في القرآن هل يصل إلى الميت أولا وكيف يكون الدعاء يصل اليه والقرآن أفضل . أجاب رضى الله عنه : هذا قد اختلف فيه وأهل الخير وجدوا البركة في مواصلة الأموات بالقرآن وليس الاختلاف

في هذه المسألة كالاختلاف في الأصول ، بل هي من مسائل الفروع وليس نص الآية المذكورة دالا على بطلان قول من قال أنه يصل فإن المراد به — أى — نص الآية — أنه لاحق له ولاجزاء الا فيما يسعى ولا يدخل ما يتبرع به الغير من قراءة ودعاء وأنه لاحق في ذلك ولا مجازاة وإنما أعطاه الغير تبرعا ، وكذلك الحديث لا يدل على بطلان قوله فإنه في عمله وهذا من عمل غيره اه والخلاصة أن الآية لا دلالة فيها على عدم وصول ما يهدى إلى الميت من الأعمال وكذلك قوله تعالى (إن هو إلا ذكر وقرآن مبين لينذر من كان حيا ويحق القول على الكافرين) ليس فيه دلالة على منع اهداء ثواب القراءة للميت ولا أعلم أحدا استدل به لذلك قبل المنتطح ولعله اغباوته فهم أن قوله تعالى (لينذر من كان حيا) يدل بمفهومه على أن القرآن لا يهدى إلى الميت وهذا فهم طريف ، وقوله تعالى « كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته ، أبعد من سابقه في الدلالة على المنع والاستدلال به على ذلك دليل آخر على غباوة المنتطح ، وأين حديث تدبر آيات القرآن من حديث اهداء الثواب الحاصل بتلاوته لفلان ؟ ١٩ قاله أن بينهما لبونا شاسعا ، ولكن ما الحيلة في غباوة المنتطح وسوء فهمه ، وبغده فان ثواب القرآن يصل إلى الميت وينفعه كما تقدم بيان ذلك موضحا بدليله ، وقد أفرد هذا الموضوع بالتأليف فلأبراهيم بن المظفر كتاب وصول القرآن للميت ، وللحافظ ضياء الدين ابن عبد الواحد المقدسي جزء في ذلك أيضا ، وللحافظ ابن حجر فيه كراسة كما تقدم في كلامه ، ومطبع منذ بضع سنوات كتاب يسعى في كشف الشبهات عن اهدا القرآن وسائر القرب إلى الأموات ، وهو كتاب جامع في هذا الموضوع ألفه الشيخ محمود ربيع بمعونة أخى السيد أحمد بن الصديق والشيخ علي البولاقى ، بل لم يصنع فيه شيئا إلا أنه سطا على معلوماتهما وجهودهما واغتصبها بسيف الحياء والصدافة ، ونسبها إلى نفسه وتلك عاداته في أغلب مؤلفاته ومطبوعاته . وقد فعل معي ذلك أيضا في كتابه

التعريف والإعلام للسبيل أعطيته نسخة منه ليطلبها وشفعتها بترجمة المؤلف ولم يكن يعرف عنه شيئاً بل صرح لي بأنه ما سمع باسمه قبل ذلك الوقت ، وأمددته بمعلومات كانت مادة تعليقاته ، وقمت بتصحيح الكتاب فأنكر كل هذا وادعى أن الكتاب عثر عليه في بطون المكاتب وأنه رآه جديراً بالنشر وأنه اقنعاً كبيراً في تصحيحه . . . الخ قلنا عبت عليه هذا المسلك في ذكران الجليل ، اعتذر بنسبة هذا النصف إلى ابنه مع أنه هو الذي يكتب له كل ما يصدر باسمه . ثم تدارك الأمر بعض التدارك فكتب في آخر لحظة : راجعه المرة الأخيرة فلان واستخرج هذه الأغلاط الخ فما جزاء هؤلاء المدعين الدخلاء وماذا أعد الله لهم من العقاب على ما جنوه أنه سبحانه المنفرد بعلم ذلك والمجازي كل نفس بما كسبت هنالك .

• تلييه ، جرت عادة بعض الناس أن يقرأوا الفاتحة ويهدوها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف فيها المتأخرون كما بين ذلك ابن القيم حيث قال ما نصه : فإن قيل فما تقولون في الإهداء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قيل من الفقهاء المتأخرين من استحبوه ومنهم من لم يستحبوه وراه بدعة فإن الصحابة لم يكونوا يفعلونه وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم له أجر كل من عمل خيراً من أمته من غير أن ينقص من أجر العامل شيء ، لانه هو الذي دل أمته على كل خير وأرشدهم ودعاهم إليه ومن دعا إلى هدى فله من الأجر مثل أجور من تبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيء وكل هدى رعلم فأنما ناله أمته على يده فله مثل أجر من اتبعه أهداه إليه أو لم يهده والله أعلم اهـ . وعندى أنه لا مانع من إهداء قرآن أو غيره إليه صلى الله عليه وآله وسلم وإن كان له ثواب ما عمله أمته من الخير إذ لم يأت دليل يمنع الإهداء المذكور ، وكون الصحابة لم يفعلوه لا يدل على منعه . وهذا آخر كتاب الرد المحكم المتيقن سجد لله عملاً متقبلاً مشكوراً وجعل سعيي صالحاً مبروراً إنه البر الرحيم

والجواد الكريم ، وكان الفراغ من تبليغه صبيحة يوم الجمعة ثاني يوم عيد
الاضحى المبارك سنة ١٣٦٤ وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً
والحمد لله رب العالمين ، اللهم أنى أسألك علم الخائفين لك وخوف العالمين بك
ويقين المتوكلين عليك وتوكل المؤمنين بك وإنا بة الخجبتين اليك واختبات المنيبين
اليك وشكر الصابرين لك وصبر الشاكرين لك ونجاة الأحياء المرزوقين
عندك ، اللهم يا واسع المغفرة ويا باسط اليدين بالرحمة أفل بي ما أنت أهله ،
إلهى أذنبت فى بعض الأوقات وآمنت بك فى كل الأوقات فكيف يغلب بعض
عمرى مذنباً جميع عمرى مؤمناً ، إلهى لو سألتنى حسناتى لجمعتها لك مع شدة
حاجتى اليها وأنا عبد . فكيف لا أرجو أن تهب لى سيئاتى كلها مع غناك عنها
وأنت رب ، فيامن أعطانا خير ما فى خزائنه وهو الإيمان به قبل السؤال ،
لا تمنعنا أوسع ما فى خزائنتك وهو العفو مع السؤال ، إلهى حاجتى وعادى فاقى
فأرحمنى ، إلهى كيف أمتنع بالذنب من الدعاء ولا أراك تمنع مع الذنب من
العطاء فإن غفرت فخير راحم أنت ، وإن عذبت فغير ظالم أنت ، إلهى أسألك
تدلاً فأعطينى تفضلاً . إلهى أذنبى برد عفوك وأنتى مزيد فضلك . وتب على لك
أنت التواب الرحيم .

تذييل

رأيت أن أقوم بواجب النصيحة فأنبه على ما شاع بين كثير من الناس
فى توسلاتهم وزياراتهم الأولياء فقد توسعوا فى ذلك توسعاً غير مرضى
وخرجوا عن الحد المشروع وقاهوا بألفاظ متكررة مثل : يا سيد اشفى سقت
عليك النبى ، الشكرى لأهل البصرة عيذب ، العارف لا يعرف ، خل بالك
حمى ، أنجحنى فى القضية الفلانية ، أعطب عدوى ، إلى ألفاظ من هذا القبيل

ظاهرها يقتضى الكفر مع ما ينضم إلى ذلك من تقبيل العتبات والأبواب
والتمسح بالحديد والخشب والدخول إلى الضريح على هيئة الراكع أو الساجد
مع تكثيف الأيدي خلف الظهر ، وكل هذا ممنوع غير مشروع والأولياء
أنفسهم لا يرضون به . بل يتألمون من فعله ويتبرأون من فاعله ولبت الأمر اقتصر
بالمؤمنين عند هذا الحد من المنكرات القبيحة ولكنهم زادوا في الطين بلة
فتوسلوا بالكفار أعداء الله ورسوله فتراهم يذهبون إلى الأمير تادروس بكيسة
حارة الروم ، لطلب الحمل وقضاء الحوائج ، ويذهبون إلى العريان في دير
بطرة ، وله مولد كل عام ترتكب فيه فواحش ومنكرات ، ويذهبون إلى
القديسة سانت تريزا في كنيسة بشيرا لطلب الحوائج أيضاً . ويحكمون عن
هؤلاء كرامات في إجابة الطلب وقضاء الحاجات ، فأى مسلم يرضى لنفسه أو
لأهله وأولاده هذا الكفر الصريح القبيح المصادم لدين الإسلام ، لأن هؤلاء
الكفار — ومعهم كل نصراني ويهودي — أعداء الله ورسوله وأعداء دينه
وهم مخلدون في النار لا يخرجون منها أبداً . حتى يأنج الجمل في سم الخياط ،
فكيف يسوغ في عقل أحد — كيفما كان تفكيره — أن يتوسل إلى الله
بأعدائه وأعداء رسوله وأعداء دينه ؟ ان هذا منتهى الجهل وغاية الكفر
عافانا الله بمنه وكرمه ، وكثير من النساء يذهبن يوم الجمعة إلى المغاورى في مغارة
بحبل المقطم يطابن الحمل والأولاد ، فتبتهك أعراضهن من سأكفى تلك المغارة
وهم قوم أباحيون يعرفون بالبعكثاشية لا يحرمون حراماً ولا يدينون بدين
يشربون الخمر ويبنون ويلوطون بل بلغ من فجورهم أن ينزو بعضهم على
بعض كما تنزو الحير ، لا والله بل الحير أحسن حالا منهم ، لأننا لم نعهد حماراً
ينزو على حمار مثله ، كما يفعل هؤلاء الفجرة الملاحدون ، وهذا وهم يتمتمون
بعطف الحكومة ورعايتها ولهم أوقاف تدر عليهم خيرات ومبرات فالى الله
المشتكى وبه المستعان وعليه التكلان .

فيا أيها المسلم الشحيح بدينه الحريص على حفظ عرضه وكرامته عليك أن
تجتنب تلك الموبقات المنكرات وتجنبها أهلاك وعشيرتك وإخوانك واقتصر
في زيارتك وتوسلك على الجائز المشروع ، ودع كل لفظ مرهم وكل تعظيم
يؤدي بك إلى المحظور الممنوع كستقبيل (١) وتمسح ومسجود وركوع ولا
تذهب إلى قبر كافر في دير كان أو في كنيسة ، ولا تصدق ما يحكى عنه من
الكرامات واعتقد أن ذلك كله كذب وجمل وخرافات ، فإن صبح لك منه
شيء بالمشاهدة والعيان فاعلم أنه من فعل الشيطان ، واعلم أن الخوارق تحصل

(١) وإن كان أحمد أجاز تقبيل القبر قال الحافظ العراقي أخبرني الحافظ
أبو سعيد العلائي قال رأيت في كلام ولد أحمد بن حنبل في جزء قديم عليه
خط ابن ناصر وغيره من الحفاظ أن الإمام أحمد سئل عن تقبيل قبر النبي
صلى الله عليه وسلم وتقبيل غيره فقال لا بأس بذلك فاريثاه ابن تيمية فصار
يتعجب من ذلك ويقول عندي أحمد جليل يقول هذا ؟ قال وأي عجب
في ذلك .

وفي كتاب العلل والسؤالات لعبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبا عن
الرجل يمس منبر النبي صلى الله عليه وسلم يتبرك بمسه ، ويقبله .
ويفعل بالقبر مثل ذلك رجاء ثواب الله تعالى ، قال : لا بأس به ، وعن
يحيى بن سعيد شيخ الإمام مالك أنه حين أراد الخروج إلى العراق جاء إلى
المنبر النبوي فمسحه ، ونقل عن ابن أبي الصيف والمحجب الطبري جواز تقبيل
قبور الصالحين ، نقله العلامة ابن زكري في شرح حمزته بعد أن حكى عن
كثير من العلماء خصوصاً المالكية كراهة تقبيل القبر والله اعلم

على يد الفجرة الكفيرة للاستدراج ، سفسد رجبهم من حيث لا يعلمون ،
والشيطان وجنوده في هذا الباب مجال واسع لإضلال الناس واغوائهم وحملهم
على تعظيم الكفار والتبرك بهم والاستشفاع بهم إلى الله ، فكن يقظاً حذراً
وأعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لبعض الصحابة : حيثما
مررت بقبر كافر فبشره بالنار ، وقال أيضاً : والذي نفس محمد بيده لا يسمع
في أحد من هذه الأمة يهودى ولا نصرانى ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت
به إلا كان من أصحاب النار ، هذه نصيحتي إليك فاعمل بها واحرص عليها
والله يتولى هداك .

فهرس الرد المحكم المتين

ص	
٤	بيان السبب في تأليف الكتاب
٥	تلاعب الوهابيين في طرق الاجتهاد والرد عليهم
٧	كان الصحابة لا يذكرون النبي صلى الله عليه وسلم باسمه المجرى من التعظيم
٨	خطبة الكتاب المردود عليه وبيان ما فيها من أخطاء
١١	بيان معنى العالم في عرف الشرع وأن من يحمل الشهادة لا يسمى عالما
١٥	خلط المتنطع بموضوع علم الفقه بموضوع علم العقائد وجهاه بالفرق بينهما
١٧	تردد حال المتنطع بين الكذب والبله
١٩	بيان خطأ المتنطع في فهم قاعدة : العبرة بعموم اللفظ ، وكشف كذبه في نقل الاتفاق ، وتوضيح القاعدة أتم إيضاح
٢٢	تطبيق المتنطع آيات المشركين على المتوسلين ، وبيان بطلان تطبيقه من عدة وجوه مؤيدة بالدلائل من الكتاب والسنة وأقوال أئمة التفسير
٢٣	الباب الاول في أمور عامة
٢٥	شرط المتنطع في العمل بالحديث شرطاً لم يقل به أحد من العلماء
	ليفتح باب الحرب لنفسه
٢٥	سؤال رفع إلى ابن تيمية في التوسل ، وجوابه عليه
٢٩	كشف مغالطة ارتكبتها ابن تيمية في جوابه المذكور
٤٠	حديث أغينوا عباد الله ، وذكر طرقة وبيان رتبته
٤١	سؤال آخر رفع إلى ابن تيمية وجوابه عنه ، في التوسل أيضا
٤٤	مناقشة جواب ابن تيمية من عدة وجوه
٤٤	قوله تعالى (ولوانهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك) الآية ، عام في حالتي الحياة والوفاة وبيان ذلك

- ٤٧ عدم توسل الصحابة بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد انتقاله لا يفيد منع التوسل لعدة وجوه ، وفيها بيان قاعدة أصولية يغفل عنها كثير من الناس
- ٥٠ ابن تيمية يتناقض في كتبه
- ٥١ اتيان صحابي إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم واستشفاعه به ، وأخبر عمر بذلك فأقره
- ٥٢ توسل الإمام أحمد بالنبي صلى الله عليه وسلم في منسكه برواية المروزي ووقوف ابن تيمية عليه ، وتعصبه مع ذلك
- ٥٣ تحريف ابن تيمية في نقل كلام عز الدين بن عبد السلام
- ٥٤ مغالطة ابن تيمية
- ٥٩ تحريف المتنطع في تفسير آية من سورة الاسراء
- ٦٤ كذب المتنطع في عز والحديث
- ٦٧ حديث وصية ابن عباس يدل على جواز التوسل
- ٦٨ حديث ديا فاطمة أعمى ، وحديث د كل نسب منقطع يوم القيامة ، واجمع بينهما
- ٧٦ امرت عائشة بالاستشفاع بقبر النبي صلى الله عليه وسلم في دفع قحط ، وجملة توسلات من الشافعي والخلال وغيرهما
- ٧٧ التجا ثلاثة حفاظ إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم يشكون الجوع فأرسل لهم علويا بالعشاء
- ٧٨ كرامة عجيبة نقلها ابن القيم عن الحافظ السافي
- ٧٩ اعتراف ابن تيمية باكرام الناس التجاوا إلى القبر النبوي الشريف
- ٨٢ كذب المتنطع في النقل عن الحنفية
- ٨٤ كذبه على الامام مالك
- ٨٩ اتفاق المالكية على جواز التوسل بالنبي عليه السلام

كذب المتنطع على الامام الشافعي	٩١
تحريفه في تفسير القرآن الكريم	٩٩
تقسيم العز ابن عبد السلام البدعة إلى الاقسام الخمسة	١٠٧
الباب الثاني في ادلة التوسل	١١١
قول الله تعالى قل لا اسالكم عليه اجرا الآية ، وبيان تلاعب المتنطع وتناقضه	١١٢
اعتراف المتنطع بكذبه على الحافظ ابن حجر ، وهو لا يشعر	١٢٠
حديث توسل آدم والرد على الذهبي في ادعاء وضعه ببيان أنه حسن لغيره ، وكشف أكاذيب المتنطع افتراها على كتاب تهذيب التهذيب وغيره	١٢٠
حديث توسل الضرير وذكر طرقه باستيفاء لا يوجد في غير هذا الكتاب	١٤١
اشكال أورده مبتدع على هذا الحديث ورده	١٥٠
هذا الحديث يدل على جواز التوسل في جميع الحالات من اثني عشر وجها وبيانها	١٥٣
اعتراض ابن تيمية على زيادة في الحديث وردا اعتراضه بل كشف مغالطته	١٥٥
جواب المتنطع عن حديث توسل الضرير وبيان سوء طه	١٥٩
كذب المتنطع في نقل اجماع الصحابة	١٦١
كذبه على الحافظ العراقي وعلى شراح الترمذي	١٦٤
كذبه في الكلام على حديث مفتاح الصلاة الطهور	١٦٧
حديث الرجل الذي سمع صاحب قبر يقرأ سورة الملك ، ورد كلام المتنطع من تسعة وجوه	١٧٠
ذكر طرق الحديث وشواهد	١٧٢
حديث اللهم اني اسالك بحق السائلين عليك ، وذكر طرقه وبيان من حسنه من الحفاظ ، ورد اعتراض بعض المبتدعة عليه	١٧٦

١٨١	حديث حياتي خير لكم وذكر طريقه وبيان صحته
١٨٥	رد اعتراض المتنطع من عدة وجوه
١٨٦	حديث الذود عن الحوض وبيان طريقه
١٨٨	بيان الجمع بين حديث حياتي خير لكم
١٩٠	رأى المؤلف فيمن ينادون عن الحوض
١٩١	حديث الحوض مشكل ، وندم مالك على روايته في الموطأ
١٩٢	حديث الحوض يقتضى ألا نترضى عن الصحابة
١٩٣	حديث فاطمة بنت أسد أم علي وبيان صحته
١٩٥	بعض أدلة التوسل بمالم يتعرض له المتنطع
٢٠١	آية وما يؤمن أكثرهم بالله إلا هم مشركون ، وبيان معناها
٢٠٢	بحث واسع في الرقى والتائم لا يوجد في غير هذا الكتاب
٢٠٩	حديث ما شاء الله وشاء محمد وذكر طريقه وبيان كذب المتنطع في عزوه
٢١٤	جواز نسخ القرآن بالسنة
٢١٥	حديث اجعل لنا ذات أنواط ، وكذب المتنطع في عزوه
٢١٦	كذب المتنطع على ابن جرير
٢١٧	كذبه في قصة يونس عليه السلام
٢١٨	كذبه على الألوسي في تفسيره
٢٢١	كلام الشوكاني في التوسل ، وهو يركلام الوهابيين ، ويبطل استدلالاتهم
٢٢٨	السبكي والشوكاني والألوسي وغيرهم أجازوا التوسل
٢٢٨	الباب الثالث في أحكام القبور
٢٢٨	اتخاذ المساجد على القبور
٢٢٩	بحث واسع في سماع الموتى . وبيان جهل المتنطع وكذبه
٢٣٨	خاتمة في حياة أهل القبور

- ٢٣٩ بحث واسع في اثبات حياة الانبياء بالكتاب والسنة والاجماع
- ٢٥١ حديث ما من أحد يسلم على الورد الله إلى روحى . والجواب عنه
من وجوه
- ٢٥٢ كذب المتنطع على البخارى
من لا يبلى من غير الانبياء
- ٢٥٧ والد المؤلف نقلت من قبرها فوجدت كميتها . وذلك بعد ١٤ سنة
من وفاتها
- ٢٥٧ قراءة القرآن الموقى
- ٢٥٨ بحث واسع في وصول ثواب القرآن للبيت
- ٢٦٤ انصاف الإمام احمد وسرعة رجوعه إلى الصواب
- ٢٦٦ آية وان ليس الانسان الا ماسعى لا تدل على منع وصول القرآن للبيت
- ٢٦٩ استدلال مضحك يدل على غباوة المتنطع
- ازهرى سطا على معلومات المؤلف واخيه ونسبها إلى نفسه
- ٢٧٠ اهداء الفاتحة للنبي صلى الله عليه وسلم . اختلف فيها المتأخرون
- ٢٧٢ توسل العوام بالعرىان وسانت تریز او الامیر تادروس وهو كفر لا يجوز
- ٢٧٣ اجاز الامام احمد تقبيل القبر النبوى الشريف وتعجب ابن تيمية من ذلك